**جامعة قاصدي مرباح – ورقلة**

**كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية**

**قسم علوم التسيير**

---

**مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير**

**تخصص: تجارة دولية**

**بعنوان:**

# تحليل علاقة التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المداخيل

**من إعداد الطالب: رنان المختار**

**أعضاء اللجنة:**

| | | | |
|---|---|---|---|
| **الدكتور:** | **لعمى أحمد.....** | **(أستاذ محاضر – جامعة ورقلة)** | **رئيسًا** |
| **الدكتور:** | **زايري بلقاسم .....** | **(أستاذ محاضر – جامعة وهران)** | **مقرراً** |
| **الدكتور:** | **سليمان ناصر.....** | **(أستاذ محاضر – جامعة ورقلة)** | **مناقشًا** |
| **الدكتور:** | **دادن عبد الغني.....** | **(أستاذ محاضر – جامعة ورقلة)** | **مناقشًا** |
| **الدكتور:** | **قويدري محمد.....** | **(أستاذ محاضر – جامعة الأغواط)** | **مناقشًا** |

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى

﴿ وَيَسْئَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنَ اَمْرِ رَبّي وَمَآ أُوتِيتُم مّنَ العِلمِ إِلاَّ قَلِيلا ﴾

*سورة الإسراء الأية: 84.*

*قول مأثور*

« إني رأيت أنه لا يكتب إنسانا كتابًا في يومه، إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان أفضل، ولو تُرك ذلك لكان أجمل. وهذا من عظيم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر »

*العماد الأصفهاني*

# إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى نبع الحنان ومصدر نور وملكة قلبي وفؤادي، إلى التي حملتني وهنا على وهن، ووضعتني كرها وإلى التي وجهها نور يضيئ ظلمتي وقلبها بحر يذهب أحزاني وشقائي، إلى قرة عيني، إلى من أعجز عن وصفها، إلى من الجنة تحت أقدامها، إلى الغالية على قلبي والتي أفديها بروحي أمي حفظها الله.

إلى من علمني كيف أصارع الحياة وأواجه نوائب الدهر أبي رحمه الله وإهدي هذا العمل إلى أخيي:

محمد وزوجه وابته ألاء وإلى : قدور ،

عبد القادر، إبراهيم، زهراء،

وإلى كل الأصدقاء والزملاء

وإلى طلبة دفعة المجستير تجارة دولية وتسويق والمالية

اللهمّ أجعل هذا القرآن ربيع قلبي

رنان المختار

# شُكر

**الحمد الله** الذي علم بالقلم، وأسبغ على الإنسان غزير النعم، وهداه إلى الصراط المستقيم، وجعل أمة **محمد صلى الله عليه وسلم** خير الأمم أما بعد:

إن الإنجاز في بحر العلم لشيء جميل والجمال في هذه الدنيا أن يتناسب النتيجة مع العمل والأجمل أن تجد من يمدك بالعون لسلك ذلك الدرب، ولقد صدق القائل:

إذا أفادك إنسان بفائدة  من العلوم فلازم شكره أبدًا
وقل فلان جزاه الله صالحة  افادنيها وألق الكبر والحسد.

وهنا أتشرف أن أتوجه بخالص الشكر وعظيم التقدير والامتنان والعرفان بالجميل إلى أستاذي الفاضل الدكتور زايري بلقاسم على تكرمه بالإشراف على رسالتي، ولما لمسته من صدر رحب وتوجيه سديد ونصائح قيمة ومثمرة كان لها أبلغ الأثر في إنجاز هذا العمل. وأسأل الله العلي القدير أن يُثِيبَهُ خير الثواب إنه سميع مجيب الدعاء.

كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة وإثراء موضوعها.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الدكتور: بن بلغيث مداني والأستاذ: بن ثابت علال وكل من قدم يد المساعدة لإتمام هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد في: ورقلة والأغواط والجزائر.

وأتوجه بالشكر أيضا ، إلى كل الأصدقاء والزملاء على تشجيعهم لي لإتمام هذا العمل.

وأخيرًا إلى كل أفراد عائلتي الذين كانوا لي سند كبيرًا في أتمام هذا العمل.

**السنة الجامعية 2009/2008**

بسم الله الرحمن الرحيم

# الفصل الأول

## الفقر وتوزيع الدخل

# الفصل الثاني

## التجارة الدوليةِ ودورها

## في النمو الاقتصادي

# الفصل الثالث

## علاقة التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المداخيل

# المقدمة العامة

# الفهرس

# المراجع

# الخاتمة العامة

**الملخص:**

تتصدى هذه الدراسة لواحدة من أبرز المواضيع المطروحة لدى مراكز الدراسات والبحوث وتحظى بالاهتمام الكبير من قبل المنظمات الإقليمية والعالمية ألا وهي "علاقة التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المداخيل ".

وتتجه هذه الدراسة للبحث في العلاقة بين التجارة الدولية بالمستويات الفقر وأثرها على توزيع المداخيل في ظل تحرير التجارة العالمية على المستويات المتعددة "الثنائية والإقليمية والعالمية". وكذلك في ظل الهيمنة الثلاثية لمنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي على النظام الاقتصادي العالمي.

وفي إطار هذا البحث اتجهنا إلى تحديد طبيعة ظاهرة الفقر وتوزيع المداخيل وسبل قياسهما والعوامل المؤثر عليهما. كما أتجه البحث إلى تحديد دور التجارة الدولية في النمو الاقتصادي، على اعتبار أن النمو هو أداة مهمة في القضاء على الفقر. وقد ركز البحث على دراسة علاقة التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المداخيل، وعلى الكيفية التي يمكن من خلالها دمج التجارة الدولية في إستراتجية للقضاء على الفقر، ولقد خلص البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات.

**الكلمات المفتاح:** التجارة الدولية، الفقر، توزيع الدخل، النمو الاقتصادي، تحرير التجارة الدولية.

Abstract:

This study "The relationship between international trade and poverty and the income distribution.", being a matter of greatest importance to the regional and global organizations, tackles one of the major topics of the studies and researches centers .

This study researches on the relationship between international trade and levels of poverty and its impact on the income distribution in light of global trade liberalization at the "multi-bilateral, regional and global levels", as well as in the tripartite domination of the World Trade Organization, the World Bank and International Monetary Fund on the global economic system.

In this research, we determine the nature of the phenomenon of poverty and the income distribution and the ways of measuring and factors affecting them. We also identify the role of international trade in economic growth, given that growth is an important tool in the eradication of poverty. The research focuses on studying the relationship between international trade and poverty and the income distribution, and how international trade can be integrated in a strategy to eradicate poverty. Some results and recommendations are set at the end of the research.

**Keywords:** International Trade. Poverty. Income Distribution. Economic Growth. Trade Liberalization.

**الملخص** ..... **IV**
**المحتويات** ..... **V**
**قائمة الجداول** ..... **VI**
**قائمة الأشكال** ..... **VII**
**قائمة الملاحق** ..... **VIII**
**قائمة الرموز والمصطلحات** ..... **XI**
**المقدمة** ..... **1**
**الفصل الأول: الفقر وتوزيع المداخيل** ..... **8**
تمهيد ..... **9**
المبحث الأول: ظاهرة الفقر ومؤشرات قياسها ..... **10**
المطلب الأول: التحليل الفكري لظاهرة الفقر ..... **10**
المطلب الثاني: مفاهيم الفقر ..... **18**
المطلب الثالث: قياس الفقر ..... **22**
المبحث الثاني: توزيع المداخيل ..... **30**
المطلب الأول: التحليل الفكري لنظرية توزيع المداخيل ..... **30**
المطلب الثاني: مفاهيم توزيع الدخل ..... **37**
المطلب الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخول ..... **39**
المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على ظاهرة الفقر وتوزيع المداخيل ..... **45**
المطلب الأول: العوامل الاقتصادية ..... **45**
المطلب الثاني: العوامل الاجتماعية ..... **56**
المطلب الثالث: العوامل السياسية والدولية ..... **60**
خلاصة ..... **64**
**الفصل الثاني: التجارة الدولية ودورها في النمو الإقتصادي** ..... **65**
تمهيد ..... **66**
المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الدولية ..... **67**
المطلب الأول : أهمية التجارة الدولية ..... **67**

المطلب الثاني: النظرية التقليدية في التجارة الدولية..... 73
المطلب الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الدولية..... 80
المبحث الثاني: علاقة التجارة الدولية بالنمو الاقتصادي..... 86
المطلب الأول: النمو الاقتصادي ومصادره..... 86
المطلب الثاني: بعض نماذج النمو الاقتصادي..... 90
المطلب الثالث: أهم الدراسات التجريبية حول علاقة التجارة الدولية بالنمو الاقتصادي..... 94
المبحث الثالث: استراتجيات التجارة والتكامل في تحقيق التنمية الاقتصادية..... 101
المطلب الأول : إستراتجية إحلال الواردات..... 101
المطلب الثاني: إستراتجية التصنيع من أجل التصدير..... 105
المطلب الثالث: التكامل الاقتصادي..... 108
خلاصة..... 115
**الفصل الثالث: علاقة التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المداخيل**..... 116
تمهيد..... 117
المبحث الأول: طبيعة علاقة التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المداخيل..... 118
المطلب الأول: العلاقة بين التجارة وتوزيع المداخيل..... 118
المطلب الثاني: علاقة التجارة الدولية بالفقر..... 120
المطلب الثالث: أسباب ضعف العلاقة بين التجارة الدولية والفقر..... 123
المبحث الثاني: دور تحري التجارة في تحسين العلاقة بين التجارة والفقر..... 128
المطلب الأول: تحرير التجارة والفقر..... 128
المطلب الثاني: تحرير التجارة والتنمية الاقتصادية..... 136
المطلب الثالث: أثر تحرير التجارة على الفقر..... 140
المبحث الثالث: التجارة الدولية كآلية للحد من الفقر..... 149
المطلب الأول: الإستراتجية الإنمائية والسياسة التجارية..... 149
المطلب الثاني: إدخال تحسينات على النظام التجاري العالمي..... 153
المطلب الثالث: زيادة المساعدة المالية والتقنية لزيادة القدرات الإنتاجية..... 161
خلاصة..... 172

الخاتمة ..... 173
المراجع ..... 178
الملاحق ..... 190
الفهرس ..... 208

## 1 تمهيد:

لقد شهدت التجارة الدولية تطوراً كبيراً حيث انتقل حجم التبادل من 109.3 مليار دولار سنة 1948 إلى 18202 مليار دولار سنة 2005 [1]. ولقد كان نصيب الدول النامية متواضعاً. وتعكس خريطة التجارة الدولية عدة حقائق لعل أهمها اتساع دائرة التوزيع الجغرافي لمحاور التجارة الدولية التي طالت غالبية أقاليم المعمورة، لذلك أصبحت ذات تأثير فاعل على اقتصاديات معظم دول العالم ولكن بدرجات متباينة. فبعض الدول تستفيد اقتصادياتها من التجارة الدولية بشكل كبير وتمثلها الدول الغنية ذات الإنتاج المتنوع في تركيبته والغزير في كمياته وخاصة العالي التقنية منه والذي تتهافت عليه معظم دول العالم.

وتحرص الدول المتقدمة على الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من تعاملاتها التجارية في الأسواق العالمية. وعلى الجانب الآخر مجموعة أخرى من الدول – الأكثر عددا – وتمثل في الدول المتقدمة تمثل أهم الأسواق التي تتجه إليها السلع والمنتجات التي تدخل التجارة الدولية إما لضخامة أعداد سكانها أو لعدم وجود توازن بين عدد سكانها وحجم ومستوى إنتاجها ونوعيته أو لأنها لم تقطع شوطا جيدا في مجال استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة بقطاعات الإنتاج لديها، والتي تشكل أوسع الأسواق التي يتجه إليها الجانب الأكبر من مكونات التجارة الدولية، مما يعني في النهاية وجود دول متقدمة تستفيد تماما من التجارة العالمية ودول أخرى وهي النامية لا تستفيد بهذا القدر وهو ما انعكس على كل من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه الدول، ولعل من أهمها التخلف والفقر.

لكن المشكلة الأساسية التي تواجه الدول المتخلفة أو الفقيرة، هو ما أطلق عليه الاقتصاديين بالدائرة المفرغة للفقر وهذه الدائرة تحدث بسبب انخفاض مستوى الدخل وانخفاض معدل النمو الاقتصادي، وما ينتج عنه من تغذية ذاتية، ذلك أن الطلب الاستهلاكي يتزايد في حين أن الموارد المتاحة لديها تتناقص أو تتزايد بمعدلات أقل. وهو ما يحدث نوع من الفجوة، فتضطر إلى الاقتراض لتغطية الفجوة وهذا ما ساهم في تفجر أزمة المديونية في العالم لعجز الدول لإيجاد حلول لتمويل النقص والتنمية. ولقد طرح عدة اقتراحات منها الدور الذ ي يمكن أن تلعبه التجارة الدولية في توفير الموارد الضرورية لعملية التنمية والنمو الاقتصادي. وتلعب التجارة الدولية دورا قويا في النمو الاقتصادي وهذا ما يجعلها عنصراً أساسيًا لتحقيق النمو الاقتصادي الذي تنشده العديد من الدول النامية.

ولقد شهدت في هذا الإطار البلدان النامية في الخمسينات من القرن الماضي خاصة في شرق أسيا بتطبيق العديد من الإستراتجيات ذات التوجه الداخلي أو الخارجي، وإقامة مجموعة من التكتلات الاقتصادية بهدف زيادة الرفاهية الاقتصادية للمواطنين من خلال أثر خلق التجارة؛ إلا أن التجارة الدولية قد تكون لها الدور في التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر. ولكن العلاقة بين التجارة الدولية والفقر متداخلة ومتشابكة.

---

[1] World Trade Organization, **World Trade Report 2007**, Geneva, 2007, p215.

ونشير هنا أن التجارة الدولة والتفاوت في الدخل هي جزء من هذه العلاقة المعقدة بين التجارة الدولية والفقر التي تشمل عناصر أخرى مثل أثر التجارة على ميزان المدفوعات وتنوع الصادرات وأثرها كذلك على أسعار الصرف. ولعل أبرز هذه العناصر هو تحرير التجارة وأثره على الفقر، خاصة ونحن نشهد تزايد في حركة الانفتاح الاقتصادي سواء من خلال الاتفاقيات الإقليمية أو الثنائية؛ حتى وإن كانت هناك علاقة إيجابية بين الانفتاح و أهم المؤشرات الاقتصادية مثل الدخل الفردي و النمو الاقتصادي ومستويات الاستهلاك؛ إلا الانفتاح الاقتصادي مازال يشكل هاجسا حقيقيا للدول النامية خاصة فيما يتعلق بأثره على الإيرادات الحكومية المتحصل عليها من الرسوم الجمركية والتي تشكل للعديد من الدول النامية مورد مهم.

## 2 طرح الإشكالية:

تبعاً لما سبق يثار تساؤل رئيسي حول **ما هي علاقة التجارة الدولية بمستويات الفقر وتفاوت في توزيع المداخيل ؟**

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية أخرى تدور وتتمحور الدراسة حولها شكلاً ومضموناً ومنها:

- ما هي العوامل المؤثرة على الفقر وتوزيع المداخيل خاصة في الدول النامية ؟
- ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه التجارة الدولية في التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر والتفاوت في توزيع المداخيل؟
- هل يمكن لتحرير التجارة الدولية أن يساهم في تحسين العلاقة بين التجارة الدولية والفقر ؟
- كيف يمكن جعل التجارة الدولية آلية أكثر فعالية للحد من الفقر خاصة في الدول النامية ؟

## 3 الفرضيات الدراسة:

على ضوء الطرح السابق لمشكلة البحث والتساؤلات المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- يؤدي تحرير التجارة الدولية إلى إعادة توزيع المداخيل على المستوى المحلي والدولي؛
- تؤدي الزيادة في تحرير التجارة الدولية إلى زيادة صادرات في البلدان النامية؛
- يؤدي تحرير التجارة الدولية إلى تخفيض من مستويات الفقر؛

## 4 مبررات اختيار الموضوع:

لاختيار هذا الموضوع أسباب ذاتية و أخرى موضوعية, نذكر منها ما يلي:

- كون هذا الموضوع يندرج ضمن تخصصنا التجارة الدولية؛
- رغبة البحث في مجال التخصص بهدف تعميق مكتسباتنا المعرفية من المقاييس المقررة في السنة النظرية من تحضير هذه الشهادة؛

- إن معظم بلدان العالم و أخص بالذكر دول العالم الثالث تعيش فترة تحول إلى الاقتصاد الحر, الأمر الذي دفعنا للبحث عن أثر تحرير التجاري على البلدان النامية؛
- شعورنا بقيمة وأهمية هذا الموضوع في ظل هذه التحولات المتسارعة.

## 5 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في التعرف على الدور الذي يمكن أن تلعبه التجارة الدولية في الحد من الفقر والتفاوت في الدخل وذلك من خلال تعرف على:

- المنطلقات الفكرية لظاهرتي الفقر وتوزيع المداخيل عبر أهم المدارس الفكرية؛
- أهم المفاهيم الأساسية للفقر وتوزيع المداخيل وسائل قياسها؛
- محاولة أبراز أهمية التجارة الدولية في الإستراتجية الدولية للقضاء على الفقر.

## 6 المنهج الدراسة:

لتحليل العلاقة بين التجارة، الفقر وتوزيع المداخيل أعتمدنا على المنهج التحليلي الوصفي، إضافة إلى المنهج الاستنباطي من خلال محاولة تعميم وإسقاط الأحكام على البلدان النامية، وذلك من خلال تحليل المعطيات الإحصائية وربط تغيراتها بالسياسات الاقتصادية والتنموية المتبعة.

## 7 مرجعية الدراسة:

إن الدراسات السابقة في هذا الموضوع ضئيلة، ونذكر منها:

الدراسة الأولى هي عبارة عن مقال منشور سنة 2001 من قبل David Dollar and Aart Kraay [1] بعنوان "التجارة والنمو والفقر". ولقد أنطلق الباحث من أنه يوجد اختلال بين دول العالم في حجم التجارة والنمو الاقتصادي. وأن هناك تأثير للتجارة على الفقر من خلال زيادة دخل الفقراء الناتج عن النمو الاقتصادي الذي يرافق التوسع في التجارة. ولقد خلصت هذه الدراسة إلى أنه لا يوجد علاقة منظمة بين حجم التجارة و التفاوت في الدخل، إلا أنه توجد حالات فردية في العالم تؤكد أن تحرير التجارة يؤدي إلى نمو اقتصادي سريع وانخفاض محسوس للفقراء في البلدان الفقيرة.

أما الدراسة الثانية فهي دراسة خاصة قامت بها منظمة التجارة العالمية بعنوان "نظرة عامة: حول التجارة والتفاوت في الدخل والفقر" [2]. حاولت هذه الدراسة البحث عن الترابط بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي،

---

[1] David Dollar and Aart Kraay, **Trade, Growth, and Poverty**, World Bank, WPS2615, New York, 2001.

[2] يمكن الحصول على الدراسة من خلال: http://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/disparity_e.pdf

وهل يّمكن اِندماج البلدان الفقيرة في الاقتصاد العالمي من أن يكون عاملاً في التقارب بين الدخول في العالم ؟. ومناقشة القنوات المختلفة التي يمكن للتجارة التأثير من خلالها على دخول الفقراء.

ولقد خلصت الدراسة إلى أن تحرير التجاري يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ويعزز التفاوت في الدخل وخلص الدراسة كذلك إلى أن تحرير التجاري يؤثر على الفقر من خلال الأسعار والتوظيف والإيرادات الحكومية التي تنجر عن رفع التعريفة الجمركية، إلا أن الدراسة أكدت أن التحرير التجاري عمومًا له دوراً إيجابي من حيث المساهمة في تخفيف الفقر، لأنه يسمح للدول باستغلال إمكانياتها الإنتاجية ويساعد على النمو الاقتصادي.

أما الدراسة التي قام بها نور عزام عبد الرزاق في إطار أطروحة دكتورة في الاقتصاد بجامعة لويزيانا بعنوان " تفاوت الدخل والنمو الاقتصادي" [1]. فحاول الباحث فيها البحث عن العلاقة بين النمو الاقتصادي وتفاوت الدخل في العالم ، وخلص البحث إلى أن هناك ترابط بين النمو الاقتصادي والتفاوت في الدخل وإلى جملة من النتائج منها: أن البلدان الإفريقية تتقارب فيما بينها في الدخل، في حين تتجه البلدان الأسيوية و دول منظمة الإنماء والتعاون الاقتصادي إلى التباعد في الدخل، وإلى أن دول العالم تتباعد عن بعضها البعض.

## 8 صعوبات الدراسة:

رغم أن الموضوع يحتاج إلى دراسات قياسية لتحديد العلاقة ما بين التحرير التجارة الدولية، الفقر وتوزيع في الدخل، إلا أن ذلك يتطلب عمل جماعيًا في مستوى أعلى كرسالة الدكتوراه أو مخابر البحث إضافة إلى قلة المراجع في هذا المجال، وتواجدها باللغات الأجنبية وخاصة بالإنجليزية و نقص الدراسات السابقة في هذا المجال على مستوى الجامعات.

## 9 تقسمات البحث:

قسمتُ هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول كل فصل يحتوي على ثلاثة مباحث، حيث حاولت من خلالها الإلمام بالمفاهيم الفكرية والتطبيقية المرتبطة بالعناصر التي تدخل في إطار الموضوع وتضمنت الدراسة ما يلي:

**الفصل الأول:** فكان تحت عنوان الفقر وتوزيع الدخل تضمن ثلاثة مباحث رئيسية، تناولنا في المبحث الأول ظاهرة الفقر وذلك بالتطرق إلى التحليل الفكري لظاهرة الفقر من خلال المذاهب الاقتصادية الرئيسية. بالإضافة إلى تحديد أهم المفاهيم المرتبط بالفقر والمداخل الأساسية له كمدخل الدخل أو الإنفاق، المدخل النسبي، مدخل التنمية البشرية، مدخل الاستبعاد الاجتماعي، والتي يمكن اعتبارها كأنها شكل من أشكال التوسع الذي شهده مفهوم الفقر. وسنعرض في هذا الفصل كذلك إلى طرق قياس الفقر والصعوبات التي تواجه ذلك بداية بالفقر في الدخل والمفاهيم الأساسية له كخط الفقر ومؤشراته "مؤشر عدد الرؤوس ، فجوة الفقر..."، ثم

[1] يمكن الحصول على الدراسة من خلال:
http://etd.lsu.edu/docs/available/etd/10272006/144739/unrestricted/Abdul_Razak_dis.pdf

تطرقنا إلى المقايس الأخرى مثل الفقر النسبي الذي تعتمد عليها الدول المتقدمة في تحديد الفقر. والفقر البشري المعتمد في تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة وتحديد أهم أنواعه ومكوناته، ثم التعرف على أهم الصعوبات التي تواجه قياس الفقر. أما في المبحث الثاني والذي نتكلم فيه عن توزيع المداخيل، وسنركز في البداية على التحليل الفكري لظاهرة التوزيع المداخيل والمفاهيم الرئيسية له من التوزيع الشخصي والوظيفي وإعادة توزيع المداخيل، مروراً على طرق قياس التفاوت في توزيع الدخل وذلك بالتطرق إلى أهم المقايي س قياس التفاوت في توزيع الدخل مثل معامل جيني...، وسنتطرق كذلك إلى أهم العوامل المؤثرة على الفقر وتوزيع الدخل بحكم أن الظاهرتين ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسة مختلفة.

**الفصل الثاني:** سنركز فيه على الدور الممكن أن تلعبه التجارة الدولية في النمو الاقتصادي، حيث نتناول في المبحث الأول الإطار النظري للتجارة الدولية وذلك بتحديد أهم وسائل قياس التجارة الدولية المتعارف عليها، ثم نستعرض أهمية التجارة الدولية في الاقتصاد. أما فيما يتعلق بالنظريات التجارة الدولية سنركز على أهم النظريات التقليدية والنظريات الحديثة، أما في المبحث الثاني سنتناول فيه علاقة التجارة الدولية بالنمو الاقتصادي وذلك من خلال التعرف على النمو الاقتصادي. ومصادره وطرق قياسه وأهم نماذج النمو الاقتصادي وسنركز على أهم الدراسات التي تناولت العلاقة بين التجارة الدولي ة بمكوناتها " الواردات والصادرات" بالنمو الاقتصادي أي من خلال أثر نمو الصادرات على النمو الاقتصادي أو فرضية GLEH وأثر النمو الاقتصادي على الصادرات أو فرضية ELGH، ثم أثر الواردات على النمو الاقتصادي، باعتبا ر أن الواردات مكون مهم في عملية النمو الاقتصادي من خلال توفيرها للموارد الضرورية لعملية النمو. أما المبحث الثالث فنتطرق فيه إلى دور التجارة والتكامل في تحقيق التنمية، وذلك بالتعرف على أهم الاستراتجيات التجارية التي تبعتها الدول النامية للتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية سواء باستخدام إستراتجية ذات توجه داخلي أو خارجي، بالإضافة إلى التكامل الاقتصادي باعتبار هإستراتجية في حد ذاته تهدف إلى زيادة وتعزيز الرفاهية الاقتصادي إلى المواطنين المنطويين تحت هذا التكامل الاقتصادي.

**الفصل الثالث:** فسنتناول بالتحليل في هذا الفصل علاقة التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المداخيل من خلال التعرف على طبيعة العلاقة بين التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المداخيل من خلال أثر تدفق التجارة الدولية على تفاوت الدخل واثر التجارة الدولية كذلك على إتجاهات الفقر خاصة في البلدان النامية، ونتكلم أيضا عن الأسباب التي تؤدي إلى إضعاف العلاقة بين التجارة الدولية والفقر. أما في المبحث الثاني فنتناول فيه دور تحرير التجارة الدولية في تحسين العلاقة بين التجارة والفقر وذلك بالتعرف على تحرير التجارة والفقر، خاصة، حتى وإن كان هناك الآثار يمكن أن تلحقها سياسات تحرير التجارة على البلدان النامية، ونستعرض كذلك دور تحرير التجارة في التنمية الاقتصادية عموما من خلال التعرف على الآثار الاقتصادية لسياسات تحرير التجارة وعلى الدراسات التجريبية في أثار تحرير التجارة على مجموعة من المتغيرات كالإنتاجية والنمو الاقتصادي والتنمية البشرية،

كما نستعرض تجارب الدول النامية. أما في المبحث الثالث فنبحث فيه عن الدور الذي يمكن أن تلعبه التجارة الدولية كآلية للحد من الفقر؟ أو كيف يمكن دمج التجارة الدولية في السياسة التي تهدف للحد من الفقر؟. وذلك من خلال التركيز على: أولاً دمج السياسة التجارية في الإستراتجية الإنمائية أي بتبني إستراتجية وطنية للتنمية تأخذ ضمن مكونات السياسة التجارية ويشترك فيها كل من الحكومة والمجتمع المدني ومراكز البحث الجامعي والقطاع الخاصة مع توفير دعم من قبل المانحون.

ثانيًا وهو إدخال تحسينات على النظام التجاري العالمي لأنه لا يمكن تحقيق الآثار الايجابية لاستراتجيات إنمائية وطنية بطريقة أفضل دون إدخال تحسينات على النظام التجاري العالمي، للحد من القيود المفروضة على التنمية في البلدان النامية. وذلك من خلال استعراض أهم مظاهر ضعف النظام التجاري العالمي ودعوات المواجهة إلى حوكمة المنظمة التجارة العالمية.

ثالثًا وأخيراً هو زيادة المساعدات المالية والتقنية لزيادة القدرات الإنتاجية للبلدان النامية، وذلك بالتعرف على الدعم المتاح من قبل المؤسسات الدولية وتقديم بعض الملاحظات حول هذا العنصر.

## تمهيد

شهدت قضية الفقر وتوزيع المداخيل أو الدخل اهتماماً كبيراً من قبل العديد من الهيئات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية. حيث لا يزال مفهوم الفقر بصفة عامة يواجه العديد من الصعوبات المختلفة ونقاشات المتباين بين الدارسين والبحثين حول معنى موحد. وهذا ما يتجلى في اختلاف تعاملهم مع مفهوم الفقر. وربما يكون الاختلاف نابعا من تخصصاتهم العلمية ومنطلقات الفكرية المختلفة.

ونتيجة لذلك تختلف طرق قياسهم ووسائل علاجهم كل حسب مرجعياته الفكرية والعقائدية؛ عكس توزيع الدخل الذي يشهد نوع من شبه الاتفاق حول تحديد أنواعه وقياسه. وعلى ذلك نهدف من خلال هذا الفصل تحليل أهم المفاهيم المرتبط بالفقر وتوزيع المداخيل وطرق القياس، مع تحليل أهم العوامل المؤثر على الفقر وتوزيع المداخيل. من خلال تقسيم الفصل إلى:

**المبحث الأول: ظاهرة الفقر ومؤشرات قياسها**

**المبحث الثاني: توزيع المداخيل**

**المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على ظاهرة الفقر وتوزيع المداخيل**

## المبحث الأول: ظاهرة الفقر ومؤشرات قياسها

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات والحكومات والنظريات الاجتماعية، لقد عرفت الإنسانية الفقر والفقراء منذ أزمنة ضاربة في أغوار التاريخ، ولقد حاولت الأديان والفلسفات منذ القدم أن تحل مشكلة الفقر، وتخفف من عذاب الفقراء[1].

### المطلب الأول: التحليل الفكري لظاهرة الفقر

يعتبر الفقر من المفاهيم المجردة النسبية فهو مفهوم يحاول وصف ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد والتشابك من جهة، وهو مفهوم يختلف باختلاف المجتمعات والقدرات التاريخية وأدوات القياس، والخلفية الفكرية والأخلاقية من جهة أخرى. فالجزء المشترك بين جميع تعاريف الفقر يدور حول مفهوم "الحرمان النسبي " لفئة معينة من فئات المجتمع؛ ولكن تلك التعاريف تختلف بعد ذلك في حدود الفقر ومكوناته.

إن التعريف الشامل الذي حاول البنك الدولي وضعه لهذه الظاهرة والذي يقول " الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الإدنى من مستوى المعيشة " وهذا التعريف يعتمد بدرجة كبيرة على المجتمع الذي تتم فيه حالة التوصيف. فالفقر في الريف الهندي أو الصيني مثلا، والذي يؤدي أحيانا إلى الموت بسبب الجوع يختلف عن الفقر في أقطار أوروبا الغربية أو الولايات المتحدة، الذي يشير بدرجة كبيرة إلى قضية التباين في توزيع الدخل أكثر مما يشير إلى الحرمان المطلق، وهناك محاولات أكثر طموحا، حاولت توصيف أوجه الحرمان التي ترتبط بالفقر، إلا أنه من الواضح أن الإيغال في التوصيف يزيد مهمة قياس الفقر تعقيداً[2].

وربما هذا يجعلنا نقول، أننا لا نملك تعريف دقيق لظاهرة الفقر، أو كما قال Serge milano " إن لدينا وفرة كبيرة من التفسيرات كلها سطحية ورائعة؛ ولكنها تترك كل شي في غموض. "[3]

وحسب منظمة الإنماء والتعاون الاقتصادي "OECD" "يتضمن مفهوم الفقر أبعاد مختلفة من الحرمان، بالإضافة لعدم إمكانية الاتفاق على تحديد المعايير الاجتماعية والاقتصادية له وهو يختلف من أمة إلى أخرى [4].إلا أننا يمكن القول أن الفقر حالة من الحرمان المادي الذي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء وتردى الحالة الصحية والتعليمية و الوضع السكني والحرمان من امتلاك الأصول المادية وفقدان القدرة على الادخار لمواجهة الأزمات[5].

---

1 يوسف القرضاوي، **مشكلة الفقر وكيفية علاجها في الإسلام**، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت،1994، ص 3

2 عبد الرزاق الفارس، **الفقر وتوزيع المداخيل في الدخول العربية**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص20

3 Serge milano**, La pauvreté dans les pays riches**, Nathan, Paris, 1992, p130.

4 OECD, **The DAC Guidelines Poverty Reduction**, France, 2001, p37 26/12/2007
http://www.oecdbookshop.org/oecd/get/it.asp/REF=4301091E.pdf

5 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **القروض الصغرى وتمويل المشاريع الصغرى من أجل تخفيف وطأة الفقر في المناطق الريفية في دول منطقة الإسكوا**، نيويورك، 2001.ص19. 24/12/2007

http://www.escwa.un.org/information/publications/edit-/upload/agr/00/1/a.pdf

ولغرض دراستنا نقترح التعريف التالي " الفقر هو عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية، التي تمثل الحد الأدنى المعقول في مجتمع ما، تحفظ للفرد كرامته كإنسان".

ولقد تم معالجة ظاهرة الفقر في إطار النظرية الاقتصادية من خلال أراء مختلفة، تختلف باختلاف المناهج الفكرية والأخلاقية والإيديولوجية يمكن توضيحها من خلال:

## 1- تحليل الفكري الرأسمالي لظاهرة الفقر

لقد مر تحليل الفقر في الفكر الرأسمالي بمراحل كثيرة يمكن توضيحها من خلال ما يلي:

### 1-1- إهمال ظاهرة الفقر باسم الحرية الاقتصادية

لقد أهمل الفكر الرأسمالي ظاهرة الفقر فنجد أنه في غمرة نشوء هذا التيار الرأسمالي نادى أحد أهم رموزه القس "روبرت مالتس"* بضرورة امتناع الفقراء عن الزواج والإنجاب، وسماها الموانع الوقائية، وأعتبر الحروب والأوبئة والأمراض الفتاكة وارتفاع وفيات الأطفال خيراً للإنسانية، وسماها الموانع الإيجابي ة. لان هذه المظاهر تمكن من تخفيض عدد السكان، فيعود التواز ن بين السكان والخيارات الطبيعية [1]. وأرائه هذه مبنية على نظريته المعروفة في السكان، إذا اعتقد أن السكان يزيدون بمتوالية هندسية يتعدى قدرة الأرض على إنتاج الغذاء وفق فهمه لقانون تناقص العوائد الحدية**[2].ونتيجة لذلك سوف يقل عرض الغذاء وتزداد المجاعات والفقر[3].

وفي القرن التاسع عشر تميز الفكر الاقتصادي الرأسمالي بالراديكالي ة، حيث أُقْصِي الفقر باسم الحرية الاقتصادية، ولم يضع حيز الاهتمام بظاهرة الفقر. فحسب هذا الاتجاه الفكري، فإن النظام الاقتصادي الحر هو أحسن نظام اقتصادي ممكن أن يحقق النمو الاقتصادي مع العدالة الاجتماعية.

وعموما فإن الكلاسيك و النيوكلاسيك شرحوا الفقر على أساس الطبيعة الإنسانية أو بعبارة أخرى أن الفقر يتعلق أو يرتبط أساسا بالسلوكيات الفردية، وليس بالمنظمة الاجتماعية أي ليس للنظام الاجتماعي دخل في

---

* يعتر روبرت مالتس "1766-1834" رائد الفكر السكاني والمؤسس الحقيقي للدراسات الحديثة في السكان، كان صديق لدفيد هيوم الفيسلوف الأنجليزي المعروف، وجاك روسو احد رجال الثورة الفرنسية، مع مرور الوقت تطورت أفكار مالتوس لتظهر في شكل برامج لمقاومة النمو الديمغرافي وتحديد النسل وغيرها من البرامج.

[1] بن علال قريش، عبد الله ، رسائل الأسلام في معالجة الفقر، **الملتقى الدولي حول : مؤسسات الزكاة ودورها في محاربة ظاهرة الفقر**، البليدة06-07 جويلية 2004، ص2.

** يعد بحق أهم إنجازات دافيد ريكاردو الذي عاش ما بين (1772-1823)، لهكتابات مشهورة أهمها "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" الذي ألفه سنة 1818م. ولقد كان متشائما هو الأخر إزاء مستقبل الجنس البشري منظما إلى الخط العريض الذي أختطه مالتوس؛ إلا أن تشاؤم ريكاردو كان من النوع الحذر المبني على المعرفة التامة بأصول النظرية الاقتصادية، أما فيما يخص قانون الغلة المتناقصة، يرى ريكاردو أنه كلما زاد عدد السكان الذين يعتنون بالأرض إزداد إنتاجها؛ ولكن بمعدل متناقص.

[2] فليح حسن فليح، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي، الأردن،2006 ،ص 116.

[3] لمزيد من التفاصيل أنظر:

رمزي زكي، **المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة**، مطابع الوطن الكويت، الكويت، 1990، ص60.

ذلك. باعتبار أن الفقراء وإذا استثنينا المرضى وذي الأمراض المزمنة والعاهات، هم كسالى وغير مؤهلين للاندماج في الحياة الاجتماعية [1]. وهذا ما نجد هـ في الكثير من الكتابات في تلك الفترة منها هربرت سبنسر ( 1820-1903)، الذي قدم حلولا مثيرة للمشكلة المتمثلة في الضعفاء والفقراء، لاسيما أولئك الذين لم يتحملوا مشاق العمل في مجال الصناعة، لقد رأى سبنسر أن الفقراء ومن لم يتحمل مشاق الحياة هم ضعفاء البنية الذين كان موتهم الفجائي السهل هو الوسيلة التي اتخذتها الطبيعة لتحسين النوع، ولقد رأى أنه لا ينبغي على الدولة أن تدخل لتصحيح عملية الانتخاب الطبيعي، فهو أمر مبدئي متفق عليه[2].

## 1-2- الرفاهية كمدخل للأهتمام بظاهرة الفقر

وفي القرن العشرين بدأت ظاهرة الفقر تندمج في النظرية الاقتصادية كامتداد للتحليل الاقتصادي، ومن ثم وبصفة تدريجية ومحتشمة كمحل اهتمام للنظرية الاقتصادية. وبدأ مصطلح الفقر لا يفارق مصطلح الثروة [3]، حيث أن الفكر الرأسمالي بدأ يغير من منظوره إلى الفقر وهذا ما عبر عنه Samuelson" أن الاعتقاد القائل بأن خطأ الفقراء أنفسهم إذا كانوا فقراء في طريقه للاضمحلال"[4].

إضافة إلى ظهور أفكار كان هدفها بناء تصور مثالي للرفاهية الاجتماعية كهدف أساسي للمجتمع كما قويت فكرة الاتجاه نحو النزوح بالاقتصاد إلى تناول السياسات الاجتماعية الهادفة إلى تحقيق مثل هذا الهدف، و هذا الاتجاه هو ما يطلق عليه "اقتصاديات الرفاهية" Welfare economics.، والرفاهية ترتبط بالسيادة ورغد العيش، ولقد حاول بيجو أن يحلل مجال دراسة اقتصاديات الرفاهية، فعرفها بأنها ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية الذي يتناول المقاييس النقدية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهي إذن وثيقة الارتباط بدراسة علم الاقتصاد.[5]

يعتبر "بيجو" أن الرفاهية الاجتماعية تتكون من مجموع "الرفاهية الفردية التي تتوقف على التوازنات بين "الاشباعات الفردية "من جانب و"المنغصات الاجتماعية "من جانب أخر، وهذه – في رأي بيجو- قابلة للقياس إلى حد بعيد وذلك من خلال الخيارات المعبر عنها بالمدفوعات النقدية، حيث يذكر بيجو أن الدخل القومي هو مجموع الدخول الفردية على مستوى الاقتصاد القومي، كما انه يمثل حجم الرفاهية العامة.[6]

ويستند بيجو في تحليله هذا إلى فكرتين رئيستين:

---

[1] زايري بلقاسم، الاقتصاد السياسي للفقر، **الملتقى الدولي حول : مؤسسات الزكاة ودورها في محاربة ظاهرة الفقر**، البليدة06-07 جويلية 2004، ص4.

[2] جون كينيث جالريت، **تاريخ الفكر الاقتصادي**،ترجمة:أحمد فوائد بليغ، مطابع الوطن، الكويت، 2000، ص135.

[3] زايري بلقاسم،مرجع سبق ذكره، ص4.

[4] Paul A Samuelson, **L' Economique**, Tome 2, Armand Colin, paris,1983,p606

[5] حسين عمر، **الرفاهية الاقتصادية**، دار الفكر العربي،مصر، 1999، ص68.

[6] حسين عمر، **موسوعة الفكر الاقتصادي**، الجزء الثاني، دارالكتاب الحديث، مصر، بدون سنة الطبعة، ص964.

- ✓ حجم الدخل القومي.
- ✓ توزيع الدخل القومي.

وذلك له دلالة على الرفاهية الاقتصادية الكلية وتنطوي الفكرة الأولى على أن الزيادة في الدخل القومي الكلي للمجتمع تؤدي إلى الزيادة في الرفاهية الاقتصادية، شرط أن يكون نصيب الفقراء من هذا الدخل أعلى عما كان عليه قبل الزيادة.

أما الفكرة الثانية فإنه يقر بأن التغيرات في توزيع الدخل القومي لصالح الفقراء سوف تؤدي أيضا إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية.

ولقد أقترح "كينز" تعاملاً اقتصادياً للرفاهية عن طريق السياسة المالية و النقدية كوسيلة للدولة للتأثير على مكونات الطلب الفعال [*]، وذلك بالوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل. هذا الأمر أثبتته عدة دراسات ميدانية نذكر من بينها دراسة B.A.Weisbord والذي قام بدراسة ميدانية حول الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية مابين 1949-1953 أستنتج من خلالها أن عدد الأسر الفقيرة ينخفض في الوضع الاقتصادي الذي يتميز بالتوسع ويرتفع في حالة الانكماش، وكذلك الدراسة التي قام بها Lx.Thurow أين توقع انخفاض معدل البطالة بنسبة 1% يودي إلى انخفاض الفقر بمقدار 4% مع ارتفاع التشغيل بمعدل 0.75%. وبهذا التحليل وغيرها أصبح موضوع الفقر يظهر كامتداد للنظرية الاقتصادية.[1]

## 2- تحليل الفكري الاشتراكي لظاهرة الفقر

الفقر من حيث المفهوم يستمد جذوره من العدالة الاجتماعية وما تتضمنه من مبادىء الضمان والتوازن العام الاقتصادي. والنظرية الاشتراكية هي من أهم النظريات الدالة على ذلك، فالاشتراكية ترى أن الأسباب المتعارضة التي تؤدي إلى التغيرات الاجتماعية ذات طابع اقتصادي[2].

---

[*] مصطلح أستخدمه كينز في تحديد الدخل عند مستوى التوازن وحجم التوظيف المحقق عند هذا المستوى. والطلب الفعال عند كينز- هو قيمة الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي في المجتمع ويتكون هذا الطلب من نوعين – طلب الجماعة على الاستهلاك وطلبها على الاستثمار أما الطلب على الاستهلاك. فيتوقف على مستوى الدخل والتوظيف والميل إلى الاستهلاك عند هذا المستوى، أما طلبها على الاستثمار فيتوقف على الحافز إلى الاستثمار كما تحدده الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة من الناحية الأخرى .

[1] زايري بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص6.

[2] مالك بن نبي، **ميلاد مجتمع**، الطبعة الثالثة، دار الفكر العربي، دمشق، 2002 ، ص22.

فالماركسية [*] تعتقد إن الوضع الاقتصادي لكل مجتمع هو الذي يحدد أوضاعه الاجتماعية والسياسية والدينية والفكرية وما إليها من ظواهر الوجود الاجتماعي، وهذا ما يؤدي إلى صراع بين الطبقات. [1]

ولقد بدأ ماركس نظريته من خلال الهجوم على النظرية الرأسمالية معتمداً على أدلة تاريخية وتحليل اقتصادي فقال أن السكان العاملين ينتجون من الدخل ما يكفيهم ويزيد على احتياجاتهم ولكنهم يأخذون جزءً ضئيلا فقط من هذا الدخل بينما تذهب النسبة الغالبة إلى عمليات التراكم لصالح القلة من الرأسماليين وبهذا يصير هؤلاء العاملين في وضعية سيئة[2].

إضافة إلى اعتقاده بان النظام الرأسمالي تصيبه أزمات دورية. وتنشأ بثلاثة طرق[3]:

- تراكم رأس المال؛
- زيادة نسبة رأس المال الثابت؛
- تدهور سعر الفائدة "الأرباح".

فنجد أن تراكم ر أس المال –وعلى الأخص النسبة المتزايدة لرأس المال الثابت– ينجم عن تدهور القوة الاستهلاكية في المجتمع الرأسماليين، وحسب رأيه فإن أصحاب رأس المال يقومون باستغلا ل العمال ويستخدمون مكاسبهم الناشئة عن ذلك والتي يسمونها "مدخرات" في الإنتاج المتزايد. غير أنهم يدمرون في ذات الوقت سوقهم الخاص ألا وهو "رأس المال الأجري" أي القوة الاستهلاكية للعمال، وتعمل الأزمات —وإنما بصورة وقتية– على استعادة التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

فالاشتراكية بينت أن إنتاج ثروة يصاحبها خلق للفقر من خلال الاستغلال والقهر والبطالة. ودعت إلى قلب الفكرة « حق الملكية مسبق على حق العمل»، ومن هذا المنطلق إن القضاء على الفقر لا يتم إلا بالقضاء على الطبقة الغنية، ومصادرة أموالهم وحرمانهم من ثرواتهم، بل وذهبت إلى حد محاربة الملكية الخاصة، وعلى أساس هذه النظرية بني العديد من الأقطار الحديثة، كما كان لها أثر مهم في توجيه دفة الصراع بين الأمم لعقود طويلة.

ومما سبق نستنتج أن الفقر حسب هذا الفكر هو نتيجة حتمية لمبدأ « دعه يعمل دعه يمر [*]»، «حق الملكية يسبق حق العمل»، « الملكية الخاصة»، وذلك بواسطة الاستغلال والقهر فلهذا اعتبر الفقر من قبل رواد

---

[*] الماركسية تيار فكري ينسب إلى ماركس "Karl Marx"(1818- 1883) هو فيلسوف وعالم اقتصادي ألماني له بالغ الأثر في الفكر الحديث والسياسة، كان على رأس تيار فكري يسمى "الماركسية"(التي تعود إلى غيره مثل فريدريك أنجلز وغيره)، وهو عقيدة فلسفية واجتماعية، تقوم على المادية الجدلية والمادية التاريخية، له العديد من المؤلفات أهمها "رأس المال".

[1] محمد باقر الصدر، **اقتصادنا**، نمونة، بيروت، 1987، ص343.

[2] عبد الرحمان يسرى، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة الرابعة، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص249.

[3] حسن عمر، **تطور الفكر الاقتصادي**، المرجع سبق ذكره، ص624.

[*] « دعه يعمل دعه يمر» هذه الكلمات الأربعة من أعظم ميراث المدرسة الكلاسيكية التي تأسست على يد Adam Smith، وهو فيلسوف واقتصادي اسكتلندي( 1723-1790)له العديد من النظريات والمؤلفات وأشهرها على الإطلاق "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الشعوب" لمزيد من الإطلاع أنظر:

جون ليث جالبرت، مرجع سبق ذكره، ص 64.

هذا الفكر منتوج حتمي يصاحب عملية خلق الثروة [1]. ودعت إلى ضرورة أن تأخذ الدول زمام المبادرة وتعمل على التخطيط الاقتصادي الذي يُمكنها من مراقبة عملية الانتاج وتوزيع العادل بين الأفراد المجتمع، والذي من خلاله ليس لفرد معين أن يكسب ثراء فوق العادة كما أنه ليس لشخص أن يفتقر ويعيش فقيرا أي تحقيق العدالة الاجتماعية.

## 3- الفقر في الفكر الاقتصادي الإسلامي

### 3-1- تحديد الفقر في الاسلام

لقد جاء الإسلام لحماية المقاصد الخمسة "النفس والعرض و الدين و المال و العقل" لحماية المجتمع. والفقر أكبر الأخطار على المجتمع وسلامته واستقرار أوضاعه. وقد روي عن أبي ذر رضي الله عنه أنه قال"عجبت لمن لا يجد قوته في بيته، كيف لا يخرج على الناس شاهرًا سيفه" [2]. ومن هذا الباب اهتم الإسلام بتوفير مستوى لائق من المعيشة للفرد ، وحمايته من الحاجة. ولما كان من غير السهل ضبط مدلول الحاجة المعتمد بها لتقرير حالة عجز الفرد من إشباع رغباته وتحصيل المستوى اللائق بكفايته المعيشية، واستنادا إلى نصوص متفاوتة في فهمها ومدلولاتها، فقد اختلف الفقهاء في تقدير المدى المطلوب لاعتبار الحاجة، وبالتالي من هو الفقير ومن هو غير الفقير.

ويمكن تصنيف أهم الآراء الفقهية في هذه المسألة باستخدام ثلاثة أدوات رئيسية من شأنها أن تقدم إطارا مرجعيا للوقوف على معنى الفقر من حيث المصطلح وفي ضوء صلته بدرجة الإشباع المطلوب للنهوض بالحاجات، وهذه الأدوات هي[3]:

**أ – الأداة الأولى : نصاب الزكاة**

يتحدد مستوى الفقر حسب هذه الأداة، بالقدر المفروض من نصاب الزكاة وهو ما يعادل مائتي درهم من نصاب النقدين أو أي نصاب من الأنصبة الزكاتية الأخرى. بمعنى ذلك أن الفقير هو كل من ملك دون نصاب الزكاة من أي مال كان، ويقول بهذا الرأي الحنفية وجماعة من أهل العراق، وحجتهم في ذلك حديث الرسول صلى الله عليه وسلم حين بعث معاذا إلى اليمن، وأمره أن يأخذ الصدقة، فقال "تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم " فاعتبروا النصاب هو الأداة الطبيعية التي تفرق بين الغني والفقير.

---

[1] زايري بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص5.

[2] يوسف القرضاوي، مرجع سبق ذكره، ص18.

[3] ياسر عبد الكريم الحوراني، **الفكر الاقتصادي عند الأمام الغزالي**، طبعة الأولى، مجدلاوي، الأردن، 2003، ص364.

**ب –الأداة الثانية : الدخل النقدي**

وحسب هذه الأداة يتحدد مستوى الفقر بما يملك الفرد من رصيد نقدي يقدر بخمسين درهما في قول، أو بأربعين درهما في قول آخر. ويعني هذا المفهوم في ضوء صلته بأداة النصاب أن الفقير هو من يملك ربع نصاب الزكاة حسب القول الأول، أو من يملك خمس النصاب حسب القول الثاني. وحجة الأول في ما رواه ابن مسعود مرفوعا " أنه قيل يا رسول الله وما الغني ؟ قال خمسون درهما أو قيمتها من الذهب" أما القول الثاني فقد أخذ به الحسن البصري وأبو عبيد وحجتهم في ذلك ما روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال " لا يسأل رجل وله أوقية أو عدلها, إلا سأل الحافة"

**ت –الأداة الثالثة: حد الكفاية**

يتحدد حد الفقر بهذه الأداة عند مستوى الذي يعجز فيه الفرد عن تحقيق الإشباع الأمثل لحاجاته الأساسية وهو مستوى الكفاية. وهذا مذهب جمهور الفقهاء، وهنا يجب أن نفرق بين حد الكفاية وحد الكفاف.

فحد الكفاف يحافظ الإنسان على النفس أي مجرد البقاء أما حد الكفاية فهو يتخطى المرحلة السابقة إلى مرحلة أخرى من أشباع لحاجات أقل ضرورية ولكنها لاغنى عنها لمعيشته.و حد الكفاية هو مستوى الذي يعجز فيه الفرد عن تحقيق الإشباع الأمثل لحاجاته الأساسية، وهو يختلف من مجتمع إلى آخر ومن أسرة إلى أخرى، بل من فرد إلى أخر وفق تربيته وبيئته ومحيطه وحاجاته والزمن الذي يعيش فيه.[1]

## 3-2- منشأ الفقر في الإسلام

أن الله عز وجل قد منحنا موارد كثيرة وأمرنا بالسعي والعمل وباتخاذ الأسباب اللازمة لذلك، وعليه فلا يكون الفقر إلا نتيجة أحد الأمرين، إما الكسل أو العجز كما عبر عن ذلك بعض المفكرين. وسبب وجود هذه الموارد لا يخرج عن سلوك الإنسان، فالإنسان مطالب أن يعمل على تحقيق وظيفته والتي هي تعمير الأرض وعبادة الله حق عبادته. وحتى يتسنى له القيام بذلك عليه أن يلتزم في سلوكه مع الطبيعة نمطا معينا ويلتزم من ناحية أخرى في سلوكه مع بقية أفراد مجتمعه سلوك معينا. وكثير من المفكرين يعتقدون أن منشأ الفقر سببه هو الاختلال في سلوكين السابقين، وعليه فسبب نشوء الفقر يخرج عن[2]:

- عدم قيام الإنسان بمسؤوليته تجاه الطبيعة، وبتعبير آخر القيام بالمساهمة في العملية الإنتاجية مع إمكانية القيام بها؛

---

[1] محمد فرحي، تحليل ظاهرة الفقر في أطار الفكر الإقتصادي الاسلامي: من المفاهيم إلى القياس، **الملتقى الدولي حول: مؤسسات الزكا ة ودورها في محاربة ظاهرة الفقر** ، البليدة06-07 جويلية 2004، ص4.

[2] محمد شوقي الفرنجي، **الاسلام والتنمية الاقتصادية**، دار الفكر العربي، طبعة الأولى، مصر، 1989، ص65.

- عدم القيام بالإنتاج لعدم توفر الإمكانيات للقيام بذلك، لقصور في قدرات الفرد؛
- عدم قيام الإنسان بواجباته اتجاه أخيه الإنسان، وأعطاه حقوق عمله وجهده في العملية الإنتاجية، أو حقوق عجزه وقصوره، وبتعبير آخر عدم القدرة على تحقيق العدالة في توزيع الإنتاج.

وعلى هذا فمنشأ الفقر إما تفريط في الإنتاج أو تفريط في التوزيع؛ فحين يذهب آخرون أن الفقر وحرمان ليس نبعا من الطبيعة نفسها، وإنما هو نتيجة سوء التوزيع والانحراف عن العلاقات الصالحة التي تربط الأغنياء بالفقراء، على ما جاء في الحديث "ما جاع فقير إلا بما امتنع غني"[1]

## 3-3- تقويم الإسلام للفقر

أنكر الإسلام نظرة التقديس للفقر والحرمان المادي والعذاب البدني على وجه العموم [2]. فإن عدم قيام الإنسان بواجبه تجاه الكون، فتظل تلك المواد معطلة مهملة غير مؤدية لما خلقت من أجله وبذلك يكون خلقها عبثا في تلك الحالة والعبث غير متصور في أعمال الله، يقول الله تعالى ( **وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَا تِ وَالاَرَضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلاَّ بِالحَقِّ**)[3]، يقول الله تعالى( **أَفَحَسِبْتُمُ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا** )[4]، وبعض النصوص تورد تلك الصفة إسما مشقا "فقير، مسكين ، مساكين" عندما يراد القيام بإجراء تجاه الإنسان المتصف بتلك الصفة وغالبا — أن لم يكن دائما — يكون المطلوب عمله هو إزالة عمن لصقت به أو على الأقل التخفيف من حدة آثارها، وذلك ما نراه في مجال الأمر بالإنفاق على الفقير، منها قول الله تعالى ( **يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّن خَيْرٍ فَلِلوَالِدَيْنِ وَالاقْرَبِينَ وَاليَتَامى وَالمَسَاكِينِ**)[5]،(**وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لا تُظْلَمُونَ لِلْفُقَرَآءِ الذِينَ أُحْصِرُواْ فَي سَبِيلِ اللهِ لا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الارْضِ**)[6]،(**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَآءِ وَ المَسَاكِينِ**)[7].

أما السنة النبوية الشريفة نجدها تقف من الفقر نفس الموقف القرآني فلقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم يدعوا إلى أن يقوم الإنسان بواجبه اتجاه الطبيعة، ويعطينا الرسول "ص" في قضية المتسول الذي أتى يسأل يوما "لقمة العيش" وكان من حقه "أن يأخذها من المجتمع، بنص من القرآن الكريم، وكان الرسول "ص" أدرى

---

[1] محمد باقر الصدر، مرجع سبق ذكره، ص343.
[2] يوسف القرضاوي، مرجع سبق ذكره، ص19.
[3] سورة الحجر، الآية 85.
[4] سورة المومين، الآية115.
[5] سورة البقرة، الآية215.
[6] سورة البقرة، الآية 271، 272.
[7] سورة التوبة، الآية60.

الناس بتطبيقها، ولكن أعمال النبي "ص" تشريع وعبرة لأمته، فأشار الرسول على من حوله من الصحابة رضوان الله عليهم بأن يجهزوا هذا الفقير ليحتطب، وأشار على الرجل بأن يحتطب من عمل يده.[1]

وصحابته رضوان الله عليهم لم يخرجوا عن هذه القاعدة و نختار منهم عليا بن أبي طالب لشيوع ما عرف عنه من الزهد فإذا عرفنا صريح قوله في الفقر، دل ذلك من باب أولى على موقف الصحابة إجمالا، يقول على رضي الله عنه" الفقر الموت الأكبر" وقال لابنه" يا بني أني أخاف عليك الفقر فاستعذ بالله منه، فإن الفقر منفقة للدين، مدهشة للعقل، داعية للمقت" ويروى عنه أنه قال" لو كان الفقر رجلا لقتلته"[2].

## المطلب الثاني: مفاهيم الفقر

هناك العديد من المفاهيم المختلفة للفقر من بينها:

### 1- نطاق الدخل والإنفاق

في المحاولات الأولى لفهم الفقر والذي أستند عليه القياس، كان ينحصر في نطاق الدخل والإنفاق على الحاجات الأساسية. إذا أن القناعا ت التي كانت سائدة آنذاك، كانت تستند على مفهوم التنمية الاقتصادية وعدالة توزيع ثمارها. وبالتالي فإن الفهم للظاهرة أنصب على النتائج وتوصيف الظاهرة بشكلها ومحتواها المباشر دون النظر إلى إنعكاسات وأبعادها الاجتماعية والثقافية والسياسة. وكانت هذه الفكرة المشتقة من التنمية الاقتصادية تستند إلى المفهوم القديم للكفاف الذي يعكس الحد الأدنى من الحاجات الإنسانية[3]. ولما كان مقياس مقياس الدخل من المقاييس الطيّعة للتحليل الاقتصادي القياسي والممارسات الإحصائية، فقد أصبحت له الغلبة فيما ينشر من هذه التحليلات، وقد ركز القائمون على قياس الدخل على مدى انتشاره أكثر من تركيزهم على عمقه وحدته، وعادة ما يقاس انتشار فقر الدخل عن طريق رقم قياسي فردي يمثل النسبة المئوية للسكان الذين هم دون خط الفقر الذي يتم اختياره.

أي أن محتوى المعيار للفقر "سواء من حيث السلع أو خصائصها " يظل ثابتا من حيث الزمان والمكان والتعديل الذي يطرأ من ناحية تغير الأسعار حسب الوقت، غير أنه يمكن ربطه بمؤشر عام للأسعار الاستهلاك. وفقا لهذا المفهوم فإن الفقر يأخذ معاني تفصيلية، فنجد أن الدول النامية تستخدم مفهوم الفقر المطلق والفقر المدقع. فيسمى الفقر المدقع عند افتقار القدرة دون إشباع الحاجات الغذائية المعبر عنها بالسعرات الحرارية اللازمة

---

[1] مالك بن نبي، **المسلم في عالم الاقتصاد**، طبعةالثالثة، دار الفكر، طبعة الأولى، دمشق، 2002، ص87.

2 محمد سوقي الفنجري، مرجع سبق ذكره، ص 69.

[3] خالد زهدي خوجة، تقديم ورقة المعهد للتدريب والبحوث الإحصائية، **ندوة المفاهيم وطرق قياس مستوى المعيشة في الأقطار العربية** ، لبنان 6-7أوت 2002، ص16. 2008/02/17 أنظر:

http://www.aitrs.org/books/book5.pdf

لحياة الفرد[*]. أما إذا تعدت ذلك، ولكن دون إشباع الحاجات الأساسية يطلق عليه الفقر المطلق، وهو تلك الحالة التي لا يتوفر فيها للفرد أو الأسرة الحد الأدنى من الإشباع المقبول للاحتياجات الأساسية الغذائية، وغير الغذائية معا، والتي يمكن حصرها بحاجة المأوى والملابس والأحذية والتعليم والصحة وحاجة النقل، والتي تبقيه حيا وتحفظ كرامته الإنسانية.[1]

إن هذا المقياس يساوي بين دول العالم أو يجعل هذه الدول تعاني من التخلف جميعها، والواقع غير ذلك. فكيف يمكن الحديث عن إشباع الحاجات الغذائية الأساسية والسعرات الحرارية اللازم ة لحياة الفرد، في الوقت الذي تشهد فيه أغلب الدول المتقدمة شبه ضمان لكل ذلك، بالإضافة إلى ما أكدناه سابقاً أن الفقر شيء نسبي يختلف من أمة إلى أخرى. فجعل هذا المقياس يطبق على جميع دول العالم فيه الكثير من المغالطة.

## 2- النطاق النسبي

إنطلاق من أن الدول لا تتساوى في إمكانياتها ومواردها، بحيث نجد أن هناك دول فقيرة وأخرى تعيش في غنى فاحش. وانطلاق كذلك من أن الفقر ظاهرة نسبية تختلف من بلد لأخر، ويحاول هذا المدخل تحديد الفقر على أنه ضرب من عدم المساواة. أي اعتبار كل شخص فقير من لديه دخل يقل عن حد معين من الدخل. أو بعبارة أخرى اعتبار نسبة من المجتمع والتي هي الأقل دخل على أنها فقيرة، مهما بلغت درجة تقدم هذا المجتمع.[2]

## 3- مدخل التنمية البشرية

يمكن توضيح هذا المدخل من خلال تحديد مفهوم التنمية البشرية ونظرته إلى الفقر.

### 3-1- مفهوم التنمية البشرية

التنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات، والواقع ان الخيارات Choices تعبير عن مفهوم سابق، تعود جذوره إلى الثمانينات من القرن الماضي، والذي جاء به الاقتصادي الهندي، أمارتيا سن A.Sen من خلال طرحه لمفهوم الاستحقاقات Entitlements، والذي يرى فيه تعبيرا عن حق البشر الأصيل في هذه الخيارات، إذ لمجرد كونهم بشر حق أصيل في العيش الكريم، سواء ماديا أو معنويا جسدا ونفسيا وروحيا[3].

---

[*] الوجبة الغذائية الموصى بها من طرف المنظمة العالمية للزراعة "FAO" والمنظمة العالمية للصحة "OMS" حيث يرتكز هذا الاختيار على مفهوم متوسط لشخص مرجح من ناحية الوزن والقامة وممارسته بانتظام لنشاطه، وفي هذا الإطار فإن المعطيات المتوفرة حول استهلاك وتغذية السكان التي ترجع إلى سنة 1984، تشير إلى أن متوسط الحاجات الموصى بها قدرة ب2000 وحدة حرارية في اليوم ولمزيد من تفصيل أنظر:

إيزيس عازرنور، تسبى محمد رشاد، **أساسيات الغذاء والتغذية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999، ص326.

[1] أحمد زكريا صيام، دور الإصلاحات المالية في الحد من الفقر في ظل العولمة، **المؤتمر الاقتصادي السابع:المشروعات الصغيرة،أداة فاعلة لمواجهة الفقر**، جامعة اليرموك، الأردن ،29-31جويلية 2007، ص522.

[2] ضو نصر، **دراسة وتقييم المستوى المعيشي لولاية الوادي باستخدام تقنية سبر الآراء**، مذكرة ماجستير "غير منشورة"، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص52.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003**، نيويورك، 2003، ص18.

تنشأ هذه الخيارات عن طريق توسيع القدرات البشرية والطريقة التي يعمل بها البشر، أي ما يفعله الناس أوما يمكن لهم من فعله في حياتهم على جميع المستويات. كما توجد بعض القدرات التي تعتبر أساسية للتنمية البشرية لا تتاح بدونها خيرات كثيرة في الحياة، هذه القدرات هي أن يحيا المرء حياة طويلة وصحية وأن يكون عارف وأن يتمكن من الحصول على الموارد اللازمة لمعيشة محترمة؛ ولكن هناك خيارات إضافية كثيرة يعطى لها الناس أهمية أكبر وهي الحرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وفرص الإبداع والإنتاج واحترام الذات وحقوق الإنسان[1].

والخيارات تتغير بمرور الوقت وقد تكون من حيث المبدأ بلا نهاية، ومع ذلك فإن الخيارات التي لا نهاية لها وغير الخاضعة لأي حدود أو قيود قد تصبح بلا معنى إذا لم تقترن بواجبات وحقوق والتزامات و الاحترام. والحصول على الدخل هو أحد الخيارات التي يود الناس أن ينعموا بها، وهو خيار هام ولكن ليس أهم الخيارات على الإطلاق. فالتنمية تشتمل الدخل والثروة ؛ولكن تشتمل أيضا أشياء أخرى كثيرة يعطي لها الناس أهمية كما قلنا سابقا[2].

وعليه يمكن تعريف التنمية البشرية "بأنها عملية توسيع الخيارات أمام البشر، هذه الخيارات بعضها اقتصادي وبعضها اجتماعي وبعضها سياسي وبعضها ثقافي، بحيث أن الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية، لذا ينبغي توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات كل إنسان في جميع ميادين سعي الإنسان. " [3]. وهنا نشير أن هناك أتفاق واسع إلى حد ما بشأن بعض جوانب مفهوم التنمية البشرية[4]:

- ✓ يجب على التنمية البشرية أن تجعل الناس محور أهتماماتها؛
- ✓ إن الغرض من التنمية هو توسيع جميع الخيارات أمام الإنسان، وليس الدخل وحده. ومن ثم يرتكز مفهوم التنمية البشرية على المجتمع؛
- ✓ إن التنمية البشرية معنية بتوسيع القدرات البشرية من خلال الاستثمار في الناس، وبتأمين الاستخدام الكامل لهذه القدرات؛
- ✓ تقوم التنمية البشرية على أربعة أعمدت أساسية هي الإنتاجية والإنصاف والقابلية للاستدامة والتمكين، وهي تعتبر النمو الاقتصادي أساسيا ؛ولكن تؤكد على الحاجة إلى إيلاء اهتمام لنوعيته وتوزيعه، كما أنها تعالج الخيارات القابلة للاستدامة من جيل إلى جيل

---

[1] UNDP,**Human Development Report 1999**, New York, 1999,p16.

[2] عبد الله عطوي، **السكان والتنمية**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، لبنان، 2004، ص26.

[3] علي حميدوش، **التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية:حالة الجزائر1990-2005** ، أطروحة دكتوراه"غير منشورة" ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005،ص7.

[4] عبد الله عطوي، مرجع سبق ذكره،ص25.

## 3-2- الفقر من منظور التنمية البشرية:

يمكن توضيح منظور التنمية البشرية للفقر من خلال التطرق إلى المقارنة بين التنمية البشرية والفقر. فحين التنمية البشرية أمر يتعلق بتوسيع نطاق الخيارات، فحين أن الفقر يتضمن انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية. وتعكس المقارنة بين التنمية البشرية والفقر البشري أسلوبين مختلفين لتقييم التنمية البشرية. أحد هذين الأسلوبين هو ذو " المنظور الاندماجي"وهو يرتكز على أوجه التقدم التي تحققها كل الجماعات في كل المجتمع محلي من الأغنياء و الفقراء. ويقابل هذا الأسلوب وجهة نظر بديلة تتمثل في " المنظور الحرماني" الذي بموجبه يتم الحكم على التنمية من منظور الطريقة التي يحيا بها الفقراء والمحرومون في كل مجتمع محلي وليس من شأن أوجه التقدم الكبير – أيا كان حجمها – التي يحققها الميسرون في مجتمع ما. إن كانت "تزيح" جانبا عدم إحراز تقدم في التقليل من أوجه الحرمان التي تتعرض لها الفئات المحرومة.

يتناول الاهتمام بعملية التنمية هذين المنظورين وعلى مستوى أساسي تماما، فإن حياة الجميع ونجاحهم ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار، وسيكون من قبيل الخطأ ألا يكون فهمنا بعملية التنمية واعيا بمكاسب وخسائر هؤلاء الذين لقوا حظا أوفر من غيرهم، حيث أن ذلك سيتعارض مع حق كل مواطن في أن يحسب حسابه، كما أنه يتعارض مع الاهتمامات الشاملة والأخلاقيات العامة[1].

## 4- الاستبعاد الاجتماعي

إن التطور الذي عرفه موضوع الاستبعاد الاجتماعي، والذي يعني بفهمه الأولي العجز عن المشاركة في جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسة، والتي تعد هامة للحياة البشرية. وعلاقة الاستبعاد الاجتماعي بموضوع الفقر إذا أن هذه المقارنة لم تقتصر بالنظر إلى الفقر من زاوية وصف الظاهرة، بقدر ما امتدت إلى مسببات ظاهرة الفقر سواء على الصعيد الذاتي أو على الصعيد المؤسساتي أو حتى على صعيد العلاقات الدولية.[2]

وفي هذا المجال يؤكد الكثير من الباحثين أن الفقر يقود إلى التخلي عن الحقوق السياسية والممارسة الديمقراطية لمصلحة الوفاء باحتياجاته الأساسية، وهذا يؤدي إلى الإقصاء الاجتماعي [3]. وعليه فالعلاقة بين الفقر والاستبعاد الاجتماعي هي في اتجاهين. أي أن الفقر يقود إلى الاستبعاد الاجتماعي، كما أن القول كذلك أن الاستبعاد الاجتماعي يؤدي إلى الفقر.

---

[1] المرجع السابق، ص145.

[2] خالد زهدي خوجة، مرجع سبق ذكره، ص21.

[3] عبد الرحمن موسى مهيدات، أثر الفقر على الأستقرار السياسي في الأردن ، **المؤتمر الاقتصادي السابع:المشروعات الصغيرة،أداة فاعلة لمواجهة الفقر**، جامعة اليرموك، الأردن ،29-31جويلية 2007، ص100.

ويؤكد الكثير من المفكرين أن هناك ترابط وثيق بين المشاركة السياسة والتنمية البشرية. وبدون مشاركة فعالة يصعب تحقيق أهداف التنمية باعتبارها تهدف إلى القضاء على الفقر وإلى تدعيم كرامة الإنسان وإعمال حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية والثقافية.[1]

والاستبعاد الاجتماعي لم يطرح بديلا تقليدياً لتحليل الفقر وإنما يأخذ كمفهوم تحليلي يوجه الانتباه على الطريقة التي يمكن بها للبنى الاجتماعية أن تولد الفقر، من خلال الفاعلين والمؤسسات، أكثر منها طريقة جديدة لوصف الفقر. وفي هذا المعنى لا تعني بالضرورة الاكتفاء بمدخل المؤسسات؛ إنما تمتد بالشمولية للأفراد والحرمان الفردي، مما يدعونا لفهمها كطريقة خاصة لوضع مفاهيم عن الفقر تؤكد العملية وتعدد الأبعاد والمعايير الاجتماعية تغاير الفقر، بذلك يشكل مفهوم الاستبعاد الاجتماعي مدخلا كصفة للأفراد بالرجوع المؤسسي إلى عملية الإفقار.[2]

## المطلب الثالث: قياس الفقر

إن قياس الفقر هو حلقة أساسية في دراسات الفقر وه ي انعكاس لمفهوم الفقر، أي بمعنى آخر أن نطاق الأسلوب المتبع في القياس محدد بالمفهوم وبالتالي هو مدلوله على أرض الواقع. وموضوع قياس الفقر ليس بالموضوع الآني والمستحدَث، حيث كانت الريادة في هذا المجال لكل من "بوث" " 1889-1892" و "راونتري 1901" اللذين حاولا قياس مدى الفقر الحضري في لندن ونيويورك، وهنا ك محاولات أخرى تمثلت في قياس الفقر على المستوى القومي بواسطة السياسي وعالم الاقتصاد الهندي "دادا باي ناوروجي" في مطلع القرن العشرين.[3]

### 1- فقر الدخل

فقر الدخل هو أحد أهم المقاييس التي يتم من خلاله قياس مستوى محدد من الدخل أو الإنفاق، بحيث يعتبر هو الح د الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء، أي توصف للقدرة على الإنفاق. فهو فيما يتعلق بالغذاء "فقر مدقع" أما في ما يتعلق بالإنفاق على الحاجات الأساسية ( الغذاء، الملابس والأحذية، المسكن والمواصلات، الصحة والتعليم) فهو " فقر مطلق" ويعتمد في قياسه على ما يسم ى بخط الفقر الذي ينقسم عنده المجتمع إلى فقراء ما دون مستوى خط الفقر وغير فقراء فوق خط الفقر.[4]

---

[1] أدريس ولد قابلية، **الفقر في بلادي**، ص8، 2008/01/21، أنظر:
http://douis.free.fr/clic.php/url=douis.free.fr/livres/gratuits/poverty.pdf

[2] خالد زهدي خوجة، مرجع سبق ذكره، ص20.

[3] المرجع السابق، ص16.

[4] محمد حسين يوسف، **إجراءات محاربة الفقر في مصر**، ص3، 2007/12/22 أنظر:
http://arabswata.orgforumsuploaded61_1165924080.pdf

## 1-1- مفهوم خط الفقر

يعتبر خط الفقر عن المستوى الأدنى للمعيشة. ويحسب خط الفقر عادة على أساس مفهوم الدخل في الدول المتقدمة كمؤشر للمستوى المعيشة أو على أساس "الإنفاق الاستهلاكي"في الدول النامية كمؤشر لمستوى المعيشة، ومهما يكن من أمر استخدام أي مفهوم للمستوى المعيشة، تبقى المسألة التطبيقية هي إختيار ملائم لخط الفقر، على الرغم من اختيار خط الفقر يلائم حالة التحليل كان عملاً تطبيقياً، إلا أن "رافاليون 1998" حاول إيجاد سند نظري له في إطار نظرية المستهلك، أو نطاق الرفاه التي تعتمد على نظرية المستهلك، حيث عرف خط الفقر بأنه " التكلفة النقدية لفرد معين، في مكان وزمان معيين، للوصول إلى مستوى رفاه مرجعي"، حيث يعرف الرفاه بدالة المنفعة كما في نظرية المستهلك.[1]

و يبدأ تحديد خط الفقر بوضع افتراضا ت خاصة حول حاجات الإنسان لسعرات حرارية كل يوم لكي يستطيع الاستمرار في الحياة ومواصلة العمل. وهذه السعرات الحرارية يتم تحويلها إلى سلة من الغذاء للوجبات اليومية الرئيسية، تبعا للعادات الغذائية لكل قطر، ثم يتم احتساب خيَارات متعددة، وفقاً للأسعار السائدة في الفترة الزمنية التي يتم تحديد الخط لها، والقيمة الإجمالية تمثل الإنفاق على الطعام، وبعد ذلك يجرى تعديل لهذا التقدير ليأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الأخرى " الملابس والسكن والمواصلات"، والقيمة الإجمالية لهذه الحاجيات الأساسية، والتي تمثل الحد الأدنى الذي ينبغي تحقيقه من أجل استمرار الحياة الإنسانية للفرد بطريقة مقبولة، تشكل الحد الأدنى الاجتماعي أو خط الفقر.[2]

## 1-2- أنواع خطوط الفقر

وينقسم خط الفقر إلى ثلاثة أنواع:

أ - **خط الفقر المدقع**: يقاس الفقر المدقع " الجوع" عند الحد الأدني من الدخل اللازم لتغذية حاجات الفرد أو الأسرة الغذائية فقط، فالذين هم أدنى من هذا المستوى هم في حالة عوز، والفقير فقراً مدقعا هو من يعيش بأقل من 80 % من الحد الأدنى للسعرات الحرارية ، الذي وضعته FAO[3]

---

[1] علي عبد القادر علي، **الفقر :مؤشرات القياس والسياسات** ،سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص4، 2008/01/19، أنظر:
http://www.arab-api.org/wps0308.pdf

[2] عبد الرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص24.

[3] بوساق كريمة ، **سياسات مكافحة الفقر في الدول النامية**،مذكرة ماجستير "غير منشورة"،جامعة الجزائر، الجزائر، 2005،ص16.

ب -**خط الفقر المطلق** : ويتحدد بالحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان، عبر التصرف في دخله، الوصول إلى إشباع الحاجات الأساسية، ويمثل خط الفقر المطلق كلفة تغطية تلك الحاجات سواء للفرد أو الأسرة، وفق نمط الحياة القائم في المجتمع المعني وبحدوده الدنيا.[1]

ج -**خط الفقر للمقارنة الدولية:**

يتحدد خط الفقر للمقارنة الدولية بمبلغ دولار واحد يوميا للشخص "حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار لعام 1985". ويستخدم البنك الدولي للمقارنات الدولية ويستند هذا الخط إلى المستهلك، وهناك خط الفقر المقترح بمبلغ دولارين حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار يوميا لمنطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. أما بالنسبة لبلدان أوربا الشرقية ورابطة الدول المستقلة استخدام خط الفقر يعادل 4دولارات، حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار حسب عام 1990. ولأغراض المقارنة بين الدول الصناعية، استخدام خط الفقر يعادل خط الفقر في الولايات المتحدة والبالغ 14.4 دولار يوميا حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار لعام 1985 للشخص الواحد[2].

## 3-1- أهم مؤشرات الفقر

من أهم مؤشرات الفقر التي يمكن من خلالها التوصل إلى حجم الفقراء أو نسبتهم من المجتمع. والتي تتم من خلال الاعتماد على خط الفقر هي:

أ – **مؤشر عدد الرؤوس:**

وهو أبسط هذه المقاييس وأكثرها شيوعا، ويحاول قياس ظاهرة تفشي الفقر. وهذا المؤشر يعبر عن عدد الأفراد أو الأسر في المجتمع الذين يقعون تحت خط الفقر. فإذا افترضنا أن حجم السكان الذين هم فقراء هو $(q)$ ، و عدد إجمالي السكان يعادل $(n)$ فإن مؤشر عدد الرؤوس يمكن التعبير عنه من خلال المعادلة التالية[3]:

$$H = q / n$$

ويعتبر هذا المؤشر جيدا لأغراض كثيرة، منها أنه سهل الفهم والشرح، كما أنه جيد لأغراض المقارنة أو لتقييم آثار سياسات تقليل الفقر أو تحليل الآثار المحتملة لبعض السياسات على الفقراء؛ ولكن من ناحية أخرى يعاني

---

[1] خالد زهدي خوجة، مرجع سبق ذكره، ص23.

[2] عبد الله عطوي مرجع سبق ذكره، ص138.

[3] عبد الرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص28.

نواقص واضحة على سبيل المثال فلو أن شخصا أو عائلة كانت فقيرة ثم أصبحت فقير جداً، فلن يحدث شيء للمؤشر.

**ب –فجوة الفقر***:

ظهر هذا المؤشر لتكميل النقص في المؤشر السابق، وفجوة الفقر هي مؤشر يقيس حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين مداخيل الفقراء وخط الفقر أو مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد[1].

وهذا المقياس يحدد كالتالي: لو قمنا بترتيب الاستهلاك في المجتمع بشكل تصاعدي، أي أن الأفقر لديه $y_1$ الأقل فقراً لديه $y_2$ ...، وهكذا حتى نصل إلى الأقل فقراً والذي لديه $y_q$ ، الذي يكون دخله من خلال التعريف ليس أكبر من خط الفقر $(Z)$ ،فإن مؤشر فجوة الفقر يمكن التعبير عنه كتالي:[2]

$$PG = 1/n \sum_{i=1}^{q} [Z - Yi / Z]$$

n: هو إجمالي السكان

q: هو إجمالي السكان تحت خط الفقر

ويمكن توضيح فجوة الفقر من هذا من خلال الشكل التالي

الشكل 1.1: فجوة الفقر

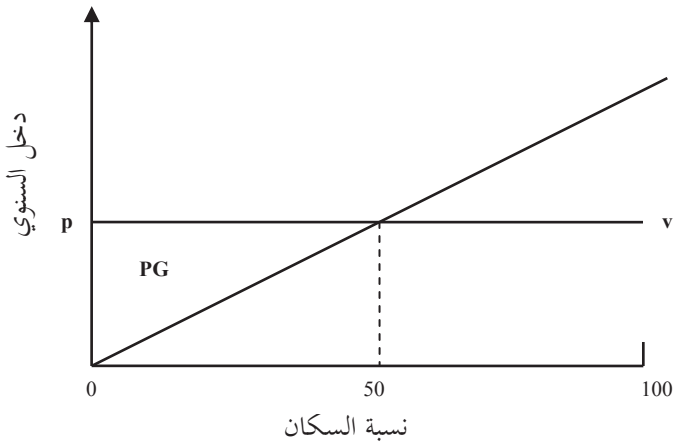


المصدر: ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب:محمود حسن حسني ومحمود حامدمحمود،دار المريخ، السعودية،2006، ص217.

* ينسب فجوة الفقر التي تعرف أحيانا بمؤشرFGT نسبة لمؤسسيه وهم: Foster, Greer, Thorbecke سنة1984.

[1] العربي عطية، إلياس بن ساسي، التحليل الكمي للفقر الانساني: دراسة تحليلية لمستوى الفقر البشري في الجزائر و المنطقة العربية، **الملتقى الدولي حول: مؤسسات الزكا ة ودورها في محاربة ظاهرة الفقر**، البليدة06-07 جويلية 2004، ص3.

[2] عبد الرزاق الفارس ، مرجع سبق ذكره، ص29.

نشير هنا رغم أن هذا المؤشر له فوائد كثير؛ إلا أنه يطرح مشاكل كثير لعل من أبرزها أنه غير حساس لتوزيعات الفقراء تحت خط الفقر.

ج –**مؤشر شدة الفقر:** هو يقيس درجة عدم المساواة في التوزيع تحت خط الفقر ويعطي وزن أكبر للأسر التي تأتي في قاع توزيع الدخل أو الأنفاق، من خلال متوسط المربع النسبي لفجوة الفقر، ويمكن التعبير عنه كالتالي[1]:

$$PS = 1/n\sum_{i=1}^{q}(Z-Yi)^2/Z$$

وكلما كان مؤشر الفقر عاليا كانت ظاهرة الفقر أشد قوة، وأزداد حجم التفاوت بين الفقراء.

## 2– قياس الفقر النسبي

يقوم هذا المدخل على أساس أن أي مجتمع مهما بلغت درجة ثرائه، يوجد به فقراء. لذلك ينظر هذا المدخل إلى فئة معينة من السكان الأقل دخلا في المجتمع على أنها فئة الفقراء وهو أسلوب نسبي. والاعتبارات النسبية فيه قائمة على عدة أساليب منها فئة الفقراء تمثل 40% من السكان الأقل دخلا في المجتمع وأسلوب أخر قائم على تحديد خط الفقر النسبي، بالحد الأعلى لدخل نسبة 10% من السكان الأدنى دخلا، ووفقا لذلك فإن خط الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل من بلد لآخر أو من وقت لآخر بالنسبة لنفس البلد[2].

## 3– قياس الفقر البشري

يقيس دليل الفقر البشري أوجه الحرمان من حيث التنمية البشرية، فبينما يقيس دليل التنمية البشرية التقدم الإجمالي المحقق في بلد ما فيما يتعلق بتحقيق التنمية البشرية. يعبر دليل الفقر البشري عن توزيع التقدم وهو يقيس تراكم أوجه الحرمان التي مازالت قائمة. وهنا نفرق بين دليل الفقر البشري للبلدان النامية "دليل الفقر البشري –1" ودليل الفقر البشري للبلدان المصنعة "دليل الفقر البشري– 2"، حيث أُستنبط دليل مستقل للبلدان المصنعة لأن الحرمان البشري يتفاوت تبعا لظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، وكذلك للاستفادة من توفر البيانات بدرجة أكبر عن هذه البلدان، وهي كتالي:

---

[1] محمد حسين يوسف، مرجع سبق ذكره، ص32.

[2] محمد عبد العزيز، إيمان عطية، **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية**، مؤسسة الجامعة، مصر، 2002، ص 68.

## 3-1- دليل الفقر البشري-1 HPI-1

وهو دليل لقياس الفقر البشري في البلدان النامية ومعادلته من الشكل التالي:

$$HPI-1=\left[1/3\left(P_1^3+P_2^3+P_3^3\right)\right]^{/3}$$

P1: النسبة المئوية للناس الذين لا يتوقعون أن يعيشوا حتى سن الأربعين.

P2: النسبة المئوية للبالغين الأميين.

$P_3$: الحرمان من مستوى معيشي لائق. بحيث $P_3=\frac{(P_{31}+P_{32}+P_{33})}{3}$

$P_{31}$: النسبة المئوية لمن لا يحصل على مياه مومون

$P_{32}$: النسبة المئوية لمن لا يحصلون على خدمات صحية.

P33: النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص متوسط أو شديد في الوزن

## 3-2- دليل الفقر البشري -2 HPI - 2

وهو دليل الفقر البشري لبلدان مختار من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومعادلته على الشكل التالي:

$$HPI-2=\left[1/4\left(P_1^4+P_2^4+P_3^4+P_4^4\right)^{1/4}\right]$$

P1: إحتمال ان لا يعيش المولود حديثا سن السنتين.

P2: يمثل الحرمان من المعرفة،ويمثل النسبة المئوية للاميين المفتقرين إلى مهارات الوظيفية كما تعرفه منظمة الإنماء والتعاون الاقتصادي.

P3:يمثل النسبة المئوية لمن يعيش تحت خط الفقر الدخل. والمحدد بنسبة 50% من الدخل الشخصي الوسيط الذي يمكن تصرف فيه.

P4: يقاس بمعدل البطالة الطويل الأجل « 12 شهر أو أكثر» للقوة العاملة.

## 4- أساليب أخرى للقياس

هناك العديد من الأساليب الأخرى لقياس الفقر، لعل من أبرزها [1]:

[1] خالد زهدي خوجة، مرجع سبق ذكره، ص، 29-28.

## 4-1- أسلوب الحاجات غير المشبعة

يستعمل هذا الأسلوب في عدد من دول أمريكا اللاتينية وتستند إلى بيانات تعداد السكان، حيث تصنف الأسر بأنها فقيرة إذا كانت واحدة أو أكثر من الحاجات الاساسية غير مشبعة، وبالتأكيد فإن المؤشرات تؤخذ من بيانات التعداد المتعلق بالمسكن والصرف الصحي وإلتحاق الأطفال بالمدارس ومعدل الإعالة والمستوى التعليمي لرب الأسرة....إلخ.

## 4-2- أسلوب الاجتهاد

تعتمد هذا الأسلوب على حكم والاجتهاد من جانب الباحثين بناءا على خبراتهم وإطلاعهم.

## 4-3- أسلوب المؤشرات والأدلة

وهذا الأسلوب قائم على استخدام مجموعة مؤشرات منفصلة، يعبر كل واحد منها عن أحد العوامل المولدة للفقر أو أحد أعراضه أو نتائجه. ولقد اقترحت -بعض المؤشرات عن توافر الخدمات العامة.

## 5- معوقات قياس الفقر

بداية نشير إلى أن مصادر بيانات الفقر تعتمد على الأسلوب المستخدم في القياس وعلى الهدف الأساسي من عملية القياس، فإذا كان الهدف هو تحري حجم الفقر ومدى انتشاره وعمقه ومراقبة تطوراته في المجتمع فيتطلب ذلك تحديد خط الفقر وبناء مؤشرات الفقر الأخرى المعتمدة عليه، وهذا يتطلب توفر بيانات كمية. أما إذا كان الاهتمام ينصب على معرفة وجهات نظر أفراد المجتمع المشمول بالمسح من خلال المشاركة وعلى فهمهم لأسباب الفقر وطرق محاربته فتعتمد البيانات النوعية.

ومن هنا يمكن تصنيف البيانات إلى عدة مصادر رئيسية وأهمها سجلات الخدمات، المسموحات الإحصائية والمصنفة إلى مسموحات كمية ومسموحات نوعية، إضافة إلى مصادر دولية، إن سجلات الخدمات الحكومية تعتبر مصدر مهما في قياس الفقر، وهذه السجلات تتباين بين الدول حسب دقتها وشموليتها للمجتمع، وأهم البيانات الممكن استخدامها في قياس الفقر من سجل الخدمات بيانات المؤسسات التعليمية، المؤسسات الصحية، مؤسسات العمل، مؤسسات الخدمات والرعاية الاجتماعية.

إلا أن عملية قياس الفقر ليس عملية سهلة بل توجد العديد من المعوقات لعل من أهمها[1]:

[1] محمد عبدالله الرفاعي، معوقات بيانات قياس الفقر، **المؤتمر الإحصائي العربي الأول**، الأردن 13نوفبر2007، ص472. 2008/01/13 أنظر:
http://www.aitrs.org/fasc/research/re24.doc

- عدم توفر بيانات تفصيلية على مستوى الوحدات التحليلية، فعلى سبيل المثال أن الأسرة هي الوحدة التحليلية في مسح نفقات ودخل الأسرة، ولا يمكن الحصول على بيانات تفصيلية عن الإنفاق على مستوى الأفراد الأمر الذي لا يسمح بقياس الفقر والتفاوت على مستوى أفراد الأسرة أو بالنسبة لمجموعة معينة من السكان؛

- فقدان البيانات اللازمة إلى حساب بعض المؤشرات، أو البيانات لبعض الفترات الزمنية.والذي يؤدي إلى اللجوء لأساليب تقديرية أو إلى طرق الاستكمال الخطي، أو الاستعانة بالبيانات الدولية أو أحيانا قيام بمسوحات صغيرة لتوفير البيانات المطلوبة؛

- إن البيانات التي تتوفر بشكل اعتيادي تقدم في قياس الفقر عند فترة زمنية معينة، ولا تتضمن بيانات عن الأسرة والأفراد التي تصاب بالفقر وتخرج منه بشكل دوري، أي بمعنى أخر إن الطرق المستخدمة لا تشمل الذين يصابون بالفقر بشكل مرحلي أو مؤقت؛

- شح البيانات عن الفئات الأشد فقرا، فغالبا ما تكون هذه الفئات محرومة من الخدمات العامة، وبالتالي ليست مشمولة ضمن سجلات الخدمات، كما أن أوضاعها غير مستقرة تؤدي إلى عدم شمولها ضمن المسوحات؛

- باعتبار أن مسح النفقات ودخل الأسرة يعتبر حاليا المصدر الرئيسي لتوفير بيانات الفقر في العديد من الدول، إلا أن عدد من الدول لا زال ينفذ المسح من خمس إلى عشر سنوات مما يخلق قوة في قاعدة بيانات الفقر

- صعوبة الحصول على بيانات دقيقة في الدخل نتيجة ميل غالبية الناس إلى إعطاء معلومات مضللة خوفا من الضرائب أو لعوامل اجتماعية أو غيرها[1].

## المبحث الثاني: توزيع المداخيل

التفاوت في توزيع الدخل كان موضوعا للبحث والخلاف منذ أقدم العصور، وقد جاءت جميع الأديان لتشير إلى الفوارق في توزيع الثروة بين البشر والسبل التي يمكن من خلالها معالجتها وتكوين مجتمعات أكثر مساواة. و لا يوجد فلسفة أو فكر مهم في أي مرحلة من مراحل تاريخ البشرية وفي أية من الأمم لم يتطرق لهذا الموضوع، أو لم يكون جزءا مهما من مكوناتها. ومع ذلك فلا تزال هذه القضية تستقطب الاهتمام والبحث، من دون أن يكون هناك خلاصة واضحة وقاطعة، ولا يزال البشر يختلفون حتى هذه اللحظة حول ما يمكن أن يعنيه "التوزيع العادل للدخل"، فكل فرد من المجتمع له أفكاره الخاصة حول الموضوع، وفي بعض الأحيان يكون لديه أيضا الحلول التي تعكس بدرجة كبيرة الموقع الذي يحتله الفرد في سلم الترتيب الاجتماعي، فالعمال يعتقدون أن أصحاب رأس المال يحصلون على حصة من الدخل أكبر مما يستحقونه بسبب الأرباح العالية مقابل ما يدفعونه

[1] أحمد زكريا صيام، مرجع سبق ذكره، ص523.

للعمال، وأصحاب الأعمال يعتقدون أن مطالبات العمال المستمرة بزيادة الأجور تؤدي لا محالة للتضخم، ومن ثم إلى إعادة توزيع الدخل في المجتمع لغير صالح العمال في كثير من الحالات، وكما يقال فإن النقاش في نهاية المطاف قد ولد حرارة أكثر مما ولد ضوءا. وعليه فتوزيع الدخل في أي مجتمع لا يتم بصورة آلية، بل هو وليد عملية معقدة تعكس التطور التاريخي والتطور الاجتماعي وكذلك التحولات في عملية الإنتاج[1]، وهو مرتبط كذلك الإيديولوجية التفكيرية للمجتمع وعليه فعملية التوزيع ينظر لها من خلال آراء مختلفة، نابع من المعتقدات التي يرتكز عليها كل تحليل.

## المطلب الأول: التحليل الفكري لنظرية توزيع المداخيل

يعتبر موضوع توزيع المداخيل من المواضيع الخاضع إلى البحث، وهناك العديد من الآراء المختلفة ويمكن التطرق إلى ذلك من خلال:

### 1- توزيع المداخيل في الفكر الرأسمالي

ساهمت المدرسة الرأسمالية بنظريات وآراء كثيرة لا يمكن حصرها، غير أنه يمكن وضع تلك المساهمات في نظريتين أساسيتين هما النظرية الكلاسيكية، والنظرية الكيينزية . التي تشترك كل واحدة منها مع الأخرى ولو اختلفت الطرائق والحجج المقدمة، في أن التفاوت في توزيع الدخل مسألة طبيعية ومقبولة [2]، بل يذهب منظور العولمة أن التفاوت في توزيع الدخل والثروة سواء على الصعيد العالمي أو على الصعيد المحلي لم يعد بالأمر المزعج بل مطلوب في حلبة التنافس العالمي[3].

### 1-1- النظرية الكلاسيكية

ينطلق الكلاسيك في تفسير ظاهرة التوزيع من أن المشكلة الأساسية في الاقتصاد السياسي يكمن في القوانين التي تحكم توزيع الإنتاج بين طبقات المجتمع المتمثلة في الأجور والأرباح والريع والفائدة، لذلك فقد اهتموا بالكشف عن القوانين التي تحكم توزيع الدخل الكلي بين عناصر الإنتاج المختلفة . ولقد كانوا ينظرون إلى مسألة

---

[1] عبد الرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص93.

[2] أمال لحسن شوشري، التفاوت في توزيع الدخل بين النظرية والتطبيق، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة سطيف، العدد4، 2005، ص111.

[3] هانس، بيتر مارتن، **فخ العولمة**، ترجمة: عدنان عباس علي، مطابع الوطن، الكويت 1999، ص11.

تفاوت توزيع الدخل على أنها مسألة طبيعية تفرضها قوانين الطبيعة، كما افترضوا خضوع كل الظواهر الاقتصادية لتلك القوانين الطبيعية.

فنجد أن "أدم سميث" إنصب مجهوده في معالجة توزيع الدخل على تحليل المحددات للمستويات الطبيعية للأجر والربح والريع....، وقبل الاستطراد في الشرح يجب أن نوضح مسألة هامة ميزت تحليل سميث والكلاسيك من بعده في تحليل التوزيع إلا وهي ارتباط بالمنهج الطبقي والمنهاج الطبقي يتضمن توزيع الدخل تبعا للطبقات الاجتماعية. وقد اعترف سميث بثلاثة طبقات ؛ العمال وأصحاب الأراضي وأصحاب رأس المال، والعمال يتسلمون الأجور وأصحاب رؤوس الأموال يتسلمون الأرباح، أما أصحاب الأراضي فيحصلون على الريع...، هذا التقسيم الطبقي للمجتمع إلى عمال وملاك رؤوس الأموال والأراضي كان متماشيا مع الاعتبارات الاجتماعية التي عاصرها سميث[1].

إن رواد هذه المدرسة قاموا بتقسيم المجتمع إلى ثلاثة طبقات أثناء تحديدهم لمستوى الدخل القومي وأثناء توزيعه على هذه الطبقات. ولم يكن تحديد قيمة الأجر يشكل مشكلة نظرا لأن ظروف الحياة خلال تلك الفترة كانت تضغط على العامل ليقبل أي شيء يكفل له الحياة . وبالتالي كان الخلاف دائما بين الربح والريع، حيث يرى أدم سميث أن الربح هو الأكثر قدرة في التأثير على العملية التراكمية الرأسمالية، ومن ثم توزيع الدخل، بينما دافع ريكاردو عن الريع حيث اعتبره أكثر قدرة في هذا الصدد من الربح[2].

## 1-2- المدرسة النيوكلاسكية

أما النيوكلاسيك أخرجوا عملية التوزيع من خارج الحقل الاقتصادي، و ركزوا الاهتمام على رغبات الفرد والعلاقات الفنية . وقد جاءت القوانين التي تحكم المتغيرات المختلفة للإنتاج والتوزيع قوانين مجردة خالية من أي اعتبار للعلاقات الاجتماعية، وبالتالي نُظر إلى التوزيع كقضية فنية بحتة خالية من أي جانب اجتماعي[3].

فنجد أن تحليل التوزيع عند مارشال والنيوكلاسيك بدأ أساساً من تحليل أسعار عناصر الإنتاج، حيث كانت نظرية مارشال في التوزيع تنطوي في الواقع على ترجمة فكرة الموازنة أو التوازن بين العرض والطلب إلى عناصر الإنتاج .

---

[1] عبد الرحمان يسرى، مرجع سبق ذكره، ص195.

[2] كريمة محمد الزكي، **أثار سياسة النقد الدولي على توزيع الدخل القومي** ، دار المعارف، مصر، 2004، ص63.

[3] لمزيدمن الإطلاع انظر:

Serge milano, Op.Cit , p112.

بمعنى تطبيق فكرة التوازن على كل من السلع الاستهلاكية وخدمات عناصر الإنتاج سواء بسواء [1].فتقاطع الطلب والعرض على عنصر الإنتاج هو الذي يحدد السعر التوازني لهذا العنصر.

ولقد قام هذا التحليل أساسا معتمدا على تقسيم عناصر الإنتاج إلى ثلاث أقسام هي: الأرض – العمل – رأس المال؛ ولكن هناك من أضاف عاملا رابع وهو الخدمة التنظيمية أو التنظيم . وفي هذا التقسيم يحصل العمال على الأجور ولم تقتصر مدفوعات الأجور على العمال بل ضم إليها أيضا تلك المدفوعة للموظفين ومكافأة الإدارة، أما رأس المال فإن عائده هو الفائدة .والفائدة في هذا المعنى هي عائد الانتظار أو التضحية التي يتحملها المدخر. وبالنسبة إلى الريع قد جعله الكلاسيك خاصا بالأرض الزراعية أما النيوكلاسيك اضافوا إليها ريع الأرض غير الزراعية . ولقد استقرت نظرية التوزيع عند النيوكلاسيك على التحليل الو ظيفي وليس على التحليل الطبقي. وتفسيرهم إلى اختلافات ما بين أجور العمال وذوي المهارات المختلفة راجع إلى مساهمتهم في الإنتاج وإلى ما يقرره السوق[2].

و لقد استندت هذه المدرسة إلى نموذج الرجل الاقتصادي الرشيد، هذا الفرد الذي يسعى لتحقيق أقصى منفعة ممكنة . وهذه المنفعة تحدد الطلب على منتجات المستهلك، أو على عناصر الإنتاج للمنتج واستنادا إلى الطلب يتحدد العرض، ومن العرض والطلب معا يتكون أثمان السلع والمنتجات في سوق السلع والخدمات، و أثمان عناصر الإنتاج في سوق عناصر الإنتاج، وبالتالي قد آلت نظرية التوزيع إلى أن تكون نظرية في أثمان عناصر الإنتاج[3].

## 1-3- المدرسة الكينزية

لقد قدم كينز نظريته من خلال الهجوم على المنطلقات النظرية الكلاسيكية، خاصة بافتراضها التشغيل الكامل حيث أعتبر أن "النظرية الكلاسيكية غير قابلة للتطبيق إلا في حالة الاستخدام التام [4]". و يرى كينز أن أهم أسباب حدوث أزمة انخفاض الطلب الفعلي بشكل حاد بما يكشف عن وجود فجوة كبيرة بينه وبين العرض الكلي. ومن هنا كان بحثه في كيفية تحريك الطلب الفعلي لكي يتوازن مع العرض الكلي لمواجهة حالة الكساد المتفشية. ولما كان الاستثمار الخاص عازفا عن المشاركة في العملية الإنتاجية، إما لعدم توافر الحافز لديه وإما لما أصابه من أضرار من جراء الأزمة . لذلك رأى كينز أنه لا بد من العمل على تقليل الفوارق بين الدخول

---

[1] حسن عمر، **موسوعة الفكر الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص550.

[2] عبد الرحمان يسرى، مرج ع سبق ذكره، ص295.

[3] كريمة محمد الزكي، مرجع سبق ذكره، ص69.

[4] جون منير كينز، **النظرية العامة في الاقتصاد**، ترجمة:نهاد رضا، موفم لنشر، الجزائر، 1991، ص27.

والثروات....، أي العمل على ضرورة إعادة توزيع الدخول والثروات في صالح الطبقات ذات الدخول المحدودة وهي تلك الطبقات التي تتمتع بميل حدي للاستهلاك[1].

ويتم تدخل الدول من خلال خلق فرص عمل وبناء المشروعات، بذلك تخلق طلبا على القوى العاملة التي تأخذ المقابل كدخل نقدي لتشتري به سلع استهلاك أي أحداث تدفقات نقدية في مجموعة من القطاعات. تحدث بدورها حركات نقدية أخرى لصالح القطاع العائلي، بما يحرك طلبه على السلع الاستهلاكية وهو ما يخلق بدوره حافزا لدى الاستثمار الخاص، الذي يحرك الطلب على السلع الاستثمارية، وهكذا تكتمل الدائرة ويبدأ الاقتصاد القومي في التحرك في صورة تدفقات وفقا لآليات المضاعف والمعجل. والذي كان مبدؤها التدفق النقدي الأول الصادر من القطاع الحكومي[2].

إذن فقد دعا كينز إلى إعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات الفقيرة وإلى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من جديد.

## 2- توزيع المداخيل في الفكر الاقتصادي الاشتراكي

تنطلق الماركسية في تفسيرها لظاهرة التفاوت في التوزيع من طبيعة النظام الرأسمالي ذاته المبني على أساس التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع. ولما كان نمط التوزيع يتحدد بنوع علاقات الإنتاج السائدة فإن الدخل القومي يتوزع عند مستوى مرتفع من التجريد ما بين الأجور ( دخل العمال) وبين فائض القيمة الذي هو دخل الملكية بوجه عام . وعند مستوى أقل تجريدا ينقسم فائض القيمة إلى الربح والفائدة والريع، حيث يمثل الربح والفائدة، دخل الطبقة الرسمالية، ويمثل الريع دخل طبقة ملاك الأراضي، ومع أن فائض القيمة ينتسب في خلقه إلى قوة العمل، فإن الرأسمالي يستولى عليه دون أن يدفع ما يقابله وهو ما يمثل استغلالاً للعامل الذي هو المنتج الوحيد . هذا في الوقت الذي لا يجد فيه ذلك الاستغلال تبريرا سوى النظام الاجتماعي السائد في المجتمع الرأسمالي[3].

ومن هنا ومع التوزيع غير المتكافئ في السلطة يأتي التوزيع غير متكافئ في الدخل، ويقول ماركس أنه بينما توجد قوانين للإنتاج تفرضها الطبيعة، مثل قانون الغلة المتناقصة، فإن قوانين التوزيع فرضها الإنسان، وليس هناك سبب قاهر يرغم العمال للخضوع لمثل هذه الترتيب الذي صنعه الإنسان[4].و بالإضافة إلى كل ما سبق ،

---

[1] كريمة محمد الزكي، مرجع سبق ذكره، ص73.

[2] المرجع السابق، ص74.

[3] مرجع سابق، ص68.

[4] جون كاينيث جالبرت، مرجع سبق ذكره، ص199.

فلقد شككت الماركسية في قدرة الرأسمالية خاصة في فترات الأزمات الاقتصادية التي دائما ما تعصف بالنظام الرأسمالي، على إعادة توزيع الثروة[1].

و دعت الفلسفة الماركسية إلى إلغاء التفاوت في توزيع الدخل بإلغاء الملكية الفردية بوصفها مستغلة في جميع صورها،من خلال حافز الربح الذي يصور الإنسان على أنه مجموعة من الاستجابات للبيئة التي يعيش بها وليس له كيان ثابت يتجسد في خصائصه الفطرية . ودعت كذلك إلى التأكيد على الملكية الجماعية فقط وتطبيق المساواة في المستوى المعيشي بين الناس[2].

وعلى هذا الأساس يقوم مبدأ التوزيع في المجتمع الاشتراكي، على قاعدة أن لكل حسب حاجته لا حسب عمله . أي لكل فرد يعطي قدر ما يشبع رغباته ويحقق سائر طلباته لأن الثروة التي يملكها المجتمع قادرة على إشباع كل الرغبات[3].

## 3- توزيع المداخيل في الفكر الاقتصادي الإسلامي

لقد قدم النظام الإسلامي نظام للتوزيع له مجموعة من العناصر والضمانات، التي تكفل للتوزيع قدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية وانسجامه مع القيم التي يرتكز عليها، فإن الإسلام حين أدرج العدالة الاجتماعية ضمن مبادئه الأساسية التي يتكون منها مذهبه الاقتصادي لم ي بني العدالة الاجتماعية بمفهومها التجريدي العام، ولم ينادي بها بشكل مفتوح ولا أوكلها للمجتمعات الإنسانية التي تختلف في نظرتها للعدالة الاجتماعية باختلاف أفكارها الحضارية ومفهومها للحياة...، بل حدد الإسلام هذا المفهوم وبلوره في مخطط اجتماعي معين واستطاع بعد ذلك أن يجسد هذا التصميم في واقع اجتماعي حي تنبض جميع شرايينه و أوردته بالمفهوم الإسلامي للعدالة الاجتماعية[4].

العدالة الاجتماعية في الإسلام هي تفاوت في توزيع الدخول مع تحقيق حد الكفاية، فالإسلام يحث على زيادة الإنتاج ولكنه يحرص على العدالة في التوزيع . والأساس في التوزيع الذي ينطلق منه في ذلك هو التسخير والاستخلاف، والذي نتجت عنه المفاهيم المرتبطة بالعمل والملكية والحاجة إلى هذه العناصر التي تشكل الأساس الملزم لتوزيع الدخل والثروة على أبناء المجتمع[5].

### 3-1- العمل

---

[1] S.Economides, p. wilson, **The Economic Factor In International Relations**, I.B. tavrs, London, 2001, p58.

[2] أمال لحسن شوشري، مرجع سبق ذكره، ص115.

[3] باقر الصدر، مرجع سبق ذكره، ص247.

[4] مرجع سابق، ص 303.

[5] أمال لحسن شوشري، مرجع سبق ذكره، ص118.

هو تكليف شرعي بضرورة أن يسعى الإنسان لكسب قوته، والكسب إنما يكون بالسعى في الاقتناء والقصد إلى التحصيل. فلا بد في الرزق من سعي وعمل في تناوله قال الله تعالى « **فَابْتَغُواْ عِنْدَ اَللهِ الرِّزْقَ** »[1]، والسعي إليه إنما يكون بأقدار الله تعالى وإلهامه، فالكل من عند الله. بالإضافة إلى ذلك هناك حقيقة كبيرة من حقائق الاقتصاد الإسلامي وهي أن المعتبر الإسلامي هو مشروعية العمل، أي أن الكسب هو طلب تحصيل المال بـ" يحل"، من الأسباب ويعني ذلك أن إنتاجية عمل ما أو عدمه هي لازمة لمشروعيته أو عدم مشروعيته[2].

## 3-2- الحاجة

في هذا الشأن تبين أن الإنسان لم يأتي للحياة ضيفا . وإنما هو مسؤول عن الدنيا مسؤولية كاملة، يقيم على الأرض أعمال الخلافة كما أمره الله عز وجل، وهي لا تعدو أن تكون تعمير الأرض على أفضل وجه ماديا وروحيا. و تبين لنا أن للإنسان احتياجات مشروعة متنوعة بعضها مادي وبعضها روحي وبعضها الأخر ذاتي وأخر جماعي. ومع ذلك لابد له من منهاج سليم يعمل على إشباع تلك الاحتياجات الفطرية[3].

وقضية إشباع الحاجات الاقتصادية للإنسان، هناك أراء كثيرة لعل من أهم هذه الآراء رأي الشيباني فلقد ضبط هذه الحاجات على أربعة أوجه: هي مقدار ما يسد به رمقه ويتقوى على الطاعة وهو مثاب غير معاقب، وفيما زاد على ذلك إلى حد الشبع هو مباح له محاسب على ذلك حسابا يسيرا بالعرض، وفي قضاء الشهوات ونيل اللذات من حلال هو مرخص له فيه محاسبة على ذلك مطالبه بشكر النعمة وحق الجائعين وفيما زاد على الشبع هو معاقب، فإن الأكل فوق الشبع حرام[4].

## 3-3- الملكية

الإسلام ينكر اعتبار الغني هو المالك الحقيق لماله وثروته. ويرى أن المال مال الله، هو خالقه وواهبه، وأن الغني مستخلف فيه أمين عليه أو بعبارة أخرى هو نائب على المالك الأصلي في رعايته وتنميته وتصريفه وفقا لأوامره ومرضاته قال تعالى« **وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهْ** »[5] ،وقال « **وَأَتُوهُم مِّنْ مَّالِ اللهِ الذِي أَتَاكُمْ** »[6] وقال عز من قائل « **أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ**»[7]، فالمال في يد الغني إنما هو في الحقيقة مال الله عنده[8].

ونستخلص مما سبق أن صورة الإسلامية للتوزيع تتركز في النقاط التالية[9]:

---

[1] سورة العنكبوت، الآية 18.

[2] رفعت العوني، تحليل اقتصادي لكتاب الكسب للإمام التبياني، **مجلة دراسات اقتصادية**، مركز البحوث ودراسات الإنسانية –البصيرة، الجزائر، العدد الأول، 1999، ص162.

[3] محمد شوقي الفنجري، مرجع سبق ذكره، ص27.

[4] رفعت العوني، مرجع سبق ذكره، ص 167.

[5] سورة الحديد، الآية 7.

[6] سورة النور، الآية 33.

[7] سورة البقرة، الآية 254.

[8] يوسف القرضاوي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[9] باقر الصدر، مرجع سبق ذكره، ص 363.

- العمل أدا ة رئيسية للتوزيع بوصفه أساسا للملكية، فمن يعمل في حقل الطبيعة يقطف ثمار عمله ويمتلكها؛
- الحاجة أداة رئيسية للتوزيع بوصفها تعبيرا عن حق إنساني ثابت في الحياة الكريمة، وبهذا تُكفل الحاجات في المجتمع الإسلامي ويضمن إشباعها؛
- الملكية أداة ثانوية للتوزيع عن طريق النشاطات التجارية التي سمح بها الإسلام ضمن شروط خاصة لا تتعارض مع المبادئ الإسلامية للعدالة الاجتماعية.

وإذا كان الإسلام يدعوا إلى الثراء والغنى فإنه يشترط في ذلك ألا يكون المال متداولا بين فئة قليلة من الناس أو قاصرا على دولة معينة أو كما يقولون أن تختص قلة بالتمر والكثرة بالنوى . كما يقر أيًا كانت أشكال الإنتاج السائدة فلا بد من ضمان الحاجات الأساسية لكل فرد بوصفه إنسانا "حد كفاية" أو المستوى اللائق للمعيشة تميزا له عن "حد الكفاف" أي المستوى الأدنى للمعيشة. وإذا توفر لكل مسلم حد الكفاية الذي هو في الشرع الإسلامي التزام الدولة وحق الله الذي يعلو فوق كل الحقوق ، فإنه لا مانع أن تتفاوت الثروات والدخول ولكن لكل بحسب عمله وجهده في حدود ما هو مقررا أو معترف به شرعا. وفي الظروف الاستثنائية التي لا يتوافر فيها حد الكفاية لكل مواطن فإنه يتساوى الجميع في حد الكفاف، بحيث لا يحصل احد أيا كان مركزه أو مكانته في المجتمع على أكثر من احتياجاته الضرورية.

والتكامل الاجتماعي هو الأخر أداة رئيسية من أدوات التوزيع إذ يجب أن يحظى دائما الذين هم في حاجة للمساعدة على نصيب يوفر لهم الحياة الكريمة فتنتفي عنهم صفة العوز[1].

## المطلب الثاني: مفاهيم توزيع الدخل

لعل أهم مفاهيم توزيع الدخل هي:

### 1- التوزيع الشخصي

التوزيع الشخصي يعتبر مقياس شائع الاستخدام من جانب الاقتصاديين، فهو يوضح ببساطة تقسيم الأفراد أو القطاع العائلي وإجمالي الدخل الذي يحصلون عليه، ويلاحظ أن طريقة حصول الأفراد على الدخل غير مهمة، فلا يهم إذا كان دخل الفرد جاء من التوظيف أو من مصادر أخرى مثل الحصول على الفائدة أو ربح أو

[1] أمال لحسن شوشري، مرجع سبق ذكره، ص 120.

ريع أو إرث، كذلك مكان التحقيق [1]. كما كان الاقتصاديون والإحصائيون يقومون في هذا النوع من التوزيع بترتيب الأفراد ترتيبا تصاعديا على حساب دخولهم الشخصية، ويقومون أيضا بتقسيم إجمالي السكان إلى مجموعات وأحجام متميزة، حيث إن الطريقة الشائعة تكون بتقسيم السكان إلى فئات خمسية أي 20% للمجموعة أو شرائح عشرية أي 10% للمجموعة طبقا لتصاعد مستويات الدخل، ثم تحديد النسبة من الدخل القومي الإجمالي التي تسلم لكل مجموعة داخلية. وهكذا يمكن ملاحظة التفاوت في توزيع الدخل الذي تحصل عليه كل فئة من السكان من الدخل، وقد يرجع سبب ذلك إلى خصائص إنسانية أو إلى ما تمخض عن سير العملية الاقتصادية[2].

## 2- التوزيع الوظيفي

ويقصد بالتوزيع الوظيفي الدخل الذي تجنيه عناصر الإنتاج المختلفة، أي توزيع الدخل بين مختلف عناصر الإنتاج ويتكون من النسبة المئوية لنصيب كل من الأجور والأرباح والريع من الدخل القومي[3]. فهو لا يهتم بالأفراد ودخولهم الشخصية، وإنما بعوامل الإنتاج وهي العمل ورأس المال والأرض والتنظيم.

يستخدم التوزيع الوظيفي لقياس التفاوت في توزيع الدخل وذلك من خلال مقارنة النسبة المئوية للعمل مثلة في الأجور ومقارنتهما بالنسبة المئوية لإجمالي توزيع الدخل من ريع وفائدة وربح، ولكن على الرغم من أن بعض الأفراد قد يستلمون الدخل من هذه المصادر مجتمعة، لكن ذلك لا يهم في شرح المدخل الوظيفي للدخل، كما أن الهيكل النظري المبني عليه مفهوم التوزيع الوظيفي للدخل، يحاول شرح دخل عوامل الإنتاج بمساهمته في هذه العوامل من خلال الاعتماد على منحنيات العرض والطلب لكل منحنى من عناصر الإنتاج[4].

## 3- إعادة توزيع الدخل

يقصد بإعادة توزيع الدخل والثروة، بإدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل والثروة بغرض تقليل التفاوت في المجتمع. حيث قد ترى الدولة بعد مرحلة توزيع الدخل القومي أن هذا التوزيع غير ملائم سياسيًا أو اقتصاديًا أو اجتماعيًا، لذلك تدخل بعض التعديل.

---

[1] ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 208.

[2] لمزيد من المعلومات انظر:

سميرة محمود معتوف، أمنة عز الدين عبد الله، **المالية العامة**، دار الشروق، مصر2000، ص 251.

[3] درواسي مسعودة، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن:حالة الجزائر1990-2004**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه "غير منشورة" جامعة الجزائر، 2005، ص 87.

[4] ميشال تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 209.

تستخدم الدول الإنفاق العام كجزء من السياسة المالية. وذلك من خلال [1]:

الأسلوب الأول: "الإنفاق المباشر" عندما تقوم بتقديم دعم سلعي أو دعم إنتاجي – عينيا أو نقديا- بهدف رفع مستوى معيشة المواطنين، أو تقوم بتقديم بعض الخدمات المجانية مثل التعليم والصحة.

الأسلوب الثاني: "الإنفاق غير المباشر" ويقصد بها الضرائب فإنها قد تقوم بتخفيض الضرائب على الطبقات الدنيا مما يؤدي إلى زيادة دخولهم.

وتأخذ عملية إعادة توزيع الدخل شكلاً من الأشكال التالية:

- إعادة توزيع الدخل القومي بين مختلف الفئات الاجتماعية.
- إعادة توزيع الدخل القومي بين مختلف عوامل الإنتاج.
- إعادة توزيع الدخل القومي بين مختلف فروع الإنتاج.
- إعادة توزيع الدخل القومي بين مختلف الأقاليم.

ونشير هنا أن عملية إعادة التوزيع يمكن أن تتم عن طريق إجراءات مالية باستخدام أدوات السياسة المالية من الضرائب والإنفاق، أو عن طريق أدوات غير مالية باستخدام السياسة العامة للأجور والأثمان[2].

## المطلب الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخول.

### 1- معايير قياس توزيع الدخل

إن تحديد معنى "توزيع الدخل" أو التفاوت في توزيعه، على الرغم من الأحكام القيمة ال تي يتضمنها وذلك للارتباط بمفهوم العدالة، ومن ثم تحويل هذه المفاهيم إلى مقاييس كمية يمكن من خلالها الوصول إلى أحكام

---

[1] كريمة محمد الزكي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[2] لمزيد من المعلومات انظر:

السيد عطية عبد الواحد، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية: التوزيع العادي للدخول.التنمية الاجتماعية. ضبط النظم** ، دار النهضة العربية القاهرة، 1993، ص 459.

محددة بشأن توزيع الدخل في المجتمع. وهذا يقودنا إلى المعايير المستخدمة للوصول إلى نتائج جيدة، تصلح لتكون تعبيرا حقيقيا عن الواقع، ومن جملة المعايير نجد:

## 1-1- الإحصاءات والمعلومات

المقارنة بين الأقطار بشأن توزيع الدخل كفيلة بتوضيح أوجه التشابه والاختلاف بين الأقطار، وكذلك في القطر الواحد بمرور الوقت . كما أنها تساعد على توضيح كيف تؤثر كل من قوى السوق والتغيرات الديمغرافية والسياسات العامة في الموقع الاقتصادي للمجموعة الاجتماعية المختلفة . إلا أن الخلاصات والنتائج التي يتم الوصول إليها من هذه المقارنات تعتمد بدرجة كبيرة على نوعية الإحصاءات والمعلومات المستخدمة وقابلي تها للمقارنة، إذا أن العديد من الدراسات المقارنة قد تم إجرائها بناء على أنواع مختلفة من المصادر أو أن التوزيع قد تم تعريفه بطرق مختلفة. لذلك من الضروري معرفة الكيفية التي تؤثر بها هذه ال فروق في النتائج الخاصة بالتفاوت في توزيع الدخل.

## 1-2- وحدة القياس

يقودنا الحديث عن الدخل إلى تحديد ما يتضمنه مفهوم الدخل ونقصد بذلك الدخل الكلي أو الدخل القابل للتصرف فيه. وهنا يجب الأخذ بعين الاعتبار الضرائب المباشرة وغير المباشرة والضمان الاجتماعي والدخول والتحويلات الأخرى، وكذا العوائد التي يتم استلامها من القطر من التعليم والخدمات الصحية. والدخل هو واحد من وجوه متعددة للرفاه الاقتصادي . وعائلتان لديهما دخل نقدي متساوي، قد يكون لديهما مستويات متباينة من الرفاه الاقتصادي، كما أن عائلتين لديهما مستوى متقارب من الرفاه قد يكون لديهما مستويات مختلفة من الدخل. والرفاه والدخل قد يختلفان عندما تتمكن العائلات من تمويل استهلاكها من السحب من المدخرات.

## 1-3- طرق القياس

القضية الثالثة في المعايير التي يتم استخدامها لقياس التفاوت في توزيع الدخل، وتبدوا هذه المشكلة أكثر وضوحا حين تكون المقارنة عبر الزمن أو المقارنة بين دولتين أو أكثر . كما إن النظر في التباين في الدخل الاسمي قد لا يكفي لأنه يخفي في طياته تباينا اكبر من القوة الشرائية الحقيقة وذلك لأن التغير في الأسعار يؤثر في كل من الأغنياء والفقراء بدرجات مختلفة.

## 2- قياس التباين في التوزيع

يمكن تعريف التباين في توزيع الدخل على أنه تمثيل أو تصوير رقمي عددي للفروقات بين دخول الأفراد في مجتمع معين . واستخدام كلمة " عددي" يعني أن جميع الخصائص المختلفة للتباين قد تم اختصارها في رقم واحد. ومقياس التباين في توزيع الدخل التي تم اقتراحها في الأدبيات الاقتصادية يمكن تقديمها كما يلي[1]:

## 2-1- المدى

يعتبر المدى أبسط المقاييس المقترحة لقياس التفاوت في توزيع الدخل هو المدى. وهو مهم لقياس الفرق بين القيم المتطرفة أي أكبر قيمة وأصغر قيمة في الدخل ويعرف المدى بأنه الفجوة بين أعلى مستوى للدخل مع أقل مستوى معبرا عنه كنسبة من متوسط الدخل.

$$R= (Max\ y_i - Min\ y_i) / u$$

Yi: دخل الفرد (i).

U: متوسط الدخل

حيث:

$$i= 1.2.3\ldots\ldots(n)$$

وإذا كان التوزيع موزعا توزيعا متساويا فإن R=0 وبالعكس فإذا كان كل فرد واحد يحصل على جميع الدخل فإن R=n ومن ثم فإن قيمةR تصبح ما بين الصفر و n

مشاكل التي يطرحها هذا المقياس عديدة، فهو يحمل طبيعة التوزيع بين القيم المتطرفة ولو زاد كل دخل بالمقدار نفسه فإن التباين سيزداد على الرغم من أن التوزيع سيحافظ على الشكل الأساسي نفسه.

## 2-2- انحراف الوسط النسبي

معظم مؤشرات التباين في توزيع الدخل تم بناؤها على أساس قياس الفرق بين توزيع معين وتـوزيع مثالي، وأبسط هذه المؤشرات يتم حسابها بـ:

$$M = \sum |u - Yi| / n$$

وفي حالة التوزيع المتساوي للدخل، فإن M=0 وعلى العكس من المدى ( R) فإن هذا المؤشر يأخذ بالاعتبار التوزيع الكلي. ويطرح هذا المقياس مشكلة أساسية تتمثل في أنه غير حساس للتحويل من شخص فقير إلى شخص غني إذا كان كلاهما يقع على الجهة ذاتها من متوسط الدخل.

## 2-3- التباين ومعامل التباين

[1] عبد الرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص 100- 102.

يعتبر أكثر المقاييس شيوعا في استخدامها للدراسات الإحصائية المع نية بقياس التشتت أو " التباين ". وهو مقياس يشبه المقياس السابق، إلا أنه يلجأ إلى تربيع الفروق بين كل فئة من فئات الدخل والوسط، ثم إضافة ذلك للحصول على المجموع، ومن مزايا أيضا أنه يبرز الفروق بعيدا عن الوسط، ومن ثم فإن عملية تحويل الدخل من الفقير إلى الغني ستؤدي إلى انخفاظ مقياس التباين، ويتم احتساب هذا المؤشر وفق الصياغة التالية:

$$V = \sum (u - Yi)^2 / n$$

## 3- منحنى لورنز ومعامل جيني

### 3-1- منحنى لورنز

لقد اهتم الإحصائيون كثيرا بـالبحث عن مقياس رقمي يفسر التفاوت في توزيع الدخل . والمقياس الأكثر شيوعا هو منحنى لورنز . وهو شكل بياني بسيط يصور التفاوت في توزيع الدخل من خلال وصف الفجوة بين خط المساواة المطلقة في توزيع الدخول ومنحنى التوزيع الواقعي [1]. وهو يستخدم للتحليل الإحصائي للدخل الشخصي، إذ أنه يقوم بتوضيح العلاقة بين الحصة التراكمية للدخل والحصة التراكمية للوحدات المستلمة للدخل، فإذا كانت الوحدات المستعملة للدخل هي $\pi(x)$ والحصة من الدخل الكلي المستعملة من ذات المجموعة هي $\eta(x)$ ،فإن منحى لورنز هو التعبير البياني عن العلاقة بين $\eta$ و$\pi$ .والخط المستقيم بين النقطة $(o, o)$ يطلق عليه خط التوازن المتساوي حيث أن هذا الخط يكون فيه $\eta = \pi$ ، وفيه تستلم كل وحدة من مجموعة حصص متساوية من الدخل. إلا أن منحنى لورنز يقع دون هذا الخط والفجوة بين منحنى لورنز وخط التساوي تعادل التباين كما هو في الشكل التالي[2]:

الشكل 2.1 : منحنى لورنز

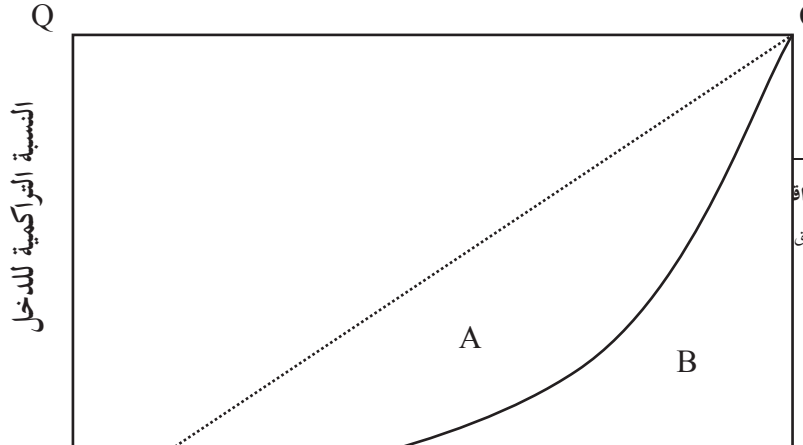


[1] مالكولم جبلز، مايكل رومر، اق
[2] عبد الرزاق فارس، مرجع سبق

المصدر: عبد الرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص103

## 3-2- معامل جيني

يستعمل معامل جيني لقياس الدرجة النسبية لعدم المساواة في توزيع الدخل في الدولة. وهو يعرف كذلك بمعدل التركيز جيني نسبة إلى مشكله العالم الإحصائي الإيطالي جيني[1].ومعادلته من الشكل التالي[2]:

$$\frac{1}{2n^2\mu}\sum_{i=1}^{n}\sum_{j=1}^{n}|y_i - y_j|$$

بحيث

$\mu$ الوسط الحسابي

$y_i y_j$ الدخلان المشاهدان فرديا

$n$ عدد الدخول المشاهدة

أو يمكن التعرف على قيمة معامل جيني ببساطة من خلال منحنى لورنز، حيث أن معامل جيني يساوي

$$\frac{A}{(A+B)}$$

بحيثA وB هي المناطق المحددة في الشكل السابق، ومنه إذا كان الدخل موزعا بالتساوي فستصبح المنطقة (A) تساوي صفر، وبهذا يصبح معا مل جيني يساوي الصفر . وفي حالة الانعدام التام للمساواة بين الدخول يصبح المعامل يساوي1.

وعلى هذا فإن معامل جيني هو رقم يقع ما بين صفر و الواحد، حيث يدل الصفر على المساواة التامة أي كل فرد يحصل على نفس الدخل. بينما يدل الواحد على الانعدام التام للمساواة، شخص واحد يحصل على الدخل، وكلما ازداد بعد منحنى لورنز إلى اليمين من خط المساواة ازداد معدل جيني[3].

---

[1] ميشال تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 207.

[2] صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد العالمي العولمة وعدم المساواة :دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية العالمية**، واشنطن، 2007 ، ص135. 2008/02/23
http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/weo/2007/02/pdf/weofta.pdf

[3] مجموعة الأمم المتحدة الإنمائي، **مؤشرات لإدارة السياسة العامة: دليل عملي لتعزيز القدرة الإحصائية لواضعي السياسة العامة للرصد الفعال للأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري**، ،جينيف، 2006، ص55. 2008/02/19

وتتراوح معاملات جيني في العالم ما بين 0.55و0.80 في البلدان ذات التوزيع غير العادل نسبيا وبينما المعدلات في البلدان ذات التوزيع العادل نسبيا تتراوح ما بين0.2و0.35.[1]

## 4- عدم المساواة والاختلافات بين الدول

يشهد العالم تفاوتا كبيرا في توزيع الدخل بين الدول وداخل الدولة نفسها، ويزداد هذا التفاوت حدة في الدول النامية ، ويمكن توضيح ذلك من خلال هذه البيانات لـ 11 دولة مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة الدخل، وذلك من خلال تقسيم النسبة المئوية لإجمالي الدخل على حساب الشرائح؛ على الرغم من اختلاف طرق التجميع ودرجة التغطية والتعريفات الخاصة للدخل الشخصي من دولة إلى أخرى.

الجدول 1.1 :تقدير توزيع الدخل لبعض الدول مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة الدخل.

| البلد | شرائح | | | | السنة |
|---|---|---|---|---|---|
| | أفقر10% | أفقر20% | أغني10% | أغنى20% | |
| اليابان | 4.8 | 10.6 | 35.7 | 21.7 | 1993 |
| فنلندا | 4 | 9.6 | 36.7 | 22.6 | 2000 |
| ألمانيا | 3.2 | 8.5 | 36.9 | 22.1 | 2000 |
| البرازيل | 0.9 | 2.8 | 61.1 | 44.8 | 2004 |
| باراغواي | 0.7 | 2.4 | 61.9 | 46.1 | 2003 |
| الصين | 1.6 | 4.3 | 51.9 | 34.9 | 2004 |
| تونس | 2.3 | 6 | 47.3 | 31.5 | 2000 |
| الجزائر | 2.8 | 7 | 42.6 | 26.8 | 1995 |
| نيجيريا | 1.9 | 5 | 49.2 | 33.2 | 2003 |
| الهند | 3.6 | 8.1 | 45.3 | 31.1 | 2005 |

المصدر: من أنجاز الطالب باعتماد على بيانات تقرير التنمية البشرية2007

الجدول السابق يبين أن هناك تبايناً كبيرًا في عدم المساواة في الدخل خاصة في الدول المتوسطة ومنخفضة الدخل. ويلاحظ أن النسبة الأكبر من الدخل تتركز في عشرة في المائة من السكان في جميع الدول بدون استثناء، حيث يلاحظ أن البرازيل مثلا يحصل أفقر 10% على نسبة 0.9% من الدخل، بينما يحصل أغنى 10% على 44.8%، وكذلك للفقر 20% يحصل 2.8% بينما يحصل أغنى 20% على 61.1%؛ بينما في اليابان يحصل أفقر10%على 4.8% من الدخل بينما يحصل أغنى 10% على 21.7% من الدخل ، بينما ترتفع ما يحصل عليه أفقر20% إلى 10.6% ، فحين يحصل أغنى 20% على 35.7% من الدخل.

---

http://www.statistical/literacy.org/doc/ipm/manual/arabic/ArabicManual.pdf

[1] رمزي على إبراهيم علامة، **اقتصاديات التنمية**، الدلتا، مصر، 1991، ص51.

وهذا يقودنا إلى الحديث عن العلاقة بين متوسط دخل الفرد ودرجة عدم المساواة، وعلاقة الدخل المرتفع و عدم المساواة والأسباب التي تؤدي إلى كل هذه الاختلاف.

## المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على ظاهرة الفقر وتوزيع المداخيل

إن ظاهرتي الفقر وتوزيع المداخيل تخضعان للعديد من العوامل الاقتصادي والاجتماعية والسياسي ة والدولية.

## المطلب الأول: العوامل الاقتصادية

إن العوامل المؤثرة على ظاهرة الفقر وتوزيع المداخيل كثيرة ومتشعبة، ولعل أبرز هذه العوامل هو العامل الاقتصادي

### 1- النمو الاقتصادي

يعني النمو الاقتصادي، زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، دون ربطه بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية. عكس التنمية التي تتضمن النمو، كعنصر هام وأساسي، مقرونا بحدوث تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية[1].

ويمكن القول أن النمو يحتاج إلى إدارة قصيرة المدى منحصرة في مواجهة التقلبات الاقتصادية ومعالجة المشاكل الناجمة عنها، والمحافظة على النمو المحقق وزيادته، والتنمية تحتاج إلى إدارة طويلة المدى موجهة أساسا إلى تغيير جذري للهياكل القائمة والوصول إلى حالة النمو، والنمو نتيجة لجهود التنمية والتنمية هي نفسها هذه الجهود[2].

### 1-1- علاقة النمو بالفقر

العلاقة بين النمو والفقر عكسية، إذا يساهم النمو المتواصل والدائم في تخفيض أعداد الفقراء . فهو إذا وسيلة للحد من الفقر. إلا أن العديد من الدراسات أكدت أن النمو ليس سببا كافيا لتحسين أحوال الفقراء؛ ولكنه شرط ضروري لتحقيق هذا التحسن[3]. في حين يذهب بعض الاقتصاديين إلى أن نمط النمو هو أيضا عامل مهم في تحديد تلك النتيجة.[4]

### 1-1-1- النمو والحلقة المفرغة للفقر

المشكلة التي تواجه الدول المتخلفة أو الفقيرة هي أن هذه الدول تسبح في دائرة "خبيثة " للفقر. وهذه الدائرة تحدث بسبب ما يؤدي إليه انخفاظ مستوى الدخل وانخفاض معدل النمو الاقتصادي، من تغذية ذاتية

---

[1] نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي:مبادئ وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار حامد، الأردن، 2006، ص313.

[2] محمد فرحي، **التخطيط الاقتصادي من منظور إسلامي:حالة الجزائر**، مذكرة دكتوراه "غير منشورة"، جامعة الجزائر، الجزائر،2003 ،ص8

[3] جلال أمين، **العولمة والتنمية العربية**، الطبعة الثالثة، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص134.

[4] بوساق كريمة، مرجع سبق ذكره، ص30.

ذلك أن الطلب الاستهلاكي الجاري في الدول الفقيرة مرتفع بالنسبة للدخل المتاح ومن ثم تكون معدلات الادخار والاستثمار منخفضة، ويؤدي الاستثمار المنخفض بدوره إلى خفض النمو في المستقبل، وبذلك تظل الدول الفقيرة فقيرة. وبعبارة أخرى، أن مستويات الحياة في هذه الدول لا تكاد تزيد على مستويات الكفاف. لذلك فإن هذه الدول تستخدم أغلب مواردها في توفير سلع الاستهلاك الجاري، مثل الطعام والكساء والمسكن، وبذلك لا يبقى إلا قدر ضئيل للاستثمار. ولا يخفى أن الدولة التي تدخر قليلا وتستثمر قليلا تنمو ببطئ. ولما كان أغلب الدول المتخلفة تتسم بانخفاض معدلات الادخار ومن ثم معاملات الاستثمار، فإن نموها يكون أبطئ من نمو الدول المتقدمة التي تستثمر شطر كبير من الناتج القومي الإجمالية[1].

ويمكن توضيح الحلقة المفرغة للفقر في خلال الشكل التالي:

الشكل 3.1 : الحلقة المفرغة للفقر

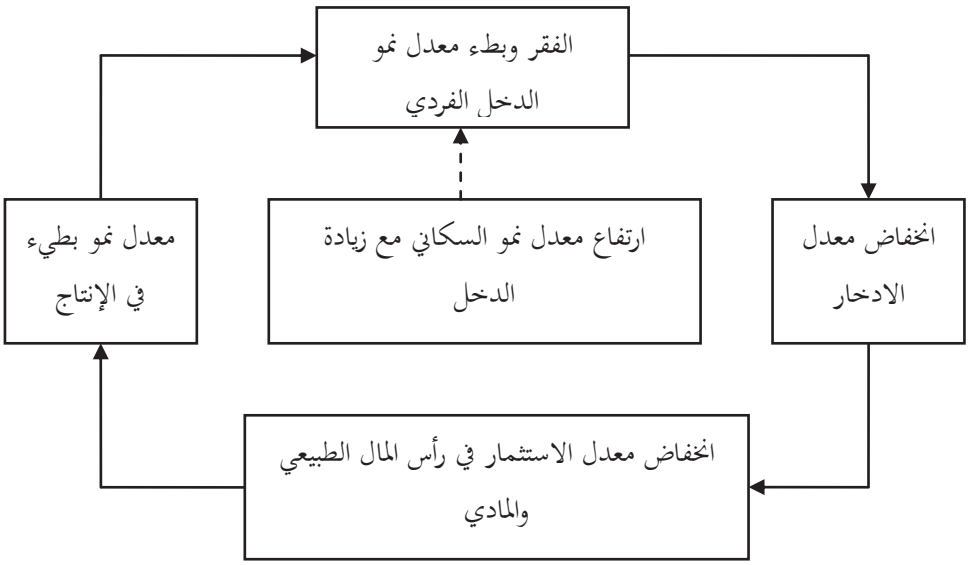


المصدر: جميس جوار تيني، ريجادا سويب، مرجع السابق، ص591.

الشكل السابق يبين أثر انخفاض الدخول في البلدان الفقيرة الذي يؤدي إلى انخفاظ معدلات الادخار والاستثمار ويؤدي انخفاض معدلات الاستثمار إلى خفض نمو الدخل في المستقبل. وهكذا يغذي الفقر نفسه ذاتيا، وتشتد هذه الدائرة الخبيثة تعقيدا بسبب الانفجار السكاني الذي يحدث عندما تبدأ دولة في اختراق الدائرة.

## 1-2- العلاقة بين النمو الاقتصادي والعدالة في التوزيع

[1] جميس جوار تيني، ريجادا سويب، **الاقتصاد الكلي: الاختبار العام والخاص**، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريخ، السعودية، 1999، ص590.

يعتبر النمو الاقتصادي والعدالة في توزيع الدخل من بين الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تسعى كافة المجتمعات الإنسانية إلى تحقيقها. ولعل أول الدراسا ت العالمية التي اهتمت بمسألة "التوزيع والنمو " كانت عام 1955 وهي دراسة سيمون كيوزينس kuznets. والتي تمكن من خلالها من قياس عدم المساواة في الدخل لكل من الهند وبورتوريكو بتوزيع الدخل في الولايات المتحدة. ولقد توصل في دراسته إلى أن توزيع الدخل في الدول النامية أقل عدالة منه في الدول المتقدمة. وقام كذلك بدراسة أخرى عام 1963 على 18دولة توصل فيها إلى أن هناك علاقة بين درجة النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل، ويقول فيها أنه في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي يتجه توزيع الدخل إلى التدهور بينما في المرحلة المتقدمة سوف يميل إلى التحسن.

أن العلاقة بين النمو و معدلات جيني تظهر في المنحنى في شكل هلال مقلوب " منحى المقلوب " لأن التعبير عن التغيرات في توزيع الدخل في المدى الطويل "باستخدام السلاسل الزمنية" مقاسة بمعامل جيني [1]. يأخذ شكلاً منحى الهلال المقلوب على النحو الموضح في الشكل التالي:

الشكل 4.1 : منحى كوزنتس

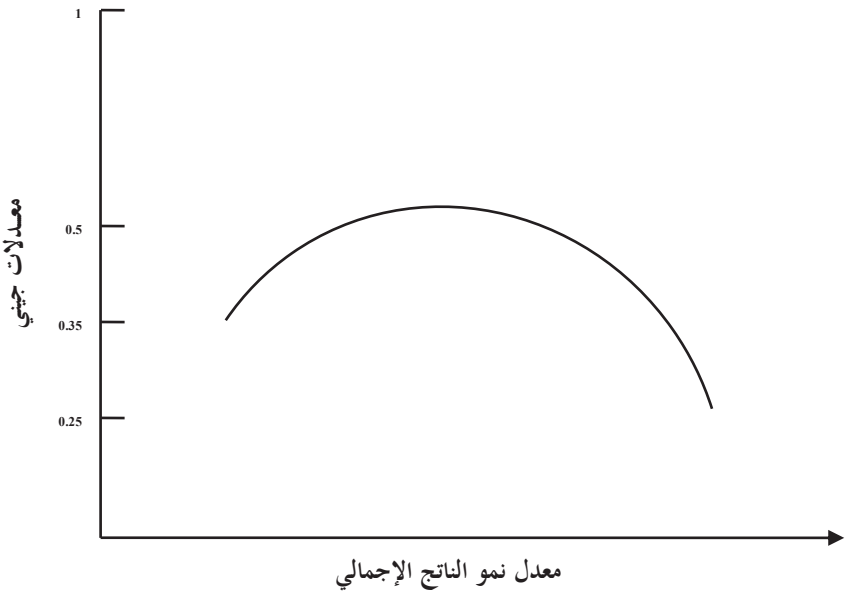


المصدر: ميشل توداور، مرجع السابق، ص228.

لم يجد كوزنتس تفسيراً نظريًا لاستنتاجات الميدانية. وفي هذا الإطار توصل Pankert عام 1973 لصحة طرح كوزنتس من خلال اختبار هذه النظرية عن طريق قياسه للعلاقة القائمة بين معامل جيني ومتوسط الدخل القومي للفرد، بواسطة طريقة الانحدار المتعددة وقد جمع لهذه الغاية بيانات إحصائية لعينة متكونة من 56 دولة.

[1] ميشل توداور، مرجع سبق ذكره، ص227.

ولقد أجريت العديد من الدراسات أثبتت وجود علاقة بين النمو الاقتصادي و العدالة في توزيع الدخل على الشكل الذي قدمه كوزنتس[1].

## 2- البطالة

يرتبط مفهوم البطالة بالقدرة والرغبة في البحث عن العمل. ويمس الفئة النشطة أو القوى العاملة وتختلف تعاريف البطالة من منظمة إلى أخرى، ومن تشريع إلى آخر. فتعرف المنظمة الدولية للعمل "البطال هو كل شخص قادر على العمل ورغب فيه، ويبحث عنه، ويقبل عند مستوى الأجر السائد، شريطة أن يجد هذا العمل"[2]

تقدم المدرسة النيوكلاسك مفهوم البطالة، هو الفرق بين عرض العمل والطلب عليه. بحيث يعتمد عرض العمل على الأجر الحقيقي والكسب من غير العمل و الشغل خارج السوق واستعمال وقت الفراغ. وبذلك يتغير مستوى البطالة بتغيرات أو انتقال منحنى الطلب نتيجة لتغير تقانة عمل المنشأة الاقتصادية، كم ا يعتمد الطلب على الأجر الحقيقي أيضا. وتشكل البطالة أحد مظاهر الهدر في استعمال الموارد البشرية وهي مكلفة بأشكال مختلفة للفرد والمجتمع عموما. فهي إصدار طاقة إنتاجية لا يمكن تخزينها أو إنقاص أو إلغاء الدخل اللازم لإدامة الحياة و خصوصا مع عدم وجود تعويضات بطالة والوقوع في الفقر أوتعمقه.

أما المدرسة الكينزية كانت ترى أن الطلب على العمالة مشتق من الطلب الكلي الفعال فكانت تنادي لتحقيق توازن في سوق العمل بمعالجة النقص أو القصور في الطلب الكلي الفعال الأمر الذي ينعكس في استهداف زيادة فرص العمال، ولذلك نادت بالسياسات التوسعية لإدارة الطلب ومعالجة انتشار البطالة[3].

تعرف البطالة انتشاراً كبيراً خاصة في البلدان النامية . وهناك أنواع كثيرة من البطالة لعل من أهمها [4]:

- **البطالة الاحتكارية frictional unemployment**:

---

[1] لمزيد من تفاصيل أنظر:

جميل الجالودي، النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل في الأردن: 1973-1991، **مجلة الدراسات للعلوم الإنسانية**، المجلد 22، العدد6، الأردن، 1995، ص36.

[2] العايب عبد الرحمان، **البطالة وإشكالية التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي:حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير "غير منشورة" ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص27.

[3] حسن الحاج، مؤشرات سوق العمل، **سلسلة جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد السادس عشر، أبريل/نيسان2003 ، ص13.

[4] رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مطابع الوطن، الكويت، 1999، ص25.26.

وهي بطالة تحدث بسبب الانتقالات المستمرة للعاملين من المناطق والمهن المختلفة. وتنشأ بسبب نقص في المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل.

- **البطالة الهيكلية structural unemployment:**

يقصد به ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوى العمل، بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي. وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه. أما عن طبيعة هذه التغيرات الهيكلية، فهي قد تكون راجعة إلى حدوث تغيرات في هيكل الطلب على المنتجات أو راجعة إلى التغيرات الأساسية في الفن التكنولوجي المستخدم أو تغيرات في سوق العمل نفسه.

- **البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية:**

فالبطالة الاختيارية voluntay unemployment: وهي حالة يتعطل فيها العامل بمحض إرادته واختياره. أما البطالة الإجبارية involuntary unemployment فهي الحالة التي يتعطل فيها العامل جبرياً، أي من غير إرادته أو اختياره.

- **البطالة البنيوية:**

سببها أن العمالة المتاحة لا تتمتع بالمهارات المطلوبة في سوق العمل

- **البطالة الموسمية:**

يرجع أسبابها إلى أن بعض الأعمال لا يمكن تأديتها إلا في فصل معين من السنة، ويظل العمال متعطلون في الأيام البقية.

- **البطالة الدورية:**

تظهر بسبب الدورات أو التقلبات الاقتصادية من كساد وازدهار و عادة ما تقل وتنقص في فترات الرواج والانتعاش.

- **البطالة المقنعة disguised unemployment:**

يقصد به ا تلك الزيادة في قوى العمل عن حاجة مستوى التشغيل، مما يترتب عليه انخفاض إنتاجية العمال.

- **بطالة الفقر:**

تنشئ بطالة الفقر بسبب النقص في التنمية "النقص في رأس المال بشقيه المادي والبشري" أو نقص الطاقة الإنتاجية بصفة عامة. والغالب في هذه البطالة أن أفرادها لا يجدون في محيطهم فرصة للعمل الثابت والمستمر، بعكس البطالة في الأصناف الأخرى[1].

والبطالة تعتبر أحد أهم العوامل المؤثرة على الفقر، فازدياد معدلات البطالة معناه عدم توفر الأفراد البطالين على المال أو الدخل اللازم لمعيشتهم، وهذا ما يترتب عليه نشوء حالة من الحرمان والعجز عن توفير المتطلبات الأساسية. و أوضحت العديد من المسوحات التي أجريت عن العمالة والبطالة في العديد من الدول العربية أن ارتفاع معدلات البطالة يساهم في تفاقم الفقر والصعوبات التي يعرفها أرباب الأسر في تلبية حاجتهم، كما أن معدلات البطالة كانت في صفوف الفقراء بالمقارنة مع غيرهم، ووجد أنها تتزايد بشكل كبير في من يعيشون فقر مدقع[2].

## 3- التضخم

التضخم من أهم العوامل المؤثرة على الفقر وتوزيع المداخيل. ويقصد بالتضخم الارتفاع العام في مستوى الأسعار وليس ذلك الارتفاع في بعض السلع فقط [3]. إلا أن هناك من يعتبر أن التضخم بأنه "كل زيادة في التداول النقدي يترتب عليه زيادة في الطلب الفعال عن العرض الكلي للسلع والمنتوجات في فترة زمنية معينة، تؤدي إلى زيادة الأسعار"[4].

ونميز في العادة بين [5]:

### أ- التضخم في الطلب:

والذي يحدث، نتيجة الارتفاع في النفقات الخاصة "العائلات والمؤسسات" الممول عن طريق القروض أو استخدام الأصول المالية، أو الارتفاع في الطلب الخارجي. ولا يكون هناك تضخم إذا كان عرض السلع والخدمات كافيا لتغطية هذا الطلب. إلا أن عجز العرض يمكن أن يحدث نتيجة عدة عوامل:

- ✓ عدم وجود قدرات إنتاجية غير مستغلة؛
- ✓ عجز في المخزونات؛

---

[1] ج.دن. ورسك، **البطالة: مشكلة سياسية اقتصادية**، تعريب: محمد عزيز، محمد سالم كعبية، الطبعة الأولى، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، 2007، ص26.

[2] بن ناصر عيس، مشكلة الفقر في الجزائر، **مجلة الاقتصاد والمناجمنت**، جامعة تلمسان، العدد الثاني، مارس2003، ص206.

[3] Janine Bremoud, Alain Geledan, **Dictionnaire Economique Et Social**, Hatier, Paris, 1981, P211.

[4] هتهات السعيد، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، مذكرة ماجستير "غير منشورة" ، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006، ص32.

[5] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص50.

- ✓ الندرة الناجمة عن عوامل عرضية، "حوادث..."؛
- ✓ عدم إمكانية اللجوء إلى الاستيراد، لعدم توفر العملة الصعبة لتمويل.

**ب- التضخم بالتكاليف:**

وهو التضخم الناجم عن ارتفاع الأسعار الذي يتسبب فيه، ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج " مواد أولية، الأجور..." دون أن يكون فائض في الطلب.

## 3-1- أثار التضخم

يتفق الكثير من الاقتصاديين أن إرتفا ع الأسعار المزمن " تضخم" يشكل خطرا حقيقيا على الاستقرار والنشاط الاقتصادي في أي دولة كانت متقدمة أو نامية. إلا أنه في الدول الناشئة يكون للآثار السلبية للتضخم الأثر أكبر وأعمق [1]. وللتضخم أثار كبيرة على الدخول، حيث أنه لا يعني الارتفاع في الأسعار بقدر ما يعني التخفيض الحاصل في القدرة الشرائية لحائزي النقود. وهذا الانخفاض في القدرة الاقتصادية للأفراد يتحقق بصورة متفاوتة، حتى إن كان البعض يعتبر الظاهرة جريمة اجتماعية.

وتأثير التضخم في توزيع المداخيل ليس محايدًا. حيث يعيد التوازن لصالح الأشخاص الاقتصاديين الأكثر قوة على حساب غيرهم من الضعفاء[2]. و من أكبر أثار التضخم هو أنه مع اشتداد موجة الغلاء تفقد النقود أحد أهم وظائفها وهي بكونها مقياس للقيمة ومخزنا لها.

والتضخم كما قلنا يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل والثروة بين الأفراد والجماعات دون أن يكون قد صدر منهم شيء يستوجب العقوبة أو المكافئة. فعلى سبيل المثال، فأصحاب الدخول الثابت ة والمحدودة مثل الموظفون الذين يعملون في القطاع العام هم المتضررون من التضخم. فيجدون أن أجورهم الحقيقة قد أخذت بالتناقص. وكذلك بالنسبة إلى أصحاب المدخرات النقدية التي تفقد جزء من قيمتها، فالمدخرات الأصول المالية كالودائع طويلة الأجل غالبا ما يتعرضون لخسائر كبيرة مع الوقت [3]. أما بالنسبة من يجسد مدخراته في أشكال عينية كالأراضي والمعادن النفيسة، فهم المنتفعون من ارتفاع الأسعار وكذلك بالنسبة لأصحاب الدخول المتغيرة مثل التجار ورجال الأعمال، فدخولهم عادة ما تزداد مع موجة التضخم، بل في بعض الأحيان ترتفع بنسبة أكبر.

وللتضخم آثار وخيمة على الاقتصاد المحلي، إذا عادة ما يدرك الناس أن الشراء اليوم عند المستويات السائدة أفضل من الشراء في الغد حيث ترتفع الأسعار. فيسارعون إلى شراء السلع والتحف والمعادن النفيسة واللجوء إلى

---

[1] ناجي التوني، استهداف التضخم والسياسة النقدية، **سلسلة جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد السادس عشر، أبريل/نيسان2003 ، ص3

[2] هتهات السعيد، مرجع سبق ذكره، ص24.

[3] أنظر في ذلك:

Bernard Bernier Yves, **Initiation à La Macroéconomie**, 7 EUE édition, DUNOD, paris, 1998, P135.

العملة الأجنبية أكثر ثباتا في قيمتها. وهو أمر ينعكس على تدهور سعر صرف العملة المحلية، ومن ثم باقتصاد ككل ويمكن أن نوضح ذلك فيما يلي[1]:

- تتعرض الصناعة المحلية للمنافسة الشديدة من الخارج،بسبب ارتفاع أسعار المنتوجات المحلية مقابل السلع المستوردة، ويقل بذلك الطلب على المنتج المحلي، وما ينجم عن ذلك من طاقات عاطلة وبطالة وانخفاض في مستويات الدخل والدخل الفردي الذي يؤدي إلى زيادة الفقر.

- نتيجة زيادة الطلب على السلع المستوردة وانخفاض الطلب على السلع المحلية يزداد العجز في ميزان المدفوعات التجاري، والذي يتطلب مواجهته، إما استنزاف احتياطي البلد من الذهب والعملات الأجنبية أو اللجوء إلى الاستدانة الخارجية؛

- ومع نمو العجز في الموازنة العامة للدولة، ربما تلجأ الدولة إلى زيادة ضخ عملتها المحلية وتزداد كمية النقود دون أن يقابل هذه الزيادة مناظرة في حجم الإنتاج، مما يدفع الأسعار إلى مزيد من الارتفاع، وتدخل الدولة في حلقة مغلقة.

وعلى هذا يؤدي الارتفاع في معدلات التضخم إلى تآكل الدخل، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الفقر، وعادة ما يكون وقع التضخم كبيرا على الفقراء الذين تكون دخولهم اسمية غير مصممة للتكيف مع متغيرات الحاصل في المستوى العام للأسعار[2]. ومن خلال كل هذا نستنتج أن للتضخم آثار توزيعية على الدخل تزيد من حدة التفاوت في الدخول والتي يترتب عنها زيادة في أعداد الفقراء إلى جانب الغلاء في الموارد الضرورية للحياة.

## 4- عامل المديونية والأزمات المالية

### 4-1- المديونية:

لجأت العديد من بلدان العالم إلى سياسة الاقتراض الخارجي منذ زمن بعيد، نتيجة لنقص مدخراتها المحلية. وقد تفاقمت هذه الديون على نحو خطير منذ أوائل الثمانينات، بحيث أصبحت عاملا يهدد الدول المدينة ليس فقط من الناحية الاقتصادية، بل ويهددها اجتماعيا وسياسيا. وعادة ما يتم اللجوء إلى القروض الخارجية لسد الفجوة في الموارد المحلية " زيادة معدل الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار عن معدل الادخار المحلي، وعجز ميزان المدفوعات" مما يسبب عرقلة التنمية الاقتصادية نتيجة زيادة أعباء تلك الديون الخارجية، التي سببت مشكلة لتلك الدول[3].

---

[1] سمير سحنون، **الاقتصاد السياسي للنقد والبنوك**، طبعة الثانية، المؤسسة الجامعية، مصر 2004، ص145.

[2] علي عبد القادر علي، مرجع سبق ذكره، ص12.

[3] ميثم صاحب عجام، محمد سعود، **فخ المديونية الخارجية للدول النامية: الأسباب والإستراتجيات** ، دار الكندي ،الأردن،2006،ص87.

## 4-1-1- علاقة المديونية بالنمو الاقتصادي:

توضح النظرية الاقتصادية أن المستويات المعقولة من اقتراض البلدان النامية يرجح أن يعزز نموها الاقتصادي. إذا يمكن أن توفر للبلدان النامية في مرحلة التنمية المبكرة أرصدة من رأس المال. ويرجح أن تعزز بها فرص الاستثمارات ذات معدلات عائد أعلى بكثير مما يوجد في البلدان المتقدمة. فإذا كانت البلدان النامية تستخدم تلك الأموال المقترضة في استثمارات إنتاجية، وطالما أنها لا تعاني من عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي أو من سياسات تشوه الحوافز الاقتصادية أو من صدمات معاكسة ضخمة، فإن النمو لابد أن يزداد ويسمح بسداد الديون في مواعيدها[1]. ولكن الإفراط في الاستدانة قد يزيد من خطر عدم السداد ويعيق النمو.

ولقد ترتب على الديون المستحقة على البلدان النامية نموا كبيرا في خدماتها " مبالغ الأقساط+الفوائد" بحيث بلغ معدل خدمة الدين في بعض الدول النامية 80% وهي أكثر من حصة صادرات السلع والخدمات لهذه الدول. ثم وصلت الأزمة إلى ذروتها حينما أصبحت مبالغ خدمة الديون تزيد عما تحصل عليه هذه البلدان من قروض جديدة. ولقد أدت هذه الأزمة إلى استنزاف احتياطيات النقد الأجنبي وتدهور أسعار الصرف وتدني قدرة هذه البلدان المدينة على الاستدانة[2].

## 4-1-2- أثر المديونية ومنحنى لافر:

غالبا ما تؤدي المستويات العالية من الديون إلى انخفاظ النمو وزيادة الفقر والتخلف، إضافة إلى عدم قدرة البلد على السداد. وأكثر تفسيرات ذلك تأتي من النظرية " عبء الديون المفرطة" التي تقول أنه إذا كان هناك بعض الاحتمال بأن يكون الدين في المستقبل أكبر من قدرة البلد على السداد، حيث أن تكاليف الدين ستحبط الاستثمار المحلي والأجنبي، ومن ثم تضر بالنمو. وسيخشى المستثمرون المحتملون من أنه كلما إزداد إنتاج البلد، إزداد "ما يتقاضاه " الدائنون لخدمة الدين الخارجي و هذا ما يصوره منحنى لافر.

الشكل 5.1 : منحنى لافر

[1] كاثرين با تيللو، هيليين بوارسون، ولوكا ليكي، الدين الخارجي والنمو، **مجلة التمويل والتنمية**، المجلد39، العدد2، جويلية2002، ص33.
[2] إبراهيم توهامي، البلدان النامية أمام تحدي الفقر، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة قسنطينة، عدد20، ديسمبر2003، ص107.

والشكل السابق يقدم تحليلاً للعلاقة بين النمو والدين، فنلاحظ أنه عندما تنفتح الدولة أمام رأس المال الأجنبي وتبدأ في الاقتراض، فمن المرجح أن يكون الأثر إيجابيا على النمو إلى النقطة A. ومع زيادة نسبة الدين بعد النقطة A يتسبب الدين الإضافي في نهاية الأمر إلى تباطؤ النمو حتى على الرغم من استمرار المستوى الكلي للدين في الإسهام بشكل إيجابي في النمو، ومن ثم فإن النقطة A يمكن اعتبارها مستوى تعاظم الدين، بيد أنه عندما يصل الدين إلى النقطة B فإن الإسهام الشامل للديون يصبح سلبيا، ومن ثم يصبح البلد أسوأ مما كان عليه في حالة لو لم يستدن[1].

وتشكل المديونية عائق كبير أمام البلدان النامية في التنمية. وفي هذا الإطار قام البنك العالمي عقد العديد من المؤتمرات العالمية بهدف وضع سياسة تساهم في التغلب على الفقر والجوع في العالم. حيث أكدت أن حل مشكلة الديون هو الخطوة الأولى نحو تحرير الدول النامية من التخلف والفقر[2].

## 4-2- الأزمات المالية

لم يكن مدهشًا أن نجد أن الأزمات المالية تعمق الفقر وعدم المساواة في الدخل. ويقترن هبوط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أعقاب الأزمات المالية بتدهور توزيع الدخل وزيادة الفقر، حيث تؤدي الأزمات المالية إلى تدهور توزيع الدخل وزيادة الفقر أكثر سوءا وذلك من خلال طرق عديدة منها[3]:

- **جعل النشاط الاقتصادي أكثر ضعفا:** يمكن أن تسبب الأزمة الاقتصادية هبوطاً في عائدات العمال بسبب فقدان فرص العمال في القطاع الرسمي.وإلى خفض ساعات العمل في القطاع الرسمي وانخفاض الطلب على الخدمات التي يقدمها القطاع غير الرسمي وخفض ساعات العمل والأجور الحقيقية وحين يدخل عمال القطاع الرسمي الذين فقدوا وظائفهم في القطاع غير الرسمي، فإنهم يسببون ضعفا إضافيا على أسواق العمل غير الرسمية؛

---

[1] مرجع السابق،ص 34.

[2] إبراهيم التهامي، مرجع السابق، ص108.

[3] إيمانويلي بالداتش، لويز دي ميللو، وعابر بيلا إيتشوستى، الأزمات المالية والفقر وتوزيع المداخيل، **مجلة التمويل والتنمية**، المجلد39، العدد2، جويلية2002، ص24-25.

☜ **تغيير الأسعار النسبية:** تنطوي أية أزمة مالية عادة على انخفاض كبير في قيمة العملة المحلية مما يؤدي إلى تغير ما يرتبط بالأسعار النسبية.وعلى سبيل المثال ترتفع أسعار السلع المتداولة تجاريا بالنسبة للسلع غير المتداولة تجاريا، مما يسبب هبوط عائدات أولئك الذين يعملون في قطاع السلع غير المتداولة تجاريا. وفي نفس الوقت يترتب على تزايد الطلب على الصادرات ازدياد العمالة والعائدات التي تنتج الصادرات. كذلك يمكن أن يؤثر انخفاض قيمة العملة على أسعار السلع الاستهلاكية، ويؤدي الارتفاع تكلفة الأغذية المستوردة إلى الإضرار بالفقراء و معيشة الأسر التي تنفق الكثير من دخلها على الغذاء؛

☜ **خفض الإنفاق المالي:** تتصدى الحكومات عادة للأزمات المالية بتقيي د الأوضاع النقدية والمالية، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى استقطاعا ت في الإنفاق العام والبرامج الاجتماعية، التي تقدم للأسر والأجور والرواتب، الأمر الذي يضر بالفقراء.

تؤثر الأزمة المالية على توزيع الدخل ومستويات الفقر، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الأزمة المكسيكية 94-1995. التي أعقبت انخفاظ القيمة الاسمية للبيزو بنحو 47%، مما أدى إلى الارتفاع في الأسعار الاستهلاكية بمقدار 52% خلال ذلك العام، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأكثر من 6% وتضاعف البطالة. والجدول التالي يظهر أثر الأزمة على الفقر وتوزيع المدخيل في المكسيك.

الجدول 2.1 : أثر الأزمة المالية على الفقر وتوزيع المداخيل في المكسيك

| | 1992 | 1994 | 1996 | التغير ما بين 92-1996 |
|---|---|---|---|---|
| الفقر | | | | |
| معدل الفقر | 12.7 | 10.6 | 16.4 | 59.9 |
| فجوة الفقر | 30.3 | 25.8 | 28.8 | 11.7 |
| الحصص في إجمالي الإنفاق | | | | |
| 20% الأكثر فقر | 2.8 | 3 | 3.3 | 10 |
| 20% الأكثر ثراء | 62.8 | 61.9 | 60.5 | 2.2- |
| معامل جيني | 52.7 | 51.6 | 50.2 | 2.7- |

المصدر: إيمانويلي بالداتش، لويز دي ميللو، وعابر بيلا إيتشوستى، مرجع سبق ذكره، ص26.

وأسباب التي تؤدي إلى الأزمات المالية كثير منها [1]:

◈ تركم الاختلالات الاقتصادية؛

[1] بلقاسم العباس، **أسباب الأزمات المالية والنماذج المفسرة لها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت**، ص11. 2008/03/15.أنظر:
http://www.arab-api.org/course32/pdf/p5629-2.pdf.p11.

- اختلاف أسعار الأصول في أطار وجود تشوه النظام المالي؛
- تفجر الأزمة نتيجة فقدان الثقة ناجم عن تطورات مفاجئة في الأسعار أو تذبذب في الإقراض أو في التدفقات الخارجية، والتي تزيد من هشاشة النظام المالي وضعفه؛
- انهيار الأسعار وإخفاق النظام المالي مثل انهيار أسعار العقارات وإفلاس قطاعات في الاقتصاد ليس حتميا يؤدي إلى أزمة شاملة؛ لكن هذا يعتمد على حجم التعديل وعلى مصداقية السياسات المطبقة لتصحيح الوضع.

## المطلب الثاني: العوامل الاجتماعية

### 1- النمو السكاني

إن النمو السكاني مفهوم يدخل ضمن نطاق أوسع وهو الحركة السكانية التي تعني التغيير في عدد وتركيب ة السكان خلال فترة زمنية . وهنا عندما نريد الحديث عن النمو السكاني نعني بذلك الزيادة الطبيعية للسكان الناجمة عن زيادة معدلات المواليد خلال فترة زمنية معينة عن معدلات الوفيات خلال نفس الفترة [1]. ولتفسير العلاقة بين النمو السكاني والفقر يبرز لنا اتجاهين هما:

**الاتجاه الأول**[2]: إن الفقر ناتج عن ارتفاع معدلات النمو السكاني ويستندون في ذلك إلى نظرية " روبرت مالتس " المنشورة عام 1789، وهم يبره نون على صحة ذلك من خلال الانعكاسات المختلفة الإنفجار السكاني، على نواحي الحياة وما يتسبب فيه من مشاكل وأزمات[3].

ولقد شهدت البلدان النامية نموا سكانياً كبيراً خاصة منذ خمسينيات القرن السابق، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول 3.1 : التطور الديمغرافي للسكان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا " **وحدة بالمليون** "

| السنوات / البلد | 1960 | 1965 | 1970 | 1975 | 1980 | 1985 | 1990 | 1995 | 2000 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|

[1] معتز نعيم، النمو السكاني والتنمية الاقتصادية ترابط وثيق وعلاقات متبادلة، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد الخامس عشر، العدد الأول 1999، ص 129.

[2] بوساق كريمة ،مرجع سبق ذكره، ، ص 40.

[3] لمزيد من المعلومات أنظر:

رمزي زكي، **المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة**، مرجع سبق ذكره، ص 26.

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | 10.8 | 11.9 | 13.7 | 16 | 18.7 | 21.9 | 25 | 28.1 | 30.4 | 32.4 |
| مصر | 25.9 | 29.4 | 33.1 | 36.3 | 40.9 | 46.5 | 52.4 | 58.2 | 64 | 68.7 |
| إيران | 21.6 | 24.7 | 28.4 | 33.2 | 39.1 | 47.1 | 54.4 | 59 | 63.7 | 66.9 |
| الأدرن | 0.8 | 1.1 | 1.5 | 1.8 | 2.2 | 2.6 | 3.2 | 4.2 | 4.9 | 5.4 |
| لبنان | 2 | 2.3 | 2.6 | 2.9 | 3 | 3.3 | 3.6 | 4 | 4.3 | 4.6 |
| ليبيا | 1.3 | 1.6 | 2 | 2.4 | 3 | 3.8 | 4.3 | 4.8 | 5.2 | 5.7 |
| المغرب | 11.6 | 13.3 | 15.3 | 17.3 | 19.4 | 21.6 | 24 | 26.4 | 28.7 | 30.6 |
| سوريا | 4.6 | 5.3 | 6.3 | 7.4 | 8.7 | 10.4 | 12.1 | 14.2 | 16.2 | 17.8 |
| تونس | 4.2 | 4.6 | 5.1 | 5.6 | 6.4 | 7.3 | 8.2 | 9 | 9.6 | 10 |
| اليمن | 5.2 | 5.8 | 6.3 | 7 | 8.5 | 10.1 | 11.9 | 15.2 | 17.5 | 19.8 |

Source: Farrukh Iqbal**, Sustaining Gains in Poverty Reduction and Human Development in the Middle East and North Africa,** The World Bank, Washington, D.C.,2006, p87.

للنمو السكاني العديد من الآثار من بينها أنه يزيد من عرض قوى العمل فيشجع ظاهرة البطالة بأشكالها الظاهرة والمقنعة في المجتمع، ويعمل على تخفيض الأجور. وهذا يعني أن الأسر التي لن تتحصل على الموارد الكافية لتأهيل وتدريب صغارها ما يقود إلى زيادة مستمرة في أعداد العمال غير المؤهلين في سوق العمل[1].

**الاتجاه الثاني**: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الفقر هو الذي يقود إلى الانفجار السكاني. ويؤدي النمو السكاني المرتفع إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية؛ إلا أنه ليس من العدل إلغاء تبعية كل الكوارث والأزمات التي يشهدها العالم على المتغير السكاني فقط، فهو هروب من التفسير الموضوعي لتلك الكوارث، حيث يرى الكثير من الباحثين أن الفقر يؤدي إلى مشكلة سكانية، إذ يعزى إليه ارتفاع معدلات المواليد في بلدان العالم الثالث وذلك للأسباب التالية[2]:

- رغبة الأسرة بمساهمة الأطفال بقوة عملهم بالدخل العائلي في سنوات مبكرة وفتية بصورة مباشرة . مثل أجر العمل أو المساعدة في الأعمال الزراعية أو بصورة غير مباشرة "تخفيف أعباء الأهل، ومشاركة الأمهات في ميزانية الأسرة ".
- إن الرغبة الشديدة بأعداد كبيرة من الأطفال ناجمة عن اعتبارهم الأداة الوحيدة للمساعدة فيما يعطونه ويقدمونه من قيمة لأفراد مجتمعهم الفقير.

[1] معتز نعيم، مرجع سابق ذكره، ص 141.

[2] مطانيوس مخول، الفقر ودوره في تفسير النمو السكاني المتسارع، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد السابع عشر، العدد الأول 2001، ص 220- 221.

- تصاب العائلات الفقيرة بمعدلات مرتفعة من وفيات الأطفال ووفيات الرضع فيكون طموح الزوجين فيها وبكل وعي لعدد مرتفع نسبيا من المواليد لدرء وتعويض عدد الوفيات من بينهم ولضمان رزقهم من خلالهم فيما بعد، ولا سيما من خلال الباقين منهم على قيد الحياة.

- عدم إلمام العائلات الفقيرة بإمكانيات تحديد المواليد، إذ يساهم الوضع التعليمي والتأهيلي المتدني بدور مهم، ولا سيما عند النساء.

- لا تستخدم وسائل منع الحمل في المجتمعات الفقيرة بشكل منتظم وفعلي بسب عدم توافرها بكثرة من جهة وارتفاع أثمانها إن وجدت من جهة ثانية.

## 2- الأمية

العلاقة بين الفقر والأمية أو عدم التعلم هي من الظواهر القليلة التي لا تحتاج إلى كثير من الجدل. وهذه الظاهرة هي ظاهرة عالمية، حيث لا يختلف الأقطار كثيرا في هذا الاعتبار. إلا أن ما تتباين فيه الأقطار والعائلات داخل القطر الواحد، هو مدى النجاح في فك التلازم بين عدم التعلم والفقر، وبخاصة في المدى الطويل. فيلاحظ أن ظاهرة " الفقر المزمن " بين العديد من العائلات ترجع أساس اً إلى الأمية. ونظرا لضعف تعليم الوالدين وقلة إدراكهم لأهمية التعليم، أو عدم امتلاكهم الموارد التي تسمح بتوفيره ا لأولادهم، أو عدم القدرة على التضحية بالحاضر " العمل المنزلي أو في المزرعة " من أجل مستقبل أفضل، فإن الأولاد يكونون أيضا غير متعلمين مما يعزز استمرار ظاهرة الفقر من جيل لآخر ضمن العائلة الواحدة[1].

هذه "الحلقة المفرغة " يكون لها في كثير من الأحيان بعد اجتماعي . فالعمل ضمن نطاق العائلة هو من خصائص المناطق الريفية وبخاصة التي تعتمد على النشاط الزراعي . ولذلك فإن المناطق الريفية تتميز باستمرار ظاهرة شيوع الأمية مقارنة بالمناطق الحضرية . وهذا بدوره يعمل على زيادة فجوة في الدخل بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية[2].

## 3- سوء التغذية

[1] عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق ذكره، ص 84.

[2] لمزيد من التفاصيل أنظر:

سيد جاب الله، **التعليم والتنمية: رؤية نظرية ودراسة واقعية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، الأردن، 2004.

إن من العوامل المؤثر على الفقر وتوزيع الدخل، تدني مستوى التغذية، فالفقر كما قلنا يتجلى في انخفاض مستوى الدخل والإنفاق مما ينعكس على مستوى المعيشة ، والذي يترتب عليه سوء التغذية أو الجوع . هذا الأمر الذي ينعكس بدوره على قدرات الأفراد. ولقد أظهرت العديد من الدراسات أنه بسبب نقص التغذية أثناء الحمل ومرحلة المهد يلحق أشد الضرر بقدرة الأفراد على التعلم في المدى البعيد، فهذه هي المرحلة التي يتشكل فيها المخ وينمو بسرعة. ويؤدي نقص العناصر الغذائية إلى إصابة بنية المخ وحجمه بأضرار لا يمكن علاجها، وبذلك يؤثر سوء التغذية على مقدرة الأفراد ومهاراتهم وكسبهم لقوتهم. والأرقام في هذا المجال تبين أنه يوجد 258 مليون شخص ممن يعانون نقص الغذاء في العالم (منظمة الأغذية والزراعة، 2004) ولا يمكنهم المشاركة تماما في كسب قوتهم. و 721 مليون من الأطفال المصابين بنقص الوزن في سن قبل المدرسة (لجنة منظومة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية،2002) ويعانون من أضرار عقلية لا يمكن علاجها. و22% من الأطفال دون سن الخامس من العمر في العالم النامي ممن يعانون توقف النمو المعتدل أو الشديد (لجنة منظومة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية،2002)، والذين قد يعانون من أمراض مزمنة سائر حياتهم[1].

وهنا نريد أن نشير أن هناك العديد من الدراسات أظهرت وجود علاقة بين الجوع والتعلم والنمو الاقتصادي طويل الأجل . من خلال مسارين أثنين يؤدي انخفاض الجوع إلى زيادة تعلم، مما يحسن رأس المال البشري، ويفضي إلى النمو الاقتصادي أكبر، ثانيا يخفض التعلم الجوع مما يزيد من مشاركة القوى العاملة ويحسن كفاءة العمال، ومن ثم يساهم في النمو الاقتصادي.

## 4- التدهور البيئي

إن الفقراء يعانون أكثر من غيرهم من التدهور البيئي. إلا أنه في بعض الأحيان قد يصبح الفقر بذاته سببا في التدهور البيئي، خاصة عندما تستنزف الشعوب مواردها[2]. وتعتبر الأزمات والتحديات البيئية من الظواهر التي تشمل كل الأنظمة الاقتصادية بغض النظر عن الإيديولوجيات السياسية في كل البلدان سواء الغنية أو الفقيرة . ومع أن المدارس البيئية تختص بالتركيز على أسباب التدهور البيئي الناتج عن التقدم الصناعي في الدول النامية والمتمثلة في تلوث المياه " نوعية المياه وشحتها " وتلوث الهواء، كما أن أسباب التدهور البيئي والمشاكل البيئية في البلدان الفقيرة يرجع أساسا إلى الفقر نفسه، والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والمشاكل البيئية ذات الأثر السلبي على اقتصاديات تلك المجتمعات " الرعي الجائر، قطع الغابات، التصحر وانجراف التربة "؛ إلا أن الفقراء لا

---

[1] برنامج الأغذية العالمي، **سلسلة الجوع في العالم2006: الجوع والتعلم**، 2006، إيطاليا، ص38. 2008/02/25
http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/liaison_offices/wfp110280.pdf

[2] نجاة النيش، تكاليف التدهور البيئي وشحة الموارد الطبيعية:بين النظرية وقابلية التطبيق في الدول العربية ، **سلسلة جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد السادس عشر، أبريل1999،ص2. 2008/01/27 أنظر
http://www.arab-api.org/wps9904.pdf

يؤذون بيئتهم عمدا إلا وهم مكرهون، فحين يدفعون إلى هاوية المجاعة ويطردون من أرضيهم المألوفة، وينقلون إلى أطراف البلاد من جراء ضغوط النمو السكاني، ويحرمون من البدائل بقوانين جائرة، بينما لا يتوفر لديهم كميات كافية من الأرض والماء ورأس المال لتزودهم بوسائل المعيشية وهذا ما يجعل الفقراء يساهمون في تدهور بيئتهم[1].

كما أن النزاعات السياسية والعسكرية على الموارد الطبيعية تعرض أمن الإنسان للتهديد. ويمكن أن تؤدي النزاعات نفسها إلى تدهور بيئي وخسارة خدمات أخرى للنظام الإيكولوجي، وعلى وجه أهم فإنه غالبا ما يتم تحميل تكاليف هذا التدهور البيئي بشكل غير متكافئ على الفقراء[2].

## المطلب الثالث: العوامل السياسية والدولية

### 1- الفساد السياسي

الفساد ظاهرة عالمية، غير أنه مرتبط في أغلب الأحوال بدول العالم الثالث الفقيرة بصورة أكثر انتشارا منه في الدول المتقدمة. ولقد أصبح موضوع الفساد في السنوات الأخيرة موضوعا مهم للنقاش في المجال الاقتصادي والسياسي. ويرتبط الفساد السياسي بالفقر لكونه يعرقل عملية التنمية ، فالفساد يؤدي عادة إلى انعدام المنافسة الحرة السليمة وعدم وضوح قواعد اللعبة مما يترتب عليه عدم إمكانية اتخاذ القرارات السليمة والرشيدة[3].

ويؤثر الفساد على الفقراء مباشرة لأنه يزيد في تكلفة الخدمات العامة ، وتدني نوعيتها ومستواها، وبتقليص قدرة الفقراء في الحصول على المياه والتعليم والرعاية الصحية. ويشوه علاقة الفقراء بالمسؤولين كما أنه يؤذي الفقراء بطريقة غير مباشرة لأنه يعرقل النمو الاقتصادي ويكرس عدم المساواة، ويقف عائقاً أمام تخفيف حدة الفقر[4]،

و يؤثر الفساد على العدالة التوزيعية والفاعلية الاقتصادية نظرا لارتباطه بإعادة التوزيع، حيث يساهم الفساد في إعادة تخصيص الثروات لصالح الأكثر قوة وممن يحتكرون السلطة[5]. وهذا ما قد يؤدي إلى "الفقرقراطية " وهي أدهى من الفقر، إذ أنها آليات وممارسات منهجية لاستدامة الفقر عبر صيرورة تفقير الفقراء وإغناء الأ غنياء. وذلك بواسطة مسلسلين، مسلسل الاستحواذ على خيرات وثروات البلاد واحتكار ثمرات التنمية، ومسلسل تحميل الفئات الفقيرة أعباء تمويل الميزانية العامة، سواء على شكل تحميلها ما لا طاقة لها به، أو على شكل

---

[1] ألن ب، درنبخ، **الفقر والبيئة: الحد من دوامة الفقر**، ترجمة محمد صابر، الطبعة الأولى، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1991، ص56.

[2] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **الكتاب السنوي لتوقعات البيئة العالمية 2007**، جنيف، 2007، ص49، 2008/02/07 أنظر:
http://www.unep.orggeoyearbookyb2007PDFGYB2007_Arabic_Full.pdf

[3] سعود البريكان، علي البليل، **المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2006، ص205. 2008/03/13 أنظر:
http://www.amf.org.ae/amf/website/weblisher/storage/uploads/docs/EPI%20DEPT/PUBLICATIONS/Economic_growth.pdf

[4] أحمد السيد النجار، **الفقر في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مصر 2005، ص 258.

[5] وصاف سعيدي، الفساد الاقتصادي في البلدان النامية الأسباب والآثار وآليات المعالجة ، **المؤتمر العلمي الدولي: حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات**، ورقلة 08-09 مارس 2005، ص346.

حرمانها من خدمات اجتماعية ضرورية . لذلك فإن الفقر أهون من الفقرقراطية، لأن الأول حالة ودوافع يمكن تغيره إذا حضرت الإرادة السياسية لذلك، أما الثانية فهي نهج وآلية وعقلية دائمة الفعل، وبالتالي تعمل على استدامة الفقر وتوسيع مداه ودائرته[1].

ولقد طرح في هذا المجال العديد من الأفكار التي ترمي إلى محاربة الفساد السياسي وتحقيق التن مية منها الحكم الراشد أوالحكم الجديد، وكلها تهدف إلى تحسين الطريقة التي تباشر بها السلطة أو الدولة ، إدارة مواردها الاقتصادية الاجتماعية بهدف تحقيق التنمية وتحسين الوظائف التي تقوم بها الدولة من أجل تخفيض التفاوت في توزيع المداخيل ومحاربة الفقر، ولا يتم ذلك إلا من خلال قيام الدول بوظائفها. والجدول التالي يبين أهم وظائف الدولة.

جدول 4.1 : وظائف الدولة

| | **تحسين العدالة الاجتماعية** | **تصحيح الإختلالات ونقائص السوق** |
|---|---|---|

[1] أحمد السيد النجار، مرجع السابق، ص258.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **الوظائف الدنيا** | –حماية الفقراء:<br>برنامج محاربة الفقر<br>ومساعدة المنكوبين | تقديم السلع العامة:<br>الدفاع<br>النظام العام<br>حماية الملكية الفردية<br>الاستقرار الاقتصادي الكلي<br>الصحة العمومية | | |
| **الوظائف الوسطى** | تقديم المساعدة الاجتماعية:<br>المتقاعدين عن طريق إعادة<br>توزيع المنح الاجتماعية<br>التأمين عن البطالة | تغطية نقص<br>الأعلام:<br>التأمين "صحة،<br>حياة، التقاعد"<br>التشريعات المالية<br>حماية المستهلك | تقنين الإحتكارات:<br>تنظيم الخدمات<br>ذات المصلحة<br>العامة<br>سياسات ضد<br>الإحتكارات | توفير الفرات:<br>تعليم<br>حماية البيئة |
| **الوظائف ذات الطبيعة التداخلية** | ضمان إعادة التوزيع: إعادة<br>توزيع الأصول | تنسيق القطاع الخاص:<br>ترقية السوق<br>تدعيم الفروع | | |

المصدر: زايري بلقاسم، الحكم الاقتصادي الرشيد والكفاءة الاقتصادية، **المؤتمر العلمي الدولي: حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات**، ورقلة 08- 09 مارس 2005، ص93.

## 2- العولمة

منذ بدية التسعينات انتشرت ظاهرة العولمة، التى تعني الانتقال من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصاديات متنافسة ومتمحورة على الذات إلى اقتصاديات العالم القائم على النظرية الكونية وعلى منطق اللاحواجز بوجه السلع والخدمات ورؤوس الأموال والاستثمارات والتكنولوجيا. وهنا لا بد من القول انه ينبغي أن تكون العولمة فرصة للفقراء لتحقيق التقدم . ولكنها في الغالب لا تعمل بهذه الطريقة، فالعولمة تفتح الأسواق ولكنها لا تمنح منافعها إلا لمن هم مشتملون بها، و الفقراء بحكم الواقع هم مستبعدون، إلا على ادني مستوى لعمليات السوق. فالاقتصاد السوقي المؤسس على الأجور يجنح إلى دفع السلع والخدمات الأساسية نحو

الأعلى، بما في ذلك الغذاء والمياه والسكن والطاقة، في حين أن الأجور في النهاية لا تواكب الأسعار. ويرى عديمو الأجور أن السلع حتى الرخيصة منها لم تعد في متناولهم، وتحرير "Liberalizing" سوق الضروريات دفع الناس فعلا إلى هوة الفقر، فالهدف من الأسواق هو تحقيق أقصى قدر ممكن من الربح، ولكن الفقراء لا يمثلون فرصة للربح ولا يكسبون إلا قلة. ويمكن للعولمة كما تمارس الآن أن تزيد العمالة، ولكنها أحيانا لها تأثير معاكس لفتح الأسواق بالنسبة للمنتوجات الزراعية مثلا ركز النشاط الاقتصادي في أيد قليلة، وجعل الزراعة الكفافية غير اقتصادية.

ويمكن أيضا رؤية العولمة في الا نتقال السريع للسلع و الخدمات " العقاقير والتكنولوجيا ..." بين البلدان المتقدمة والفقيرة . لكن حتى الآن لم يكن لها الآثار المتوقعة على التعليم والصحة وغيرها، إضافة إلى أن هناك ضغط كبير على البلدان النامية، في صورة إعادة الهيكلة الاقتصادية لتخفيض الإنفاق العام والاعتماد على السوق الحرة. بيد أن التخفيضات في الإنفاق العام تكون في الغالب بغير تميز ، حيث تزيل الدعم للخدمات العامة كالتعليم والرعاية الصحية وهي الخدمات التي يستعملها الفقراء . وهنا نقول أن الفقراء يحتاجون إلى سياسات للعولمة تعمل لصالحهم، وينبغي أن تشمل هذه البيانات نهجا جديدا إزاء الديون والتجارة وإعادة الهيكلة الاقتصادية وإزاء المساعدات الدولية[1].

أما بالنسبة للآثار التوزيعية للعولمة هناك وجهين، فهناك مدرسة فكرية ترى أن العولمة تؤدي إلى مد متصاعد من الدخل يستفيد منه الجميع . ومن ثم فحتى المجموعات المنخفضة الدخل تستفيد من العولمة بالمفهوم المطلق، ويتوازى هذا الرأي المتفائل مع " فرضية كوزنيتس" ؛ ولكن المدرسة الفكرية المعارضة لذلك ترى أنه بالرغم من أن العولمة قد تحسن الدخل الكلي، فإن المنافع لا تقتسم بالتساوي فيما بين مواطني البلد الواحد . وفضلا عن ذلك قد لا يقتصر الاتساع المستمر في تفاوت الدخل على إثارة مخاوف متعلقة بالرفاهية ومخاوف اجتماعية، وإنما قد يؤدي أيضا إلى إضعاف العوامل المحركة للنمو، حيث أن الفرص التي توجدها العولمة قد لا تستغل استغلالا كاملا[2].

## خلاصة

[1] عبد الله عطوي، مرجع السابق، 208.

[2] صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد العالمي العولمة وعدم المساواة :دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية العالمية**، مرجع سبق ذكره، 135.

ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل أن الفقر يتخذ مفاهيم متنوعة، فالفقر من حيث المفهوم العام حالة من الحرمان المادي تجلى في انخفاض استهلاك الغذاء. في حين تَشمل بعض المفاهيم إلى الأسباب التي تقود الإنسان للتخلي عن الحقوق السياسية والممارسة الديمقراطية لمصلحة الوفاء باحتياجاته الأساسية والذي يؤدي إلى الأبعاد الاجتماعي، الذي يعني بفهمه الأولي العجز عن المشاركة في الجوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية؛ إلا ما تشترك فيه جميع هذه المفاهيم يتمحور حول "الحرمان النسبي " لفئة معينة من فئات المجتمع. أما بالنسبة لتوزيع المداخيل فحاولنا تحليل أهم أفكار المدارس الاقتصادية حول توزيع المداخيل وأهم مفاهيمه وهي" التوزيع الشخصي و التوزيع الوظيفي وإعادة توزيع الدخل".

أما أهم النتائج التي خلصنا إليها في هذا الفصل هي:

- ✓ يوجد هناك اختلاف بين التنمية البشرية والفقر، حيث أن التنمية البشرية أمر يتعلق بتوسيع نطاق الخيارات، في حين أن الفقر هو انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية. وتعكس المقارنة بين التنمية البشرية والفقر البشري أسلوبين مختلفين للتقييم التنمية. أحدهما ذوو " المنظور الاندماجي"وهو يرتكز على أوجه التقدم التي تحققها كل الجماعات في المجتمع المحلي من الأغنياء و الفقراء. ويقابل هذا الأسلوب وجهة نظر بديلة تتمثل في " المنظور الحرماني" الذي بموجبه يتم الحكم على التنمية من منظور الطريقة التي يحيا بها الفقراء والمحرومون في المجتمع المحلي.
- ✓ إن العلاقة بين النمو والفقر ليس دائمًا عكسية، حيث تؤكد العديد من الدراسات أن النمو، ليس سببا كافيا لتحسين أحوال الفقراء؛ ولكنه شرط ضروري لتحقيق هذا التحسن؛
- ✓ هناك العديد من العوامل المؤثرة على الفقر والتفاوت في توزيع المداخيل.

## تمهيد

تعاني الكثير من الدول النامية صعوبات اقتصادية واجتماعية ولعل من أهم هذه المشاكل نجد انتشار الفقر والتفاوت في الدخل نتيجة سوء توزيعه. ولقد تعددت الأسباب وتعددت الحلول لإيجاد مصادر دائمة لتمويل عملية التنمية. وهنا يقترح العديد من الاقتصاديين الدور الذي يمكن للتجارة الدولية أن تلعبه في جلب الأموال الضرورية لعملية التنمية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي. ولقد تعددت الطرق فمنهم من تبنى إستراتجية ذات التوجه الداخلي بهدف تقليل الواردات وتوفير الأموال عن طريق إحلال الواردات؛ وهناك من فضل التوجه نحو الخارج عن طريق تنمية الصادرات وتشيح التصدير كأحد الوسائل للحصول على العملة الصعبة وهذا دون إغفال دور التكامل الاقتصادي في تعزيز القدرات المشتركة.

وسنحاول في هذا الفصل إلمام بكل العناصر السابقة مع التطرق إلى الدراسات التي تبين دور التجارة الدولية في النمو الاقتصادي وذلك من خلال :

**المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الدولية**

**المبحث الثاني: علاقة التجارة الدولية بالنمو الاقتصادي**

**المبحث الثالث: استراتجيات التجارة والتكامل في تحقيق التنمية الاقتصادية**

## المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الدولية

نقدم في هذا المبحث الإطار النظري للتجارة الدولية وذلك من خلال التطرق إلى أهمية التجارة الدولية في الاقتصاد المحلي والدولي باعتبار التجارة الدولية وسيلة من وسائل التنمية. ونتطرق كذلك وبشكل مختصر إلى أهم النظريات التقليدية والحديثة المفسرة لتجارة الدولية.

### المطلب الأول : أهمية التجارة الدولية

تلعب التجارة الدولية دورا مهما في دعم الاقتصاديات الوطنية المختلفة في الدول النامية والدول المتقدمة، من خلال توفير العملة الصعبة اللازمة لتمويل المستوردات الرأسمالية و الوسيطية الضرورية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية. ومن خلال تخفيف حدة المصاعب المواكبة لظروف النمو غير المتوازن الناشئة عن الاختلالات الهيكلية في القطاعات الإنتاجية، إلى الحد الذي أصبح فيه الاعتقاد سائدا أن تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية يحتاج إلى المزيد من الانفتاح على العالم الخارجي، وإلغاء القيود المفروضة على حرية التجارة وانسياب السلع والخدمات والعمالة[1]

ولقد تزايدت الدراسات الاقتصادية التي تؤكد أنه يمكن للبلدان خاصة النامية منها تحقيق النمو الاقتصادي الذي يساهم في تحقيق التنمية بشكل يفوق ما يمكن أن يؤدي إليه زيادة حجم المعونة. إذا تحسنت فرص نفاذها لأسواق التصدير، وقامت بإصلاحات ضرورية في سياساتها التجارية، وتفيد الأدلة الواردة من عدة مصادر بأن التجارة قاطرة للنمو وأن النمو ضرورة للحد من الفقر.[2]

والتجارة الدولية تعتبر وسيلة من الوسائل الأساسية التي تمكن الدول من تحقيق التنمية على المستوى الوطني حيث تنص اتفاقية مراكش التي تأسست بموجبه منظمة التجارة العالمية، على ضرورة توجيه العلاقات الاقتصادية نحو رفع مستويات المعيشة وضمان التوظيف الكامل، والتوسع في إنتاج وتجارة السلع والخدمات مع مراعاة الاحتياجات والمشاغل الذاتية للبلدان الأعضاء في الاتفاقية على اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية لديها[3].

---

[1] منهل شوسر، أحمد الريموني، تحليل دور الصادرات في النمو الاقتصادي في الأردن: طريقة جوهانس للتكامل المشتركة، **سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة اليرموك** ، الأردن،2000، ص97.

[2] صندوق النقد الدولي، **إشرك البلدان الفقيرة في النظام التجاري العالمي، 2006**، ص9. 15/02/2008 أنظر:
http://www.imf.org/external/pubs/ft/issues/issues37/araissue37a.pdf

[3] سلامة سالم سالمان، **المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة: التجارة الدولية وآثرها على التنمية المستدامة** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص53.

## 1- وسائل قياس الأهمية النسبية للتجارة الخارجية

الواقع أن التجارة الخارجية إذ تضع السلع في متناول طلابها، تساعد على أن تجعل ثمن السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية أرخص. ومن ثم ترفع إمكانيات الربح للرأسماليين والمنتجين، وتسمح بتوسيع نطاق الانتاج ولدينا وسائل عديدة لقياس الأهمية الخاصة للتجارة الدولية في الاقتصاد القومي ومنها:[1]

### 1-1- نصيب الفرد من التجارة الخارجية

هنا نحاول أن نبين متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من مجموع التجارة الدولية الخارجية، فَتُجْمَع قيمة الصادرات إلى قيمة الوردات، وتقسم المجموع على عدد السكان

$$\text{نصيب الفرد الواحد} = \frac{\text{قيمة الصادرات} + \text{قيمة الواردات}}{\text{عدد السكان}}$$

و أهمية هذا المتوسط ظاهرة في أنه يدلنا على مدى مساهمة التجارة الخارجية في حياة الفرد في الدولة موضع البحث، ومن هنا يمكن مقارنة هذه المتوسطات في الدول المختلفة، فنتبين من ذلك ارتباط هذه الدول بالتجارة الدولية.

كما يمكننا التعرف على متوسط نصيب الفرد من الصادرات أو الوردات حيث[2]:

$$\text{نصيب الفرد من الواردات} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{عدد السكان}}$$

$$\text{نصيب الفرد من الصادرات} = \frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{عدد السكان}}$$

### 1-2- متوسط الميل للاستيراد

وهنا نحاول أن نبين مدى اعتماد الدولة على وارداتها. والوردات بدورها إنما تدل على مدى اعتماد هذه الدولة على الإنتاج العالمي الذي يزودها بسلع الانتاج والاستهلاك التي تنقصها. أي أننا نحاول أن نبين مدى تبعية الانتاج القومي للإنتاج العالمي، ولهذا نستخرج نسبة قيمة الواردات إلى مجموع الدخل القومي. والواردات إنما تشترى بجزء من الدخل القومي ويعنينا هنا أن نبين تلك النسبة التي تقتطع من الدخل القومي للشراء من الخارج.

---

[1] عادل أحمد حشيش، مجدى محمد شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعية، مصر، 2005، ص52-53

[2] زايري بلقاسم، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار الأديب، الجزائر، 2006، ص33.

قيمة الواردات

متوسط الميل للاستيراد =ـ 100 X

قيمة الدخل القومي

## 1-3- معدلات التبادل

إن استعمال هذه المؤشر يساعدنا على معرفة العلاقة الموجودة بين الصادرات والواردات، معنى ذلك محاولة التعرف على الكيفية التي تحكم بها صادرات الدولة في وارداتها، وكم وحدة من السلع المستوردة تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة من السلع المصدرة، ويستخدم الاقتصاديون العديد من الأساليب الإحصائية لقياس معدل التبادل نشير إلى بعض منها[1]:

### 1-3-1- معدل التبادل الصافي

الرقم القياسي لأسعار الصادرات

معدل التبادل الصافي =ـــ

الرقم القياسي لأسعار الواردات

ولحساب التطور في المعدل كنسبة مئوية نضرب الناتج في 100

وتبين هذه النسبة مدى سيطرة صادرات الدولة على وارداتها، كما أنها تدلنا على القوة الشرائيةة للدولة بالنسبة إلى الخارج، فهي تكون في غير صالح الدولة كلما كانت أقل من الواحد الصحيح ومعناها أن أسعار الصادرات أقل من أسعار الوردات

### 1-3-2- معدل التبادل الإجمالي

الرقم القياسي لحجم الصادرات

معدل التبادل الإجمالي =ـــ 100 X

الرقم القياسي لحجم الواردات

فإذا كان هذا المعدل أكبر من 100 فنقول عندئذ أن هناك تدهور في شروط التجارة، ومعنى ذلك أن الدولة تعطي للخارج كمية أكبر من الصادرات، مقابل كمية ثابتة من الوردات، ويحدث العكس إذا كان المعدل أقل من100.

### 1-3-3- معدل تبادل الدخل

[1] المرجع السابق، ص33.

تمت الاستعانة بهذا المؤشر، بسبب المشاكل والصعوبات التي تحيط بعملية قياس التغيرات التي تطرأ على إنتاجية صناعة التصدير ويحسب كالتالي:

الرقم القياسي لأسعار الصادرات X الرقم القياسي لكمية الصادرات

معدل تبادل الدخل =_____100X

الرقم القياسي لأسعار الواردات

عندما تزيد هذه النسبة عن 100 فمعنى ذلك أن الدولة تستطيع بالنسبة لسنة معينة أن تحصل على حجم أكبر من الوردات عن طريق بيع صادرتها في هذه السنة والعكس صحيح تماما إذا قلت هذه النسبة عن 100 وهذا المعدل يعكس قدرة الدولة على استيراد، ولذلك فإنه يسمى أحيانا بالطاقة الاستيرادية.

## 1-4- معدل تبادل الإنتاجية

هذا المعدل يأخذ مقدار التغير في الإنتاجية من أجل الحصول على معدل تبادل جديد، يتميز بكثير من الدقة، يمكن الحصول عليه عن طريق:

إنتاجية الصادرات في سنة المقارنة

معدل تبادل لإنتاجية = معدل التبادل السلعيX ___

إنتاجية الصادرات في سنة الأساس

ويلاحظ أن معدلات التبادل بين الدول النامية، التي تعتمد اعتمادا كليا على تصدير عدد قليل من الموارد الأولية والدول الصناعية قد تدهورت بالنسبة للأولى. نظرا لأن أسعار مواردها الأولية إما أنها ظلت ثابتة أو أنها ارتفعت ارتفاعا بسيطا، في حين أن أسعار المنتجات الصناعية التي تستوردها قد ارتفعت ارتفاعًا كبيرًا. ولقد أدى هذا بدوره إلى تدهور شروط التجارة، ولقد تعددت الدراسات الخاصة بالتّطور طويل الأجل بمعدلات التبادل. ومن أهم العوامل التي تؤدي إلى تدهور معدلات التبادل هي[1]:

- ✓ احتفاظ الدول المتقدمة بكل مزايا التقدم الفني؛
- ✓ إصرار الدول المتقدمة على بقاء أسعار منتجاتها الصناعية مرتفعة رغم ارتفاع إنتاجيتها معللة ذلك بأن المكاسب التي تحصل عليها بسبب التقدم الفني يقلل من أثرها على ارتفاع الأجور لديها "بسبب قوة نقابات العمال". في حين أن التقدم الفني الذي يحدث ببطئ في الدول المنتجة للمواد الأولية يؤدي إلى تخفيض الأسعار فيها بسبب الضغط الذي تمارسه الدول المتقدمة المشترية لهذه المنتجات الأولية؛
- ✓ اختلاف ظروف الطلب في كل من المنتجات الأولية والمنتجات الصناعية؛

[1] المرجع السابق، ص35

✓ عدم قدرة الدول النامية على مواجهة التقلبات في أسعار صادراتها لأنها تقوم بتصدير سلعة أو عدد قليل من السلع. في حين أن تجارة الدول المتقدمة ترتكز على أنواع عديدة من سلع التصدير، وبالتالي تكون لديها القدرة على مواجهة تقلبات الأسعار. هذا إلى جانب أن الدول النامية تبيع بصفة أساسية منتجات يكون الطلب عليها غير مرن، وفي ذات الوقت يتزايد العرض العالمي منها، في حين طلبها على السلع المستوردة يتزايد باستمرار ويتصف بقلة المرونة؛

✓ إختلاف القوة الشرائية للنقود وسياسة الصرف، مما يؤثر على معدلات التبادل بين المجموعتين، فإذا كانت الدولة تطبق سعر الصرف مغالى فيه بالارتفاع يجعل أسعار الصادرات مرتفعة جدا، مما يؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات، وبالتالي تدهور معدلات التادل. أما إذا كان سعر الصرف مغالى فيه بالانخفاض، فستنخفض صادراتها وتدهور معدلات تبادلها .أما إذا كانت الدولة النامية تعاني من التضخم فستزداد أسعار صادراتها، ولكي تستمر في التصدير فيجب عليها تخفيض قيمة عملتها الوطنية.

## 2- أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد

بداية لابد أن نشير أن هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والاقتصاد، ويمكن تلمس هذه العلاقة من خلال التعرف على أثر التجارة الخارجية على الاقتصاد، ويظهر ذلك بوضوح من خلال آثارها على المتغيرات أو المؤشرات الاقتصادية وذلك من خلال:

### 2-1- النمو الاقتصادي

لقد تم إجراء عدد من تحليلات الانحدار القطرية المقارنة والطولية، في محاولة للكشف عن العوامل المختلفة التي تؤثر على معدلات النمو. وتحديد اتجاه العلاقة السببية بينهما. وانتهت هذه التحليلات إلى وجود أدلة تثبت الارتباط الوثيق بين الانفتاح التجاري وزيادة معدلات سرعة النمو الاقتصادي. ويصدق هذه النتيجة سواء كان الانفتاح مقيسًا بالسياسات التجارية القطرية "الحواجز الجمركية وغير الجمركية" أو باعتباره نتيجة لاحقة "نسبة الصادرات والواردات معا إلى إجمالي الناتج المحلي ". وتزداد قوة هذا الارتباط إذا تم استخدام إجمالي الناتج المطلق، بدلا من إجمالي الناتج المقيس بتعادل القوة الشرئية [1]. ولا يجب أن يخفى علينا أثر النمو الاقتصادي على تحسين ظروف المعيشة ومحاربة الفقر.

### 2-2- الدخل القومي

[1] صندوق النقد الدولي، **إشرك البلدان الفقيرة في النظام التجاري العالمي**، مرجع سبق ذكره، ص7.

للتجارة الخارجية ارتباط وثيق بالدخل القومي. حيث تبدوا وكأنها جسر تعبر عليه تقلبات الدخل من دولة لأخرى. ويتوقف أثر هذه التقلبات وصداها على أهمية التجارة الخارجية بالنسبة لكل بلد. ويتجلى ارتباط وأثر التجارة الخارجية على الدخل الوطني في كل عملية الاستيرا د والتصدير، حيث يعتبر التصدير من مصادر الإنفاق المقدمة لما يوزع من الدخول، و نقصانها يعني حرمان الاقتصاد الوطني من مورد مهم من موارد الدخل [1]. ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:

الدخل القومي=الاستهلاك+الاستثمار+الإنفاق الحكومي+ (الصادرات+الواردات)

بافتراض ثبات "الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي" نقول أن الدخل سوف يرتفع من فترة إلى أخرى كلما ازدادت الصادرات أو كلما أنخفضت الواردات، والعكس عند تراجع الصادرات وارتفاع الواردات.

## 2-3- استغلال الموارد

إن أهمية التجارة الدولية تكمن في حسن استغلال الموارد. وذلك من خلال ما تمنحه التجارة الخارجية لتصريف الإنتاج والحصول على دخل يساهم في شراء معدات تزيد من كفاءة الإنتاج. فالتجارة الخارجية يمكن أن تساعد على رفع الكفاءة الانتاجية من خلال المنافسة. وهذا ما قد يعود على البلد بمنافع كثيرة. وهي تساهم كذلك في إدماج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي.

## 2-4- توزيع الدخل

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في إعادة توزيع الدخل القومي والعمل الاجتماعي، ولكن لا تعمل بالضرورة على المساواة بين جميع دول العالم. ويرجع ذلك إلى تباين مستوى التنمية الاقتصادية بين الدول الصناعية والدول المتخلفة.

كما تعمل التجارة الدولية على إعادة توزيع الدخل من خلال عمليات التصدير و الاستيراد والإنتاج. فتعمل على تغير هيكلة وتركيبة هذه الدخول ونسبتها بين المنتج والناتج والمستهلك. وتعمل كذلك على تعديل هذه التركيبة من خلال التفضل بين فائض المستهلك وفائض المنتج أو بين المنتجين أنفسهم والمستوردين[2].

## المطلب الثاني: النظرية التقليدية في التجارة الدولية

---

[1] عمار زيتوني، **المصادر الداخلية للتمويل التنمية:حالة الجزائر1970-2004**، أطروحة دكتوراه"غير منشورة"، جامعة باتنة، الجزائر، 2005، ص77.

[2] مسغوني منى، **علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين 1970-2001**، أطروحة ماجستير"غير منشورة"، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005، ص8.

## 1- المنطلقات الفكرية للمدرسة التقليدية

تعتبر المدرسة التقليدية من أهم المدارس الفكرية التي خصص جانبا مهما من تحليلها إلى التبادل الدولي. حيث يمكن أن نميز بين جيلين من كتاب المدرسة التقليدية في التجارة الخارجية الدولية، هذا التمييز لا يمنع من وجود سمات مشتركة في المدرسة التقليدية.

**الجيل الأول**:[1] يمثل هذا الجيل الرواد الذين فسروا التبادل الدولي من خلال النظرية التقليدية في التجارة الدولية. والذين كانت انطلاقتهم من بريطانيا العظمى في ذلك الوقت وهم: أدم سميث A.Smithديفيد ريكاردو D.Ricardo، تورنر Torrens، وجون ستيوارت ميل J.S.Mill. ولقد سادت أفكار هؤلاء الكتاب منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر حتى مطلع القرن العشرين، وتدرجت أفكارهم من نظرية النفقات المطلقة إلى نظرية النفقات النسبية، ثم إلى أثر الطلب المتبادل الدولي. وبصفة عامة يمكن القول بوجود أفكار مشتركة تجمع بين كتاب الجيل الأول من الاقتصاديين تتمثل في تبني نظرية العمل في القيمة عند تحليلهم الاقتصادي لشكل وشروط التبادل التجاري.

**الجيل الثاني** :[2] من بين أهم كتاب الجيل الثاني للمدرسة التقليدية في التجارة الخارجية نجد كل من: أيد جورت Edgworth، هابرلار Hoberler، ليونتيف Leonteif، ليرنر Lerner، مارشال Marshal، وميد Mead وامتد هذا الفكر إلى التجارة الدولية ممثلا في جانبين أساسيين هما:

- نظرية نفقة الفرص البديلة The Theoy of opportunity كبديل لنظرية العمل في القيمة التي يعتمد عليها الجيل الأول من المدرسة التقليدية في التجارة الدولية.
- إدخال منحنيات السواء الاجتماعية Social Indifference Curves كأداة تحليلية في تحديد التوازن الدولي.

يطلق الاقتصاديون على فكر كتاب الجيل الثاني للمدرسة التقليدية اسم النظرية التقليدية الحديثة New-classical theory، أو المدرسة الحديثة في التجارة الدولية. ويمكن القول بصفة عامة أن هذه النظرية تمثل تقدما حقيقيا على النظرية التقليدية على النحو الذي صاغه رواد الجيل الأول للمدرسة التقليدية في التجارة الدولية رغم حفاظها على الجوهر الأساسي لهذه النظرية، والنتائج المترتبة على الأخذ بها، فهي تقبل المنطق الأساسي لرواد الجيل الأول فيما يتعلق بأسباب وشروط التبادل الدولي القائم على قانون ومبدأ النفقات النسبية. إلا أنه في الوقت ذاته فقد تم تحريرها من القيود التي فرضتها عليهم نظرية العمل في القيمة كأساس لتحديد قيم السلع.

ولقد استندت النظرية التقليدية على الفروض التالية[1]:

---

[1] John A. hobson**, International trade: An Application of economic theory**, batoche books, London,2003, p05.

[2] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي: نظريات التجارة الخارجية، النظام الاقتصادي الجديد للتجارة العالمية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 20.

الفرض الأول: إن عناصر الإنتاج تتمتع بحرية انتقال داخل البلد الموحد، وهذا يعني عدم وجود حواجز إدارية أو تنظيمية أمام انتقال عناصر الإنتاج. والمقصود بالحواجز الإدارية تلك القيود التي توقع على الانتقال بين الوحدات الإدارية المختلفة، أما الحواجز التنظيمية فالمقصود بها تلك القيود التي تفرضها النقابات المهنية والحرفية. ويجب التفرقة في هذا المجال بين قابلية عناصر الإنتاج للانتقال وقدرة هذه العناصر على الانتقال، فبعض العناصر غير قابل للانتقال بطبيعته كرأس المال الثابت " في المدى القصير".

الفرض الثاني: إن عناصر الإنتاج لا تتمتع بحرية الانتقال بين البلدان المختلفة. والحديث هنا منصب بالطبع على عناصر الانتاج القابلة للانتقال والاسباب التي تحول دون انتقال هذه العناصر متعددة. والتي بعضها اجتماعي وثقافي، وأداري، والبعض الآخر له طبيعة سياسية. فالعامل قد يجد من الصعب عليه أن يتكيف مع الظروف الاجتماعية بما فيها من عادات وتقاليد في بلد غير بلده، أو قد يجد أن حاجز اللغة والثقافة لا يمكن اختراقه، وقد يعزف عن الانتقال رغم وجود الدافع الاقتصادي[2].

الفرض الثالث: أن قيمة مبادلة أي سلعة تتخذ كلية بكمية العمل المتضمنة فيها. تعرف هذه النظرية بنظرية العمل في القيمة، وهي دعائم المدرسة التقليدية في الفكر الاقتصادي. وليس يعني ذلك أن تحدد للسلعة قيمة أو ثمن مساوي لكمية العمل المبذول في إنتاجها، وإنما يعني كما يقرر ريكاردو أن نسبة المبادلة بين سلعتين تساوى نسبة ما يبذل في إنتاجها من عمل.

الفرض الرابع: أن آلية الموائمة عن طريق العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار تضمن توازن ميزان المدفوعات. فإذا كانت قيمة صادرات دولة ما أكبر من قيمة وارداتها من الدول الأخرى فإن الأولى تحصل على الفرق في شكل مسكوكات. مما يؤدي هذا إلى زيادة كمية النقود فيها فترتفع الأسعار والأجور فتقل الصادرات وتزيد الواردات حتى يتحقق التوازن.

الفرض الخامس: أن كمية الموارد المتاحة معطاة، فلا تتأثر بالتبادل فكمية العمل المتاحة تتوقف على حجم السكان، ومعدل نموهم وتركيبهم العمري ولا تأثير للتبادل الدولي على هذه المتغيرات، فهي معطاة.

الفرض السادس: إن هناك تشغيل كامل للموارد، وبالتالي ينحصر أثر التجارة والتبادل الدولي في إعادة تخصيص الموارد.

الفرض السابع:أن هناك بلدين فقط يتم بينهما التبادل، والهدف من هذا الفرض هو تسهيل التحليل.

## 2- نظرية النفقات النسبية

---

[1] المرجع السابق، ص25-26

[2] John A. Hobson, Op.Cit, p 11.

يرجع الفضل في أول محاولة لتفسير التجارة الدولية تفسيرًا علميا إلى أدم سميث الذي أثار في كتابه ثروة الأمم بمزايا تقسيم العمل والتخصيص سواء في نطاق المشروع الخاص أو في المحيط الدولي. وفي هذا الاتجاه يتبنى أدم سميث مقولته بأن تقسيم العمل الدولي يجبر دولة على أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمكنها الظروف الطبيعية من أن يكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها من السلع إلى الدول الأخرى. ويمكن تلمس ذلك من خلال تفسيره لقيام التبادل الدولي[1].

لكن يبقى السؤال المهم الذي يمكن أن يثار بصدد نظرية النفقات المطلقة لدى أدم سميث، هو هل أن التجارة الدولية لا يمكن أن تقوم في حالة وجود دولة ليس لديها القدرة على إنتاج سلع معينة بنفقات دون نفقات إنتاجها من الدول الأخرى؟ كما هو عليه الحال في الدول النامية[2].

الواقع أن تحليل أدم سميث لم يجب على هذه التساؤلات، ولقد تعين الانتظار أكثر من أربعين سنة حتى أتى ريكاردو ليجيب عنها في نظريته عن التجارة الدولية والتي عرفت بنظرية الميزة النسبية. وتتلخص هذه النظرية في أنه إذا سادت حرية التجارة، فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بتكلفة منخفضة نسبيا عن غيرها من الدول الأخرى وتستورد السلع التي ينتجها الخارج بتكلفة منخفضة نسبيا. أي يتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، ومؤدى ذلك أن التجارة الدولية تقوم إذا على اختلاف التكاليف النسبية لإنتاج السلع بين الدول[3]. ويثبت ريكاردو أن التبادل الدولي يتم من خلال اختلاف النفقات النسبية وليس اختلاف في النفقات المطلقة[4].

فريكاردو يحسب نفقة أي سلعة بكمية ما يلزم إنتاجها من عناصر الإنتاج وهو يعتبر أن العمل هو وحدة قياس النفقة ولذلك فنفقة أي سلعة عند ريكاردو إنما يعبر عنها بكمية العمل اللازم لإنتاجها أي حدد وحدات العمل اللازمة لإنتاج وحدة من السلعة.

فالنفقة المطلقة هي عبارة عن عدد من وحدات العمل اللازمة لإنتاج السلعة، أما النفقة المقارنة فهي نفقة سلعة مقارنة بنفقة سلعة أخرى. أي عبارة عن مقارنة نفقتين مطلقتين إحداهما بالأخرى. فالنفقة المقارنة هي علاقة أو نسبة بين النفقات المطلقة لسلعتين، شرط أن تكون هاتان السلعتين في بلد واحد. بعد هذا يقر ريكاردو أنه يكفي في التبادل الداخلي الذي يتم في داخل كل دولة أن يكون هناك اختلافا بين النفقات المطلقة حتى يتم التبادل الدولي فلا عبرة باختلاف النفقات المطلق وإنما العبرة باختلاف النفقات المقارنة.[5]

---

[1] Spryos Economides, peter Wilson, Op.Cit, p 22.

[2] لمزيد من المعلومات أنظر:

حسام على داود، أمين أبو خفير، **اقتصاديات التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2002، ص 38.

Gérard Marcy**, Economie Internationale,** Ed Thémis, paris, 1972, p37.

[3] محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 1993، ص25.

[4] Dominick Salvatore, **économie internationale : Cours et problèmes**, Mc Graw-hill, paris 1982, p 3.

[5] Jean-louis Mucchielli, Thierry Mayer**, économie internationale**, Dalloz, paris, 2005, p125.

## 3- نظرية القيم الدولية

في كتابه عن مبادئ الاقتصاد السياسي الذي نشر سنة 1848 كان اهتمام جون استوارت ميل منصبا على جانب الطلب في التجارة الدولية. وهو ما أهمله تحليل ريكاردو وبصفة خاصة " نسبة التبادل الدولي" الذي بمقتضاها يتم التبادل السلعي دوليا. وفي رأيه أن هذه النسبة ستقع داخل الحدود التي تقررها التكاليف النسبية في الدولتين بمعنى آخر، فستقع بين نسبتي التبادل الداخليتين، وتتحدد بالعرض والطلب على السلعتين أو ما أسماه بالطلب المتبادل للدولتين.

إلا أن ألفريد مارشال قد تناول تحليل ميل بطريقة بيانية مستخدما ما يعرف بمنحنيات الطلب المتبادلة أو منحنيات مارشال. ثم أكمل فرانسيس أدجورث العمل الذي بدأه مارشال. والجدير بالذكر أنه إذا كان ميل قد أبقى تحليله على أساس نظرية العمل في تحديد القيمة، فإن تحليل مارشال وادجورث لم يستخدم هذه النظرية، ولكن استخدم مفهوم " البالات الممثلة" للسلع حيث تتكون البالة من مجموعة من المنتجات يمكن الحصول عليها باستخدام كمية معينة من مختلف أنواع العمل ورأس المال الثابت.[1]

فهذه النظرية تقول أن معدل التوازن للتبادل يتحدد نتيجة التقاء طلب الطرف الأول بطلب الطرف الثاني على السلعتين محل البحث، أي نتيجة لالتقاء الطلب المتبادل. وذلك على النحو الكفيل بإقامة تعادل ما بين هذين الطلبين، وإن كان يبدوا وكأنه يتحدد نتيجة لالتقاء طلب كل طرف على السلعة التي ينتجها الطرف الآخر بعرض هذا الطرف الأخير لتلك السلعة. جاءت هذه الفكرة من "ميل" بعد أن أورد أن قانون القيم الدولية ما هو إلا إمتداد للقانون العام للقيمة أي لقانون العرض والطلب، ونستطيع أن نؤكد أنه كلما زاد التفاوت بين نسبة التبادل الداخلي في البلد وبين معدل التبادل الدولي، كلما زاد الكسب الذي يحصل عليه هذا البلد من التبادل الدولي[2].

## 4- نظرية وفرة وندرة عوامل الإنتاج

### 4-1- طرح " هيكشر – أولين"

قدمت هذه النظرية من خلال الاقتصادي برتل اولين في سنة 1935 وقد بنى أولين نظريته من خلال أفكار مواطنه الاقتصادي السويدي إيلي هيكشر الذي أكد على الاختلافات في هبات الدول من عوامل الإنتاج

[1] محمود يونس، مرجع سابق، ص 29.

[2] عادل أحمد حشيش، مجدى محمد شهاب، مرجع سبق ذكره، ص112.

كشرط أساسي لقيام التجارة الدولية. ولقد ظهرت أفكار هيكشر في مقال "باللغة السويدية" نشر سنة 1919، ولقد طور أولين أفكار هيكشر واستطاع أن يزودنا بتوضيح كامل لأساس التجارة الدولية.

وأرجع أولين قيام التجارة الدولية إلى عاملين أساسين[1]:

- اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج فيما بين الدول المختلفة؛
- اختلاف نسب مزج عوامل الإنتاج في دول إنتاج السلع المختلفة.

ونشير هنا أن هيكشر – أولين والمحدثون يرفضون الفرضية التقليدية، أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل المبذول في إنتاجها، وهم يضيفون إلى القيم السابقة مجموعة من الفروض هي[2]:

- إن التكنولوجيا المتاحة لإنتاج نفس السلعة واحدة بالنسبة للمنتجين في البلد الواحد، فدوال الإنتاج لأي سلعة إذن واحدة في البلد الواحد، قد تكون كذلك بين البلدان المختلفة وقد لا تكون؛
- إن السلع المختلفة تتفاوت من حيث كثافة استخدامها لعناصر الإنتاج؛
- أذواق المستهلكين معطاة، بحيث أنه لن يترتب على التجارة الدولية أي تغير في هذه الأذواق، وأن الأذواق لا تختلف كثيرا من بلد لأخر؛
- إن نمط توزيع الدخل معطاة ومعروف في البلدان المختلفة والمقصود هو ثبات توزيع الدخل أي ثبات التوزيع الشخصي.

إن التفسير الذي جاء به هيكشر–اولين للميزة النسبية، وبالتالي قيام التجارة الدولية بعد كل هذه الفروض. هو اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج بين البلدان المختلفة. فهناك بلاد يتوفر فيها عنصر العمل بالنسبة للعناصر الأخرى (كالأرض ورأس المال) وبدرجة أكبر من توفره في البلاد الأخرى، ومن ثم بلاد يتوفر فيها عنصر الأرض بالنسبة للعناصر الأخرى بدرجة أكبر من توافره في البلاد الأخرى وقد يصدق نفس الشيء على رأس المال، فعندما تختلف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بشدة، فالأسعار النسبية لعوامل الإنتاج ستظهر اختلافا مماثلا، فوفرة الأرض تعني انخفاظ الإيجارا ت ووفرة رأس المال تعني انخفاظ أسعار الفائدة نسبيا، ووفرة العمل يعني انخفاظ الأجور...وهكذا[3].

---

[1] كامل بكري، **الاقتصاد الدولي: التجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص47.

[2] مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص54.

[3] لمزيد من المعلومات أنظر:

Jean-louis Mucchielli, Thierry Mayer, Op.Cit, p149.

هذا التحليل يفسر أنماط التجارة بالتركيز على اختلاف وفرة عوامل الإنتاج عبر الدول والتنبؤ الرئيسي لهذه النظرية أن صادرات الدولة ستشمل سلعا تستخدم بكثافة مواردها الوفيرة نسبيا في حين أن مستورداتها ستشمل سلعا تستخدم موارد نادرة نسبيا[1].

ولكن الاختلافات في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج وما سيتبعها من اختلافات في الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج ليس شرطا كافيا لوجود اختلافات في الأسعار النسبية للسلع، التي هي شرط ضروري لقيام التجارة الدولية، إذا يضيف هيكشر شرطاً أخر لقيام التجارة الدولية إضافة إلى التفاوت النسبي في أثمان عوامل الإنتاج في الدول الأطراف لعمليات المبادلة هو: اختلاف النسب التي تتركب بها عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية من سلعة إلى أخرى، وعلى سبيل المثال أن أوزان النسب التي تتركب منها عوامل الإنتاج الزراعية تضع الأرض في المقدمة ثم العمل ثم رأس المال، بينما صناعة السيارات مثلا تضع رأس المال في المقدمة ثم الموارد الخام ولا تحتاج إلى الأرض الزراعية ولو لم تتوفر فسيظل نسبة ثمن كل سلعة في بلد ما إلى ثمنها في بلد آخر ثابتة دون تغيير رغم اختلاف الأثمان النسبية لعوامل الإنتاج من بلد إلى آخر.2

من هنا نلاحظ أن الميزة النسبية لهذه النظرية تكمن في قدرتها على تفسير أسباب اختلاف الميزة النسبية بين الدول، وبالتالي في قدرتها على التنبؤ بأنماط التجارة الدولية الحرة. بالإضافة إلى ذلك فإن هذه النظرية تشير إلى أن مفهوم الميزة النسبية هو ديناميكي متغير عبر الزمن، فالعرض المتاح من عناصر الإنتاج في دولة ما يتغير عبر الزمن بسبب تغير العوامل المحددة له.

والشكل التالي يوضح نمط التجارة الدولية وفق هذه النظرية:

الشكل 1.2 : نمط التجارة الدولية تبعا لنظرية هيكشر- أولين

[1] مسغوني منى، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2] محمد سانوسي محمد شحاتة، **التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي واتفاقيات الجات: دراسة مقارنة**، دار الفكر الجامعي، مصر،2007 ،ص123.

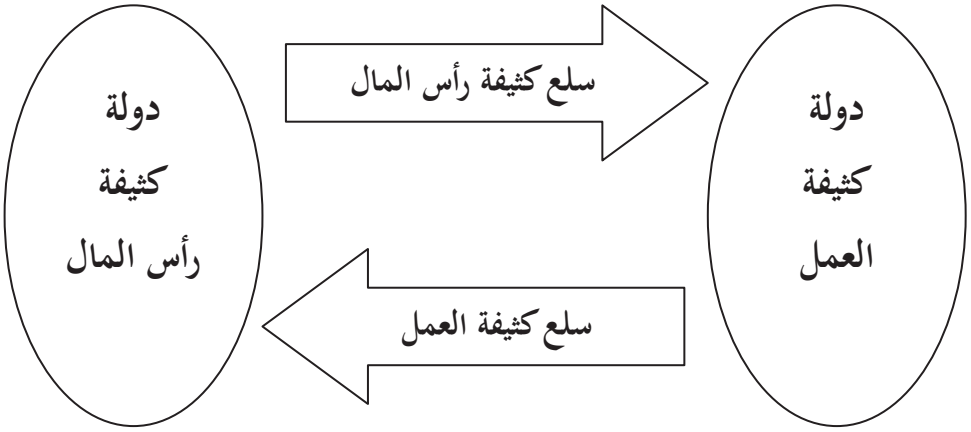


المصدر: زايري بلقاسم، اقتصاديات التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 160.

## 2-4- لغز ليونتف*

في مقال له نشر سنة 1954، ذكر ليونتف أن هناك فكرة واسعة الانتشار تختلف بطبيعة التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبقية العالم، وملخص هذه الفكرة أن الولايات المتحدة تتمتع بتميز في إنتاج السلع التي تتطلب كثافة كبيرة لرأس المال، وحسب نظرية هيكشر- أولين، فإنها يجب أن تتجه إلى تصدير السلع كثيفة رأس المال وتستورد السلع كثيفة العمل.[1]

ومن الدراسة التي قام بها على هيكل تجارة الولايات المتحدة مع الخارج حيث قام[2]:

باعتماد على إحصائيات الولايات المتحدة لسنة 1947. واستخدم جدول المدخلات والمخرجات لاقتصاد الولايات المتحدة وذلك لحساب رأس المال المباشر وغير المباشر وكذلك العمل اللازم لإنتاج قيمة معينة من الإنتاج في عدد من الصناعات في الولايات المتحدة في حزمة ممثلة قيمتها بمليون دولار من الصادرات وبدائل الواردات طبعا لنفس السنة (1947).

وبافترض أن الولايات المتحدة قد حولت عوامل الإنتاج التي تستخدمها في صناعة التصدير إلى صناعات تنتج سلعا بديلة عن السلع المستوردة. أي سلعا تعتبر أرخص نسبيا من السلع المستوردة فعلا. وبدائل الواردات إنما هي عبارة عن سلع مثل السيارات تقوم الولايات المتحدة بتصديرها، ولكنها في نفس الوقت تقوم باستيراده ا من الخارج، وذلك بسب عدم التخصص الكامل في الإنتاج. وكان ليونتف مضطرا لاستخدام إحصائيات السلع البديلة لسلع الواردات لأن إحصائيات الإنتاج الأجنبية لم تكن متوفرة.

---

* فاسيلي ليونتف Wassily Lentief اقتصادي روسي الأصل تحصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1973 نتيجة مساهماته العلمية.

[1] محمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص 71.

[2] زايري بلقاسم، اقتصاديات التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 169.

حيث أن الولايات المتحدة تتمتع بوفرة في رأس المال بالنسبة إلى العمل أكبر مما تتمتع به الدول المتاجرة معها، فسيكون من المنتظر أن تكون علاقة رأس المال إلى العمل في الصناعات المنتجة للسلع بديلة المستوردة أقل منها في صناعات التصدير.

ولكن كانت أهم النتائج التي توصل إليها ليونتف مفاجئة، حيث وجد أن الصادرات الأمريكية تتميز بمحتوى العمل حسب كل وحدة من رأس المال أعلى من بدائل الواردات، مما يتناقض الفكرة التي تعتبر أن الولايات المتحدة أقل غنى في العمل من باقي الدول.

و لقد قدمت العديد من التفاسير، منها ارتفاع كفاءة العامل الأمريكي. والتي ترجع إلى تقدم العوامل المتعاونة الأخرى بخلاف رأس المال مثل التنظيم وإدارة المؤسسات وروح المشروع بالنسبة للمديرين الأمريكيين، والموارد الطبيعية.

ورغم كل ما قيل عن لغز ليونتف، إلا أنها محاولة رائدة في هذا المجال. ولقد فتح الباب لكثير من الدراسات التي تناولت بلدان أخرى. منها دراسة شار أدواج R Charadwaj عن الهند والتي استنتج منها أن الهند تصدر سلعا كثيفة رأس المال وتستورد سلعا كثيفة العمل في تجارتها. أما في تجارتها مع الولايات المتحدة حيث ينقلب الوضع. وفي دراسة عن التجارة الخارجية لليابان والتي قام بها كل من " تاتب وتووايشيومورا M. tatemotcand & S.Ichimura، أتضح أن اليابان تصدر سلعا كثيفة رأس المال وتستورد سلعا كثيفة العمل، إلا في تجارتها مع الولايات المتحدة أيضا ينقلب الوضع[1].

## المطلب الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الدولية

لقد بنتِ نظريتا ريكاردو وهيكشر-أولين على فرضية المنافسة التامة وثبات الغلة، وهما فرضيتان غير واقعيتين إذ ينبغي التخلي عنها لصالح[2]:

- فرضية المنافسة الناقصة بما يشمله من منافسة احتكارية واحتكار القلة للشراء خاصة أن القطاعات الصناعية التي تعد المصدر الأهم للتجارة الدولية التي تعالج في دراسات الاقتصاد الصناعي كاحتكارات القلة؛
- إمكانية استغلال وفرات الحجم "تناقص التكاليف" الذي تحققه الشركات المبدعة ذات التكنولوجيا الرائدة، إذ يمكنها احتكار منتج معين. مبتعدة كثيرا عن فرضية المنافسة التامة؛

---

[1] لمزيد من المعلومات أنظر:

مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص66.

[2] عبد الحميد زعباط، نظريات التجارة الدولية ومحدوديتها، **مجلة الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر**، الجزائر، عدد 10، 2004 ص 135.

كما أن نظرية التكلفة النسبية ونظرية الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج مبنيتان على منطق الاختلاف بين الأمم. مما يعني أن أية دولة لا يمكنها أن تكون مصدرة ومستوردة في نفس الوقت لنفس التشكيلة من المنتجات وعليه فهي لا تفسر لنا ذلك الجزء الأهم من المبادلات الذي تم بين الدول المتقدمة. والتي تتشابه اقتصادياتها من حيث مخصصات العوامل وتقارب مستويات تقدمها، كما تتشابه المنتجات التي هي محل تجارتها البينية، هذه المبادلات تقل بين البلدان المتقدمة والبلدان السائرة في طريق النمو، وهو ما تؤكده إحصائيات الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للتجارة وكذلك كل الدراسات القياسية المتعلقة بالموضوع[1].

كل ذلك أدى إلى بروز نظريات حديثة ارتكز معظمها على تعميق منطق التمايز والاختلاف وتقبع في جانب العرض وبعضها الآخر أعتمد نهجا مخالفا في جانب الطلب.

## 1- المدخل المرتكز على جانب الطلب

وتمثل اهم النظريات التي ارتكزت على جانب الطلب نظرية Linder،

### 1-1- تحليل لندر Lindr

نظرية الطلب الممثل أو نظرية تشابه الأذواق وتعود هذه النظرية إلى الاقتصادي ستافن ليندر Staffan linder. وجاءت تسميتها من أن الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الأذواق. وقد بدأ ليندر تحليله بالاعتماد على الفرضيات التالية[2]:

✓ أن الدول ستقوم بتصدير السلع التي تمتلك لها أسواق كثيرة ورائجة وبرر ذلك بالحاجة إلى إنتاج كبير الحجم من أجل تمكين المنشأة المحلية من تحقيق وفورات الحجم الاقتصادية، وبالتالي تخفيض تكاليف إنتاج هذه السلع مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها لتتمكن من غزو الأسواق الأجنبية؛

✓ إن الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الأذواق، وبالتالي يمكن قيام التجارة بين الدول متشابهة الدخل، لكون أسعار السلع تناسب المستهلكين في الدول الأخرى بسبب تساوي القدرة الشرائية.

يعتمد تفسير ليندر للتبادل الدولي على الفرق بين تجارة المنتجات الصناعية وتجارة المنتجات الأولية، وفي رأيه أن الأولى تقوم بين الدول لا يوجد بينها اختلافات جوهرية في هبات من عوامل الإنتاج. أما الثانية فتقوم بين الدول متخلفة ودول متقدمة، وترجع إلى عوامل أخرى بخلاف هباتها من الموارد.

---

[1] لمزيد من المعلومات أنظر:

حشماوي محمد، **الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ضل العولمة الاقتصادية** ، أطروحة دكتوراه "غير منشورة"، جامعة الجزائر، الجزائر 2006، ص 22.

[2] حسام على داود، أيمن أبو خضرة، مرجع سابق، ص 62.

وتجارة الموارد الأولية — حسب ليندر– إنما يرجع إلى أمر واقع، توفر الموارد الطبيعية من الموارد الأولية في الدول المتخلفة من ناحية، وندرتها والحاجة إليها في الدول المتقدمة من ناحية أخرى.

أما فيما يتعلق بتجارة المنتجات الصناعية، فإن الميزة النسبية يمكن أن تكون مرتبطة بأهمية الطلب الداخلي "والذي يسميه ليندر الطلب الممثل على سلع التصدير". ويمكن تلخيص أهم أفكار ليندر فيما يلي[1]:

- يلقي افتراض الطلب الممثل نظرة إجمالية على أثر الدخل على الأذواق، ثم أثر الأذواق على التكنولوجيا ثم أثر هذه الأخيرة على التجارة الدولية. فأي زيادة في دخل الفرد يمكن أن توجه الطلب الممثل لدولة ما نحو السلع الكمالية طالما أنه من الممكن الحصول عليها. وبسبب هذا الطلب الجديد على السلع الكمالية يؤدي بدخول منتجين يحاولون الحصول على فنون إنتاجية متطورة لإنتاج هذه السلع وبسبب ارتفاع الإنتاج، فإن أرباحهم ستتجاوز بكثير تكاليف الطلب الذي دفعهم في البداية إلى التطوير ومن ثم فمن الممكن لهم القيام بتصدير مثل هذه السلع بأسعار منخفضة؛

- كما أن تشابه هيكل الطلب في دولتين كلما كانت التجارة المحتملة بينهما أكثر كثافة*. رغم وجود عوامل أخرى تحدد هيكل الطلب مثل المناخ اللغة والدين والثقافة...إلخ. إلا أن الفروق في متوسط الدخل بين الدول من الممكن أن تضع عقبات أمام التجارة المحتملة. فالسلع التي تنتج بكفاءة في دولة ما من الممكن أن تكون مطلوبة في دولة أخرى، بسبب اختلاف متوسط الدخل وما يترتب عليه من اختلاف هيكل الطلب. وهذا ما أهملته نظرية هيكشر–اولين بافتراضها ثبات أذواق المستهلكين في الدول المختلفة.

## 2- المدخل المرتكز على جانب العرض

تعددت المداخل القابعة في جانب العرض والمعتمدة من قبل الاقتصاديين المهتمين بالموضوع نوجزها فيما يلي:

### 2-1- نظرية الفجوة التكنولوجية

لقد طور ميشال بوزنر Michael Posner، سنة 1961 تحليلا جديدا يرتكز على التغيرات التكنولوجية وذلك بتوسيع نتائج أنشطة البحث والتطوير على صعيد الشركات إلى المجال الدولي. وذلك باحتكار

---

[1] محمود يونس، مرجع سابق، ص 81.

* الواقع أن ليندر قد ميز بين التجارة المحتملة "وهي موضوع الحديث" والتجارة الفعلية. وتنصب هذه التفرقة على التجارة والسلع الصناعية فقط "دون التجارة في المنتجات الأولية". ويرى أن التجارة الفعلية هي محصلة القوى الخالقة للتجارة والقوى المعوقة لها، وتشمل القوى الاولى في المنافسة الاحتكارية من التفوق التكنولوجي، المهارات الإدارية و وفرات الحجم، واختلاف درجة تمثل الطلب على المنتجات المختلفة في الدول المختلفة بسبب الفوارق في متوسط الدخول، وينعكس أثره على دول الإنتاج، اختلاف نسب عناصر الإنتاج بالنسبة للسلع ذات الطلب المتداخل في الدولتين. أما القوى الثانية فتشمل: نفقات النقل، المسافة و القيود على التجارة الدولية، مثل الرسوم الجمركية ونظام الحصص وتراخيص.

شركة مبدعة لإنتاج سلعة جديدة تستهلك من قبل المقيمين ومن قبل مستهلكين موجودين في الخارج. ويؤدي تصديرها إلى الخارج طالما لم يتمكن منافسوها من إنتاج منتج منافس. ومحدد التجارة هنا يعتمد من جهة على الفجوة التكنولوجية[1].

ويرتكز نموذج الفجوة التكنولوجية في تفسيره لنمط التجارة الدولية بين الدول، على إمكانية حيازة إحدى الدول على الطرق الفنية المتقدمة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة، أو منتجات ذات جودة أفضل أو منتجات بنفقات إنتاجية أقل. مما يؤهل هذه الدولة إلى اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها، وأن هذه الدولة يمكنها أن تستفيد من هذه الميزة طالما أن التبادل الدولي لا يلغيها عن طريق انتشار المعلومات الخاصة بهذا التجديد دوليا[2]؛ ولكن الإشكال أن Posner لم يبحث عن تفسير الكيفية التي ستحقق بها التجديد في هذه الدولة أو تلك.

## 2-2- نظرية دورة المنتج

لقد استطاع فرنون Vernon، أن يجيب على هذا الإشكال السابق من خلال مقال له نشر سنة 1966، واسترشد في سبيل ذلك بسلع الاستهلاك التي يطلبها ذوو الدخول المرتفعة أو بالسلع التي تسمح بإحلال رأس المال محل العمل. ويوضح في نموذجه عن الولايات المتحدة الأمريكية والذي أسماه "دورة المنتج" أن المنتج يكون جديدا في البداية ثم ينتشر في الدول الصناعية الأخرى ثم يصبح نمطيا بعد ذلك، ويظهر الشكل التالي نماذج التبادل الممكن توقعها خلال حياة المنتج الجديد في أمريكا.

الشكل 2.2 : التطور الممكن للموازين التجارية خلال دورة المنتج الجديد

[1] عبد الحميد زعباط، مرجع سابق، ص 16.

[2] مسغوني منى، مرجع سابق، ص 16.

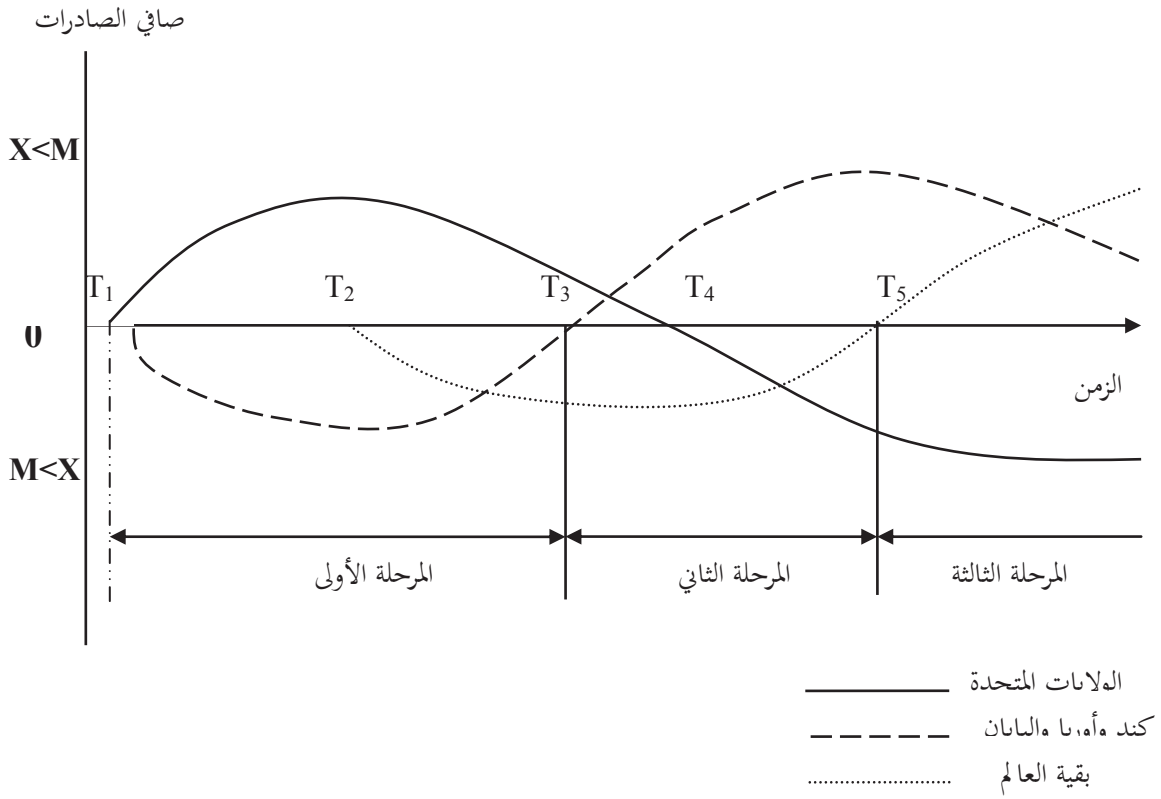


المصدر:محمود يونس ، مرجع سبق ذكره، ص82

وفي هذا الشكل يميز فرنون بين ثلاثة مراحل[1]:

**المرحلة الأولى:** في هذه المرحلة يفترض أن التجديد والإنتاج يبدآن في الولايات المتحدة في لحظة الزمن $T_1$ بسبب ارتفاع مستوى الدخل وارتفاع تكلفة الأيدي العاملة. ولأن الإنتاج الجديد يصاحبه عادة نوع من عدم التأكد فيكون من المفضل تسويقه في السوق المحلي أو في الأسواق القريبة. وفي الغالب تكون تكلفة الإنتاج مرتفعة.

**المرحلة الثانية:** مرحلة الانتشار في الدول الصناعية الأخرى. ويكون المنتج قد تنوع وبدأ كل نوع في الاتجاه نحو النمطية. ونجد أن بعض الدول بدأت بالإنتاج الكبير. وفي هذه المرحلة تقوم الولايات المتحدة في استيراد هذا المنتج بسبب فقدان الميزة النسبية في الزمن $T_4$.

[1] محمود يونس ، مرجع سبق ذكره، ص83.

المرحلة الثالثة: هذه مرحلة شديدة النمطية. حيث يصبح المنتج نمطيا بدرجة كبيرة كما أن السوق الخاصة به أصبحت معروفة بالكامل، وعندئذ تكون اعتبارات التكلفة لها القول الفصل. ومن هنا يبدأ التفكير في إقامة المشروعات في بعض الدول النامية المتخلفة بسبب انخفاض مستويات الأجور فيها.

## 3-2- نظرية إقتصاديات الحجم

رأينا أن أهم الفرضيات التي اعتمدت عليها النظرية الكلاسيكية لتفسير طبيعة التخصص، وبالتالي قيام التجارة الدولية هو إنتاج السلع في ظل "ثبات عائد الحجم". ولكن نظرية اقتصاديات الحجم تقوم على فرضية "تزايد عائد الحجم" ويقصد به الحالة التي يتزايد فيها الإنتاج بنسبة أكبر من النسبة التي يتزايد بها استخدام الموارد أو عناصر الإنتاج.

تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويرًا وتعديلاً آخر لنظرية هيكشر . أولين لنسب عناصر الإنتاج، بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كإحدى المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، فهذه النظرية تعتبر توفر سوق داخلي ضخم شرطًا أساسيًا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم. والمتمثلة في زيادة العائد على زيادة الإنتاج وبالتالي يتم التفريق بين المنتجات الصناعية التامة الصنع "السلع الإستهلاكية" والمنتجات النصف مصنعة "السلع الوسيطية". وبين الدول الصناعية الصغيرة "ذات سوق داخلي صغير" والدول الصناعية الكبيرة "ذات سوق داخلي كبير". ومن هنا يمكن القول أن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير، وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير.

## المبحث الثاني: علاقة التجارة الدولية بالنمو الاقتصادي

يرى الكثير من الاقتصاديين أن تحقيق معدلات مرتفع من النمو الاقتصادي يساهم في تقليص أعداد الفقراء، بحيث أن الزيادة المتواصل في الدخل تؤدي إلى تقليص معدلات الفقر. سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى دور الذي تلعبه التجارة الدولية في النمو الاقتصادي، خاصة وأن هناك آراء متعددة حول علاقة التجارة الدولية بالنمو الاقتصادي.

### المطلب الأول: النمو الاقتصادي ومصادره

#### 1- النمو الاقتصادي وقياسه

في الواقع إن الدراسات أو التحليل الاقتصادي للنمو حديثة، مقارنة بالعمر الذي أخذه الاقتصاد فأول المقالات التي تناولت الموضوع قد نشرت في عام 1939 لهارود تحت عنوان " مقال في النظرية الحركية "، ثم قام بتطوير الموضوع من خلال مجموعة من محاضرات نشرها عام 1948 في كتاب بعنوان " نحو اقتصاديات حركية" ثم ليأتي بعد ذلك مقالات لدومار في سنة 1946، وغيره من الاقتصاديين. فنظرية النمو كغيرها من النظريات في الاقتصاد الكلي هي وليدة كساد الثلاثينات والخراب الذي تلي الحربين العالميتين[1].

ويقصد بالنمو الاقتصادي "أنه عبارة عن زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة"[2]. ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الانتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة. فكلما أرتفعت نسبة استغلال الطاقة والانتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، كلما ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي. والعكس صحيح كلما قلت نسبة استغلال الطاقة الانتاجية، كلما أنخفضت معدلات النمو في الدخل القومي ، ويمكن الاستدلال عن النمو الاقتصادي بطريقتين هما[3]:

- تحديد معدلات النمو " نمو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أو الناتج القومي الصافي"؛
- تحديد معدلات نمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

هذا وتستخدم الطريقة الأولى لقياس التوسع في الانتاج، أما الطريقة الثانية فتستخدم للتعبير عن تطور مستوى المعيشة المادية للإفراد في بلد معين ومقارنته بمستويات المعيشة في الأقطار الأخرى.

ولقياس النمو الاقتصادي نميز بين ثلاثة أنواع[4]:

---

[1] لمزيد من المعلومات أنظر:

فريدريك م شرار، **نظرة جديد على النمو الاقتصادي**، ترجمة: علي أبوعمشة ، طبعة الأولى ، مكتبة العبيكان، السعودية، 2002، ص20.

[2] Oliver Blanchard, Daniel Cohen**, Macroéconomie**, Pearson Eduction, paris, 2001, p77.

[3] حربي محمد عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، طبعة الثانية، دار وائل، الأردن، 1998، ص67.

[4] محمد مدحت مصطفي، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة الإشعاع، مصر، 1999، ص119-120

## 1-1- المعدلات النقدية للنمو

المعدلات النقدية للنمو هي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا على التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي. أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداول ة. وكذلك تحويل المنتجات الخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة. ورغم العديد من التحفظات على هذا السلوب التي يرجع أغلبها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم أو أغفال نسبة التحويل فيما بين مختلف العملات، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة ونميز هنا بين:

### 1-1-1- معدلات النمو بالأسعار الجارية

عادة ما يتم قياس نمو الاقتصاد القومي باستخدام العملات المحلية، ويتم نشر البيانات الخاصة به سنويًا. وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوي أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة بالإستناد إلى هذه البيانات. وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة ومن أهم المعدلات المستخدمة نجد: معدل نمو الناتج القومي الإجمالي، معدل نمو الدخل القومي

### 1-1-2- معدلات النمو بالأسعار الثابتة

ومع بروز ظاهرة التضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار أصبح من اللازم تعديل البيانات استناد إلى الأرقام القياسية للأسعار. حيث لا تعبر الأسعار الجارية تعبيرا صحيحا عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل على سبيل المثال، وعلى ذلك فإنه يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالاسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم " عن طريق قسمتها على الأرقام القياسية لأسعار الجملة".

### 1-1-3- معدلات النمو الدولية

عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة لا يمكن استخدام العملات المحلية نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر. لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم منها على ما يعادلها بعملة واحدة عادة ما يكون بالدولار الأمريكي.

## 1-2- المعدلات العينية للنمو

مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول المتخلفة بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد. حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقتها بمعدلات النمو السكاني، ومنها على سبيل المثال: معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج القومي، ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي، ومعدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي.

والجدول التالي يظهر الناتج المحلي الإجمالي للفرد ومعدلات نموه:

الجدول 1.2 : تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد ومعدلات النمو السنوي في مناطق العالم
(الوحدة بالدولار الأمريكي، نسبة المئوية)

| المناطق | الناتج المحلي الإجمالي للفرد | | |
|---|---|---|---|
| | تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي2005 | معدل النمو السنوي | |
| | | 2005-75 | 2005-90 |
| الدول النامية | 5282 | 2.5 | 301 |
| الدول الأقل نمو | 1499 | 0.9 | 1.8 |
| الدول العربية | 6716 | 0.7 | 2.3 |
| شرق أسيا والمحيط الهندي | 6604 | 6.1 | 5.8 |
| أمريكا اللاتينية والكاريبي | 8417 | 0.7 | 1.2 |
| جنوب أسيا | 3416 | 2.6 | 3.4 |
| جنوب الصحراء الافريقيا الكبرى | 1998 | 0.5- | 0.5 |
| وسط وشرق أوربا ودول الكومنولث المستقلة | 9527 | 1.4 | 1.4 |
| منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذات الدخل المرتفع | 29197 | 2 | 1.8 |

المصدر: الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2007، ص284.

## 1-3- مقارنة القوة الشرائية

تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقايس قيمة الناتج القومي مقوما بسعر الدولار عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم. ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استنادا لذلك المقياس. ومن عيوب ذلك المقياس أنه يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي

## 2- المكونات الأساسية للنمو

لكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي مجتمع لا بد من توفر ثلاثة مكونات أساسية وهي:

### 1-2- تراكم رأس المال Capital accumulation

ينتج التراكم الرأسمالي عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار لكي يتم استثماره، حتى يزيد نمو الدخل والناتج في المستقبل، فالمصانع و الالآت تزيد من رصيد رأس المال للدول. وبالتالي يمكن من خلاله التوسع في مستويات الإنتاج وتستكمل الاستثمارات المباشرة باستثمارات في البنية التحتية الاقتصادية و الاجتماعية.

والتي من شأنها أن تسهل وتكمل الأنشطة الاقتصادية؛ كما أن الاستثمار في الموارد البشرية يمكن أن يؤدي إلى تحسين نوعية هذه الموارد، وبالتالي يكون له اثر على حجم الإنتاج الأمثل[1].

وباستخدام منحنى إمكانيات الإنتاج، يمكن توضيح أثر التراكم الرأسمالي والقوى البشرية على النمو الاقتصادي مع ثبات التقدم التكنولوجي بإفتراض وجود سلعتين X, Y وبتضاعف رأس المال يؤدي على إنتقال منحنى إمكانيات الإنتاج من P P إلى $P_1$ $P_1$ كما في الشكل التالي:

الشكل 3.2 : تأثير الموارد المادية والبشرية على منحى إمكانيات الإنتاج

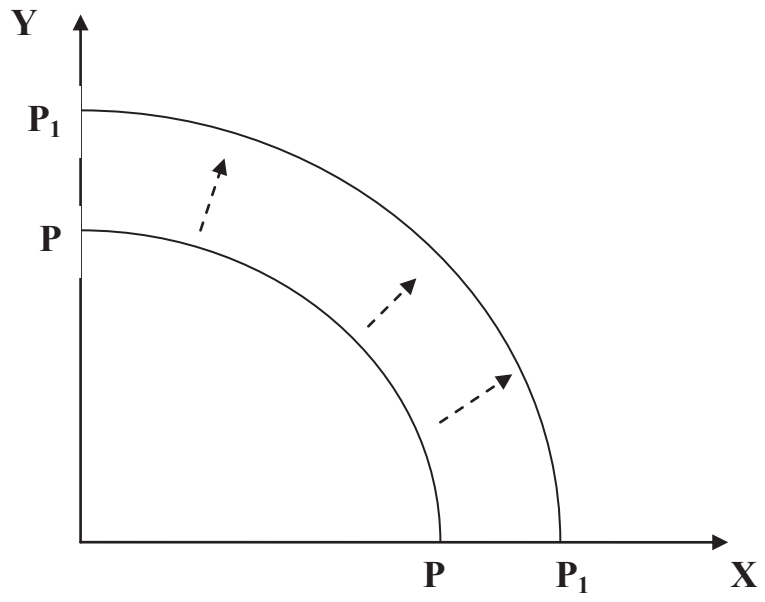


المصدر:عبد الرحمن يسرى أحمد، أيمان محب زكي، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية ، مصر، 2007، ص135.

## 2-2- النمو السكاني Growth in Population

يعتبر النمو السكاني أي الزيادة النهائية في قوة العمل عاملا موجبا في حث النمو الاقتصادي. فزيادة قوى العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى زيادة السكان تعني زيادة في الاستهلاك وبالتالي زيادة حجم الأسواق المحلية. ومع ذلك هناك خلاف في ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أو سالب على نمو الاقتصادي ؟

[1] لمزيد من المعلومات أنظر:

علي عبد القادر علي، أساس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، **جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أكتوبر2001،ص3.
http://www.arab-api.org/wps0108.pdf

ولقد أجريت دراسة في عام 1986 حول علاقة السكان بالتنمية قام بها المجلس القومي للبحوث National Research Council في الولايات المتحدة انتهت إلى استنتاج أن النمو السكاني، ليس له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي العام[1].

## 2-3- التقدم التكنولوجي Technological progress

يعتبر الكثير من الاقتصاديين بأن أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي، هو التقدم التكنولوجي من خلال ابتكار أو استحداث طرق جديدة للقيام بالعملية الإنتاجية. وهناك ثلاثة تصنيفات أساسية للتقدم التكنولوجي وهي التكنولوجيا المحايدة والتقدم التكنولوجي الموفر للعمل و التكنولوجيا الموفرة لرأس المال[2].

## المطلب الثاني: بعض نماذج النمو الاقتصادي

أهتم الاقتصاديون بالنمو الاقتصادي أو ما أسموه الفائض الاقتصادي. لدوره في تحقيق الرفاه للفرد والمجتمع، فالتجاريون ومنهم " هيوم Hume "، رأوا أن التجارة المقيدة تؤدي إلى زيادة رصيد الأمة من المعادن النفيسة التي تمثل ثروة للأمة. بينما رأت المدرسة الطبيعية، أن الفائض الاقتصادي يتولد من الأرض الزراعية ويرى سميث أن التخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية في العمل وأن العمل مصدر القيمة. لأن قيمة السلعة السوقية أكبر من قيمة العمل المبذول فيها، وتتحدد ثروة الأمة بالرصيد الرأسمالي المتراكم في المجتمع الذي يولد الفائض الاقتصادي. ثم جاءت آراء مالتوس المتشائمة حول حتمية الركود؛ لعدم التناسب بين زيادة السكان وزيادة الموارد الاقتصادية، ويعتبر "شومبيتر Schumpeter" أن الاختراعات التي تأخذ عدة أشكال. منها منتجات أو طرق إنتاج جديدة. والاختراعات هي المحرك للاقتصاد والتي تضمن استمرارية النظام الرأسمالي. حيث تؤدي الاختراعا ت الجديدة وليس الإنفاق الاستثماري إلى توسع في الإنتاج، ويعتبر "كينز Keynes" أن الاستثمار هو المحرك وليس الادخار [3]. كما اعتقد سميث والاقتصاديون التقليديون. حيث يوضح كينز أن الاستثمار المخطط لا يساوي الادخار وأن الدخل هو المتغير الذي يوازن بينهما، كما أرجع حدوث الدورات الاقتصادية إلى التقلبات في الكفاية الحدية لرأس المال[4].

---

[1] عبد الله عطوي، مرجع سبق ذكره، ص194.

[2] لمزيد من المعلومات:

أنظر ميشل توداور ، مرجع سبق ذكره، ص172.

[3] لمزيد من المعلومات أنظر: جون منير كينز، مرجع سبق ذكره ، ص114.

[4] خالد بن حمد بن عبد الله القدير، أختبار فرضية "كالدور" للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، **مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية**، مجلد 18، العدد 2، السعودية ، 2005، ص190.

## 1- نموذج هارود ودمار Harrod, Domar

إنطلاقا من افتراض كينز بتساوي الاستثمار مع الادخار في اقتصاد مغلق. فإن النمو الاقتصادي في نموذج هارود دومار يرتبط بصورة مباشرة مع الادخار وبصورة غير مباشرة مع نسبة الناتج إلى رأس المال بافتراض عدم وجود إحلال بين عناصر الإنتاج. ففي حالة وجود ادخار موجب فإنه يتضمن الاستثمار الذي يوسع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. ولقد كان نموذج هارود ودومار يبحث عن ذلك المعدل الذي يتعين أن ينمو به الدخل القومي على المدى الطويل حتى يمكن المحافظة على التوظيف الكامل وتجنب حدوث البطالة والكساد[1].

أوكما قال روبرت سولو " لقد طرح هارود ودومار بطريقة مختلفة سؤالا أساسيا في أي ظل الظروف يكون اقتصاد ما قادرا على تحقيق نمو الوضع المتواتر؟ "[2].

كل اقتصاد ينبغي أن يحتفظ بنسبة من دخله القومي لاستبداله المهلك أو التالف من السلع الرأسمالية فلكي يتم النمو يكون من الضروري تقديم إضافات استثمارية إضافية جديدة إلى رصيد رأس المال. الآن نستطيع تكون النموذج التالي للنمو الاقتصادي[3]:

1 -الادخار $S$ يكون نسبة $s$ من الدخل القومي $Y$ وبالتالي فإننا نكون المعادلة البسيطة

$$S = sY \quad -1$$

2 -الاستثمار $I$ يعرف بأنه التغير في رصيد رأس المال $K$، ويمكن تقديمه بأنه التغير في رصيد رأس المال $\Delta K$ على النحو التالي

$$I = \Delta K \quad -2$$

ولأن الرصيد الكلي لرأس المال $K$، له علاقة مباشرة بالدخل القومي الإجمالي أو الناتج $Y$ وفقا لمعامل رأس المال / الناتج فإن معادلة $K$ تكون

أي $K = \frac{\Delta K}{Y}$

$$\Delta K = K\Delta Y \quad -3$$

3 -وأخيرا لأن الادخار القومي الإجمالي $S$ يجب أن يساوي الاستثمار القومي $I$ يمكن كتابة هذه المساواة على النحو التالي:

$$I = S \quad -4$$

---

[1] Abdelkader Sid Ahmed, **croissance et développement**, 2ème Edition, OPU, Alger, 1981, p223.

[2] روبرت صولو، **نظرية النمو**، ترجمة ليلى عبود، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2003، ص53.

[3] ميشل توداور ، مرجع سبق ذكره، ص127.

ولكن من المعادلة 1و 2و 3 يمكن أن نعرف أن

$$I = \Delta K = K\Delta Y$$

وبالتالي يمكن كتابة معالة الإدخار يساوي الاستثمار الموضح في المعادلة 4 على النحو التالي

$$S = sY = K\Delta Y = \Delta K = I \quad -5$$

أو ببساطة تكون كالتالي

$$sY = K\Delta Y \quad -6$$

وبقسمة جانبي المعادلة 6 على Y ثم على K فإننا نحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{K} \quad -7$$

المعادلة رقم 7 تمثل ترجمة بسيطة لمعادلة هارود–دومار المشهورة بنظرية النمو الاقتصادي. فهي تقرر ببساطة أن معدل نمو الدخل القومي الإجمالي " GNP" ( $\Delta Y/Y$ )يكون محددا بالارتباط بين معدل الادخار القومي s ومعامل رأس المال /الناتج K. وبشكل أكثر تحديد، فإننا نقول أنه في غياب الحكومة فإن نمو الدخل القومي سوف يرتبط بعلاقة مباشرة أو موجبة مع الادخار " كلما زادت قدرة الاقتصاد على الادخا ر والاستثمار كنسبة من الدخل القومي زادت بالتالي معدلات نمو الدخل القومي " ويرتبط بعلاقة عكسية أو سالبة مع معامل رأس المال الناتج : والارتفاع في K سوف يؤدي إلى الانخفاض في معدل نمو الدخل القومي الإجمالي ".

أما في تحليله للوضع الأمث ل فنموذج هارود–دومار يميز بين ثلاثة أنواع من النمو: معدل النمو الفعلي، معدل النمو المرغوب، معدل النمو الطبيعي[1].

## 2– نموذج سولو Solow

الافتراض الذي بني عليه نموذج هارود– دومار بثبات نسبة الناتج إلى رأس المال لم يكن مقبولاً، لعدد من الاقتصاديين ومنهم "النيوكلاسيك ". الذين لم يتقبلوا فكرة ثبات نسبة الناتج إلى رأس المال. ويعتبر نموذج سولو للنمو الاقتصادي من أشهر نماذج النيوكلاسيك التي تفترض أن الاقتصاد يتجه إلى حالة استقرار معدل نمو ويفترض النموذج إمكانية الأحلال بين عناصر الإنتاج ونمو عرض العمل بمعدل ثابت. وأن الادخار هو نسبة من الدخل يتم استثمارها. وبدلاً من افتراض ثبات نسبة الناتج على رأس المال، أستخدم سولو دالة الإنتاج الخطية المتجانسة التي تسمح بإمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل. ويختلف النموذج النيوكلاسيكي عن نموذج هارود– دومار، من حيث عدم افتراض ثبات نسبة الناتج إلى رأس المال. إضافة إلى أن زيادة في معدل الأدخار في نموذج هارود– دومار يؤدي إلى الزيادة في معدل النمو، ولكن في النموذج النيوكلاسيكي تؤدي الزيادة في معدل الادخار

[1] لمزيد من التفاصيل أنظر:

Oliver. G**, théorie de la croissance économique**, MASSON, paris, 1999, p165.

إلى نمو الدخل الفردي ولا تؤدي إلى زيادة دائمة في معدل النمو لذلك فإن السياسات الاقتصادية الكلية يمكن أن تؤثر على الدخل الفردي، ولكن لا تؤثر على معدل النمو في الأجل الطويل.

ودالة الدخل الفردي في المدى القصير في نموذج سولو تأخذ الشكل التالي:

$$y = \left[\frac{s}{n+d}\right]^{\frac{\alpha}{(1-\alpha)}}$$

بحيث: $s$ = الميل الحدي للادخار

$d$ = معدل اهتلاك رأس المال

$n$ = معدل نمو السكان

وبشكل عام فالنماذج النيوكلاسيكية تعتبر نمو السكان بمعدل ثابت محدداً مهماً لنمو الدخل الفردي الحقيقي. كما أنها تركز على التقدم التقني في تعويض الآثار السلبية لتناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال ومن ثم تحديد النمو طويل الأجل. ولذلك فإن التقدم التقني يلعب دوراً مهماً في تحديد معدل النمو والذي بدونهِ سيتساوى معدل نمو الناتج مع معدل نمو السكان. بحيث يكون معدل نمو الدخل الفردي يساوي صفراً.

## 3- نظرية النمو الداخلي endogenous growth theory

تذهب النماذج النيوكلاسيكية إلى إفترض أن الدول التي لها نفس رأس المال الفردي، ولكن تختلف في الموارد النسبية المتاحة والدخل الفردي، سوف تنمو بمعدلات مختلفة لتصل في النهاية إلى تساوي الدخل الفردي. هذا الافتراض عن تساوي الدخل الفردي للدول التي تختلف في مواردها النسبية المتاحة، لم يكن مقبولاً من أصحاب نظرية النمو الداخلي وخصوصاً لوكاس Lucas ورومر Romer الذين قدما نماذج حركية للنمو ترتكز على التقدم التقني. حيث يعتمد فيها النمو على رصيد رأس المال المادي والبشري، وعلى مستوى البحث والتطوير[1].

يرتكز نموذج النمو الداخلي على دور تزايد العوائد في إحداث النمو الاقتصادي. و أهمية رأس المال البشري الذي يتصف بعدم تناقص العوائد؛ لكن معدل النمو يعتمد على تقنية البحث والتطوير وعلى الفترة الزمنية للمستثمر وعلى قوة الاحتكار للمؤسسة التي تقدم التقنية الجديدة. لكن التقدم التقني يحدث حينما تقوم الوحدات الاقتصادية التي تبحث عن تعظيم أرباحها بتقديم منتجات أحدث وأفضل عن طريق الإنفاق على البحث والتطوير[2].

وملخص هذه النظرية أنها تربط النمو بالتكنولوجيا مباشرة $Y = A.K$. وليس عن طريق عاملي رأس المال والعمالة، أي أنها تعتبر المستوى التكنولوجي ورأس المال عاملي إنتاج مباشرين. حيث يمثل K رأس المال ويحتوي ضمنه كل من رأس المال الفيزيائي أو المادي متمثلا بوسائل الإنتاج والتكنولوجيات المجسدة في الموارد المستعملة

[1] Philippe Aghion, Peter Howitt, **théorie de la croissance endogène**, DUNOD, paris, 2000, p40.

[2] خالد بن حمد بن عبد الله القدير ، مرجع سبق ذكره، ص 191 .

وفي الإدارة وغيرها. كما يحتوي رأس المال البشري الذي يتمتع بمعرفة وخبرة أو ممارسة تكنولوجية كما يحتوي رأس المال الاجتماعي من عمل منظومة العلم وفي الشعور بالمسؤولية الجماعية وفي الأمانة والإخلاص في العمل وغير ذلك من رأس المال الاجتماعي. وتمثل A المستوى التكنولوجي و يشتمل على مستوى المنظومة التكنولوجية للدولة (الجزء الأهم من النظام الوطني للابتكار أو الإبداع) [1].

وتمثل المعادلة:

$$Y = A.K \quad 1 -$$

شكل بسيط لمعادلة النمو الداخلي وبإجراء مجموعة من الاشتقاقات بحث نحصل على:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta A}{A} \times \frac{\Delta K}{K} \quad 2 -$$

حيث أن التغير التكنولوجي هو:

$$\Delta K = S.Y \quad 3 -$$

وبتعويض المعادلة رقم 1 في 3 نحصل على:

$$\Delta K = S.A.K \quad 4 -$$

وبتعويض المعادلة رقم 4 في 2 نحصل على معادلة النمو الداخلي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta A}{A} + S.A$$

أي أن معدل النمو الاقتصادي $\frac{\Delta Y}{Y}$ يعتمد على معدل النمو التكنولوجي $\frac{\Delta A}{A}$ من جهة وعلى المستوى التكنولوجي A من جهة إضافة لاعتماده على المستوى الادخاري S.

## المطلب الثالث: أهم الدراسات التجريبية حول علاقة التجارة الدولية بالنمو الاقتصادي

بداية لابد أن نشير أن هناك خلاف نظري بين الاقتصاديين حول علاقة التجارة الدولية بالنمو الاقتصادي. والذي أمتد لأكثر من قرنيين، ومازال هذا الخلاف يثار حول طبيعة هذه العلاقة. وبالرغم من أن أكثر النتائج التجريبية أكدت وجود ترابط بين التجارة والنمو، حيث يعتبر عدد من الاقتصاديين أن التجارة هي

[1] Philippe Aghion, Peter Howitt, Op.Cit, p41.

أحد المتغيرات التي تدخل في عملية النمو الاقتصادي. ويحتج أصحاب هذا الاتجاه بأن التجارة كانت المحرك الحقيقي للنمو في بلدان جنوب شرق أسيا، مثل هونك كونك ، سنغافورة، وكوريا الجنوبية ...[1]

نشير هنا أن اقتران نمو التجارة بنمو الناتج القومي كثيرا ما لا يكون تفسيره أن النمو التجارة أدى إلى نمو الناتج. بل قد يكون العكس صحيح، فنمو الناتج القومي قد يكون سبباً في نمو التجارة وليس نتيجة له. والإحصاءات هنا قد لا تكون ذات نفع كبير، فهي قد تدعم أو تدحض وجود علاقة ارتباط ولكنها لا تكفي وحدها لإثبات أو نفي وجود علاقة سببية، أو لبيان أي المتغيرين هو السبب وأي هما النتيجة. ولكن المنطق السليم يدل على أنه من الممكن جدا أن توجد علاقة سببية في كلا الاتجاهين. والأمر هنا شبيه بالقول بأن الطلب يخلق العرض، ولكن من الصحيح أيضا أن العرض يخلق الطلب بدوره، ففتح باب التجارة يفتح سوق أمام المنتجات أو يوسعه، مما يحفز الدولة على زيادة إنتاجها؛ ولكن زيادة إنتاج الدولة ابتداء يحفز على البحث عن أسواق جديدة أو توسيع السوق، فنمو التجارة يكون تبعا لنمو الناتج.[2]

سنتناول بعض الدراسات التي اهتمت بتحليل العلاقة بين مكونات التجارة الخارجية "الصادرات والواردات " والنمو الاقتصادي.

## 1- الصادرات والنمو الاقتصادي

النظرية الاقتصادية تطرقت إلى العلاقة بين التجارة بالنمو الاقتصادي. في حين نجد أن أغلب الدراسات التجريبية تناولت العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي[3]. حيث نجد أن هناك فرضيتين أساسيتين هما:

### 1-1- فرضية النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الصادرات Growth-Led Export Hypothesis

تعرف هذه الفرضية اختصاراً بـ" GLEH". حيث أن هناك العديد من الأسباب التي تدفع إلى الاعتقاد أن النمو الاقتصادي في حد ذاته يمكن أن يشكل أداة مهمة لزيادة الصادرات منها[4]:

- إن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى دعم المهارات و التكنولوجيا، ويترتب على هذا زيادة في الكفاءة، مما يؤدي إلى خلق ميزة نسبية في سلع معينة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات من هذه السلع؛

---

[1] Emilio J. Medina-Smith, **IS the Export-Led Growth Hypothesis valid for developing countries? A case study of Costa Rica**, UNCTAD, UNCTAD/ITCD/TAB/8, Geneve, 2001, p6.

[2] جلال أمين، **العولمة والتنمية العربية**، طبعة الثالثة، مركز الدراسات العربية، بيروت، 2001، ص156.

[3] DanBen-David, Håkan Nordström, LAlan Winters, **Trade, Income disparity and poverty**, World Trade Organization, Geneva, 1999,p9 20/01/2008
http://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/disparity_e.pdf

[4] مجدي الشوربجي، العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان، **الملتقى العلمي الدولي: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية**، الشلف 27-28توفبر 2007.ص7

- إن آليات النمو الاقتصادي التي تنتج بشكل داخلي سوف تشرح أفضل نمو الصادرات؛
- طبقا لنظريات التجارة الخارجية الجديدة، فإن اقتصاديات الحجم تكون متسقة أكثر مع النمو المسبب لزيادة الصادرات.

وتشير الأرقام المتوفرة عن نمو الصادرات العالمية أنها شهدت تطوراً كبيرا حيث ساهم ارتفاع النمو الاقتصادي إلى تضاعف الصادرات. حيث أنّ ارتفاع النمو الاقتصادي ساهم في زيادة معدلات نمو الصادرات من 3.4% خلال الفترة ما بين 1870-1913 إلى 6.2% خلال الفترة ما بين1950-2005 كما ما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول 2.2 : تطور الناتج المحلي العالمي والصادرات العالمية خلال الفترتين 1870-1913 و1950-2005

( الوحدة بالمليار دولار أمريكي)

| البيانات | 1870 | 1913 | معدل المتوسط 1870-1913 | 1950 | 1998 | 2005 | معدل المتوسط 1950-2005 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قيمة الناتج المحلي الإجمالي | 1102 | 2705 | 2.1 | 5336 | 33726 | 41456 | 3.8 |
| قيمة الصادرات | 50.3 | 212.4 | 3.4 | 296 | 5817 | 8043 | 6.2 |
| معدل تجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي | 4.6 | 7.9 | | 5.5 | 17.2 | 19.4 | |

Source: WTO, **World Trade Report 2007**, Op.Cit, p264.

## 1-2- فرضية زيادة الصادرات تؤدي على زيادة النمو الاقتصادي Export-Led Growth Hypothesis

تعرف هذه الفرضية اختصار بـ" ELGH". ولقد تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي بالنقد والتحليل مستخدمين في ذلك أساليب إحصائية ومناهج بحثية مختلفة. ولقد انطلقت تلك الدراسات من المعطيات النظرية التي ترى أن الصادرات لها أثار إيجابي ة على معدلات النمو الاقتصادي. وذلك من خلال تأثيرها على بعض المؤشرات الاقتصادية المختلفة. ولعل أبرز القنوات التي تربط بين الصادرات ومعدلات النمو الاقتصادي منها كالتالي[1]:

[1] مفرج بن سعد الحقباني، العلاقة السببية بين إتجاهات التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على بعض دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام التكامل المشترك، **دورية الإدارة العامة**، الأردن، المجلد42، عدد 4، 2002، ص 284.

- إن التوسع في الصادرات يسهم في تمكين الدول من التخصص في أنتاج وتصدير السلع والخدمات التي تملك فيها ميزة نسبية، مما يؤدي إلى تحقيق توزيع أفضل للموارد المتاحة. وإلى زيادة في معدلات إنتاجية عوامل الإنتاج؛

- أن سياسة التوسع في الصادرات تساعد في التغلب على الصعوبات التي تعاني منها الكثير من الدول النامية في ميزان مدفوعاتها وميزانها التجاري. وما يرتبط بذلك من صعوبات أخرى مثل العجز في حساب النقد الأجنبي؛

- إن التوسع في الصادرات يساعد في تحسين القدرات الإنتاجية للدول، من خلال تفعيل مبدأ المنافسة بين عوامل الانتاج المتاحة. ومن خلال تمكين الدول من الحصول على التقنية الحديثة اللازمة لتطوير العملية الإنتاجية. فالتوسع في الصادرات يمكن الدول من الحصول على النقد الأجنبي اللازم لاستيراد المواد الأولية والسلع الرأسمالية الضرورية مما يسهم في زيادة الاستثمارات المحلية وزيادة الإنتاج المحلي وتحسين معدلات النمو الاقتصادي؛

- إن سياسة التوسع في الصادرات تسهم في زيادة حدة المنافسة بين المنتجين المحليين و المنتجين الأجانب مما يؤدي إلى زيادة المخترعات وإلى تحسين الكفاءة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة؛

- إن سياسة التوسع في الصادرات تؤدي إلى توفير البيئة الملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية التي تسعى إلى استغلال المزايا النسبية للدولة. وإلى استكشاف فرص استثمارية جديدة، وهذا سيؤدي إلى تحسين القدرات الإنتاجية للدولة، وإلى زيادة وفرة الموارد الاقتصادية؛

ولقد شهدت العقود القليلة الماضية العديد من الدراسا ت التي تبحث في العلاقة بين نمو الصادرات الوطنية والنمو الاقتصادي لعل من أبرزها[1]:

- دراسة الباحث ميكائيلي Michaely (1977) التي اعتمدت على تجارب 41 دولة نامية وأظهرت نتائجها وجود علاقة إيجابية بين معدل نمو الدخل الفردي ومعدل نمو الصادرات الوطنية ونمو الناتج الوطني ككل. كما بينت النتائج بأن تلك العلاقة ايجابية وقوية في 23 دولة. وضعيفة في 18دولة أخرى هي الدول الفقيرة، وأستنتج الباحث بأن النمو الاقتصادي يتأثر بالصادرات الوطنية إذا كانت هذه البلدان قد حققت الحد الأدنى من التنمية الاقتصادية؛

- أما دراسة بلاسا Balassa (1979) فقد اهتمت باستقصاء العلاقة القائمة بين الصادرات والنمو الاقتصادي لإحدى عشرة دولة نامية، وبينت نتائجها التأثير الواضح لنمو الصادرات على نمو المدخرات الوطنية وبالتالي النمو الاقتصادي.

---

[1] منهل شوتر، أحمد الريموني، تحليل دور الصادرات في النمو الاقتصادي في الأردن: طريقة جوهانس للتكامل المشترك، **سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة اليرموك**، الأردن، عدد10، 2000، ص 100-101

➢ و بين (1981) Tyler في دراسته التي حلل فيها العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوسع الصادرات على عينة من 55 دولة نامية خلال الفترة 1960-1977. وذلك من خلال قياس معامل الارتباط بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وبين نمو الناتج الصناعي ونمو الاستثمار ونمو الصادرات الكلية ونمو الصادرات الصناعية باستخدام نموذج قياسي لدالة الإنتاج لبيانات مقطعية تتضمن الصادرات. وأظهر التحليل أن معامل الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الكلية للأقطار النامية متوسطة الدخل يساوي 49% حسب بيرسون و48% حسب سبيرمان. وللأقطار النامية الغير نفطية يساوي معامل الارتباط 55% حسب بيرسون و50% حسب سبيرمان. أما النموذج القياسي فقد بين أن زيادة الصادرات بمعدل 17.5% يساهم بزيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1% وللأقطار غير النفطية فإن زيادة الصادرات بمعدل 18.2% يساهم بزيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1%.[1]

➢ دراسة فيدر Feder (1982) بحث في علاقة بين حجم الصادرات الوطنية والنمو الاقتصادي في البلدان النامية شبه الصناعية، خلال الفترة الواقعة بين 1964-1977. وخلصت الدراسة إلى أن الإنتاجية الحدية في القطاعات التصديرية أعلى منها في القطاعات غير التصديرية في الاقتصاد الوطني. وأستنتج كذلك بأن تحفيز النمو الاقتصادي يمكن أن يتم ليس بنقل العمالة ورأس المال وحدها، وإنما أيضا بنقل الموارد الاقتصادية من القطاعات غير التصديرية ذات الفعالية الأقل إلى القطاعات التصديرية ذات الإنتاجية الأعلى.

➢ أما دراسة كافوسي Kavoussi (1984) فقد بين في دراسة قياسية شملت 70دولة خلال الفترة 1960-1978. أن نمو الصادرات الوطنية قد تلعب دورا مهما وايجابيا في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية ذات الدخل المنخفض والمتوسط. كما دلت نتائج الدراسة على وجود اثر إيجابي للصادرات على النمو الاقتصادي في الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء.

➢ وفي هذا السياق فقد بين الباحث رام Ram (1985) في بحثه الخاص بـ80 دولة من الدول النامية والذي أعتمد فيه على بيانات السلاسل الزمنية في الفترة مابين 1960-1982 ،على وجود علاقة موجبة وقوية بين نمو الصادرات في تلك الدول وتحقيق النمو الاقتصادي؛

➢ وفي هذا الخصوص بين رتبرغ Rittenberg (1986) كذلك أثر نمو الصادرات على النمو الاقتصادي من خلال بناء نموذج دالة الطلب على الصادرات لأربعين دولة نامية. حيث بينت نتائج الدراسة على وجود علاقة قوية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي؛

➢ وفي دراسة أخرى للباحث تشو Chow (1987) حول تايوا ن فقد دلت النتائج على أن الصادرات الوطنية التايوانية قد لعب دوراً مهمًا وقياديًا في هذه الدولة في السنوات الأخيرة؛

---

[1] خالد محمد السوعي، **التجارة والتنمية**، طبعة الأولى، دار المناهج للنشر ولتوزيع، الأردن، 2006، ص42.

➢ وفي دراسة قياسية أجرها كواسيفز Kwasi Fousi حول أثر الصادرات على النمو الاقتصادي لحوالي 28 دولة نامية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. فقد دلت النتائج القياسية على أن زيادة الصادرات بمقدار 1% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار 0.12% في الدول الإفريقية محل الدراسة و بمقدا ر 0.15% في الدول النامية الأخرى في أسيا وأمريكا اللاتينية؛

➢ وفي دراسة مشابهة للباحثين ياغيمان وريز Yaghmanian and Reza (1995) تهتم ببحث عن العلاقة بين مستوى التنمية والتغير الهيكلي. وبين الصادرات والنمو الاقتصادي في مجموعة من الدول النامية للفترة 1980-1990. وفقد دلت النتائج على أن التنمية والتغير الهيكلي، شرط ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي والصادرات.

ونشير هنا أنه من خلال الطرح السابق يمكن القول أن كل تلك الدراسات أكدت على دور الصادرات ومن ثم التجارة في تحقيق النمو الاقتصادي. وهذا ما يجعل التجارة الدولية شرطاً أساسياً لتحقيق النمو الاقتصادي، الذي يعتبر أمراً مهماً في تقليص الفقر خاصة في الدول النامية. ولقد تفطنت العديد من الدول لأهمية التجارة الدولية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا ما جعل العديد من الدول خاصة النامية منها إلى تجريب العديد من الاستراتجيات التجارية والتكاملية بهدف زيادة الرفاهية الاقتصادية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين والتخلص من حلقة الفقر.

## 2- الواردات والنمو الاقتصادي

تؤكد النظرية الاقتصادية حول علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي، عن أهمية الواردات بوصفها أداة مهمة للنمو الاقتصادي خاصة للبلدان النامية. إلا أن دراسة وتحليل طبيعة هذه العلاقة لم تحظى باهتمام لدى الباحثين، كما هو الحال بالنسبة للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي. ومن الدراسات التي تناولت علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي، دراسة Esfqhni 1991 ، ودراسة Rom 1990 اللتان توصلتا إلى وجود علاقة موجبة بين الواردات والنمو الاقتصادي.

ولقد شهدت الواردات العالمية تطوراً كبيراً من حيث المبالغ الإجمالية كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول 3.2: تطور الواردات العالمية خلال الفترة 1948-2005

(المبالغ بالمليار دولار) بالأسعار الجارية

| السنوات | 1948 | 1953 | 1963 | 1973 | 1983 | 1993 | 2003 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المبالغ | 59 | 84 | 157 | 579 | 1838 | 3675 | 7347 | 10159 |

Source: WTO, **World Trade Report 2007**, Op.Cit, p215.

## المبحث الثالث: استراتجيات التجارة والتكامل في تحقيق التنمية الاقتصادية

تلعب التجارة الدولية دور مهم في التنمية من خلال مساهمتها في زيادة الدخل القومي وتوفير مناصب الشغل، وهي بذلك أداة مهمة في كسب رهان التنمية. ولقد تعددت السياسات المنتهجة في تحقيق ذلك خاصة في الدول النامية فمنها من اتبع إستراتجية التصنيع من أجل الذات " سياسة إحلال الواردات"، والبعض الأخر أعتمد على إستراتجية التصنيع من أجل التصدير أو التوجه الخارجي، دون أن نغفل على اختيار إستراتيجي آخر

هو التكامل الذي يمنح الدول المتكاملة نوع من القوة تؤدي حتما إلى تحكم الدول الأعضاء مجتمعين في نسبة من التجارة الدولية أكبر و إلى تحسين كفاءة التبادل التجاري مع الدول الخارجية.

## المطلب الأول : إستراتجية إحلال الواردات

### 1- مفهوم: إستراتجية إحلال الواردات

شهدت الدول النامية في الخمسينات والستينا ت انخفاضاً في الأسواق العالمية لأسعار منتجاتها الأولية وعجز متزايد في ميزان مدفوعات في حساباتهما الجارية. إضافة للاعتقاد العام في سحر التصنيع وأهميته. كل ذلك أدى إلى اتجاه الدول النامية إلى إستراتجية إحلال الواردات خاصة المنتجات الصناعية بدلا من استيرادها ومن ثم التركيز على تصنيع المنتجات[1].

فتاريخيا بدأت معظم الدول النامية بإتباع إستراتجية التصنيع من أجل الذات " سياسة إحلال الواردات"، أو إستراتجية إشباع الحاجات الأساسية أو الاعتماد على الذات، ثم انتقلت بعض الدول إلى الأخذ بإستراتجيةِ التصنيع ذات التوجه الخارجي "سياسة تنمية الصادرات "[2].

و تعني إستراتجية إحلال الواردات أن تنتج دولة ما محليا ما كانت تستورده من قبل. ويتم ذلك من خلال خلق السوق المحلي للصناعة التي هي محل الواردات. وهذا يترتب عليه خلق الحماية الكافية لهذه الصناعة وذلك عن طريق منع إستيراد السلع التي تريد إحلالها بالإنتاج المحلي مستخدمين في ذلك التعريفة الجمركية أو أدوات قيود الاستيراد الأخرى [3]. وتهدف إستراتجية إحلال الوردات إلى بناء طاقات تسمح بالتحرر من الخارج في تلبية الحاجات المحلية. وهكذا نجد أن الدول النامية اتجهت إلى سياسة التصنيع من خلال إستراتجية إحلال الواردات قصد إنتاج المنتجات المستوردة. أي إنتاج السلع المنافسة للواردات باعتبار أنه يوجد طلب عليها مسبقا[4].

ونتيجة لذلك حظيت هذه الإستراتجية باهتمام من قبل الدول النامية خصوصًا في ظل الاعتقاد بقدرتها على[5]:

- تحقيق الحماية المطلوبة للصناعات الناشئة؛
- زيادة توفير فرص العمل اللازمة لتوظيف الأعداد المتزايدة من العمالة المحلية؛

---

[1] ميشل تواور، مرج ع سبق ذكره، ص566.

[2] وصاف سعيدي، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الدول النامية** ، أطروحة دكتوراه "غير منشورة"، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص2.

[3] حربي محمد العريقات، مرجع سبق ذكره، ص89.

[4] بوطمين سامية، **انظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة ماجستير"غير منشورة"، جامعة الجزاءر، الجزائر، 2001، ص112.

[5] مفرج بن سعد الحقباني، مرجع سيق ذكره، ص282.

❁ تحسين ميزان المدفوعات من خلال الحد من الاستيراد.

وترتبط إستراتجية إحلال الواردات ارتباطا وثيقا بمشكلة توفير النقد الأجنبي، الذي تسعى الدول المتخلفة إلى حسن استخدامه وفقا لأولويات معينة، حتى تضمن لها تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي. لان إحلال الواردات من شأنه مساعدتها على حل المشكلة بتوفير هذا النقد، نتيجة الاستغناء عن استيراد بعض هذه المنتجات من الخارج بإنتاجها محليا. وبحكم أن الدول النامية والفقيرة تتمتع بمستوى ادخار قليل كما قلنا سابقا في تحليل الحلقة المفرغة من الفقر. فتتج هـ إلى الاستدانة الخارجية، من أجل بناء قاعدة صناعية تمكنها من إحلال وارداتها، وتوفير أموال تساهم في زيادة الادخار المحلي، وتسدد الديون المترتبة عليها.

إضافة إلى ذلك تؤدي سياسة إحلال الواردات إلى التوسع المستمر في إنشاء الصناعات التي تحل محل الواردات وذلك برفع ربحية الواردات عن طريق خلق الظروف الملائمة لتوجيه الاستثمارات إليها ورفع ربحية هذه الاستثمارات. ويؤدي ذلك إلى الزيادة المستمرة في الأهمية النسبية للناتج القومي المتولد في القطاع الصناعي. كذلك سوف تؤدي هذه السياسة عن طريق إحلال الواردات إلى توسع مستمر في فرص العمالة. وبالتالي زيادة الأهمية النسبية للعمالة في الصناعة ولكن على حساب القطاعات غير الصناعية وبصورة خاصة قطاع الزراعة والتي لم تشملها الحماية[1].

وللقيام بهذه الإستراتجية يتطلب مجموعة من السياسات أهمها هيكل قوي لحماية الصناعة الناشئة من المنافسة خاصة الأجنبية منها.

## 2- متطابات إحلال الواردات

إن السياسة النموذجية لإحلال الواردات تتطلب وضع موانع تعريفية أو حصص على السلع المستوردة ثم القيام بتثبيت وإنشاء صناعة محلية من أجل إنتاج سلع مثل " الراديو، والدرجات أو الأجهزة الكهربائية وغير ذلك. وبشكل نموذجي فإن ذلك يحتاج إلى تعاون المشرك مع الشركات الأجنبية والتي تشجع على إنشاء مصانعها ومؤسساتها خلف حائط حماية التعريفة الجمركية، مع الإعفاء من جميع أنواع الضرائب ومنح حوافز الاستثمار[2].

إن الآلية المبدئية في سياسة إحلال الواردات هي فرض تعريفة جمركية حمائية فوق ما هو مسموح، ونجد أن الأساس الاقتصادي لمثل تلك الحماية هو حجة الصناعة الناشئة [3]. إضافة إلى أن مثل هذه السياسات لها العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية. حيث أن النظريات الأساسية للحماية هي أمر قديم ومثير للجدل في مجال التجارة الدولية، ويمكن توضيح أثر سياسة الحمائية من خلال الشكل التالي:

الشكل 4.2 : إحلال الواردات ونظرية الحماية

---

[1] حربي محمد عريقات،مرجع سبق ذكره، ص90.

[2] ميشل تواور،مرجع سبق ذكره، ص566.

[3] Benad R Cnava, C.Saraf**, Economie générale**, édition Hachette, paris, 1992, p84

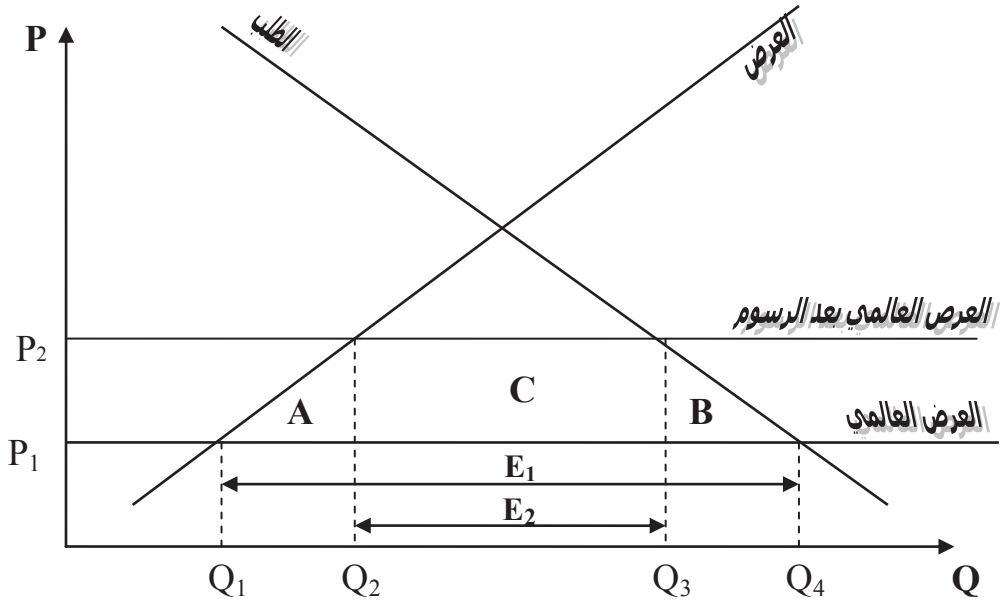


المصدر : موسى سعيد مطر، وآخرون، التجارة الخارجية، طبعة الأولى، دار الصفاء، مصر،2001، ص65.

حيث يمثل $Q_1$ الناتج المحلي و$Q_2$ الانتاج المحلي بعد فرض الرسوم و $E_1$ الواردات و $E_2$ الواردات بعد فرض الرسوم. ومنه إن الرسوم الجمركية تخفض الواردات والاستهلا ك، وترفع الإنتاج والسعر المحلي. ولتفسير ذلك نبدأ من التوازن مع التجارة الحرة يكون سعر هو $P_2$ والعرض أو الإنتاج المحلي هو $Q_1$ والطلب على الاستهلاك هو$Q_4$. وبذلك يكون حجم الاستيراد يقدر بقيمة$E_1$ ؛ أما عند فرض الرسوم الجمركية يرتفع السعر إلى $P_2$ ويرتفع معه الإنتاج المحلي إلى $Q_2$ وينخفض الطلب الاستهلاكي إلى $Q_3$ وبذلك تنخفض الواردات إلى مستوى $E_2$.

وعليه ففرض الرسوم يجلب إيرادات ويقود كذلك إلى عدم الكفاءة ونبين ذلك من خلال ثلاثة مناطق

**المنطقةA** : هي تمثل تكلفة عدم الكفاءة في الإنتاج المحفوز بواسطة سعر محلي هو $P_1$ فإنتاج بتكلفة تفوق $P_2$ هو عدم الكفاءة في التخصيص بحيث كان بإمكان الاستيراد بسعر$P_2$ .

**المنطقة B**: تمثل خسارة في الفائض المستهلكين من السعر المرتفع وهي خسارة في الرفاهية .

**منطقة C**: تمثل الايراد الجمركي المكتسب من قبل الحكومة عن طريق فرض الرسوم.

ونشير هنا أن تأثير التعريفات المانعة يمثل عقاب للمستهلكين. والذين يدعمون المنتجين المحليين و موظفيهم، وذلك عن طريق الأسعار المرتفعة والاستهلاك الأقل، أي إنخفاض في رفاهية المستهلكين. وبالتالي نستطيع أن نقول أن التعريفات الجمركية تعيد توزيع الدخل من المستهلك إلى المنتج، أي زيادة في رفاهية المنتج [1]. وعلى الرغم من ذلك فإنه في المدى الطويل، يرى مؤيدو سياسة إحلال الواردات الخاصة بالصناعات الناشئة

[1] ميشل توداور، مرجع سبق ذكره،ص 570.

للدول النامية أن كل فرد سوف يستفيد، حيث أن المصانع المحلية تجني ثمار النمو المتوازن وأكتساب الخبرة من خلال التطبيق حتى ينتهي بها الأمر بخفض السعر المحلي إلى السعر العالمي هو $P_1$ عندئذ سوف يتم الإنتاج لكلا السوقين المحلي والعالمي. وبذلك سوف يستفيد كل من المنتج المحلي والمستهلك المحلي، مما يؤدي إلى زوال التعريفات الحمائية، وتستطيع الحكومة أن تعوض حصيلة التعريفات الجمركية التي تفقدها من خلال عوائدها من الضرائب على دخول المصانع المحلية.

## 3- نتائج إستراتجية التصنيع لإحلال الواردات

اتفق كثير من الملاحظين على استراتجية تصنيع السلع الإحلالية كانت إلى حد كبير غير ناجحة وقد ساهمت في بعض الأحيان في تشكيل أزمات ومشاكل سبب لدول فيما بعد خيارات صعبة في معالجتها، ولقد أظهرت هذه الدراسات نواتج غير مرغوب فيها منها[1]:

أولا: البقاء خلف حائط من التعريفات الوقائية والمناعة من الضغوط التنافسية أدى إلى أن كثير من صناعات إحلال الواردات سواء المملوكة القطاع العام أو القطاع الخاص تظل غير كفئة بالإضافة إلى احتياجها إلى تكاليف تشغيل عالية. وهو ما شكل هدر في بعض الأحيان للطاقات والإمكانيات، التي كان من الممكن توجيهها إلى مصارف أخرى؛

ثانيا: سياسة إحلال الواردات أصبح تأثيرها ضارا على تصدير المنتجات الأولية التقليدية، فمن أجل تشجيع التصنيع المحلي من خلال استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة الرخيصة، فإن أسعار الصرف عادة ما تقوم بشكل غير صحيح، وذلك له دور في رفع سعر الصادرات وخفض سعر الواردات بالعملة المحلية؛

ثالثا: معظم عمليات إحلال الواردات قد تمت من خلال الاستيراد المدعم حكوميا بشكل كبير للسلع لرأسمالية والمنتجات الوسيطية، و ذلك بواسطة شركات أجنبية أو شركات محلية؛

رابعا: المستفيدون الرئيسيون من عملية إحلال الواردات هم الشركات التي كانت قادرة على أن تضع نفسها خلف حائط من التعريفات وتأخذ ميزة الضريبية المحررة وحوافز الاستثمار، وبعد استخراج الفوائد والأرباح وضرائب ومصاريف الإدارة، يقومون بتحويلها إلى الخارج. ويتراكم القليل من رأس المال اللازم للاستمرار في عملية التنمية؛

خامسا: إن إحلال الواردات والذي يمكن أن يفهم بفكرة تحفيز تنمية الصناعات الناشئة والتصنيع عن طريق إعداد روابط أمامية وخلفية مع باقي القطاعات الاقتصادية، قد فشل ذلك. وهناك العديد من الصناعات الناشئة لا تنمو أبدا، فهي تختبئ خلف التعريفات الجمركية، وفي الواقع فإن الصناعات التي تم إحلالها وبالقيام بشراء مدخلاتهم الخاصة من مصادر خارجية أي الاستيراد بدلا من أن يوفروا ذلك من خلال روابطهم الخلفية مع

[1] عادل أحمد حشيش، مجدى محمد شهاب، مرجع سبق ذكره، ص292.

الموردين المحليين. ومنه فإن الشركات الغير كفء يمكن في الواقع أن تمنع وتعوق عمليات التنصنيع المتكاملة ذات الاعتماد الذاتي المأمون[1]؛

سادسا: لم تؤدي هذه الإستراتجية إلى زيادة الادخار والاستثمار. بل أدت إلى انخفاض مستوى الادخار والاستثمار، وإلى انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية للصناعات التي تم خلقها. كما لم تؤدي هذه الإستراتجية في التغلب على مشكلة البطالة الظاهرة والمقنعة في الدول النامية، ويعود السبب في أن القدرة الاستيعابية للعمالة في القطاع الصناعي ضعيفة بسبب استخدام الفنون الانتاجية كثيفة رأس المال[2].

## المطلب الثاني: إستراتجية التصنيع من أجل التصدير

### 1- مفهوم استراتجية التصنيع من أجل التصدير

يقصد بإستراتجية التصنيع من أجل التصدير التركيز عند اختيار ما يتم القيام به من صناعات على تلك الصناعات التي تتوفر لها فرصة تصدير منتجاتها. ويعني ذلك في هذه الاستراتجية أن يكون التركيز بشكل أساسي على التصدير إلى السوق الخارجي، وهي تعرف بإستراتجية التواجه الخارجي Outward Looking Strategy، والتي تقوم على تحرير التجارة وحركة عوامل الانتاج عبر الحدود الدولية. كما فعلت كذلك الكثير من الدول منها: جمهورية كوريا الجنوبية، و تايوان و سنغافورة و هونك كونج في أوئل الستينات.

ويجب التفريق بين تنمية الصادرات ومفهوم تنشيط الصادرا ت. إذا يتعلق الأول بإستراتجية تنمية الصادرات في الأجل الطويل وهو ما يتناسب مع ظروف الدول النامية، التي تعتمد على مجموعة من السياسات تهدف إلى إحداث تغيرات جوهرية في الهياكل الإنتاجية. من حيث تركيب القطاع أو من حيث معدلات التنمية في كل قطاع. وفي النهاية الأمر يجب أن يؤدي هذا إلى تحسين إدارة الاقتصاد الوطني ورفع الأداء الاقتصادي، وتحديث الطرق الإنتاجية بما يؤدي إلى تحقيق مستوى إنتاج يتناسب في جودته ونوعيته مع أذواق المستهلكين في السوق المحلي والسوق الخارجي؛ بينما يتعلق المفهوم الثاني بإسراتجية تشجيع الصادرات في الأجل القصير عن طريق حث الطلب الكلي في اقتصاديات الدول التي تملك أجهزة إنتاجية مرنة من خلال أتباع مجموعة من السياسات التسويقية التي تهدف في مضمونها على تصحيح التشوهات السعرية في السلع المراد تصديرها ومحاولة ملاءمتها مع الأسعار العالمية، وإجراء الدراسات التسويقية التي يمكن من خلالها اختيار الأسواق التصديرية التي تتناسب مع

---

[1] ميشل تيداور، مرجع سبق ذكره، ص573.

[2] حربي محمد عريقات، مرجع سبق ذكره، ص91.

مستويات الإنتاج. بما يمكن من استغلال الطاقات العاطلة والاستفادة من مميزات الإنتاج الكبير وهذا ما يتناسب مع ظروف الدول الصناعية المتقدمة التي تملك أجهزة إنتاجية مرنة ومتقدمة[1].

## 2- مزايا ومتطلبات إستراتجية تنمية الصادرات

إن توسع في الصادرات الدول النامية خاصة تامة الصنع قد أعطى حافزاً مذهلا للأداء التصديري للعديد من البلدان. فمثلا نجد أن صادرات تايوان نمت بعدل سنوي يفوق 20% وأن صادرات كوريا الجنوبية قد نمت بشكل أسرع من ذلك، وفي كلتا الحالتين كان هذا النمو التصديري يعتبر كنتيجة لزيادة السلع التامة الصنع ، والتي ساهمت بأكثر من 80% من عوائد الصرف الأجنبية لكلتا الدولتين.[2]

إضافة إلى ذلك تتمتع هذه الإستراتجية بالعديد من المزايا منها [3]:

- تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية؛
- زيادة وفرة عناصر الانتاج من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية؛
- خفض تكلفة الإنتاج من خلال تحقيق وفورات الحجم؛
- تحسين الإنتاج في القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال ما يعرف بالآثار الترابطية؛
- زيادة وفرة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد احتياجات الدولة المختلفة وبشكل خاص ما تحتاج إليه من عناصر الإنتاج والوسائل التقنية المختلفة؛
- اقتران هذه الاستراتجية بأرتفاع معدلات الادخار، لأن قطاع التصدير يمثل نسبة أكبر في الدخل القومي. لذلك فزيادة ونمو الصادرات يؤدي إلى تراكم مدخرات أكبر بما يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام، والتخلص من الفقر.

ولكي تؤدي هذه الاستراتجية أهدافها لابد من توفير جملة من الشروط والمتطلبات منها[4]:

- الاستقرار السياسي؛
- توافر الحوافز للمصدرين ...، بما يشتمل عليه من إعفاءات ضريبية لمختلف العمليات المدعمة والمكملة للنشاط التصديري؛
- سياسة خوصصة وتدعيم القطاع الخاص، بما يؤدي إلى زيادة الكفاءة وفرص التصدير والقدرة على المنافسة؛

---

[1] وصاف سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص41.
[2] ميشل تداور، مرجع سبق ذكره، ص563.
[3] مفرج بن سعد الحقباني، مرجع سبق ذكره، ص282.
[4] وصاف سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص48.

- وجود نظام قوي وفعال للخدمات، من شأنه تحفيز وتنشيط الصادرات؛
- الاستفادة من نظام المناطق الحرة؛
- وجود درجة عالية من التكامل بين القطاع الصناعي والصناعات الأخرى داخل الاقتصاد الوطني مثل القطاع الزراعي؛
- قيام الصناعة على تكنولوجيا ملائمة، ويرتبط ذلك باختيار التكنولوجيا المناسبة للدولة.

## 3- نتائج إستراتجية تنمية الصادرات

رغم المزايا الكثيرة لإستراتجية تنمية الصادرات، إلا أن بعض تجارب الدول النامية مع هذه الإستراتجية، لم تحقق الأهداف والمكاسب التي تضمنتها الأدبيات الاقتصادية. ويمكن إرجاع سبب فشل هذه التجارب إلى[1]:

- أن معظم الدول النامية تتمتع بميزات نسبية في سلع أولية ذات مرونة داخلي ة وسعرية منخفضة، خاصة المواد الزراعية، وهذا لا يساهم فقط في مشكلة عدم استقرار حصيلة الصادرات ولكنه يعني أيضا أن كل زيادة ثابتة ومتواصلة في دخل الفرد في الدول المتقدمة، لن تؤدي حتى توسع معتدل في تلك السلع الخاصة من الدول النامية؛
- عدم قدرة الدول النامية على تحقيق هذه الاستراتجية بسبب الجمود المؤسس و/ أو محدودية عناصر الإنتاج اللازمة لتنمية الصادرات بسبب البيروقراطي ة والفساد السياسي التي تعاني منه أكثر الدول النامية. وهو يشكل عقبة حقيقية التنمية في الدول النامية؛
- السياسات الحمائية التي تتبعها الدول المتقدمة ضد صادرات الدول النامية، حيث أن الموانع والقيود الخاصة بالدول النامية تعد عامة وشاملة في مواجهة المنتجات الصناعية للدول النامية. ففي خلال الثمانينات على سبيل المثال، قامت 20 دولة من الـ 24دولة الصناعية بزيادة حمايتها ضد صادرات الدول النامية [2]. إضافة إلى اعتماد الدول المتقدمة على آليات حمائية جديدة مثل الاشتراطات الصحية والبيئية ومعايير العمل ومقاييس الجودة ...إلخ. وهذا يقلص حجم المبادلات التجارية للدول النامية وخاصة تلك المصدرة للمواد الأولية[3].

## المطلب الثالث: التكامل الاقتصادي

### 1- المفهوم والمقومات

[1] مفرج بن سعد الحقباني، مرجع سبق ذكره، ص282.
[2] ميشل تواور، مرجع سبق ذكره، ص565.
[3] قويدري محمد، أنعكاسات تحرير التجارة العالمية على إقتصاديات الدول النامية، **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد01، 2002، ص18.

لقد تم تأسيس نظرية الاتحادات الجمركية والتكامل الاقتصادي على يد الاقتصادي جوكوب فانينر Viner الأستاذ في جامعة برينستون في الأربعينا ت. ويرى بالاسا Bela Balassa أن التكامل الاقتصادي عبارة عن "عملية "و "حالة" فهو عملية أي يتضمن الإجراءات التي يراد بها إلغاء التميز بين الوحدات الاقتصادية المختلفة القومية؛ أما عن كونه حالة فإن ذلك يتمثل في إلغاء مختلف صور التميز بين الاقتصاديات المختلفة القومية بحيث يتم في النهاية القضاء على أي نوع من أنواع التميز الاقتصادي المختلفة للأعضاء في هذا التكامل[1].

ونميز في العادة بين أشكال مختلفة للتكامل، حيث تختلف هذه الأشكال بإختلاف درجة الاندماج التي تبلغها اقتصاديات الدول المتكاملة.ومن بينها ما يلي:

**منطقة التجارة الحرة:**

وهو الشكل الذي تلجأ فيه الدول الأعضاء إلى تخفيف تدريجي للرسوم الجمركية حتى تزول تماما ويحرر انتقال السلع فيما بينها، بحيث تحتفظ كل دولة بتعريفتها الجمركية اتجاه الدول خارج التكامل. كما أن منطقة التجارة الحرة لا تتضمن بالضرورة حرية انتقال الأشخاص.

**الاتحاد الجمركي:**

ما يميز هذا الشكل هو إزالة كافة الرسوم الجمركية وجميع أصناف التميز والحواجز الأخرى على التجارة بين أعضاء الاتحاد، إضافة إلى تنسيق التجاري اتجاه بقية العالم. ولا يتضمن ذلك بالضرورة حرية انتقال الأموال والأشخاص.

**السوق المشتركة:**

يمثل هذا الشكل درجة أعلى نحو الاندماج بين اقتصاديات الدول الأعضاء، كونه يتضمن إزالة كافة القيود بما في ذلك القيود المتعلقة بحركة رؤوس الأموال والأشخاص بين الدول الأعضاء.

**الاتحاد الاقتصادي:**

يذهب هذا الشكل خطوة أبعد عن السوق المشتركة حيث يصل الاتحاد الاقتصادي إلى حد السياسات النقدية والمالية للدول الأعضاء، بغية إزالة التميز الناشئ عن اختلاف هذه السياسات.

**الاندماج الاقتصادي" مرحلة التكامل التام":**

ويعتبر هذا الشكل المرحلة الأخيرة التي يمكن أن يصلها أي مشروع للتكامل حيث يفترض توحيد كافة السياسات الاقتصادية بين الأعضاء. كما يتطلب إنشاء سلطة إقليمية عليا تتمتع بسلطة اتخاذ القرارات الملزمة للدول الأعضاء.

---

[1] مقدم عبيرات، **التكامل الاقتصادي الزارعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه "غير منشورة"، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002، ص2.

وللتكامل مجموعة من المقومات سياسة اجتماعية واقتصادية، ونلخص أهم المقومات الاقتصادية للتكامل في[1]:

**توفر الموارد الطبيعية:**

ويعتبر هذا المقوم أساسي بالنسبة للتكامل الاقتصادي حيث أن عدم توفر الموارد الطبيعية بشكل كاف لدى بعض الدول يجعلها بحاجة ماسة إلى تكامل لما يحققه لها التكامل من وفرة في الموارد الطبيعية لدى مجموعة الدول المتكاملة، بحيث يمكن أن تتجاوز المشكلات التي تواجهها والمتصلة بالافتقار النسبي إلى بعضها في حالة غياب التكامل.

**التخصص وتقسيم العمل:**

حتى يوفر التكامل الاقتصادي للدول المتكاملة عائد يفوق ما يمكن أن يحقق لها قبل هذا التكامل ينبغي أن يستند إلى التخصص وتقسيم العمل الذي يسمح بوفرات الإنتاج والحجم الكبير على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة. وبما يضمن استفادة الجميع من التكامل وتطور هذه الدول عموما نتيجة التكامل.

**توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعمليات الإنتاجية:**

تبرز في هذا الجانب أهمية عنصر العمل الإختصاصي والفني والماهر لأهميته في قيام النشاطات الإنتاجية وفي تحقيق الكفاءة عند ممارسة هذه النشاطات والتكامل يؤدي بالضرورة إلى إمكانية أكبر لتوفير هذه العناصر جميعها أو معظمها على الأقل لعمليات الإنتاج القائمة في الدول المتكاملة. وبهذا تتحقق زيادة في الإنتاجية وتحسين كفاءة الأداء.

**توفير طرق وسائل النقل والاتصال:**

يعتبر هذا المقوم عنصرا هاما وأساسيا في نجاح التكامل وفاعليته لأنه حتى وإن توفرت الحرية في انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، فإن مدى التكامل وفاعليته تبقى محدودة طالما افتقرت الدول المتكاملة إلى طرق ووسائل النقل بين الدول المتكاملة.

## 2- مزايا التكامل الاقتصادي

من الممكن أن يحقق التكامل الاقتصادي بين الدول المتكامل العديد من المزايا منها[2]:

### 2-1- تقسيم العمل بين الدول المتكاملة

---

[1] الجوزي جميلة، تحديات التكامل العربي، **الملتقى الدولي الثاني: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق**، الأغواط17-19أفريل2007، ص318.

[2] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **التكامل الاقتصادي وتحديات العولمة مع رؤية أسلامية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص31-34

أهم نتائج قيام التكامل الاقتصادي هو تقسيم العمل بين الدول المتكاملة. وذلك على أساس من التخصص، حيث تقوم كل دولة من الدول المتكاملة بإنتاج السلعة التي تتميز في إنتاجها بميزة نسبية، وهذا يؤدي إلى قصر الإنتاج على المنتجين الذين يتمتعون بالكفاءة الإنتاجية العالمية، مما يزيد من أرباح هؤلاء المنتجين نظرا لإلغاء الحواجز الجمركية. وبذلك تحقق مصلحة المنتج الذي يسعى لتحقيق الربح، كما تحقق مصلحة المستهلك، كذلك حيث يحصل على السلعة مما ينتج داخل السوق بأقل تكلفة.

## 2-2- إتساع السوق وإقامة المشروعات الإنتاجية الكبيرة

كذلك ينتج عن قيام التكامل الاقتصادي إتساع السوق في الدول المتكاملة وإتساع حجم السوق بما يسمح بتحقيق وفرات الإنتاج الكبير. ويقصد بوفورات الإنتاج الكبير ما يتحقق بفضل إتساع نطاق الإنتاج من تخفيض تكاليف الإنتاج والارتفاع بمستوى الكفاءة الإنتاجية. كما أنه يمكن من إقامة صناعات جديدة ذات حجم اقتصادي كبير حيث أنها سوق تستطيع استيعاب كل المنتجات التي تنتجه مما يمكن من العمل بكامل طاقتها الإنتاجية، وهو ما يؤدي إلى انخفاض تكاليف إنتاجها وبالتالي انخفاض أسعارها.

## 2-3- حرية إنتقال رأس المال والعمل

يؤدي التكامل الاقتصادي إلى حرية إنتقال رأس المال والعمل من البلد الذي تقل الإنتاجية الحدية إلى البلد الذي ترتفع فيه هذه الإنتاجية، وذلك يكون انتقال رأس المال والعمل.وذلك في مصلحة البلدين المرسلة والمستقبلة، وبالتالي في صالح مجموع الدول الداخلة في التكامل حيث يتم استخدام عنصر العمل على أحسن وجه ممكن، ويؤدي إلى زيادة الدخل الفردي في كافة الدول المتكاملة.

## 2-4- القدرة على المساواة والتعامل مع التكتلات الأخرى

من مزايا التكامل الاقتصادي أنه يمنح الدول المتكاملة من القوة ما يجعلها تؤدي حتما إلى تحكم الدول الأعضاء مجتمعين في نسبة من التجارة الدولية أكبر من تلك التي تتحكم فيها كل دولة وحيدة، والقدرة إلى المساواة تؤدي إلى تحسين كفاءة التبادل التجاري مع الدول الخارجية.

## 2-5- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي

يؤدي التكامل الاقتصادي بصفة عامة إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الدول المتكاملة ويرجع ذلك إلى أن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى وجود نوع من التفاؤل بالنسبة إلى المستقبل ومن ثم زيادة إقبال المنظمين على الاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى أرتفاع مستوى الدخل وزيادة الطلب على المنتجات. كما أن التكامل الاقتصادي قد يساعد على جذب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار في الدول الداخلة في التكامل.

## 2-6- خلق فرص العمل في الدول المتكاملة

لا شك أن ما يترتب على التكامل الاقتصادي من إتساع حجم السوق وزيادة الاستثمارات الوطنية والأجنبية سيؤدي إلى خلق فرص للعمالة داخل الدول المتكاملة في شتى الميادين. ومن ثم زيادة فرص العمل، وبالتالي القضاء على مشكلة البطالة في هذه الدول، وهو ما يساهم في تحسين ظروف المعيشة ومحاربة الفقر.

## 2-7- الاستهلاك وتوزيع الدخل

يؤدي التكامل الاقتصادي إلى ارتفاع بعض السلع الاستهلاكية ورفع مستوى الاستهلاك للبعض الأخر، نتيجة توسع الإنتاج وطبيعة السلع وحجم التحول في الأسعار والدخول. وتؤدي هذه الآثار إلى التأثير على الأفراد داخل منطقة التكامل وداخل كل قطر بطرق مختلفة، و إلى إحداث آثار كذلك على توزيع الدخل بين الأقطار المتكاملة بدرجات مختلفة[1].

## 3- أثار التكامل الاقتصاي

في إطار تحليل منافع التكتل الاقتصادي بين الدولتين أو أكثر ، فإن التحليل الاقتصادي يكشف عن مجموعتين من الآثار يمكن إيضاحها في الشكل التالي:

الشكل 5.2 : آثار التكامل الاقتصادي

[1] مولاي لخضر عبد الرزق، بوخاري عبد الحميد، التكامل الاقتصادي العربي وتعزيز التنافسية الدولية، **الملتقى الدولي الثاني: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق** ، الأغواط17-19أفريل2007، ص341.

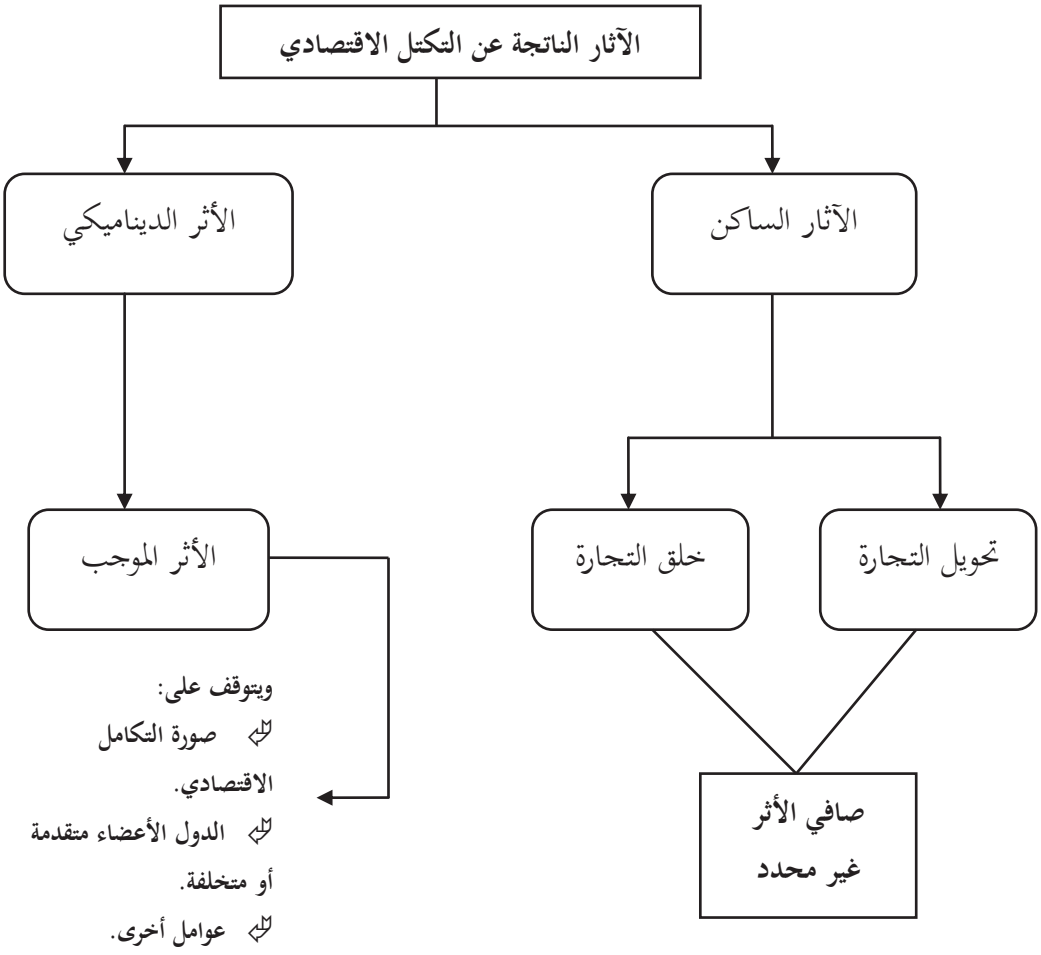


المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، مرجع السابق، ص32.

حيث نميز بين نوعين من أثار هما[1]:

## 3-1-1- الآثار الساكنة للتكتل الاقتصادي Static effect

وينطوي هذا الأثر على معاملات مختلفة بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء ويمكن أن يؤدي إلى التغير في نمط التجارة بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء، و هناك نوعين من الآثار هما:

### 3-1-1-1- الآثار الخاصة بخلق التجارة Trade Creation

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة: الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، طبعة الثالثة، مجموعة النيل، مصر، 2003، ص33

وهو يعني زيادة الطلب على الواردات، وهو نتيجة للتخفيضات الجمركية وهو بصورة مشابهة لزيادة الكمية المباعة إثر انخفاض الأسعار. وهو أثر إيجابي يزيد من الرفاهية الاقتصادية و يحدث عندما يتم نقل سلعة معينة من منتج محلي تكون تكلفته أعلى إلى عضو في التكتل تكون تكلفته أقل، وهذا الانتقال يؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد نتيجة لحرية التجارة، وبما يؤدي إلى زيادة الرفاهة الاقتصادية؛

### 3-1-2- الأثر الخاص بتحويل التجارة Trade Diversion

أي تحويل الطلب على الواردات من مركز الإنتاج ذات التكلفة المنخفضة نسبيا خارج التكتل إلى المنتجين الأعلى تكلفة داخله وهو أثر سلبي على الرفاهية الاقتصادية، حيث يحد منها، حيث إن هذا الأثر يحدث عند انتقال السلعة من منتج غير عضو في التكتل ذي التكلفة الأقل إلى منتج عضو ذي التكلفة المرتفعة. وهذا الانتقال يحدث نتيجة تحرير التجارة وما ينتج عنه من إعادة تخصيص الموارد، وهو ما يؤدي إلى انخفاض في الرفاهية؛

وهناك مجموعة من القواعد يمكن الاسترشاد بها في تقدير إمكانية تغلب الآثار الايجابية من خلق التجارة على الآثار السلبية من تحويل التجارة بين مجموعة من الدول على النحو التالي[1]:

- كلما زادات نسبة التجارة المتداولة فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد مقارنة بنسبتها مع الدول غير الأعضاء. كبر احتمال زيادة الرفاهية الاقتصادية؛
- كلما صغر حجم التجارة الخارجية الكلية لكل دولة قبل قيام الاتحاد كبر إحتمال زيادة الرفاهية الاقتصادية نتيجة أثر خلق التجارة؛
- كلما زادت درجة التنافسية أو الازدواجية بين منتجات الدول الأعضا ء قبل قيام الإتحا د زادت المكاسب الناتجة عن أثر التجارة وقلت الخسائر الناجمة عن أثر تحويل التجارة. وكلما ضعفت الازدواجية بين المنتجات في دول الاتحاد قلت فرص ترشيد تخصيص الموارد وبالتالي قلت النتائج الايجابية من خلق التجارة؛
- كلما إتسع نطاق الاتحاد و ازدادت عدد الأقطار في الاتحاد زادت المكاسب الناجمة عن قيام الاتحاد؛
- كلما أرتفع مستوى الرسوم الجمركية التي كانت تفرضها البلاد الأعضاء قبل قيام الاتحاد عن مستوى الرسوم الجمركية المفروضة بعد قيام الاتحاد زادت المكاسب نتيجة أثر خلق التجارة، وقلت خسائر أثر تحويل التجارة.

### 3-2- الأثر الديناميكي للتكتل

[1] زايري بلقاسم، بلحسن هواري، تحليل أمكانيات التكامل الاقتصادي العربي في ضوء النظرية الكلاسيكية والحديثة للتكامل الاقتصادي، **الاقتصادي العربي الواقع والآفاق**، الأغواط17-19أفريل2007، ص151.

وهو يشير إلى العوامل المؤدية إلى قيام التكتل، سواء العوامل الخاصة بمؤشرات الأداء أو المتعلقة بالهيكل الاقتصادي للدول الداخلة في التكتل. وهذه العوامل لها أثر إيجابي مع مرور الوقت حيث تؤدي إلى تخفيض معوقات التجارة بين الدول الأعضاء، وتخفيض درجة الاحتكار وتؤدي إلى توسيع نطاق السوق وزيادة فرص الأعضاء وخلق مناخ أكثر ملائمة للتنمية الاقتصادية وزيادة نصيب التكتل من التجارة العالمية. وفي النهاية زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى تقلص الفقر وتحسين المداخيل.

## خلاصة

تعتبر التجارة الدولية أحد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي واقتصاديات العالم الخارجي، لما تتضمنه من تدفق للسلع والخدمات من وإلى الدولة وما تخلقه من روابط على مستوى الاقتصاد الكلي. وتلعب التجارة الدولية دورا مهمًا في دعم الاقتصاديات الوطنية في الدول النامية والدول المتقدمة من خلال توفير العملة الصعبة اللازمة لتمويل المستوردات الرأسمالية و الوسيطية الضرورية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من الخلاف النظري حول العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي؛ نجد أن الكثير من النتائج أكدت الترابط بين التجارة والنمو، حيث أكد العديد من الاقتصاديين أن التجارة هي أحد المتغيرات التي تدخل في عملية النمو

الاقتصادي، وهذا من خلال الدراسات التجريبي ة تناولت العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي م ن خلال فرضيتين هما:

أولاً: فرضية النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الصادرات

ثانيًا: فرضية زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة نمو الاقتصادي

أما في يتعلق بعلاقة الواردات بالنمو الاقتصادي فإنه على الرغم من أهمية الواردات بوصفها أداة مهمة للنمو الاقتصادي، من حيث أنها توفر المواد الضرورية لعملية الإنتاج؛ إلا أن الدراسات في هذا الموضوع قليلة.

أما في ما يخص الاستراتجيات التجارية، فنجد أنه تاريخيا بدأت معظم الدول النامية بإتباع إستراتجية التصنيع من أجل الذات بالتوجه الداخلي " سياسة إحلال الواردات"، أو إستراتجية إشباع الحاجات الأساسية أو الاعتماد على الذات. ونعني بذلك أن على الدولة أن تنتج محليًا ما كانت تستورده من قبل. ويتم ذلك من خلال خلق السوق المحلي للصناعة محل الواردات. وهذا يترتب عليه خلق الحماية الكافية لهذه الصناعة وذلك عن طريق منع إستيراد السلع التي تريد إحلالها بالإنتاج المحلي مستخدمين في ذلك إما التعريف الجمركية أو أدوات قيود الاستيراد الأخرى

ثم أنتقلب بعض الدول إلى أخذ بإستراتجيةة التصنيع ذات التوجه الخارجي "سياسة تنمية الصادرات"وهي التصنيع من أجل التصدير بالتركيز على تلك الصناعات التي تتوفر لها فرصة تصدير منتجاتها، وفي هذه الإستراتجية يكون التركيز بشكل أساسي على التصدير إلى السوق الخارجي، والتي تقوم على تحرير التجارة وحركة عوامل الإنتاج عبر الحدود الدولية، والقيام بمجموعة من التكامل من أجل تحقيق مجموعة من المنافع. حيث يؤدي التكامل الاقتصادي بصفة عامة إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الدول المتكاملة ويرجع ذلك إلى أن التكامل الاقتصادي يؤدي على وجود نوع من التفاؤل بالنسبة على المستقبل. ومن ثم زيادة إقبال المنظمين على الاستثمار الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل وزيادة الطلب على المنتجات.

## تمهيد

التجارة الدولية كما لاحظنا أداة فعالة لتحقيق النمو الاقتصاد ي والتنمية الاقتصادية، إذا توفرت الوسائل لذلك والرغبة وإذا تحققت كذلك بعض الشروط. وسنحاول في هذا الفصل شرح العلاقة بين التجارة الدولي ة وتوزيع الدخل خاصة في ظل زيادة التفاوت بين الدول العا لم من حيث إمكانيات والموارد. ونتطرق كذلك إلى علاقة التجارة الدولية بالفقر أي كيف يمكن للتجارة الدولية أن تؤثر على الفقر خاصة في الدول الفقير وأسباب ضعف هذه العلاقة؛ وهل يمكن اعتبار أن تحرير التجارة الدولية هو حل مثلي لتحسين العلاقة بين التجارة الدولية والفقر؟ وكيف يمكن أن تساهم التجارة الدولية في محاربة الفقر في العا لم؟

كل هذه الأسئلة سنحاول تتطرق إليها من خلال:

**المبحث الأول: طبيعة العلاقة بين التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المداخيل**

**المبحث الثاني: دور تحري التجارة في تحسين العلاقة بين التجارة والفقر**

**المبحث الثالث: التجارة الدولية كآلية للحد من الفقر**

## المبحث الأول: طبيعة علاقة التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المداخيل

ما يهمنا في هذا المبحث هو محاولة التعرف على العلاقة بين التجارة الدولية و توزيع المداخيل على المستوي الدولي والمحلي، خاصة وأن هناك من يرى أن التجارة الدولي ة تذهب إلى تعزيز هذا التفاوت. وكذلك معرفة علاقة التجارة الدولية بالفقر، في ظل الاعتقاد السائد أن العلاقة بين التجارة الدولية والفقر ضعيفة، ولا توجد مساهمة حقيقة للتجارة الدولي ة في الحد من الفقر. وسنحاول في هذا المبحث تقديم بعض الأسباب التي نعتقد أنها وراء ضعف علاقة التجارة الدولية بالفقر.

### المطلب الأول: العلاقة بين التجارة وتوزيع المداخيل

#### 1- التجارة الدولية والتفاوت بين الدول

يمكن القول أن الفوائد المبدئية من التجارة الدولية قد عادت بشكل غير متكافئ على الأمم الغنية وداخل البلدان الفقيرة للمقيمين الأجانب والمواطنين الأثرياء. ولا يجب أن يفسر هذا على أنه اتهام للطبيعة الجوهرية للتجارة. بل إنه يعكس الترتيب الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي الغير المتكافئ وبشكل كبير الخلل في النظام الاقتصادي العالمي، والتي تحكم فيه أمم قليلة وشركاتها المتعددة الجنسية كميات ضخمة من موارد العا لم.

إن استنتاج نظرية التجارة التقليدية الذي يقول أن التجارة الحرة سوف تؤدي إلى مساواة الدخول ليس أكثر من إضافة نظرية. إن التجارة عموما تتجه إلى تعزيز التفاوت. والتباين الموجود في العا لم يرجع إلى القصور في النظام التجاري العالمي. وبسبب كون التجارة الدولية تجرى على المستوى الدولي، حيث عدم وجود سلطة عليا فوق الدول تزيل التشوهات عن طريق إعادة توزيع العوائد والتي على الأقل هي موجودة في نظرياً على المستوى القومي من خلال استثمارها في تنمية المناطق المحرومة.

إلا هناك عدة عوامل تساعد على عدم التكافؤ على المستوى الدولي، منها توزيع القوة والأصول الاقتصادية دوليا بشكل غير متكافئ. والأثر المتزايد للشركات المتعددة الجنسيات، و التواطؤ البالغ الوضوح بين الحكومات القومية وشركاتها العملاقة [*]، والقدرة المجمعة لكل من الحكومة وقطاع الأعمال على التلاعب في الأسعار الدولية ومستويات الإنتاج وأنماط الطلب، فإن كل هذه العوامل، والتي يفترض عدم وجودها في النظرية

[*] يمكن ملاحظة ذلك من خلال تبني قوانين على المستوى الدولي تمكّن هذه الشركات من السيطرة على الأعمال في العا لم. ولمزيد من المعلومات أنظر:
Dominique Pantz, **Institutions Politiques Commerciales Internationales**, Armand Colin, Paris, 1998, p37.

التقليدية للتجارة، تعد عوامل جوهرية وأساسية وجميعها تقودنا إلى الاستنتاج العام الذي يقول إن الكثير من الدول النامية قد استفادت بشكل غير متكافئ أي استفادة قليلة من الصفقات الاقتصادية مع الأمم المتقدمة[1].

إن عدم الاستفادة من التجارة الدولية بشكل عادل يؤثر على التنمية [*] عموما في الدول النامية. فربما لا نبعد عن الصواب هنا إذا قلنا أن التجارة قد تكون " محرك للنمو "، ولكن قد تكون معطلة للتنمية، ومن ثم يجوز أيضا أن نقول بمفهوم المخالفة أن الحماية قد تعطل النمو أو تخفيض معدله، ولكن قد تكون محركة للتنمية.[2]

## 2- أثر تدفق التجارة الدولية على التفاوت في الدخل

تشير النظرية الاقتصادية بأن التجارة الدولية تؤثر في أسعار المنتجات في البلدان المصدرة والمستوردة على حد سواء. وهذا بدوره يؤثر في سعر العمل أي الأجور، داخل البلدان عن طريق التأثير في الطلب على العمالة. وتؤدي التغيرات الحاصلة في أسعار المنتجات جراء التعرض إلى المنافسة من خلال الاستيراد إلى تغير فرص الربح المتاحة للشركات ويأتي رد الشركات متمثلا بتحويل الموارد الاقتصادية إلى الصناعات التي زادت ربحيتها بعيدا عن تلك التي انخفضت فيها هذه الربحية. ومن هذا فإن زيادة التجارة المتدفقة تتسبب في حصول تحولات على صعيد الطلب على العمل، حين يصبح عدد أكبر من العمال مطلوبا في قطاعات مربحة حديثا وعدد أقل في قطاعات غير مربحة. وإذا كان رصيد العمالة ثابتا، فإن من شأن تغييرات الطلب هذه أن تقود إلى ارتفاع في الأجور لأن العمال سيطالبون بنوع من التعويض أو المكافأة مقابل الانتقال إلى الصناعات الأكثر ربحية.

تشير النظرية كذلك أن منافسة السلع المستوردة تؤدي إلى خفض أسعار المنتجات المصنوعة من خلال العمالة المتدنية كالملابس والأحذية بالنسب ة إلى أسعار المنتجات المصنوعة بعمالة ذات مهارة عالية كالآلا ت المكتبية، ربما يتمخض عن تحول الشركات المحلية نحو إنتاج سلع كثيفة المهارة. وبهذه الطريقة تكون التجارة الدولية قد ساهمت في زيادة المساوا ة في الدخل في الدول المتقدمة؛ غير أن من الضروري أن تكون التغيرات الحاصلة في أسعار المنتجات ناتجة عن زيادة تدفق التجارة الدولية وليست بسبب تأثيرات أخرى داخلية.[3]

أما فيما يخص الدول النامية لم تلعب التجارة الدولية إلا دورا صغيرا في تحسين توزيع الدخل، إ ن لم يكن العكس. فارتفاع نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يكون نتيجة ارتفاع حجم الصادرات أو الارتفاع

---

[1] ميشل تواور، مرجع سبق ذكره، ص545.

[*] "الحق في التنمية" حق من حقوق الإنسان أقرته الأمم المتحدة رسميا بإعلان عام 1986 المعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقرار 41/128 وهذا الحق تتمتع به دولة في وجه المجتمع الدولي من أجل محاربة الفقر لمزيد من المعلومات أنظر:

شادية رحاب، رقية عواشرية، الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة باتنة، العدد15، ديسمبر2006، ص35.

[2] جلال أمين، مرجع سبق ذكره، ص153.

[3] ماتيوجي سلوتر، فليب سوائل، هل تؤدي العولمة إلى خفض الأجور وتصدير فرص العمل.في: **العولمة الطوفان أم الإنقاذ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية** ، فرنك جي لتشتر، جون بولي، ترجمة: فاضل جتكر، طبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص321

في حجم الواردات، وكل من الصادرات والواردات يشمل أنواعا عديدة من السلع والخدمات، لا يمكن مثلا للمرء أن يتوقع أن يكون إرتفاع نسبة التجارة إلى الناتج الأثر نفسه في توزيع الدخل.

فالارتفاع في الدخل القومي الناتج عن ارتفاع الصادرات نتيجة زيادة أسعار النفط، ليس له نفس الأثر الناتج عن زيادة الصادرات بسبب زيادة الإنتاج، فكيف هي الحالة كون الارتفاع ناتج زيادة الاعتماد على واردات الغذاء.[1]

والجدول التالي يبين بعض المؤشرات الخاصة بالانفتاح وتوزيع الدخل في عدد من الدول النامية

الجدول 1.3:الانفتاح وتوزيع الدخل

| البلد | مستوى الفقر: النسبة المؤوية للسكان الذين يعشون بأقل من دولارين في اليوم لسنة 2005 | مؤشر جيني | نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2005 |
|---|---|---|---|
| الأرجنتين | 17.4 | 51.3 | 44 |
| الأوروغواي | 5.7 | 44.9 | 58 |
| المكسيك | 11.6 | 46.1 | 62 |
| الصين | 34.9 | 46.9 | 69 |
| تركيا | 18.7 | 43.6 | 61 |
| الهند | 80.4 | 36.8 | 45 |
| بوركينافاسو | 71.8 | 39.5 | 30 |
| الأردن | 7 | 38.8 | 145 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير التنمية البشرية2007.

ما يلاحظ من هذا الجدول أن درجات الانفتاح مقاس بنسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي تختلف من دولة إلى أخرى إلا أن درجات التفاوت في الدخول متقاربة بين جميع الدول.

## المطلب الثاني: علاقة التجارة الدولية بالفقر

### 1- التجارة الدولية واتجاهات الفقر

يمكن للتجارة الدولية أن تؤدي دورا قويا في الحد من الفقر. وتّكمن أهميتها في أن الصادرات والواردات تتجه نحو تحقيق النمو الاقتصادي المطرد كما قلنا في الفصل السابق. والدراسات التي ذكرناها تثبت العلاقة القوية بين الصادرات والواردات أو التجارة الدولية عموما بالنمو الاقتصادي. من خلال تنمية القدرة الإنتاجية وتوسيع فرص العمالة وموارد الرزق المستدامة. حيث تساهم الصادرات في توسيع الدخل الوطني للدولة و الذي يعمل على

[1] جلال أمين، مرجع سبق ذكره، ص81.

زيادة الدخل الفردي، في حين تعمل الواردات من خلال إستيراد السلع التي لا تنتج محليا ولكنها ضرورية للنمو الاقتصادي و الحد من الفقر، وتشمل تلك السلع الوقود والمواد الخام والآلات والمعدات وقطع الغيار، وعليه لا يمكن للتجارة الدولية أن تخدم الحد من الفقر إذا كان الأداء التصديري ضعيفا.

والأرقام الحديثة التي يقدمها البنك الدولي حول انتشار الفقر في العالم، تدل على أنه خلال عام 2005 كان هناك حوالي 1.4 مليار شخص يعيشون تحت خط الفقر الدولي وهو 1.25 دولار أمريكي في اليوم. ويمثل خط الفقر عند 1.25 دولار أمريكي في اليوم الواحد معياراً لقياس الفقر في أشد بلدان العالم فقرا ، أما المعيار الأكثر اقتصاداً هو دولارين للفرد في اليوم الواحد، وهو خط الفقر الأوسط لكل البلدان النامية، وتشير المصادر إلى أنه يعيش نحو 2.6 مليار شخص على أقل من دولارين أمريكيين في اليوم للفرد[1].

الجدول التالي يقدم مقارنة للفقر في مناطق العالم في عام 1990و2005

الجدول 2.3: مقارنة الفقر في مناطق العالم في عام1990 و2005

| المنطقة | نسبة الفقراء (%) | | | | عدد الفقراء (بالمليون) دولارين باليوم |
|---|---|---|---|---|---|
| | دولار للفرد باليوم | | دولارين باليوم | | |
| | 1990 | 2005 | 1990 | 2005 | 2005 |
| شرق أسيا والمحيط الهادي | 29.8 | 9 | 69.9 | 60.8 | 748 |
| أوربا ووسط أسيـــــــا | 0.5 | 0.9 | 4.2 | 9.8 | 76 |
| أمريكا اللاتينية والكاريبي | 10.2 | 8.6 | 26.2 | 22.2 | 119 |
| شرق الأوسط وشمال أفريقيـــــــــــا | 2.3 | 1.5 | 21.7 | 19.7 | 61 |
| جنوب أسيـــــــــا | 43 | 31.7 | 85.5 | 77.8 | 1091 |
| أفريقيا جنوب الصحراء | 46.7 | 41.1 | 75 | 78.5 | 516 |
| العـــــــــــالم | 22 | 15.46 | 47.08 | 44.8 | 2611 |

من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير البنك الدولي لسنة 2007 حول الرصد العالمي.

ويظهر الجدول تحسن في مؤشرات الفقر على العموم خاصة في القارة الأسيوية وربما يرج ع ذلك إلى الدينامكية التنموية التي تشهدها القارة. بقيادة كل من الصين والهند ومن قبلهما النمور الأسيوية، وإلى الإصلاحات المطبق والتي ارتكزت على الانفتاح التجاري وتشجيع الاستثمارات الأجنبية. والذي أدى إلى التوسع في التصدير وتحقيق معدلات مرتفع من النمو الاقتصادي وساهم في تخفيض معدلات الفقر. إلا أن بعض المناطق شهدت تفاقم أزمة الفقر خاصة في دول إفريقيا جنوب الصحراء، فحصة هذه البلدان التي تضم 689 مليون نسمة من الصادرات العالمية في عام 2004، أقل من حصة بلجيكا ذات العشرة ملايين نسمة.[2]

[1] http://www.worldbank.org **19/06/2008**

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية2005، مرجع سبق ذكره، ص10

## 2- طبيعة العلاقة بين التجارة والفقر

العلاقة بين التجارة والفقر غير متناظرة على مستوى البلدان الفقيرة، بالرغم أنه يكاد يكون من المؤكد أن البلدان أقل نموا التي تعاني من تراجع في الصادرات تشهد زيادة في انتشار الفقر. فإن ارتفاع مستوى الصادرات لا يؤدي بالضرورة إلى الحد من الفقر. و الذي تؤكده الدراسة التي قامت بها UNCTAD من خلال دراسة اتجاهات الصادرات بالأرقام الحقيقية ومتوسط معدلات الاستهلاك الخاص بالفرد "تعادل قوة الشرائية بالدولا ر 1985"، حيث ركزت على البلدان الأقل نموا التي توفر عنها بيانات خلال الفترة 1990-1995 و/أو 1995-2000 ولقد توصلت الدراسة إلى وجود [1]:

- أثر إيجابي للتجارة، حيث يرتفع متوسط الاستهلاك الخاص للفرد إلى جانب نمو الصادرات؛
- أثر مفقر للتجارة، حيث ينخفض متوسط الاستهلاك الخاص للفرد إلى جانب نمو الصادرات
- أثر غامض للتجارة حيث لا يوجد اتجاه واضح في متوسط الاستهلاك الخاص للفرد إلى جانب نمو الصادرات

إن الأسباب التي تحول دون أن يؤدي التوسع في التصدير في كثير من الحالات إلى الحد من الفقر تتمثل في طبيعة العلاقة القائمة بين التجارة والنمو. حيث يوجد ترابط إيجابي بين نمو الصادرات ونمو الناتج في أغلب البلدان النامية؛ غير أن هذه العلاقة هي أضعف إلى حد ما في البلدان الأقل نموا منه في البلدان النامية الأخرى. يضاف إلى ذلك أنه على أي مستوى من مستويات نمو الصادرات يرتبط معدل معين لنمو الصادرات بمعدل نمو الناتج يكون أدنى بقليل في أقل البلدان نموا منه في البلدان النامية. وهو أمر بالغ الأهمية نظرا إلى أن الشرط الأساسي اللازم، كحد أدنى لتخفيف وطأة الفقر، هو أن يكون معدل النمو الاقتصادي مرتفعا بما فيه الكفاية لزيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي،... وتتج هـ معدلات نمو السكان لأن تكون أعلى في أقل البلدان نموا، وفي ظل هذه الظروف، ورغم العلاقة الإيجابية القائمة بين نمو الصادرات ونمو الناتج، فإن نمو الصادرات لا يولد معدلات نمو في الناتج تكون عالية بما فيه الكفاية لتأمين زيادة نصيب الفرد من الناتج الإجمالي في عدد من أقل البلدان نموا.

ويبدوا أن ما هو مهم ليس مجرد نمو الصادرات بل هو تحقيق معدل نمو حقيقي في الصادرات يتجاوز 5% سنويا، ودون تلك العتبة يتزايد احتمال أن يكون نمو الصادرات مقترن بهبوط وليس بارتفاع حصة الفرد من الناتج الإجمالي[2].

---

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **استعراض عام للتقرير أقل البلدان نموا لعام 2004**، UNCTAD/LDC/2004، جنيف، 2004، ص10

[2] المرجع السابق، ص12

وهنا يمكن القول أنه لا يمكن للتجارة أن تساعد في الحد من الفقر في البلدان التي لا يكو ن فيها مستوى وكفاءة الاستثمار كافية لدعم النمو الاقتصادي. إذا أثبتت الدراسات وجود صلة قوة بين الاستثمار والتصدير من خلال زيادة التصدير التي تمكن من زيادة الواردات، التي تمكن بدورها من زيادة الاستثمار في الاقتصاد المحلي، مما يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي أعلى.

## المطلب الثالث: أسباب ضعف العلاقة بين التجارة الدولية والفقر

إن العلاقة بين التجارة والفقر ليس آلية أو مباشرة ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها:

### 1- طبيعة النمو الاقتصادي

إن النمو الاقتصادي يتوقف في الاقتصاديات الفقيرة خاصة التي تعتمد على الموارد الطبيعية أو على الاقتصاديات الزراعية على تطوير طائفة من القدرات والمؤسسات والخدمات الجديدة. وهنا يجب تكيف التكنولوجيا الزراعية أو استحداثها كليا، بما يتوافق مع الأحوال الزراعية والمناخية وحالة التربة في البلدان المعينة. كما يجب تحديث وأنشاء المدارس والجامعات والمستشفيات ومراكز التدريب التقني ومؤسسات البحث والتطوير، ويجب شق الطرق وتوفير خدمات إرشادية من أجل تمكين أغلبية السكان العاملين في القطاع الزراعي من الدخول في نطاق الاقتصاد الحديث. كما يجب تعزيز سلطان القانون، والحد من الأنشطة الاحتكارية، أي أنه ثمة حاجة إلى الاستثمار في جميع أنواع رأس المال المادي والبشري والاجتماعي والمؤسسي وتكيف التطور الابتكاري والتكنولوجي مع ظروف البلدان. ذلك أن تراكم رأس المال والتطور التكنولوجي يشكلان محرك النمو، في حين أن التجارة الدولية تشكل وقود هذا المحرك.

وبناء على ذلك، فإن النمو الاقتصادي المستدام لا يتطلب فقط توسيع حجم الصادرات بل وكذلك وجود صلة وثيقة بين الاستثمار والتصدير. يتم من خلال استخدام الواردات من المعدات والمواد الخام ومدخلات الانتاج استخدام جيدًا والذي يؤدي إلى تحسين مستمر في إنتاجية العمالة في الاقتصاد بأكمله.

### 2- عجز الدول الفقيرة عن تبني سياسة صناعية

يتوقف النجاح في الأسواق العالمية بصورة متزايدة على تطوير القدرات الصناعية، ففي اقتصاد عالمي قائم على المعرفة، لا يكفي اليد العامة المتدنية الأجر و صادرات السلع الأساسية والمنتجات البسيطة المجمعة لسد متطلبات مستويات العيش الأخذ في الارتفاع. والأرقام والمعطيات المتوفرة عن هيكل الصادرات في العا لم من

خلال مقارنة بين سنة 1980و 1998تبين أن هيكل الصادرات العالمية التحويلية التي لا تشمل المحروقات قد تغيرت بحيث ارتفعت السلع المصنعة التي تتطلب مستوى مهارة وتقنية متوسط وعالية من حوالي 46% سنة 1980إلى حوالي 60% من إجمالي الصادرات الصناعية طبعًا خارج المحروقات في سنة 1998، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول 3.3 : تطور هيكل الصادرات الصناعية في العالم " باستثناء المحروقات"
( نسبة مئوية)

| تصنيف المنتوج الصناعي | الحصة لعام 1980 | الحصة لعام 1998 |
|---|---|---|
| سلع أولية | 26.1 | 15 |
| سلع تعتمد على المواد الأولية وكثافة استخدام العمالة | 15 | 15.2 |
| سلع تتطلب مستوى مهارات وتقنية منخفضة | 11 | 8 |
| سلع تتطلب مستوى مهارات وتقنية متوسطة | 27 | 30 |
| سلع تتطلب مستوى مهارات وتقنية عالية | 20.9 | 31.8 |

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير العربي الموحد2007، ص87.

إن إتجاه الدول النامية نحو الصناعات التي تعطي قيمة مضافة أكبر، والتي تتطلب مهارات وتقنية عالية يتطلب منها قيام بوضع إستراتجية صناعية تمكنها من تعزيز مكاسبها من التجارة الدولية؛ لكن لا تعطي الأسواق الحرة إشارة صحيحة إلى الاستثمار في تقنيات جديدة عندما يكون تكلفتها مرتفعة، ولقد قامت بعض الدول النامية في السابق بالعديد من التدابير للنجاح في هذا المجال. حيث قامت كل من تايوان وكوريا الجنوبية بخلق حوافز لتطوير التقنية المحلية، عبر الحد من الاستيراد، وتشجيع الهندسة المعكوسة لتقنيات المستوردة، أو ما يعرف بمبادرة المحاكاة من أجل اللحاق [1]. وسارت الصين في نفس الاتجاه حيث اشترطت على المستثمرين الأجانب في قطاعي السيارات والإلكترونيات تحويل تقنيات جديدة وتدريب عمال محليين واستعمال المدخرات المحلية، كما استعملت المشتريات الحكومية لخلق الحوافز، فحتى يكون صانعو البرامج الحاسوبية الأجانب مثلا مؤهلين لنيل عقود حكومية يتعين عليهم أن ينقوا إلى الصين تقانيات أساسية، ويستثمروا حد أدنى من عائداتهم في البلاد ويتحملوا نسبة 50% من تكاليف تطوير المنتجات الملائمة لبرامج الحاسوب[2].

[1] في القرن التاسع عشر كانت الولايات المتحدة معروفة بأنها دولة تعتمد على المحاكاة. فالاختراعات العظيمة التي استهلت الثورة الصناعية كالآلة البخارية و دولاب الغزل... كانت مخترعات بريطانية. وقد أشتهر الأمريكيون بأخذ هذه المخترعات وجعلها أفضل بمقدار 10 % ، وبقدر ما أشتهر اليابانيون بأخذ المخترعات الأمريكية وجعلها أفضل بمقدار 10 %. وكذلك بالنسبة لدول ما تعرف بالنمور الآسيوية وهذه الطريقة في التصنيع تعرف بمبادرة المحاكاة من أجل اللحاق، لمزيد من المعلومات أنظر:

لستر ثارو، لمن القرن الحادي والعشرون: مستقبل المنافسة بين الولايات المتحدة واليابان والاتحا د الأوربي، **مجلة دراسات الاقتصادية**، مركز البحوث والدراسات الإنسانية– البصيرة–، العدد الأول، الجزائر، 1999، ص130.

[2] لمزيد من المعلومات أنظر:

Do Duc Dinh, **Sustainable Industrialization a New Strategic Trend in Asian Developing Economies**, Institute of World Economy, Vietnam, p7. 17/05/2008
http://www.capi.uvic.capubsoc_papersdoducdihn.pdf

ولكن تضع اتفاقيات عدة لمنظمة التجارة العالمية حدود صريحة للمجال المفتوح أمام السياسات الحكومية، وتجعل اتفاقية بشأن الإعانات المالية و عدد كبير من حوافز التصدير الضريبية والائتمانية غير مشروعة. كذلك تحظر اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة وسائل كانت الاقتصاديات في شرق أسيا قد نجحت فيها من تحويل التقانة والتوظيف الحثلي والقيام بالأبحاث والتطوير، هذه السياسات لم تعد تقدر الدول النامية من القيام بها في إطار استراتيجية صناعية تساهم في تعزيز المنافع التجارة الدولية.

## 3- القيود التي تفرضها قوانين الملكية الفكرية

تؤثر الملكية الفكرية على توزيع منافع التجارة الدولي ة. حيث أن الملكية الفكريةِ باعتبارها نتاج فكري بشري سواء كان أدبي أو فني أو صناعي أو حتى تجاري، وبما أن هذا الحق له قيمة اقتصادية تجعل من صاحبها له الحق في استئثا ر واستغلال نتاج فكره هذا مقابل إتاوة مادية. وهي تنقسم إلى قسمان الملكية الأدبية أو الفنية والملكية الصناعية[1]؛ إلا أن قوانين الملكية الفكرية تؤثر على التنمية في البلدان الفقيرة من خلال قدرة تلك البلدان على الحصول على ما يلزمها من التقانة الجديدة وتكيفها لرفع مستويات معيشة شعوبها والنجاح في الأسواق العالمية، كما أنها تؤثر في أمكانية الحصول على الأدوية. حيث أن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بشأن الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والتي تعرف اختصارًا بـ"التريبس TIRPS "وكذلك ما تفرع عنها لا توازن بالشكل المنصف بين مصالح أصحاب التقانة والمصلحة العامة الأوسع.

وتقيم أتفاقية TRIPS نظاما عالميا لحقوق الملكية الفكرية يعتمد على مستوى الحماية المتوفر في أكثر بلدان العا لم تطوراً، بما في ذلك فترة حماية للبراءات مدتها عشرون عامًا. ويلاحظ من أساسيات هذا النظام الجديد أنه سيزيد أسعار التقانات المحمية ببراءات، خالقا مكاسب لأصحاب البراءات ورافعا تكاليف تحويل التقانة. عالما بأن شركات في البلدان المتقدمة كانت قد تحصل في عام 2004على 96 % من مداخيل رسوم البراءات أو ما يعادل 71 مليار دولار[2].

إن التشديد في قوانين حماية الملكية الفكرية يثير الكثير من المخاوف، أهمها هو أنه قد يساهم في رفع أسعار الأدوية والمواد الكميائية لتطهير المياه، وهذا يزيد من معاناة الدول النامية والفقيرة، في ظل ما نشهده اليوم من انتشار أوبئة فتاكة مثل:أنفلونزا الطيور،...، أضافة إلى ظهور أمراض قديمة كان العا لم قد تخلص منها، هذا ما يعيق التنمية في البلدان النامية والفقيرة من جهة ويضعف المكاسب من وراء التجارة الدولية.

---

[1] خالد شويرب، **الملكية الفكرية في ظل منظمة العالمية للتجارة "اتفاقية التريبس"** ، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص12.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية2005**، مرجع سبق ذكره، ص135.

وهنا ينبغي أن نؤكد أنه ينبغي لأي قانون جديد من قوانين الملكية الفكرية أن يقوم بتوازن بين هدفين هما خلق حوافز للإبداع عبر البراءات وسوى ذلك من إجراءات وتعميم فوائد الإبداع على أوسع نطاق ممكن.

## 4- تغير أنماط الاستهلاك وقدرة الدول الفقيرة

تؤدي الزيادة في توسع التجارة الدولية في البلدان النامية إلى تحقيق تحسن في الرفاهية الاقتصادية للمستهلك تتمثل من خلال توفر العديد من السلع الاستهلاكية. ولكن هذا يؤدي إلى نقل الأنماط الاستهلاكية السائدة في المجتمعات المتقدمة. أي زيادة الاستهلاك في البلدان النامية. وهو ما يؤثر على القدرة الاستيرادية في إطار قيود موازيين المدفوعات، حيث أن من السمات البارزة الاقتصاديات الفقيرة أنها قد سجلت عجزاً تجاريًا وهو في تزايد منذ سنة 2003 ، أما البلدان النامية جميعا فهي تسجل فائضا ربما يرجع إلى الارتفاع القياسي في أسعار المواد الأولية خاصة منها النفط. والجدول التالي يبين وضعية موازيين المدفوعات في جميع الدول النامية وفي البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

الجدول 4.3 : الموازين التجارية في الدول النامية والدول الفقيرة

( الوحدة بالمليار دولار )

| | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **البلدان النامية و الاقتصاديات الأسواق الصاعدة** | **115.6** | **243.7** | **174.5** | **170.4** | **231.1** | **327** | **512** | **623.8** | **593.6** |
| **البلدان الفقير والمثقل ة بالديون** | **8.3-** | **6.4-** | **7.1-** | **9.4-** | **8.8-** | **9.6-** | **12.2-** | **10.6-** | **16.2-** |

المصدر: صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد العالمي العولمة وعدم المساواة:دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية العالمية**، مرجع سبق ذكره، ص302.

## 5- شكل النمو الذي يمكن أن يؤدي إليه التوسع في التصدير

ليس هناك ما يضمن أن يؤدي توسع الصادرات إلى شكل من أشكل النمو الشامل للجميع. بل ثمة احتمال قوي في أن يتحول النمو الذي تحركه الصادرات إلى "النمو المحصور " فعليا، وهو شكل من أشكال النمو الذي يتركز في جزء صغير من الاقتصاد، جغرافيا وقطاعيا على السواء. وهو يتمثل في نمط التنمية الذي كان سائدا خلال الفترة الاستعمارية خاصة في البلدان الأفريقية، حيث كان هناك قطاع تصدير للسلع غني نسبيا ومتصل بالطرقات والموانئ وتدعمه خدمات مساعدة يقوم إلى جانب مناطق داخلية شاسعة ومتخلفة تعيش فيها أغلبية السكان.

إن النمو الاقتصادي الشامل لا يتطلب مجرد توسع الصادرات، بل أيضا توسع فرص كسب الدخل في جميع القطاعات الاقتصادية، بما يشمل الصادرات وأنشطة الإنتاج المتنافسة للواردات، على أن يتحقق النمو بمعدل يتجاوز نمو عدد السكان الذين هم في سن العمل.

## المبحث الثاني: دور تحري التجارة في تحسين العلاقة بين التجارة والفقر.

تعتبر سياسة تحرير التجارة الدولية من السياسات الاقتصادية التي تهدف بالدرجة الأولى إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد، لتحقيق جملة من الأهداف. وسنتطرق في هذا المبحث أيضا إلى معرفة الدور الذي يمكن أن يلعبه تحريـر التجارة في تحسين العلاقة بين التجارة والفقر من خلال آثار تحرير التجارة على التنمية الاقتصادية.

## المطلب الأول: تحرير التجارة والفقر

### 1- علاقة تحرير التجارة بالفقر

يمثل التحدي الرئيسي على صعيد السياسات العامة في الوقت الراهن في ردم الفجوة ما بين الدور القوي الذي يمكن للتجارة الدولية أن تؤديه للحد من الفقر من جهة، والآثار الغامض ة أو المفقرة للتجارة التي تحدث في عدد كبير من الدول النامية وخاصة الفقيرة منها. والحلول المقترحة في المجال السياسات العامة لتحسين هذه الحالة هو إجراءات عملية تتمثل في تحرير التجارة الدولية الخارجية. حيث يمكن أن تساهم هذه السياسات على الحد من الفقر وزيادة التنمية البشرية وتحسين أوضاع السكان في البلدان النامية. والعلاقة بين تحرير التجارة والفقر هي جزء من العلاقات المتشابكة بين التجارة والفقر ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل 1.3 :المستويات المختلفة للعلاقة بين التجارة الدولية والفقر

Source: CNUCED**, rapport 2004 sur les pays les moins avancés: commerce international et réduction de la pauvreté**, UNCTAD/LDC/2004, Genève, 2004, p75

يوضح الشكل السابق أن هناك مستويات مختلفة للعلاقة بين التجارة والفقر ولعل أهم هذه العلاقات هي علاقة تحرير التجار ة بالفقر من خلال الآثار التي يمكن أن تحدث بسبب اتخاذ إجراءات تحرير التجارة على الاقتصاد المحلي للدول والفقراء خصوصا و هنا نميز بين أثريين هما:

- أن تحرير التجارة يساهم في تحسين العلاقة بين التجارة الدولية والفقر، بحيث يساهم تحرير التجارة في الحد من الفقر. من خلال عدة قنوات منها فتح أسواق بلدان الفقيرة لتصدير سلعها الذي يساهم في تعزيز النمو الاقتصاد. وتوفير دخول تساهم في تنمية المجتمعات الفقيرة والرفع من مستوى المعيشة. والاستفاد ة من انخفاض أسعار السلع من خلال رفع الحواجز وزيادة المنافسة.

- يؤدي تحرير التجارة إلى زيادة الفوارق بين الدول من جهة و بين أفراد داخل الدول من جهة أخرى. إضافة إلى أن تحرير التجارة الدولية سوف يؤدى إلى إغلاق العديد من المصانع المحلية والتي لن تستطيع الوقوف فى وجه المنافسة الضارية القادمة مع رياح التحرير التجاري ، والتي تؤدي إلى مزيد من الإفقار والبطالة.

## 2- سياسات تحرير التجارة

تهدف سياسات التحرير التجار ي إلى فتح الأسواق الداخلية عموما. ويمكن تعريف سياسة تحرير التجارة الخارجية " على أنها جملة الإجراءات والتدبير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدول التفضيلي تجاه الواردات والصادرا ت، وهي عملية تستغرق وقتا طويلاً، ويؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى تغير في الأسعار النسبية مما ينتج عنه أثار على القطاعات تبعاً لاتجاهات الأسعار فيها، وهذا من شأنه التأثير على الإنتاج والشغل ومنه في النهاية إعادة توزيع المداخيل"،[1] وللقيام بعملية تحرير التجارة تقوم الدول بإجراء العديد من الاتفاقيات ويمكن تصنيف هذه الاتفاقيات إلى:

### 2-1- الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف

تعقد هذه الاتفاقيات تحت مظلة منظمة التجارة العالمية المسؤولة عن وضع القواعد التي تسير انسياب وحرية التجارة بين الدول. والتي ساهمت في التوسع الكبير الذي شهدته التجارة العالمية خلال العقود الخمسة الأخيرة. ولقد أسست منظمة التجارة العالمية في مطلع عام 1995 خلفا للاتفاقيات العامة للتجارة " GATT" والتي كانت قد أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ونذكر هنا أنها عقدت عدة جولات للمفاوضات التجارية في إطار GATT كان أخرها جولة الأوروجواي 1986-1993. والجدول التالي يبين الجولات التي عقدت في أطار "GATT"[2]:

الجدول 5.3 : جدول المفاوضات الثمانية لـ"GATT" خلال الفترة 1947-1993

| جولة المفاوضات | فترة الجولة | عدد الأطراف المشاركة | أهم النتائج المحققة |
|---|---|---|---|

[1] قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص249.

[2] لمزيد من المعلومات أنظر:

Behoum Chantal, **Le commerce international du GATT 1997 à L'OMC 1994**, édition marabout, France, 1996, p53.

| | | | |
|---|---|---|---|
| جنيف(سويسرا) Genève | 1947 | 23 | تخفيض التعريفات لـ50% من التجارة الدولية |
| آنسي (فرنسا) Annecy | 1949 | 13 | 5000 تخفيض في التعريفات |
| توركاي(أنجليترا) Torquay | 1950-1951 | 38 | تخفيض 25% لحوالي 55000 منتج |
| جنيف Genève | 1956 | 26 | تخفيضات للتعريفات تقدر2.5 مليار دولار |
| ديلون (جنيف) Dillon | 1961-1962 | 26 | ✓ تخفيضات للتعريفات لحوالي 60000 منتج<br>✓ تعريفة جمركية موحدة للاتحاد الأوربي<br>✓ بدء المفاوضات الزراعية منتج بعد منتج |
| كنيدي (جنيف) Kennedy | 1964-1967 | 48 | تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 35% على المنتجات الصناعية<br>أتفاقية حول التعامل ضد سياسة الأغراق |
| طوكيو Tokyo | 1973-1979 | 104 | تسع إتفاقيات خاصة بالقيود غير جمركية وهي:<br>✓ إتفاقية الدعم<br>✓ اتفاقية إجراءات القيود الفنية على التجارة<br>✓ اتفاقية إجراءات تراخيص الأستيراد<br>✓ إتفاق المشتريات الحكومية<br>✓ إتفاقية احتساب قيمة الجمارك<br>✓ اتفاقية اللحوم والثروة الحيوانية<br>✓ اتفاقية الألبان<br>✓ اتفاقية التجارة في الطائرات المدنية<br>✓ اتفاقية مكافحة الاغراق |
| الأورغواي Uruguay | 1986-1993 | 115 | اتفاقية تأسيس منظمة التجارة العالمية<br>مجموعة من الاتفاقيات المتعلقة بالزراعة والنسيج والاستثمارات المرتبط بالتجارة ، وحقوق الملكية الفكرية، وتسوية المنازعات ،وتخفيضات الحقوق الجمركية . |

المصدر:صالحي صالح، دور منظمة العالمية للتجارة في النظام التجاري العالمي الجديد، **مجلة الدراسات اقتصادية**، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر، العدد2، 2000، ص98.

ولا يقتصر الاهتمام الذي تحظى به هذه الاتفاقيات التجارية، والذي كان محفزا بدوره لعقد العديد من الاتفاقيات الإقليمية والثنائية. فقد شكل هذه الاتفاقيات مساهمة استثنائية في توسيع ورفع حجم المبادلات التجارية بين الدول وتحفيز النمو الاقتصادي فيها. فالاهتمام بها يعود أيضا لفاعليتها في تقليل التذبذبات في

السياسات التجارية وفي مستوى المبادلات التجارية الدولية. وذلك بحكم أنها مبنية على قواعد واضحة يتم الاتفاق عليها والالتزام بها. ويلاحظ في هذا الصدد أن هذه الاتفاقيات تحظر فرض حواجز وقيود تجارية جديدة من جانب إحدى الأطراف الموقعة كإجراءات وقائية لأغراض الحماية، وهي الإجراءات التي يمكن أن تؤدي في الغالب إلى اتخاذ الطرف الآخر المتضرر لإجراءات عقابية مماثلة، مما يقود إلى تحجيم المبادلات التجارية على المستوى الدولي، وفي المقابل فإن هذه الاتفاقيات تضمن قواعد واضحة لتسوية المنازعات التجارية التي قد تنشأ بين الاطراف الموقعة عليها[1].

لمنظمة التجارة العالمية العديد من المبادئ التي تروج لها بين الأمم و الشعوب لعل من أبرزها [2]:

- ✓ خفض الجمارك وإلغاء القيود الجمركية مثل نظام الحصص المقيد للتدفق الحر للخدمات والبضائع؛
- ✓ إقرار الدولة الأولى بالرعاية وبموجبه تتعهد دولة لدولة أخرى على منحها جميع المزايا التي تعطى إلى للدول الأخرى في المستقبل أو التي منحت لها بموجب اتفاقيات أو معاهدات سابقة؛ وبذلك إنه على الدول المنظمة إلى الاتفاقية أن تمنح الدول الأخرى الأعضاء حق الدولة الأولى بالرعاية وبذلك عليها ألا تمنح الدول الغير الأعضاء بالاتفاقية أية امتيازات؛
- ✓ النفاذ إلى الأسواق ولتوسيع نطاق النفاذ إلى الأسواق تقرر معالجة القيود غير الجمركية بأن تحل محلها تعريفة جمركية يكون لها مستوى الحماية نفسه؛
- ✓ المساندة المحلية حيث لا يسمح الاتفاق بإجراءات المساندة المحلية التي يكون لها تأثير طفيف على التجارة؛
- ✓ الاتفاق حول إجراءات مكافحة الإغراق حيث تكفل الاتفاقية للأطراف المتعاقدة وضع إجراءات مكافحة الإغراق توجه ضد الواردات التي تكون أسعارها أقل من قيمتها السائدة في السوق المحلية للدول المصدرة، وأن يكون الإغراق سبب في الإضرار بالصناعة المحلية في الدول المستوردة؛
- ✓ الاتفاق حول الوقاية ومن خلال ذلك تسمح الاتفاقية باتخاذ إجراءات وقائية لأعضائها بهدف حماية منتجاتها الوطنية؛
- ✓ الدعوة إلى مبدأ التفاوض لحل أي مشكلات تجارية؛
- ✓ تطبيق مبدأ المساواة التامة في ما يتعلق بالتبادل التجاري؛

---

[1] محمد حامد الحاج، **دراسة إنشاء تسهيل لدعم " الإصلاح التجاري في الدول العربية"** ، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2007، ص19

[2] وجيه عبد الصادق حتيق، دور الدول النامية في رسم سياسة منظمة العالمية للتجارة، **المؤتمر العلمي: الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة العالمية للنجارة، دبي 09– 11 ماي2004**، مجلد الخامس، ص147.

✓ النظر إلى منظمة التجارة العالمية باعتباره الإطار الأشمل الذي تجري فيه المفاوضا ت لأجل تيسير سبل التبادل التجاري وحل المشكلات[1].

## 2-2- الاتفاقات التجارية على المستوى الإقليمي

تهدف الاتفاقيات على المستو ى الإقليمي لزيادة المزيد من الحرية على التبادل الدولي، من خلال إقامة كيان اقتصادي موحد. وهناك العديد من الاتفاقيات التجارة الحرة مثل اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية التي تعرف بـ "NAFTA"، أما على المستوى العربي فهناك "اتفاقية لتحرير التجارة العربية" أو ما تعرف "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" وهناك العديد من الاتفاقيات التجارية على المستوى الإقليمي، في كل من أسيا وأفريقيا وأمريكا الشمالية والجنوبية[2].

والجدول التالي يبين تطور حجم الصادرات في أهم التكتلات الإقليمية. ولعل أهم ملاحظة يمكن الخروج بها هي أن الإتحاد الأوربي يعد أكبر مصدر في العا لم بصادرات تقدر بأكثر من 3623 مليار دولار في سنة 2004.

الجدول 6.3: تطور الصادرات لأهم التكتلات الاقتصادية في العا لم(الوحدة بالمليون دولار)

[1] Fereydoum, A.Khavand, **Le nouvel ordre commercial mondial du GATT a l'omc**, NATHAN, France, 1996 , p15.

[2] لمزيد من المعلومات أنظر:

محمد محمود الأمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

Source: UNCTAD, **UNCTAD HANDBOOK OF STATISTICS 2005**, TD/STAT.30, Geneva, 2005,

| | 1995 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإتحاد الأوربي | 2174943 | 2347818 | 2438907 | 2451698 | 2615713 | 3096873 | 3623090 |
| الجماعة الكاريبية | 5795 | 6549 | 8220 | 7756 | 7296 | 9031 | 9295 |
| منطقة التجارة الحرة للأمريكيتين | 998017 | 1225568 | 1408622 | 1326352 | 1283228 | 1368304 | 1578883 |
| اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية | 856482 | 1070634 | 1224920 | 1147505 | 1106179 | 1162906 | 1312056 |
| السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا | 18926 | 19983 | 24470 | 22809 | 26403 | 32159 | 39189 |
| الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا | 22209 | 23752 | 30547 | 27403 | 30115 | 36995 | 45907 |
| الجماعة التنمية لإفريقيا الجنوبية | 43803 | 43726 | 49574 | 47684 | 51262 | 61570 | 75998 |
| رابطة دول جنوب شرق آسيا | 321418 | 359854 | 429036 | 387140 | 406613 | 453130 | 550259 |
| اتفاقية بانكوك | 321310 | 384646 | 476009 | 471130 | 548410 | 701354 | 913786 |
| مجلس التعاون الخليجي | 105664 | 118011 | 175733 | 159756 | 165157 | 201591 | 255564 |
| رابطة جنوب أسيا للتعاون الإقليمي | 46686 | 54952 | 64253 | 64453 | 70776 | 82158 | 100623 |
| العالم | 5168919 | 5705869 | 6435732 | 6177370 | 6465239 | 7490263 | 8975589 |

p41.

## 2-3- الاتفاقيات الثنائية لتحرير التجارة

الاتفاقيات الثنائية هي الاتفاقيات التي تعقد بين طرفين أثنين في مجال تحرير التجارة وهنا نميز بين مستويين:

**المستوى الأول:** وهي تلك الاتفاقيات التي تعقد بين بلدين. بحيث يلتزم البلدين بإجراء مفاوضات تهدف إلى أقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين. ومثال ذلك: اتفاقية ثنائية لإقامة منطقة للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول العربية وهي: المغرب، البحرين، الأردن.

**المستوى الثاني:** وهي تلك الاتفاقيات التي يتم بين منطقتين أو تكتلين مثل الاتفاقية الثنائية الموقعة بين الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوربي. والتي بدأت في منتصف التسعينات في إطار ما يعرف بعملية برشلونة والتي تنطوي على إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط والاتحاد

الأوربي، وذلك من خلال سلسلة من الاتفاقيات الثنائية بين الاتحاد الأوربي وكل دولة على انفراد. وتوجد حاليا بالنسبة للدول العربية اتفاقيات شراكة سارية بين الاتحاد الأوربي وكل من: الأردن، الجزائر، المغرب، تونس، مصر، لبنان، فلسطين، كما وقعت سوريا في عام 2004 بالأحرف الأولى على هذه الاتفاقية.

ولقد زاد عدد الاتفاقات التجارية التي أُخطِرت بها مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة "مجموعة GATT" و "منظمة التجارة العالمية " من20 اتفاقاً في عام 1990 إلى86 اتفاقاً في عام 2000ثم إلى 159اتفاقاً في عام . 2007 . وقد كانت الاتفاقات المعقودة على مدى السنوات العشرين الماضية اتفاقات ثنائية بصورة رئيسية، وهي قد أُبرِمت أساساً بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة وتضمنت هذه الاتفاقات، على نحو متزايد، أحكاماً تهدف إلى تحقيق" الاندماج العميق " الذي ينطوي على عناصر إضافية لتنسيق السياسات الوطنية بما يتوافق مع برنامج للإصلاح - وبذلك فهو يشجع أيضاً حرية حركة الشركات عبر الوطنية - ويحد من خيارات التدخل الحكومي وهذا الاتجاه، مقترناً بتزايد عدد اتفاقات التجارة الحرة واتفاقات التجارة الإقليمية التي تشتمل على بلدان من مناطق جغرافية مختلفة، يمثل سمة مميَّزة لما أصبح يسمى "الإقليمية الجديدة"*.

ولقد ثار جدل كبير بين الاقتصاديين حول مدى تأثير الاتفاقية الإقليمية على النظام التجاري العالمي وحول قدرتها على الإسراع بحركية تحرير التجارة العالمية أو على العكس، من خلال وضع العراقيل أمام تحقيق هذا الهدف. وتقسيم العالم إلى تكتلات إقليمية متنافسة مما يؤدي إلى إشعال حرب تجارية فيما بينها، ولقد أنقسم الاقتصاديون فيما بينهم بصدد هذه القضية إلى اتجاهين أحد هما مناصر للاتفاقيات الإقليمية و الآخر منتقد لها[1].

وفي هذا الإطار انتقد تقرير منظمة التجارة العالمية المعنون" مستقبل منظمة التجارة العالمية" هذا التزايد في الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية بحجة أنه قد جعل من مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية استثناء وليس القاعدة .وأفضى إلى تزايد التمييز في التجارة العالمية، حيث تؤدي اتفاقات التجارة الحرة المعقودة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، بالنظر إلى أنها تنطوي على التزامات متبادلة، إلى إلغاء المعاملة الخاصة والمتمايزة التي يمكن أن تُمنح للبلدان النامية في سياق اتفاقات أخرى. وإن مبدأ المعاملة بالمثل في اتفاقات التجارة الحرة بين الشمال والجنوب يضع البلدان النامية في وضع غير موات إزاء البلدان المتقدمة الشريكة لها، لأن البلدان النامية تدخل عادة في علاقة التجارة المحررة بينما تكون تنميتها الصناعية المحلية في مرحلة أقل تطوراً، مما يعني تدني قدرات التوريد والتسويق. وعلاوة على ذلك، فإن الإمكانيات المتاحة للبلدان النامية للاستفادة من أحكام الاستثمار التي تتضمنها اتفاقات

---

* الإقليمية الجديدة تعني خروجاً عن تعددية الأطراف. وقد نشأت عن شعور بعض الحكومات بالإحباط إزاء بطء التقدم في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وهي ناشئة عن اعتقاد هذه الحكومات بأن من شأن عقد عدد من الاتفاقات" الإقليمية "الثنائية أن يشكل أداة أفضل للمضي قدماً في تنفيذ برنامجها المفضل المتمثل في التحرير الاقتصادي والتنسيق بين مجموعة واسعة من السياسات والقوانين والمؤسسات. بهدف تشجيع تدويل الاستثمار والإنتاج.

[1] محمد ابراهيم محمود أحمد الشافعي، الاتفاقيات التجارية الإقليمية وتأثيرها على النظام التجاري العالمي، **المؤتمر العلمي: الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة العالمية للتجارة، دبي 09– 11 ماي2004**، المجلد الخامس، ص499.

التجارة الحرة هي محدودة ومن أجل الامتثال لمبدأ المعاملة بالمثل، تضطر البلدان النامية إلى خفض التعريفات من مستويات أعلى بكثير، وبخاصة تعريفات المنتجات الصناعية[1].

## المطلب الثاني: تحرير التجارة والتنمية الاقتصادية

يمكن لسياسات تحرير التجارة الدولية أن يكون لها دور مهم تحقيق التنمية الاقتصادية.

### 1- أثار سياسات تحرير التجارة

لتحرير التجارة أثار اقتصادية كبير يمكن تلمس في العديد من المجالات لعل من أهمها [2]:

### 1-1- رفع معدلات نمو الإنتاج وتحسين الإنتاجية

يمكن تقسيم النمو في الإنتاج إلى قسمين:

- قسم يتأتى من زيادة حجم الموارد؛
- قسم ناتج عن استغلال أفضل للموارد المتاحة " أي ارتفاع في إنتاجية عناصر الإنتاج"، ومن شأن ذلك أن يؤدي في الأجل الطويل أن ينعكس في زيادة مستوى الرفاهية على المستوى المحلي، ففي الولايات المتحدة ساهم الانفتاح الاقتصادي للأسواق في تشكيل حجر الزاوية لقوة هذه البلاد وازدهارها ، وقد ساعدت التجارة الأكثر تحرراً، منذ التسعينات من القرن الماضي على زيادة إنتاج الاقتصاد القومي الأمريكي بنسبة حوالي 47%، وأتاحت خلق تسعة عشر مليون فرصة عمل جديدة في نفس تلك الفترة. وتؤمن الصادرات المصنوعة اليوم أكثر من سُدس الوظائف الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية، أي ما يقدر بحوالى 5.2 مليون وظيفة، يضاف إليها مليون فرصة عمل أخرى يؤمنها قطاع الصادرات الزراعية. وتعود الوظائف المرتبطة بالتصدير على العاملين فيها بأجور تزيد ما بين 13% و18% على معدل الدخل القومي[3].

### 1-2- استغلال وفرات الحجم

---

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير التجارة والتنمية 2007**، UNCTAD/TDR/2007، جنيف، سبتمبر2007، ص16.

[2] حسان خضر، **الآثار الاقتصادية لبرامج تحرير التجارة**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص2. 2008/01/21.

http://www.arab-api.org/coursec 22pdfc25-5-1.pdf

[3] كرستينا ر. سفيلا، ما هي الأسباب الداعية إلى تحرير التجارة، 2008/05/23.

http://usinfo.state.gov/journalsites/0107ijeasevilla.htm

إن الانفتاح التجاري على الخارج خاصة من حيث رفع الحماية من شأنه الحد من القوى الاحتكارية ويسمح باستغلال وفرات الحجم

## 1-3- رفع معدلات التصدير وتنويعه

يوجد بعض العوائق التي تحول دون تقدم قطاع التصدير، ولكن رفع الحماية من خلال تخفيض المستوى للرسوم الجمركية وتخفيض العملة من شأنه التخلص من هذه العوائق.

## 1-4- زيادة التنافسية

يؤدي تحريرالتجارة الخارجية إلى إزالة التشوهات في المبادلات الخارجية، وهذا بدوره يقود إلى إحداث أثار تنافسية هامة في الاقتصاد، ذلك أنه لا التصدير ولا الاستيراد حسن أو سيء. فانفتاح التجارة الخارجية يعمل على دفع التنافسية للمنتجين المحليين في إتجاه تحقيق أكبر مستويات الإنتاج كفاءة، فالمصدرون في هذه الحالة لا يمكنهم التصدير إذا لم يكن لديهم قدرة على المنافسة والمنتحيين يتحتم عليهم الاقتراب من التكاليف العالمية إذا أرادوا أن تنافس منتجاتهم، ويعمل هذا الاتجاه على زيادة استخدام التكنولوجيات الجديدة وبأكثر كفاءة[1].

إلا أن هناك العديد من الآثار السلبية التي يمكن ذكرها وهي [2]:

✓ من الآثار السلبية لتحرير التجارة إغراق الأسواق في الدول النامية بمنتجات الدول الصناعية الكبرى مما يترتب عليه انهيار الصناعات الصغيرة وتوقف الكثير من الأنشطة الاقتصادية في تلك الدول.

✓ إرتفاع أسعار المحاصيل الزراعية حيث كان البسطاء يحلمون بانخفاض في أسعار المحاصيل الزراعية في ظل نظام اقتصادي عالمي موحد تسوده العدالة والمساواة، وتحفه الإنسانية في أسمى صورتها حيث يقدم الغني صاحب الوفرة الاقتصادية دعما وعونا للفقير المتخلف في إنتاجه. وذلك من باب الاشتراك في نظام عالمي موحد، بيد أن هذا صار حلما تبدد في الهواء حيث وقعت الدول على ميثاق يقضي بتقليل الدعم الحكومي على المنتجات الوطنية مما نتج عنه الارتفاع في أسعار المحاصيل والمنتجات الزراعية وغير ها بالإضافة إلى تقليص دور الدول في الرقابة على الأسواق في ظل اتفاقيات تحرير التجارة.

✓ ارتفاع معدلات البطالة، وهذا أثر سلبي تعاني منه الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء. ففي ظل تحرير التجارة، فالدول التي ستفتح أسواقها للمنتج الأجنبي الذي سيقبل الناس عليه لجودته ورخص سعره قياسا بالمنتج الوطني، سيؤدي ذلك إلى ضرب الصناعات الوطنية و إغلاق العديد منها وهذا يعني تسريح العمال.

---

[1] قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص250.

[2] محمد عبد الرحيم البيومي، الواقع الاقتصادي للدول النامية بين مبادئ واتفاقيات منظمة العالمية للتجارة والعولمة الاقتصادية، **المؤتمر العلمي: الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة العالمية للنجارة، دبي 09- 11 ماي2004**، مجلد الخامس، ص550.

✓ توجيه السياسة الاقتصادية للتجارة الخارجية للدول النامية، وهذا أثر من أثار تحرير التجارة، حيث يتعين على الدول لاسيما النامية منها من منطلق موافقتها على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية أن تجعل سياستها التجارية والاقتصادية موائمة للسياسة العالمية؛ ومن ثم لا تستطيع الدول النامية أن تتخذ قرارات منفردة تحافظ بها على برامجها الاقتصادية.

✓ الآثار السلبية لتحرير التجارة انخفاض الأجور نظرا لغياب الحماية لحقوق العمل من قبل الحكومات حيث تركت السوق محررا عن الرقابة للشركات تعمل كيف تشاء.

✓ زيادة الديون في الدول النامية فمع تلاشي مصادر الدخل الوطنية وتوالي الهزات الاقتصادية، تعمل الدول على الاقتراض كي تواجه الأعباء الداخلية المتزايدة، وبهذا ترتفع ديون الدول النامية في ظل العولمة واقتصاديات السوق المرتبطة بتحرير التجارة

## 2- الدراسات التجريبية في آثار تحرير التجارة

هناك العديد من الدراسات التي ركزت على دور تحرير التجارة في التنمية الاقتصادية والبشرية وخاصة بعد عقد السبعينات إلى الآن، لعل منها[1]:

- قام Syrquin. M, Chenery H.B بدراسة تربط مابين الانفتاح التجاري وزيادة إنتاجية عناصر الإنتاج. ولقد بينت الدراسة أن الدول التي تنمو ويرتفع الدخل الفردي فيها، يميل نصيب الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي للارتفاع. وقد ذكرت الدراسة أن حجم الدولة له أثر بارز في هذا الشأن، حيث أن الدولة الصغيرة نسبيا في عدد سكانها "أقل من 25 مليون نسمة"، فإن الصادرات تشكل بالمتوسط ما نسبته 25% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بمعدل مشاركة 15% للدول الكبيرة نسبيا في عدد سكانها، مع نفس مستوى الدخل الفردي، لذلك فقد استنتجت الدراسة أن الانفتاح التجاري، مقاسا بنسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي له تأثير كبير على نمو الإنتاج وعلى إنتاجية عناصر الإنتاج.

- أما الدراسة التي قام بها كل من Frankel, Jeffrey A. and Romer, David قد بينت أن زيادة نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1% سوف تؤدي إلى زيادة الدخل الفردي بمقدار 5%. وقد استخدمت هذه الدراسة عدة معايير لقياس الانفتاح التجاري، وذلك لفحص أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي حيث استنتجت من ذلك وجود علاقة طردية ما بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي مهما كان مقياس الانفتاح المستخدم، وإن درجة قوة هذه العلاقة تعتمد على طبيعة الدراسة؛ من حيث هي مقطعية cross-section أو تعتمد على إحصاءات السلاسل الزمنية time series. وقد بينت الدراسة وجود

[1] زكية المشعل ،الانفتاح التجاري وأثاره على السياسة المالية والنقدية، **مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية**، مجلد 13،العدد 2، ص449-451.

علاقة سببية مابين الانفتاح والنمو الاقتصادي، وهذه العلاقة تجري في الاتجاهين حيث زيادة الانفتاح تزيد النمو و العكس صحيح أيضاً[1].

- أما الدراسة التي قام بها كل من Farrokh Nourzad and Jennifer.J.Pawell[2] حول أثر الانفتاح التجاري على النمو و التنمية البشرية على الدول النامية. من خلال عينة من سبعة وأربعون دولة من الدول النامية، وأخذت الدراسة معدلات سنة الخامسة خلال الفترة ما بين 1960-1990 وكان الهدف الأساسي هو تحديد هل هناك علاقة بين الانفتاح التجاري والتنمية البشرية. وذلك من خلال مراقبة الأثر الغير مباشر للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، لانهما يعتقدان أنه لا يوجد خلاف بين الانفتاح والنمو الاقتصادي من حيث المبدأ وكثيرة هي الدراسات في هذا الموضوع، ولقد أوردنا بعض منها؛ لكن الدراسات بين الانفتاح التجاري والتنمية البشرية ممثل في " HDI "هي قليلة، وإن كان هناك فرضيات على المستوى النظري تقول أن الانفتاح التجاري يؤثر على التنمية البشرية من خلال تأثيره أولا على النمو الاقتصادي من خلال النمو في الصادرات. والتي تؤثر بدورها على التنمية البشرية من خلال الواردات إذا استعملت بكفاءة من خلال استيراد الرأس المال البشري والطبيعي بالإضافة إلى التقنية والأفكار الجديدة، وهذا ما يعزز النمو ويساهم في الحد من الفقر. واستنتجت الدراسة أن الانفتاح التجاري له أثر موجب على كل من النمو الاقتصادي والتنمية البشرية وأكد كذلك أن النمو يجعل الانفتاح له مساهمة إيجابية أكبر بالنسبة للدول التي يكون فيها معدلات النمو مرتفعة عنها في الدول التي تكون معدلات النمو منخفضة.

- أما الدراسة التي قام بها كل من Guillermo Perry and Marcelo Olarrga[3] حول تحرير التجارة وأثره على عدم المساواة وتخفيض الفقر في أمريكا اللاتيني ة. حيث استنتجت الدراسة بوجه عام أن التحرير التجاري في أواخر الثمانيات وأوائل التسعينات في أمريكا اللاتينية كان مصحوبا بزيادة في أجور المهن المهرة وصاحبها كذلك زيادة في عدم المساواة، وأكدت الدراسة أن آثار التحرير التجاري على الفقر تتفاوت بشكل عام، بسبب عدم التكافؤ في الثروات الطبيعية والبشرية. وخرجت الدراسة بشكل أساسي أن تحرير التجارة كان له أثر كبير على في تفاوت توزيع الدخل، وذلك من خلال ما أظهرته مقارنة معدلات جيني قبل بداية تحرير التجارة الدولية وبعدها. وسجلت الدراسة رغم ذلك أن التحرير التجاري ساهم في زيادة ارتفاع معدلات نمو الاقتصادي.

---

[1] By Jeffrey A. Frankel and David Romer, **Does Trade Cause Growth?**, p36. 17/05/2008 http://www.econ.berkeley.edu~dromerpapersAER_June99.pdf

[2] لمزيد من المعلومات أنظر:

Farrokh Nourzad, Jennifer J. Powell, **Openness, Growth, and Development: Evidence from a Panel of Developing Countries** 25/05/2008. www.iad.gov.qaarabicimagesstoriesdocumentvolume1article4_2003.pdf

[3] Guillermo Perry, Marcelo Olarreaga, **Trade Liberalization, Inequality and Poverty Reduction in Latin America**, World Bank, New York, 2006, p36. .10/02/2008. http://siteresources.worldbank.org/INTDECABC2006/Resources/GuillermoPerry.pdf

- أما بالنسبة لآثر الأزمات الاقتصادية على الاقتصاديات المنفتحة على بعضها، فقد حاولت دراسة قام بها كل من "Khan, Mohsin .S and Zahier Roberto" إثبات أن الصدمات الخارجية تلعب دورا رئيسيا في التحكم بالأداء الاقتصادي للدول الساعية للانفتاح الاقتصادي، وتستخدم الدراسة نموذج توازن عاما ديناميكيا وذلك لاختبار أثر الانفتاح التجاري على المتغيرات الاقتصادية. ولقد خلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من الانفتاح التجاري قد يؤدي إلى الزيادة في الكفاءة الاقتصادية والاستغلال الأمثل للموارد، لكنه يجعل الاقتصاد معرضا بشكل واضح إلى الصدمات.

- أما أثر الانفتاح التجاري على التضخم، فمن الناحية النظرية، هناك وجهتا نظر متعارضتين حول الموضوع الأولى تسمى the spillover hypothesis حيث تشير إلى أن الانفتاح يؤدي إلى خفض التضخم، بينما الثانية تسمى the cost posh hypothesis فتشير إلى الانفتاح يؤدي إلى تسريع التضخم. وقد قام Cole, Ismail .M بدراسة على 48 دولة متقدمة ونامية للسنوات 1959-1985 لفحص العلاقة السببية بين الانفتاح والتضخم واعتمد على تقدير المربعات الصغرى الاعتيادية OLS لكل دولة. حيث ربط المعادلة المقدرة مابين التغير السنوي في مؤشر الأسعار القياسية للمستهلك وما بين الانفتاح (وهو التغير السنوي لنسبة الصادرا ت إلى الناتج المحلي الإجمالي أو التغير السنوي إلى الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ). ولقد دلت النتائج على أنه إذا كان معيار الانفتاح هو نسب ة التغير في الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، فإن العلاقة السببية بين الانفتاح والتضخم قد ظهرت في 19 دولة، خمس منها قد دعمت وجهة نظر الـ spillover ، بينما الأربع عشر دولة الأخرى قد دعمت وجهة نظر الـ cost posh . أما باستخدام معيار الانفتاح الثاني وهو نسبة التغير في الواردات إلى الناتج المحلي فقد تبين أن العلاقة بين السببية تأتي من الانفتاح إلى التضخم، حيث أن 18 دولة قد دعمت وجهت نظر الـ cost posh والباقي وجهت نظر الأخرى[1].

## المطلب الثالث: أثر تحرير التجارة على الفقر

### 1- تحرير التجارة ورفاه الفقراء

[1] لمزيد من المعلومات أنظر:

Christopher Bowdler, Openness and the Output-Inflation Tradeoff, 17/05/2008
http://repec.orgmmfc03Bowdler.pdf

إن تحرير التجارة الدولية يؤثر على رفاه الفقراء من خلال [1]:

## 1-1- تغيير الأسعار القابلة للاتجار فيها وتحسين فرص الحصول على منتجات جديدة

يؤدي تحرير التجارة إلى مساعدة الفقراء وذلك بخفض أسعار الواردات والحفاظ على انخفاض أسعار بدائل السلع المستوردة، وبذلك تزيد الدخول الحقيقية للناس. وتشمل المنتجات المستوردة التي يكون لها أهمية خاصة بالنسبة للفقراء وهي الأغذية الأساسية، والمنتجات الدوائية والمنتجات الطبية الأخرى والمنتجات الأساسية للصحة والملابس. ويمكن أن يستفيد الفقراء أيضا إلى حد كبير من إلغاء الضرائب على الصادرات، و يتيح نظام التجارة المفتوح أيضا استيراد التكنولوجيات والعمليات التي يمكن أن تساعد الفقراء في تحسين أحوالهم مثل المواد الكيميائية اللازمة لتعقيم المياه، والبذور المحسنة

## 1-2- تغيير أسعار السلع القابلة للاتجار فيها وتحسين فرص الحصول على توظيف الفقراء

تتنبأ النظرية التجارية بكيفية تأثير التجارة على الأجور والتوظيف في ظل ظروف خاصة، وتوحى هذه الدراسات بعاملين على الأقل يؤثران مباشرة على الطريقة التي يمكن أن يغير بها تحرير التجارة أجور وتوظيف الفقراء.

- العامل الأول: هو كيف ستحدد أسواق العمل المرنة ما إذا كانت أثار تحرير التجارة ستترجم إلى تغييرات في التوظيف والأجور. فإذا كانت هناك قوانين يحظر على الشركات خفض القوى العاملة لديها فإن معظم عمليات التصحيح لمواجهة التغييرات في الأسعار النسبية للمنتجات، سوف ينعكس في تغيرات في الأجور الحقيقة؛ أما إذا كان هناك قانون يحدد الحد الأدنى للأجور يحظر إجراء تصحيح يخفض الأجور في ظل ارتفاع حراك العمل فإن التصحيح هنا يمكن أن يتم من خلال تغييرات في التوظيف؛
- العامل الثاني: هو أن النمط المبدئي للحماية سيكون له تأثير مهم على من يفوز ومن يخسر عندما تلغى هذه الحماية. فإذا كان النمط يحابي العمال غير المهرة في مجال الزراعة والصناعة التحويلية الخفيفة مثلما حدث في المكسيك في أوائل الثمانيات من القرن الماضي، فعندئذ يمكن توقع أن يؤدي إلغاء الحماية إلى خفض الأجور النسبية في هذه القطاعات من القوى العاملة.

## 1-3- التأثير على الإيرادات الحكومية على تمويل البرامج المخصصة للفقراء

يوجد هناك هاجس عام بأن تحرير التجارة قد يؤدي إلى خفض إيرادات الحكومة نتيجة انخفاض الضرائب التجارية. وأن الحكومات في محاولة منها للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، قد تخفض المصروفات

[1] جنوفيرى ج.بانيستر وكاماو تاجى، التجارة الدولية والتخفيف من عبء الفقر، **مجلة التمويل والتنمية**، المجلد38، العدد4، ديسمبر2001، ص48.

الاجتماعية، أو تفرض ضرائب جديدة يمكن أن تؤثر بطريقة غير متناسبة على الفقراء. غير أن في المراحل الأولى من تحرير التجارة سيؤدي الاستعاضة عن الحواجز غير الجمركية برسوم جمركية وإلغاء الإعفاءات الجمركية إلى زيادة الإجراءات الحكومية بوجه عام. كما أن خفض الرسوم الجمركية المرتفعة يقلل أيضا الحوافز إلى التهريب والفساد، مما قد يؤدي بدوه إلى زيادة حجم السلع المسجلة بالجمارك وتعزيز الإيرادات. غير أن المرحلة الأخيرة قد يؤدي خفض الرسوم الجمركية إلى خفض الإيرادات الحكومية مما يؤثر بشكل مباشر على الفقراء. والنصيحة التي تقدمه المؤسسات الدولية في ذلك هو إنشاء صناديق خاصة موجهة لحماية الطبقات الفقيرة كنوع من شبكة أمان، بالإضافة إلى ترشيد الإنفاق العام[1].

## 1-4- تغيير حوافز الاستثمار والتجديد والتأثير على النمو الاقتصادي

ثمة اعتبار مهم في تخفيض أعداد الفقراء المستدام هو ما إذا كان البلد يشهد نموا اقتصاديا قويا، بحيث يمكن أن يشارك فيه الفقراء. فأحد السبل الرئيسية التي من خلالها يؤثر تحرير التجارة في النمو هو تقليل التحيز ضد التصدي في السياسة التجارية والاتجاه صوب تخصيص أكثر كفاءة للمواد. وهناك العديد من الاقتصاديين الذين يؤكدون على أن الاستثمار هو الرابطة الأساسية بين التجارة والنمو الاقتصادي. فوفقا لهذا الرأي، فإن التحرير التجاري يشجع على زيادة الاستثمار وذلك أن القطاع التجاري أكثر استخداما لرأس المال من القطاعات الأخرى، كما أن إنتاج السلع الاستثمارية تستخدم السلع الوسيطية التي يتم استيرادها من الخارج وأخيرا فإن المنافسة في السوق الدولية في مجال الآلات والتجهيزات الرأسمالية يخفض من أسعار الفائدة على رأس المال[2].

ويساهم التحرير التجاري في تشجيع الاستثمار الأجنبي، وما يصاحبه من ممارسة الأعمال التجارية الجديدة التي تزيد الإنتاجية الشاملة والنمو في الشركات المحلية. والجدول التالي يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة الداخل بين مناطق العالم والقيمة الإجمالية لتلك الاستثمارات. ويمكن ملاحظ أن الاقتصاديات المتقدمة مازالت تمتلك نسب تفوق 50% من تلك الاستثمارات.

الجدول 7.3 : قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة وتوزيعها بين مناطق العالم

(نسبة مئوية، مليار دولار)

| | متوسط السنوي 2000-1995 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|

[1] لمزيد من المعلوم أنظر:

مارتن رافاليون، شبكة أمان آلية، **مجلة التمويل والتنمية**، البنك الدولي، المجلد39، العدد2، جويلية2002، ص21.

[2] محمد أبراهيم أحمد الشافعي، مرجع سبق ذكره، ص513.

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاقتصاديات المتقدمة | 73.4 | 73.2 | 71.1 | 64 | 56.5 | 62.4 | 65.7 |
| الدول النامية | 25.4 | 25.5 | 26.7 | 31.7 | 38.1 | 33.2 | 29 |
| جنوب شرق و كومنولث الدول المستقلة | 1.2 | 1.3 | 2.2 | 4.3 | 5.4 | 4.4 | 5.3 |
| إجمالي قيمة الاستثمارات الأجنبية | 740.7 | 832.6 | 622 | 564.1 | 742.1 | 945.8 | 1305.9 |

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2007، UNCTAD/WIR/2007، جنيف، 2007، ص13

## 1-5- التأثير على تعرض اقتصاد ما للمعاناة من الصدمات الخارجية السلبية

إن تحرير التجارة يجعل الاقتصاد أكثر انفتاحًا، ويحقق اندماج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي. وفي كثيراً من الأحوال سوف يساعد ذلك الاقتصاد على تنويع صادراته وفقا لمزاياه النسبية، وعلى أن يصبح الاقتصاد المحلي أقل اعتمادا على تصدير منتجات وحيدة.

ويؤدي إندماج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي إلى مساعدة الاقتصاد المحلي على أن يصبح أقل اعتمادا على السوق المحلي، بحيث يتم موازنة حالات الانكماش الاقتصادي المحلي بالنمو في الاقتصاد الدولي؛ غير أن الانفتاح أيضا قد يجعل الاقتصاد أكثر تعرضًا للمعاناة من الصدمات الخارجية مثل التغيرات المفاجئة في معدلات التبادل التجاري التي يمكن أن تقلل النمو بدرجة كبيرة. فإذا تعرضت قطاعات معينة إلى صدمات من الخارج، خاصة في المجال الزراعي قد يكون لها تأثير بالغ على الفقراء.

## 2- أثر تحرير التجارة الدولية على البلدان النامية

إن أثر تحرير التجارة الدولية على الدول النامية يختلف من دولة إلى أخرى، بالاختلاف في الإمكانيات المادية والطبيعية والبشرية، فالقول إن تحرير التجارة الدولية كان له أثر إيجابي على جميع الدول النامية، قول بعيد من الواقع. حتى وإن كان هناك دولاً حقاً زادت مساهمتها بقوة في التجارة والاستثمارات العالمية مثل الصين والهند والبرازيل والمكسيك. وكان لذلك بعض الآثار الإيجابية على مستويات المعيشية لمواطنيها وبمستويات مختلفة. إلا أن أغلب الدول النامية مازالت مساهمتها في التجارة العالمية ضعيفة خاصة في الدول الأقل نمواً. وسنستعرض بعض آثار تحرير التجارة الدولية على البلدان النامية:

### 1-2- أثر تحرير التجارة الدولية على الصين و بعض دول أمريكا اللاتينية

حقق النمو المتواصل في الصين منذ بداية الإصلاح الاقتصادي في عام 1978، الذي كان يرتكز على الإنفتاح التجاري وجذب الاستثمارات الأجنبية نتائج إيجابي ة، حيث أدى النمو المتواصل إلى زيادة استثنائية في مستويات المعيشة وساهم في هبوط معدلات الفقر لم يسبق لها مثيل. ويقدر البنك الدولي أن أكثر من 60% من السكان كانوا يعيشون تحت خط الفقر"دولار واحد" عند بداية الإصلاح، ولقد أنخفض النسبة لتبلغ حدود 10% سنة 2004[1]، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم 3-2 : معدلات الفقر و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين خلال الفترة 1981-2003

(نسبة مئوية، اليوان الصيني )

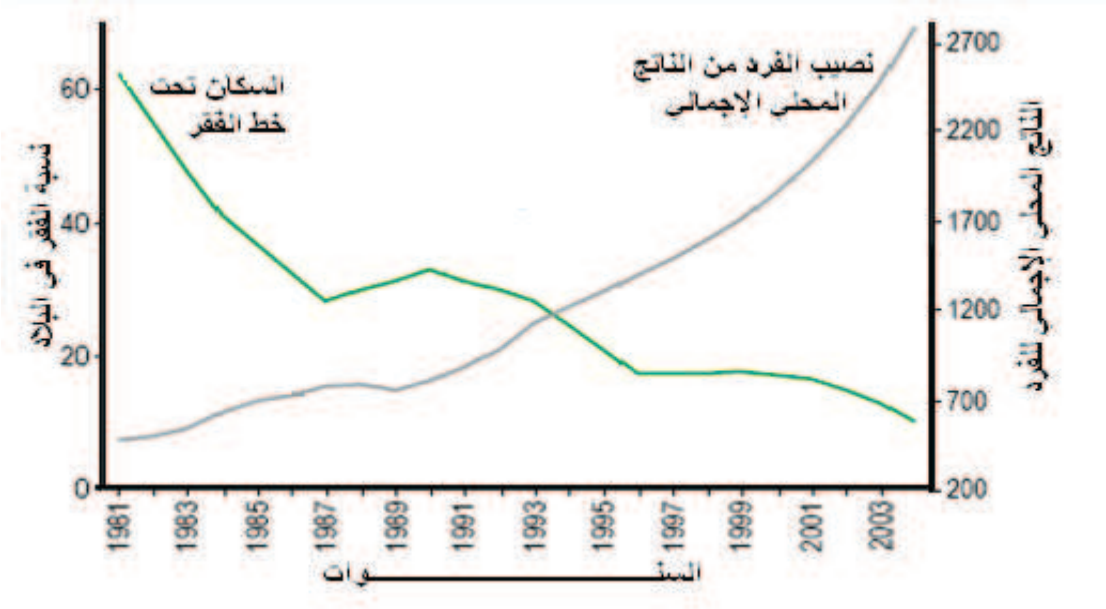


Source: David Dollar, Op.Cit, p25.

ورغم أن الزيادة في تحرير التجارة في الصين كان مصحوبة بهبوط كبير في معدلات الفقر، إلا أنه كان مصحوبة أيضاً بزيادة في عدم المساواة في الدخل، حيث أرتفع معدل جيني ارتفاعًا حادًا من 0.28 في عام 1981إلى 0.42 في عام 2004. وترجع الزيادة المشاهدة في عدم المساواة الكلي في معظمها إلى الزيادة المستمرة في الفروق بين دخول الأسر في المناطق الحضرية والريفية وإلى النمو غير المنتظم في الدخول بين الأسر [2].

وهناك رأي أخر يرى أن هذا الارتفاع في عدم المساواة كان نتيجة طبيعية لقوى السوق التي خلقت النمو الاقتصادي القوي، إضافة إلى تأخر الحكومة الصينية بتنفيذ السياسات الضرورية لتقليص هذه الفجوة[3].

---

[1] David Dollar, **Poverty, inequality and social disparities during China's economic reform**, World Bank, New York, 2007,p2 12/02/2008
http://www/wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2007/06/13/000016406_20070613095018/Rendered/PDF/wps4253.pdf

[2] صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد العالمي العولمة وعدم المساواة:دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية العالمية**، مرجع سبق ذكره، ص147.

[3] David Dollar, Op.Cit, p7

هذه الظاهرة ميزت أغلب البلدان النامية، فـفي أمريكا اللاتينية تُظهر المشاهدات أن التحرير التجاري تزامن مع زيادة في الدخل والتفاوت في توزيعه. ففي ا لأرجنتين التي انتهجت تحريرا تجاريا على مرحلتين الأولى ما بين 1976 و 1982 و الثانية ما بين 1989 إلى 1993. فقد أرتفع معامل جيني من 36% في 1975 إلى 42% في 1981 و 47% في 1989. وكذلك في تشيلي ما بين 1975 إلى 1979 ارتفع معامل جيني من 46% في 1971 إلى 53% في 1980، وأجرت كذلك المكسيك إصلاحات بعيدة المدى في الفترة بين عام 1985 وعام 1994 أدت إلى فتح اقتصادها أمام تدفقات التجارة ورؤوس الأموال. في الفترة ذاتها، وبدأت فجوة الدخل في الاتساع بين العمال ذوي المهارات العالية والعمال ذوي المهارات المنخفضة مع ارتفاع معامل جيني من 50% في 1984 إلى 54% في 1989[1].

والشكل التالي يبين تطور معدلات جيني بعد التحرير التجاري وقبله في المكسيك.

الشكل رقم3-3: معدلات جيني قبل وبعد تحرير التجارة في المكسيك(نسبة مؤوية، سنوات)

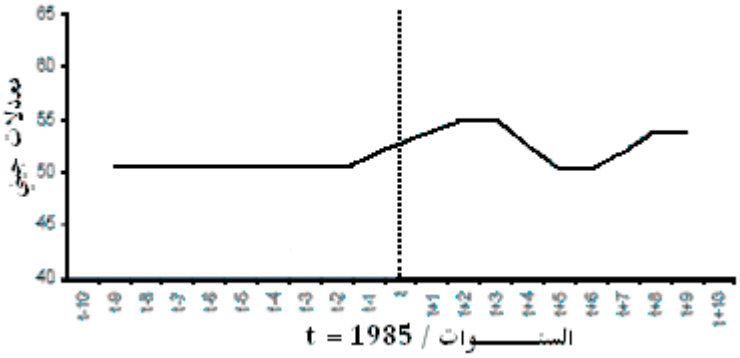


Source: Guillermo Perry, Marcelo Olarreaga, Op.Cit, p5.

## 2-2- أثر تحرير التجارة الدولية على البلدان الفقيرة (البلدان الأقل نمواً)

يتشكل التصور الأولي حول أثر تحرير التجارة الدولية على البلدان الفقيرة أو البلدان الأقل نمواً هو أن تحرير التجارة يرجح أن تكون له آثار سلبية على المدى القصير، لاسيما وأن الفئات الاجتماعية التي كانت تستفيد سابقاً من النظام الحمائي للتعريفات تتعرض إلى المنافسة الدولية، غير أن الآثار على المدى الطويل ستكون مواتية نظراً إلى أن تحرير التجارة سيزيد من إمكانيات نمو الاقتصاد.

[1] Marion Jansen, Eddy Lee, **Trade and Employment Challenges For Policy Research**, World Trade Organization, Geneva, 2007, p48. 13/03/2008
http://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/ilo_e.pdf

ولقد جاء في تقرير للأونكتاد عن البلدان الأقل نموا لعام 2004[1] أن اتجاهات الفقر خلال فترة تحرير التجارة وبعده مباشرة في أقل البلدان نمواً متفاوتة جدا، وليست سلبية دائماً غير أن هناك العديد من بواعث القلق بشأن آثار التحرير على المدى الطويل من حيث مدى استدامة النمو الاقتصادي وشموليته.

وتتفاوت آثار عملية تحرير التجارة على الفقر على المدى القصير تفاوتاً شديدا بين أقل البلدان نمواً . فالدراسات القليلة الساعية لعزل أثر تغيير السياسات تدل. من زاوية الاقتصاد القياسي، على وجود آثار إيجابية محدودة في بعض البلدان وآثار سلبية محدودة في البعض الآخر، حيث تستفيد بعض الفئات وتخسر فئات أخرى في كل حالة . والشكل التالي يبين أثر تحرير التجارة على معدلات نمو الصادرات ومتوسط الاستهلاك الخاص للفرد.

الشكل رقم3-4:مؤشر الصادرات والاستهلاك الفردي في بعض البلدان الأقل نمواً خلال الفترة(1980-2001). (سنة الأساس 1990=100)

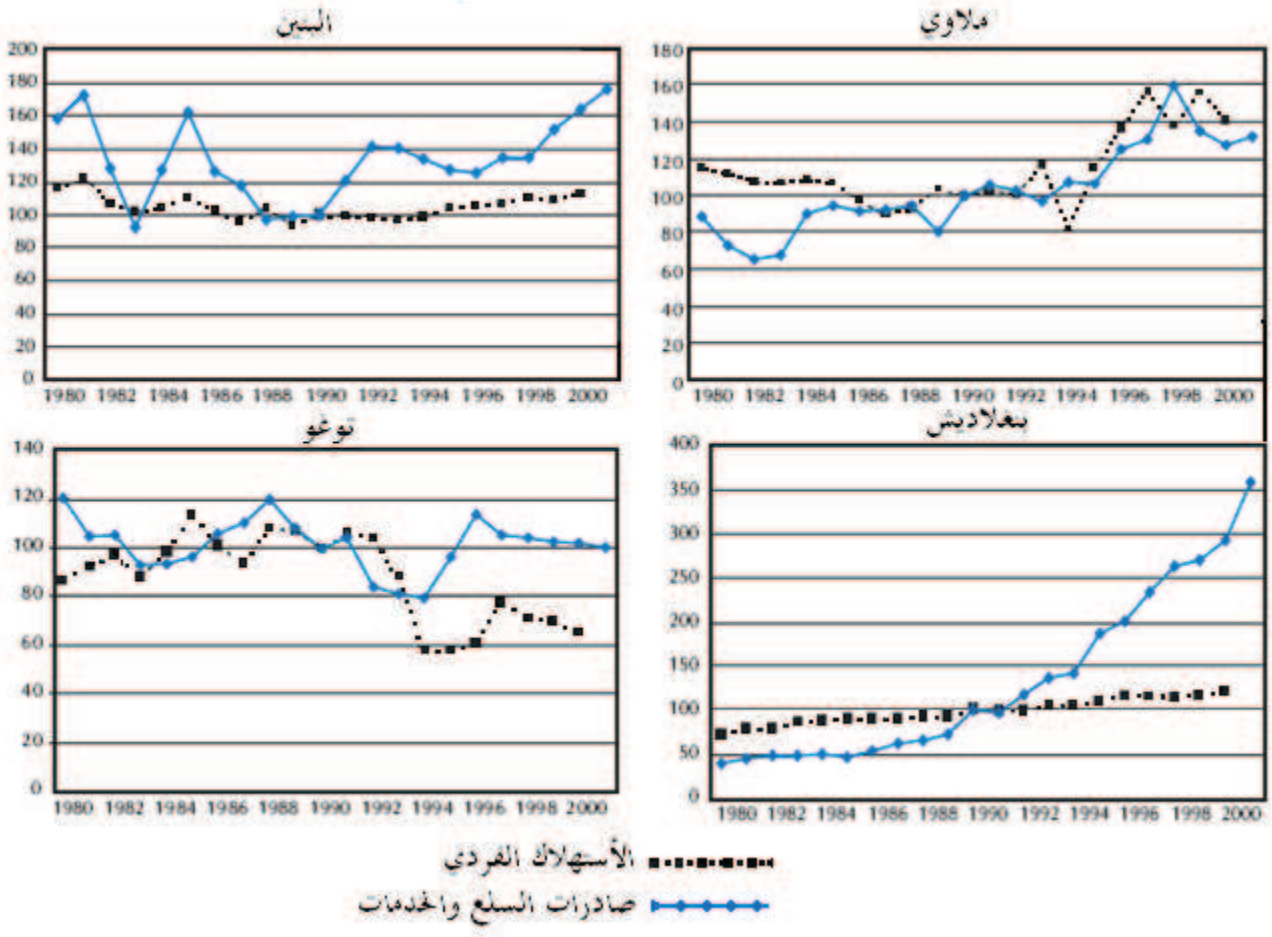


Source: CNUCED, **rapport 2004 sur les pays les moins avancés: commerce international et réduction de la pauvreté**, Op.Cit, p204.

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **استعراض عام للتقرير أقل البلدان نموا لعام 2004**، مرجع سبق ذكره، ص**20**.

يتضح من الشكل السابق أن أثر تحرير التجارة الدولية على البلدان الأقل نمواً متفاوت فيما بينها، فمثلا في البنين التي انتهجت سياسة التحرير التجاري في سنة 1988 لم تساهم الزيادة في الصادرات إلى زيادة الاستهلاك الفردي، وعلى العكس من ذلك ففي ملاوي ساهمت الزيادة في الصادرات بعد التحرير التجار ي في سنة1988 إلى الزيادة في مستويات الاستهلاك؛ ولكن في توغو لم تحدث الزيادة في الصادرات بعد تحرير التجارة الذي كان في 1988 إلى ارتفاع مستوى الاستهلاك ، بل بالعكس ساهمت في انخفاض مستوى الاستهلاك. أما في بنغلاديش التي انتهجت سياسة التحرير التجاري في سنة 1986 لم تساهم الزيادة القوية في الصادرات إلى زيادة مهمة في الاستهلاك.

ويؤكد التقرير أن أكبر تحسّن قد حدث في تلك البلدان التي انفتحت باعتدال خلال العقد وليس في البلدان التي شهدت أقصى قدر من الانفتاح، وتشير الأدلة إلى وجود اتجاه في البلدان التي كان فيها الانفتاح تدريجياً وأقل عمقاً لقيام علاقة أفضل بين التجارة والحد من الفقر مقارنة بتلك البلدان التي حدث فيها الانفتاح الأعمق والأسرع من جهة، والبلدان التي ظلت أكثر تقييداً من جهة أخرى.

ويذهب التقرير إلى التأكيد أن هذا النمط يتصل بتخصص الصادرات بقدر ما يتصل بتحرير التجارة، وبالفوارق في سرعة ذلك التحرير في أقل البلدان نمواً الآسيوية والأفريقية. فقد كانت عملية التحرير في هذه البلدان الأفريقية أعمق وأسرع منها في البلدان الآسيوية ضمن أقل البلدان نموا ً .وقد كان لهذه الأخيرة بصورة عامة أداء أفضل في مجال الحد من الفقر، كما كانت أكثر نجاحاً في تطوير صادرات من المصنوعات تتسم بقدر أكبر من الديناميكيّ السوقية، الأمر الذي يُعزى جزئياً إلى الروابط الإقليمية في مجالي التجارة والاستثمار.

## 3- تحرير التجارة وأفاق الحد من الفقر

مهما كانت الاتجاهات على المدى القصير، فإن القضية المركزية في الوقت الراهن هي ما إذا كان من المحتمل أن تؤدي بيئة السياسات العامة الجديدة إلى الحد من الفقر بدرجة كبيرة، وعلى نحو مستدام على المدى الطويل. وفي هذا الإطار، توجد عناصر إيجابية وعناصر سلبية . وبالنسبة إلى أقل البلدان نمواً التي كانت عملية تحرير التجارة فيها عميقة، تبين مقارنة الاتجاهات الاقتصادية قبل عملية تحرير التجارة وبعدها أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، ومعدلات نمو الصادرات، ومعدلات نمو الاستثمار، كانت جميعها أعلى في ظل البيئة الاقتصادية لفترة ما بعد التحرير إلا أنه بالنظر إلى معدلات النمو السكاني المرتفعة، فإن معدلات النمو الاقتصادي التي يجري تحقيقها ليست كافية في العديد من الحالات لتوليد معدلات النمو في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تؤثر تأثيراً كبيراً في الحد من الفقر.

وثمة أسباب تدعو إلى الاعتقاد أن استدامة الاتجاهات الإيجابية للنمو والتصدير والاستثمار لا تزال غير مؤكدة . وهذه الأسباب هي:

- أولاً: أن معدل المدخرات المحلية لا يزال متدنياً جداً وبالتالي تظل بلدان ما بعد فترة تحرير التجارة تعتمد اعتماداً شديداً على المدخرات الأجنبية، ولا سيما من خلال المعونة؛
- ثانياً: ثمة أدلة على المستوى الكلي أن تقديم المعونة في فترة ما بعد تحرير التجارة، شهد انخفاضا كبيرا خاصة بعد فترة التسعينات؛
- ثالثاً: بالرغم من أن هناك معدلات نمو أعلى للصادرات، فإن تكوين الصادرات لم يتحول بعد في اتجاه تكوين أنسب ينطوي على قدر أكبر من التخصص في المنتجات التي تتسم بالديناميكية وزيادة القدرة على المنافسة .ومن المؤكد أن منتجات تصديرية جديدة قد أخذت تظهر، وهي تشكل، إلى جانب اتجاه نحو تقليص تركز الصادرات، علامة إيجابية . غير أنه في الحالات التي تلت تحرير التجارة يظل أثر ظهور منتجات جديدة محدوداً جداً إلى درجة أن أداء التصدير الإجمالي لم يحسَّن بما فيه الكفاية بحيث يعكس اتجاه التهميش في الاقتصاد العالمي.

وبصفة عامة، فإن عملية تحرير التجارة في أقل البلدان نمواً قد عزَّزت التخصص في تصدير السلع الأساسية بدلاً من أن تشجع التحول نحو تصدير المصنوعات. ويبين تحليل أثر تحرير التجارة على ميزان المدفوعات في أقل البلدان نمواً أن العملية قد أدت إلى زيادة الصادرات والواردات، وقد كانت الزيادة في الواردات أكبر من الزيادة في الصادرات. وبالمقارنة مع الحالة السائدة في بلدان نامية أخرى، فإن عملية تحرير التجارة في أقل البلدان نمواً كان لها أثر محدود بدرجة أكبر في الصادرات والواردات على السواء، وبالنسبة إلى الصادرات، يرجح أن يعكس ذلك استجابة أدنى لعرض الصادرات.

أما بالنسبة إلى الواردات، فإن التحول إلى نظام تجاري حر يرتبط بهبوط في المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً أدّى بدوره إلى انخفاض نمو الواردات، في حين ارتبط تحرير التجارة في البلدان النامية الأخرى بتدفقات وافدة من رؤوس الأموال الخاصة بعد تحرير التجارة . وقد أدى ذلك التحرير إلى تفاقم اختلال الميزان التجاري لأقل البلدان نمواً .ويُعتبر الأثر محدوداً بدرجة أكبر في أقل البلدان نمواً مما هو عليه في البلدان النامية ككل وذلك لأن أثر تحرير التجارة في نمو الواردات كان أقلّ.

وإذا استمرار تهميش البلدان أقل البلدان نمواً من التدفقات الرأسمالية العالمية، فإن الأثر في الميزان التجاري يدل ضمناً على أن عملية تحرير التجارة قد زادت من شدة الاعتماد على المعونة . وفضلاً عن ذلك، وما دامت المعونة لا تُقدم في شكل منح ولا تساعد في بناء القدرة التجارية، فمن المرجح أن تؤدي إلى تزايد احتمال تجدد أزمة الديون مستقبلاً.

ونشير هنا أن مدى شمولية عملية النمو التالية لتحرير التجارة هو أمر يبعث على القلق .وتوضح المعلومات الواردة في الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري أن شكل النمو الاقتصادي الذي يتركز فيه التوسع ضمن" جيوب "صغيرة جغرافياً وقطاعياً قد أصبح يمثل مشكلة في بعض البلدان أقل نمواً التي تتألف صادراتها الرئيسية من المصنوعات ومنتجات التعدين . وبهذا الشكل من أشكال النمو الاقتصادي، يوجد روابط ضعيفة بين" الجيوب "التصديرية السريعة النمو والقطاع الزراعي الذي تكسب فيه أكثرية السكان وأغلبية الفقراء موارد رزقها، وفي ظل هذه الظروف يمكن أن تسجل الصادرات معدلات نمو عالية جداً دون أن يكون لذلك أي تأثير في الفقر.

وثمة عامل آخر يحدّ من شمولية عملية النمو التالية لتحرير التجارة، وهو ينشأ عن عملية تحرير عميق للتجارة على الحدود الوطنية من قِبَل بلدان ذات هياكل أساسية داخلية ضعيفة في قطاعي النقل والاتصالات، ومستويات متدنية من تكامل الأسواق المحلية، أو مستوى عالٍ من التوجه نحو اقتصاد الكفاف . وفي ظل هذه الظروف، يتم إقصاء العديد من السكان الفقراء والمناطق الفقيرة .وإضافة إلى ذلك، يتعذر على عملية تحرير التجارة ذاتها كسر الحلقات المفرغة التي تحدّ من إسهام الأسر المعيشية الريفية في الأسواق وتجعل جزءاً كبيراً من الناتج المحلي غير قابل للتداول إلا محلياً، ويؤدي ذلك إلى تفاقم مشكلة النمو الذي يقتصر أساساً على "الجيوب "الجغرافية والقطاعية في البلدان المصدرة للمصنوعات والمعادن والنفط، وهو يتضح بصفة خاصة أيضاً في أقل البلدان نمواً المصدرة للمنتجات الزراعية.

## المبحث الثالث: التجارة الدولية كآلية للحد من الفقر

يمكن للتجارة الدولية أن تلعب دور مهم في الحد من الفقر وذلك لن يتأتى إلا من خلال دمج التجارة الدولية في إستراتجية إنمائية وطنية تجمع كل الأطراف الفاعلة سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

### المطلب الأول: الإستراتجية الإنمائية والسياسة التجارية

#### 1- الإستراتجية الوطنية وعملية تطوير السياسة التجارية

يتمثل العنصر الأول لجعل التجارة الدولية آلية أكثر فعالية للحد من الفقر في الدول الفقيرة وهو في وضع استراتيجية وطنية تأخذ بعين الاعتبار التجارة الدولية في صلب الإستراتجية الوطنية. وترتكز هذا المنهجية على قيود ميزان المدفوعات والتغيرات في مرونة الواردات والصادرات بالنسبة للدخل، وهي أمور ضرورية لتحقيق نمو مستمر بمعدلات كافية لبلوغ أهداف الحد من الفقر. وذلك بفحصٍ لتوقعات الطلب على الصادرات التقليدية وكذلك المعايير اللازمة لتحديد قطاعات السلع والخدمات القابلة للتداول والواعدة والتي يمكن المساعدة في تحقيق أهداف التنمية التجارية وهي[1]:

- ✓ زيادة الانفتاح التجاري؛
- ✓ تحسين القدرة التنافسية والتنويع ؛
- ✓ الحد من تقلبات الصادرات وتنويعها؛
- ✓ تطوير صادرات جديدة بما فيها الصادرات الزراعية ذات القيمة العالية والسياحة؛
- ✓ تنمية الروابط التجارية الأقليمية؛

وعلى هذا الأساس يمكن استكشاف تدابير بديلة في مجال السياسة التجارية العامة وسيكون ذلك فعالا بوضع سياسة تجارية وطنية محكمة تشارك فيها مجموعة كبيرة من الجهات المصاحبة، من المجتمع المدني ومراكز البحث الجامعية إضافة إلى المانحون وذلك لهدف تعزيز الحاجات المتعلقة بزيادة القدرة الإنتاجية، والشكل التالي يوضح كيفية إدماج السياسة التجارية في استراتجيات الحد من الفقر.

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **استعراض عام للتقرير أقل البلدان نموا لعام 2004**، مرجع سبق ذكره، ص27.

الشكل 5.3 : إستراتجية التنمية وعملية تطوير السياسة التجارية

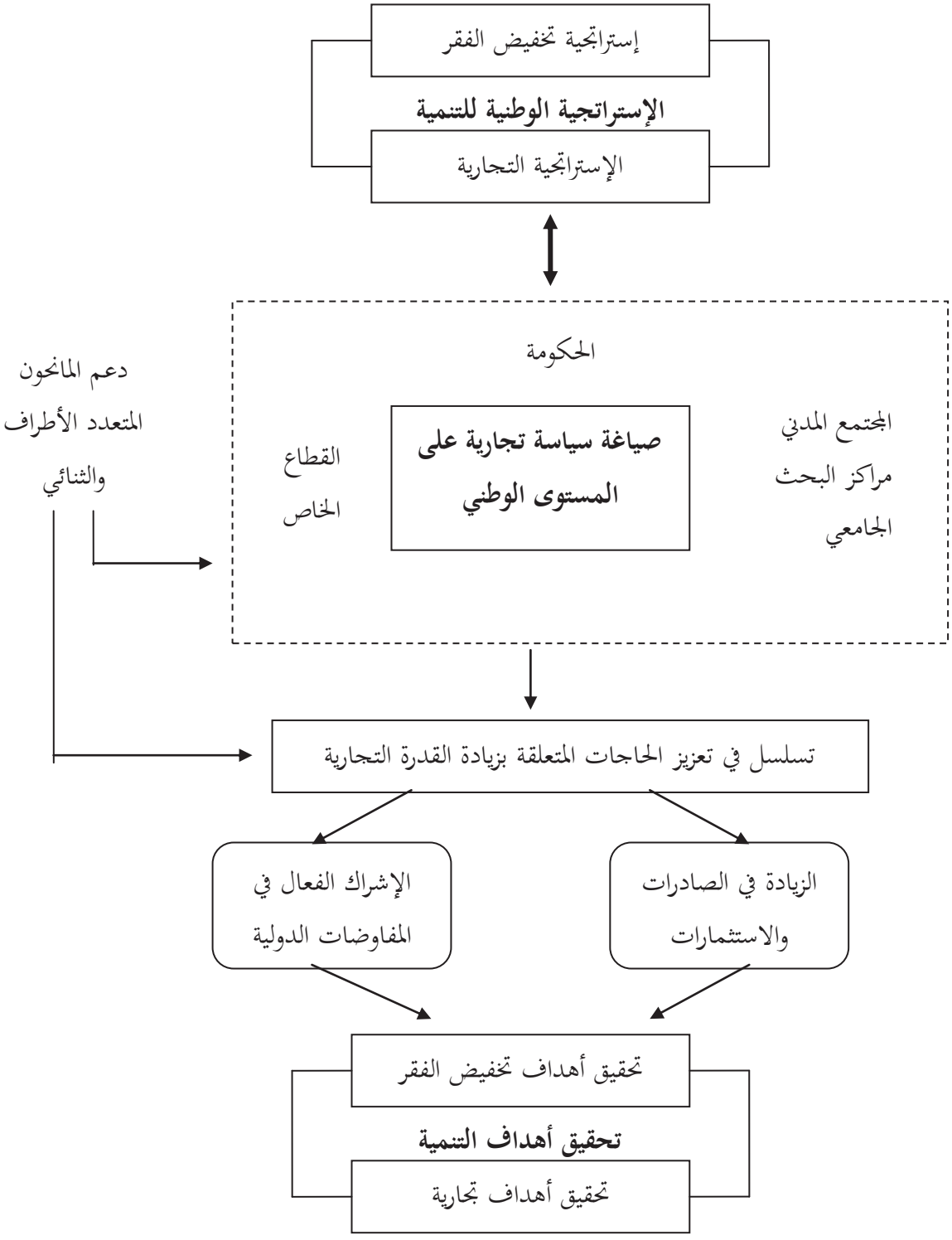


Source : CNUCED**, rapport 2004 sur les pays les moins avancés: commerce international et réduction de la pauvreté**, Op.Cit, p350

## 2- الإستراتجية الإنمائية بعد التحرير الاقتصادي

يتمثل التحدي الذي تواجهه الدول النامية في وضع إستراتجية إنمائية تعزز التنمية وتساهم في الحد من الفقر في اقتصاد مفتوح، وتتلخص القضايا الأساسية هنا. ما هي طبيعة الإستراتجية الإنمائية بعد عملية التحرير؟، و ما هو نوع الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها السلطات العامة والتي يمكن أن تيسر التنمية والحد من الفقر في اقتصاد لا توجد فيه حواجز أمام التجارة الدولية ؟.

وتؤكد أغلب الدراسات أنه من غير المرجح أن تقضي إستراتجية للنمو الذي تقوده الصادرات في القضاء على الفقر، حيث يعتبر النمو الذي تقوده الصادرات مرادفا لشكل النمو الذي يقوم على إقصاء وانحصار الفوائد في حيز محدود. وهناك العديد من الاستراتجيات الإنمائية الواعدة التي يمكن انتهاجها بعد التحرير التجاري. والذي تمثل فيه التجارة عنصرا من عناصر النمو وليس المصدر الرئيسي للنمو، والتي يمكن تنفيذها في إطار نظام تجاري منفتح وليس منحاز لا إلى الصادرات ولا إلى الواردات. بحيث لا يوجد أي تميز بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، وتعرف استراتجيات التنمية هذه بأنها استراتجيات للتنمية بعد التحرير ومن بين هذه الاستراتجيات ما يلي:[1]

- استراتيجية للنمو الذي تقوده الصادرات تكون ذات بعد إنساني، بما في ذلك تعزيز الروابط لتعميم المنافع وكذلك استراتيجية لتلبية الاحتياجات الأساسية؛
- استراتيجية متوازنة للنمو تقوم على نمو الإنتاجية الزراعية والتصنيع الذي يعجّله التصدير؛
- استراتيجية للتصنيع تستند إلى التنمية الزراعية - تشمل الاستثمار في البنى التحتية والتقدم التكنولوجي في الزراعة بالإضافة إلى روابط أمامية بأنشطة التجهيز - وتكون الصادرات أحد مكوناتها؛
- التطوير والتنويع من خلال إدارة الإيرادات المتأتية من المعادن؛
- إنشاء تكتلات إنتاجية تقوم على الموارد الطبيعية؛
- وضع استراتيجية إنمائية ثلاثية تشمل ترويج المنتجات القابلة للتداول والقادرة على المنافسة، والمنتجات غير القابلة للتداول والقائمة على الاستخدام الكثيف لليد العاملة، والتحول التكنولوجي في الأنشطة الموجهة نحو تحقيق الكفاف للتقليل من القيود التي تقيّد وقت عمل الأسر المعيشية.

ونشير هنا أن النمو في الصادرات يعد مكوّناً مهماً في جميع هذه الاستراتيجيات الإنمائية، بحيث إذا كانت الصادرات في إطار الاستراتيجية الأولى، هي المكوّن الرئيسي في جانب الطلب ضمن النمو الاقتصادي، فإن الاستراتيجيات الأخرى هي استراتيجيات للتنمية المنفتحة تسعى إلى تحقيق نمو كاف في الصادرات لا إلى نمو تقوده

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **استعراض عام لتقرير أقل البلدان نموا لعام 2004**، مرجع سبق ذكره، ص29.

الصادرات وهي الاستراتيجيات التي تسعى إلى تحقيق نمو كاف في الصادرات، وتعتبر توسع الطلب المحلي عنصراً مهماً في جانب الطلب ضمن النمو الاقتصادي؛ إذن فثمة توازن أكبر بين الطلب المحلي وتوسع الصادرات في عملية النمو[1].

## المطلب الثاني: إدخال تحسينات على النظام التجاري العالمي

لن تتحقق الآثار الايجابية لاستراتجيات إنمائية وطنية أفضل دون إدخال تحسينات على النظام التجاري الدولي للحد من القيود على التنمية في الدول النامية ذلك أن النظام العالمي يشوبه العديد من النقائص.

### 1- مظاهر ضعف النظام التجاري العالمي

#### 1-1- هيمنة الدول المتقدمة على التجارة الدولية

إن التجارة الدولية في العالم مازالت تشهد تفاوتا كبيرا وهيمنة شبه كامل عليها من الدول المتقدمة ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي الذي يوضح حجم المشاركة في التجارة العالمية حسب المناطق في العالم:

الجدول8.3 : نسبة المشاركة في التجارة العالمية، حسب المناطق في العالم لسنة 2005.

( نسبةمئوية)

| المناطق | أسيا | شمال أمريكا | وسط و جنوب أمريكا | أوربا | أفريقيا | الكومنولث والدول المستقلة | شرق الأوسط |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات | %27 | %15 | %3 | %44 | %3 | %3 | %5 |
| الواردات | %25 | %22 | %3 | %43 | %2 | %2 | %3 |

Source: WTO, World Trade Report 2007, Op.Cit, p10.

نلاحظ من الجدول السابق، أن أوربا وشمال أمريكا تستحوذ على 55% من الصادرات العالمية لسنة 2005 والتي تقدر بحوالي 8043 مليار دولار أمريكي، أما بالنسبة إلى الواردات فقدرت نسبة مشاركة الأخيرة ب65% من الواردات العالمية والمقدر بحوالي 10511 مليار دولار أمريكي، ويلاحظ كذلك أن أغلب الدول النامية الموجود في أفريقيا و وسط و جنوب أمريكا و الكومنولث والدول المستقلة و شرق الأوسط أن مساهمتها في التجارة العالمية محدودة. أما بالنسبة إلى الصادرات فتقدر ب12% و الواردات قدرت ب10%.

---

[1] لمزيد من المعلومات أنظر:

علي توفيق الصادق، وليد عدنان الكردي، **دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي**، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2001.

## 1-2- طبيعة العلاقات التجارية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة

تشهد العلاقات التجارية بين الدول المتقدمة والدول النامية تشوهات كبيرة يمكن ملاحظة ذلك من خلال حجم ونوع التجارة بين المجموعتين، ففي دراسة قام بها البنك الدولي بالنسبة للدول متوسط الدخل وجد أن ما نسبته 51% من دول النامية متوسط الدخل تصدر ما يقارب 70% من الصادرا ت إلى مجموعة من الدول المتقدمة وهي الإتحاد الأوربي وكند واليابان والولايات المتحدة، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل 6.3 : أسواق التصدير للبلدان متوسطة الدخل

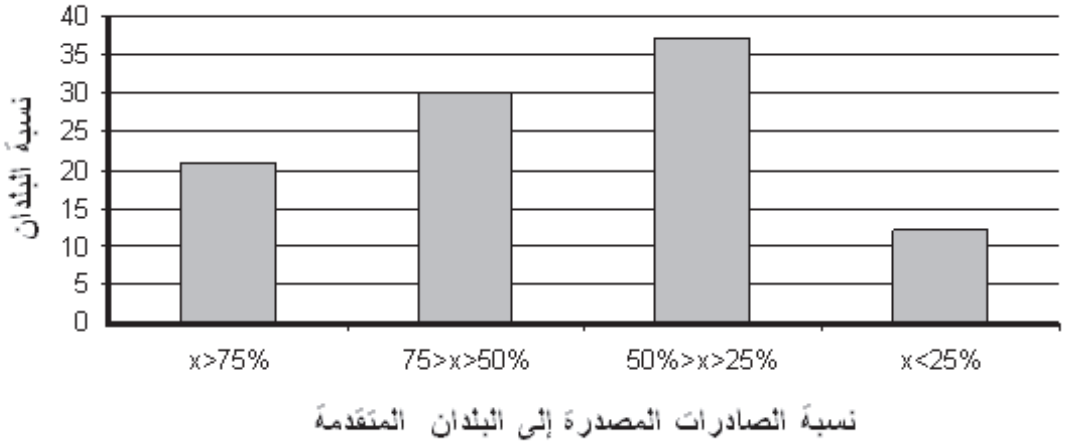


Source: Katerina Alexandraki and Hans Peter Lankes, **The Impact of Preference Erosion on Middle-Income Developing Countries**, International Monetary Fund, WP/04/169, September 2004, p12

رغم أهمية التبادل التجاري بالنسبة للدول النامية مع الدول المتقدمة ، يظل هذا التبادل بالنسبة الدول المتقدمة محدودا، فالتجارة الدولية للدول المتقدمة مع الدول النامية لا تمثل أهمية كبيرة لها، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال حجم واردات منظمة التعاو ن و الإنماء الاقتصادي حيث بلغت ما نسبته 21.09% من إجمالي وارداتها المقدرة بحوالي7 تريليون دولار، في حين أن نصيب الدول الأقل نموا قدر بحوالي 0.4% من إجمالي الواردات، أو كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول 9.3 : حجم استيراد البضائع من الدول النامية إلى منظمة التعاون و الإنماء الاقتصادي

| البلدان | البلدان النامية | | البلدان الأقل نمو | |
|---|---|---|---|---|
| | المجموع "بملايين | الحصة من إجمالي | المجموع "بملايين | الحصة من إجمالي |

| | الدولارات الأمريكية2003 | الواردات 2003 (%) | الدولارات الأمريكية"2003 | الواردات 2003 (%) |
|---|---|---|---|---|
| النرويج | 5860 | 13 | 81 | 0.2 |
| أستراليا | 34143 | 40 | 148 | 0.2 |
| لكسمبورغ | 298 | 19 | 6 | -- |
| كند | 46012 | 19 | 770 | 0.3 |
| السويد | 7556 | 9 | 169 | 0.2 |
| سويسرا | 8142 | 8 | 118 | 0.1 |
| أيرلندا | 8833 | 16 | 136 | 0.3 |
| بلجيك | 29066 | 12 | 2181 | 0.9 |
| الولايات المتحدة | 641803 | 49 | 11525 | 0.9 |
| اليابان | 237583 | 62 | 1584 | 0.4 |
| هولندا | 50887 | 24 | 657 | 0.3 |
| فنلندا | 4899 | 12 | 157 | 0.4 |
| الدانمرك | 6815 | 12 | 168 | 0.3 |
| المملك المتحدة | 79488 | 20 | 1587 | 0.4 |
| فرنسا | 64258 | 18 | 2598 | 0.7 |
| النمسا | 7997 | 9 | 179 | 0.2 |
| إيطاليا | 55504 | 19 | 1400 | 0.5 |
| نيوزيلندا | 5675 | 31 | 29 | 0.2 |
| ألمانيا | 98247 | 16 | 2761 | 0.5 |
| أسبانيا | 45009 | 21 | 1647 | 0.8 |
| اليونان | 9835 | 22 | 180 | 0.4 |
| البرتقال | 5943 | 13 | 234 | 0.5 |
| المتوسط /المجموع | 1453853 | 21.09 | 28315 | 0.4 |

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية2005**، مرجع سبق ذكره، ص279.

## 1-3- صعوبة دخول منتجات الدول النامية أسواق الدول المتقدمة

إن من أهم مظاهر ضعف النظام التجاري العالمي هو صعوبة دخول منتجات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة، فلكي تستفيد الدول الفقيرة من التجارة الدولية عليها أن تصل إلى أسواق البلدان الغنية. ولقد جرى الاتفاق على ذلك بين الدول المتقدمة بتخفيض الرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية على المنتجات التي تهتم البلدان النامية عموما والفقيرة خصوصاً بتصديرها أو إلغاءها. لكن تجد الدول النامية صعوبة في تطبيقها في الواقع[1]. حيث تواجه منتجات الدول النامية عراقيل كثيرة للدخول إلى أسواق الدول المتقدمة ولعل من أهم هذه المنتجات المنتج الزراعي. فالأسواق العالمية للسلع الزراعية تتسم بتشوهات بالغة بسبب ما تفرضه البلدان الصناعية

[1] سلامة سالم سالمان، مرجع سبق ذكره، ص50.

من تعريفات جمركية ودعم لصادراتها، لحماية منتجاتها الزراعيين، ويمكن لهذا الدعم الزراعي أن يجرد أغذية البلدان النامية من قدراتها التنافسية أمام الواردات عن طريق ما يحدثه من تخفيض مصطنع في تكاليف الإنتاج ويمكن توضيح ذلك من خلال:

## 1-3-1- مجال الدعم

إن الدعم الذي تقدمه البلدان المتقدمة خاصة في المجال الزارعي يسبب تشوهات في الأسواق الدولية ويمنح الأفضلية لمنتج تلك الدول على حساب الدول النامية[*]. وفي هذا المجال نفرق بين نوعين من الدعم الداخلي الأول أدرج فيما يعرف بالعلبة الخضراء والتي تعتبر قليلة أو عديم الأثر على المبادلات أما الثاني فأدرجته في العلبة البرتقالية والتي تعتبره ذا أثر على المبادلات من حيث إحداث التشوهات في بنيتها.

تعتبر العلبة الخضراء التي تضم برامج التأطير الزراعي، كالبحث، التكوين، البنية القاعدية، الإجراءات الصحية ومراقبة الجودة وإقامة المخزونات لضمان الأمن الغذائي للدولة، كما تحتوي هذه العلبة على المساعدات المباشرة الممنوحة للمزارعين وغير مرتبطة بالإنتاج وعوامل الإنتاج أو أسعار مستهدفة، و يطلق عليها بأشكال "الدعم المفصوم "، هذه الأخيرة التي تبقى مثار جدل حاد بين المختصين والخبراء حول الحقيقة خلوها من الأثار على الأسواق والمبادلات الزراعية .

أما العلبة البرتقالية فهي تحتوي على كل أشكال الدعم ذات الأثر الموصوف على المبادلات، وتتمثل في الأساس في الأشكال الموجهة لدعم أسعار الإنتاج، سواء بالتأثير المباشر على مستويات العرض في الأسواق أو بدفع تعويضي لتغطية الفرق في مستويات السعر الحقيقية والمستهدفة في الأسواق. ومع الاستثناء إجراءات الدعم الإجمالي، المساعدات التي لاتتعدى نسبتها 5% من قيمة المنتوج المستهدفة للدعم وهو يعرف بمستوى الدعم الأدنى "Minimis"، فيما منحة البلدان النامية ضمن هذا الاستثناء نسبة 10%.

إلى جانب هاتين العلبتين هنالك تصنيفات أخرى تشمل أشكالا وحالات آخرى من الدعم المتاح أو المؤقت وتتمثل في المساعدات المباشرة لدخول المزارعين والمشروطة بتقليص المساحات أو مستويات انتاج المحاصيل والتي لا تتعدى 85% على قاعدة تاريخية معينة وتدرج في تصنيف العلبة الزرقاء.[1]

والجدول التالي يقدم إجمالي الدعم المحلي المقدمة للزراعة في الولايات المتحدة والإتحاد الأوربي حيث يمثل مقدار الدعم الذي يقدمه كليهما أكثر من 70% من إجمالي الدعم المصرح به للمنظمة التجارة العالمية

---

[*] هناك من يقول أن الدعم يعود بالنفع فعليا على بعض البلدان النامية الفقيرة عن طريق انخفاض الأسعار العالمية لبعض المنتجات الزراعية؛ وفي الواقع هناك بعض المواد واسعة الاستهلاك أسعارها محمية كذلك من انخفاض عن طريق السياسة التجارية للدول المتقدمة.

[1] عز الدين بن تركي، **تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية –أي سياسة زراعية للجزائر؟** ، أطروحة دكتوراه"غير منشورة" ، جامعة باتنة، الجزائر، 2007.

الجدول 10.3: إجمالي الدعم المحلي المقدم في الولايات المتحدة والإتحاد الأوربي 1990-2002

( قيمة بالمليون دولار أمريكي)

| السنوات | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | متوسط 2001-1995 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاتحاد الأوربي | 90475 | 95422 | 89347 | 86733 | 89994 | 88286 | 84502 | 89251 |
| الولايات المتحدة | 60770 | 58899 | 58302 | 64962 | 74046 | 74200 | 72130 | 66187 |

المصدر:من إعداد الطالب باعتماد على بيانات من تقرير منظمة التجارة العالمية لسنة2006.

## 1-3-2- مجال القيود الجمركي

تؤثر القيود الجمركية على صادرات الدول النامية من خلال الصعوبات الكبيرة التي تواجهها هذه الأخيرة في النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة. والجدول التالي يبين المؤشرات الخاصة بالنفاذ إلى أسواق الولايات المتحدة والإتحاد الأوربي واليابان والتي تمثل وارداتهم من المواد الزراعية ما نسبته 42.6% من الواردات العالمية لسنة 2004.

والجدول التالي يبين أهم المؤشرات الخاصة بالنفاذ إلى أسواق كل من الولايات المتحدة والإتحاد الأوربي واليابان

الجدول 11.3 : المؤشرات الخاصة بالنفاذ إلى أسواق الولايات المتحدة والإتحاد الأوربي واليابان

(نسبة مئوية)

| | الولايات المتحدة الأمريكية | الإتحاد الأوربي | اليابان |
|---|---|---|---|
| متوسط التعريفات | 12.3 | 29.5 | 42.2 |
| الوسيط | 4.4 | 14.7 | 12 |
| الإنحراف المعياري | 29.6 | 40.3 | 120.1 |
| التعريفة القصوى | 350 | 277.2 | 2341.2 |
| التعريفة الدنيا | 0 | 00 | 00 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| عدد خطوط التعريفة | 1829 | 2091 | 1862 |
| الخطوط التعريفة المساوية للصفر | 21.2 | 19.1 | 22.7 |
| الخطوط التعريفة: $0\% < t<30\%$ | 68.9 | 50.7 | 60.6 |
| الخطوط التعريفة: $30\% < t<50\%$ | 4 | 12.5 | 5.2 |
| الخطوط التعريفة: $50\% <t$ | 5.1 | 27.7 | 11.5 |

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة إلى الصادرات الزراعية العربية**،E/ESCWA/GRID/2005/3 ، نيويورك، 2005، ص56.

إن إدراك حقيقة الهياكل التعريفية من الأمور التي يجب التنبه إليها فإذا أمعنا النظر في المؤشرات الخاصة بالنفاذ إلى الأسواق نستنتج الكثير من الملاحظات وهي[1]:

- ✓ متوسط التعريفة في اليابان هو الأعلى في الدول المتقدمة؛
- ✓ شيوع القمم التعريفية في هياكل الدول المتقدمة. ففي الاتحاد الأوربي تبلغ أقصى قيمة تعريفية 277في المائة وهي نسبة كفيلة بمنع أي منتج من النفاذ إلى الأسواق؛
- ✓ تبلغ نسبة الخطوط التعريفية العليا أقصاها في دول الإتحاد الأوربي ، حيث أن 17.7في المائة من الخطوط التعريفية تزيد مستواتها عن 50 في المائة؛
- ✓ يعكس الانحراف المعياري مدى الانحراف عن متوسط التعريفة، وكلما زاد المؤشر كان دليلا على الأختلاف والتفاوت بين التعريفات المختلفة والذي يبلغ مداه في اليابان والاتحاد الأوربي .

## 1-4- تداعيات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

لعل من أهم نقاط ضعف النظام التجاري العالمي تكمن في المخاوف التي تنتاب الدول النامية من جراء انضمامها لمنظمة التجارة العالمية. ذلك أن الانضمام أصبح لا مفر لجميع الدول منه في عالم التجارة اليوم في ظل الانفتاح الاقتصادي والعولمة.

فالقول أن هذا النظام الجديد يتيح لكل الدول الاستفادة من التحرير المتعدد الأطراف مبالغا فيه، حيث تختلف درجة استفادة كل الدولة من تلك المبادئ والأسس التي قامت عليها منظمة التجارة العالمية، تبعا لتقدمها ولإمكانياتها. فكلما ارتفعت درجة تقدمها وإمكانياتها زادت مكاسبها والعكس بالعكس. وعلى هذا الأساس

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التقدم **المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة إلى الصادرات الزراعية العربية**،مرجع السابق، ص57.

تشعر البلدان النامية بأن النظام الجديد لم يقدم على أساس واعتبارات إنسانية تهتم بمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية لتلك البلدان بل إنه يقوم على المنافسة الحادة في جميع الميادين، تلك المنافسة التي تؤدي إلى تعقيد هذه المشاكل. كما أن هذا النظام لم يقم على المساواة بين جميع الدول بل على استمرار هيمنة الدول الصناعية الكبرى على الاقتصاد العالمي، كما أن هناك أدلة قوية تثبت صحة تلك المخاوف في الوقت الذي تتضاعف فيه حجم التجارة العالمية تتراجع بصفة خاصة حجم التجارة الخارجية للدول النامية.[1]

## 1-5- تناقص الافضليات

يتمتع عدد كبير من البلدان النامية بأفضليات تجارية في شكل تعريفات جمركية صفرية أو شديدة الانخفاض على ما تصدره للبلدان الأغنى. و يتيح نظام الأفضليات المعمم فرصة نفاذ إلى أسواق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لعدد كبير من المنتجات المصدر من 144 بلدا أو إقليما، وإضافة إلى ذلك، تتمتع البلدان الأعضاء في المجموعة الأفريقية والكاريبي والباسيفيك بمعاملة تفضيلية أكثر تميزا في النفاذ إلى سوق الاتحاد الأوربي على أساس الإعفاء شبه الكامل من الرسوم الجمركية وشروط الحصص بمقتضى مبادرة " كل شي إلا الاسلحة" وتستطيع النفاد بمقتضى اتفاقيات مشابهة إلى أسواق العديد من البلدان " OECD". ومن ناحية أخرى تحظى البلدان الإفريقية بمعاملة تفضيلية في دخول أسواق الولايات المتحدة بموجب " قانون النمو والفرص لإفريقيا " وسوف تتناقص هذه الأفضليات التجارية مع تخفيض بلدان "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية" لتعريفاتها الجمركية على الواردات من كافة شركائها التجاريين، وفقا للشروط الدولة الأولى بالرعاية الصادرة عن منظمة التجارة العالمية[2].

## 2- حوكمة منظمة التجارة العالمية

أن عملية التحرير التجاري تتم على مستويات كثيرة لعل من أبرزها هو على المستوى الدولي أو المتعدد الأطراف، حيث تلعب منظمة التجارة العالمية الدور المحوري. هذه المنظمة التي تشتمل في عضويتها أغلب الدول النامية والفقيرة، حيث تعتبر منظمة التجارة العالمية مبدئيا هيئة "ديموقراطي ة" إلى أسمى درجة، فعلى النقض من البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، لا يعكس هيكليات اتخاذ القرار في منظمة التجارة العالمية مدى القوى المالية للأعضاء، حيث القاعدة السائدة هي "بلد واحد، صوت واحد". ويحظى عضو بحق نقض أي قرار في أطار ما يفترض أن يكون نظام لاتخاذ القرارات بالإجماع، من الناحية الرسمية يعادل صوت البنين صوت الولايات

---

[1] وجيه عبد الرزاق عتيق، دور الدول النامية في رسم سياسات منظمة التجارة العالمية ، **المؤتمر العلمي: الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة العالمية للنجارة، دبي 09- 11 ماي2004**، مجلد الخامس، ص150.

[2] صندوق النقد الدولي، **إشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص13.

المتحدة. عمليا يحجب الأسلوب الخادع في الصوت الواحد للبلد الواحد، علاقة القوى الغير متكافئة التي كيفتها نتائج مفاوضات منظمة التجارة العالمية، حيث أن بعض البلدان أكثر قدرة من غيرها على التأثير في جدول أعمال منظمة فمثلا في جولة أوروغواي فشلت البلدان النامية، رغم أنها تكون الأغلبية، في معارضتها توسيع قوانين منظمة التجارة العالمية إلى مجالات معينة كالملكية الفكرية والاستثمار والخدمات، وتركت الاتفاقيات الخاصة بالزراعة معظم برامج الإعانات المالية الزراعية في الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة على حالها.

ففي الواقع تمكنت الاقتصاديات العظمى في العالم من تفصيل القوانين على مقاس سياستها القومية، و تزيد العوامل المؤسسية من تفاقم ظواهر اللامساواة بين البلدان، إذا تعتمد المقدرة في صياغة الاتفاقيات على تمكين البلدان من متابعة مفاوضات معقدة طويلة المدى. وهذا مجال تتمتع فيه بلدان معينة بميزات أكبر من سواها ففي عام 2004 لم تكن لدى منظمة التجارة العالمية ممثليات دائمة لـ 33 بلد ، بينها 10 بلدان أفريقيا، علما بأن حجم المتوسط لبعثة أحد البلدان الأقل نمو هو موظفان محترفان. وعلى الطرف الأخر للنقيض، تتألف بعثة الاتحاد الأوربي من 140 موظفا[1].

أن لهذا العجز في التمثيل أثر كبير، حيث يتضح في المفاوضات الجارية من يوم إلى أخر مدى الأهمية الكبرى لكثرة الأعداد وسهولة الوصول إلى الخبرات. وتعكس القدرة على استخدام المنظومة في إجراءات فض النزاعات إذا لم يتمكن أي بلد إفريقي على الإطلاق من إلغاء قضية واحدة في منظمة التجارة العالمية لذا، فإن تصحيح هذه الاختلالات المؤسسية شرط أساسي لإقامة الديمقراطية ذات مغزى داخل منظمة التجارة العالمية.

وعليه يمكن القول أن البلدان النامية والفقيرة تواجه مشاكل كبيرة في إفتكاك تفضيلات أمام الدول المتقدمة في مجال التجارة الدولية، بحكم الفارق في التطور والتقدم. فلقد ركزت أغلب الدول المتقدمة طوال المفاوضات على زيادة درجة الانفتاح في الدول النامية، في حين فشلت الدول النامية في الحد من الدعم الذي تقدمه الدول المتقدمة إلى الزراعة، ومن هنا يظهر ضرورة امتلاك الدول النامية عدد مقبول من المفاوضين ذوو خبرة وكفاءة عالية تمكنه من فرض شروطها بحكم أن الدول النامية تمثل الأغلبية. وضرورة زيادة التنسيق بين الدول النامية في إطار المفاوضات.

ومن التحليل السابق يظهر أهمية القيام بالعديد من الإجراءات أهمها:

- ضرورة سعي الدول النامية من امتلاك عدد مقبول من المفاوضين، ذو خبرة وكفاءة عالية تمكنها من فرض شروطها وعدم طرح سياسات قد تكون لها انعكاسات على عملية التنمية التي تقوم بها؛
- ضرورة زيادة التنسيق بين الدول النامية في إطار استكمال مفاوضات تحرير التجارة. والذي يعتبر عنصراً مهماً بالنسبة للدول النامية؛

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية2005**، مرجع سبق ذكره، ص146.

◈ ضرورة القيام بتصحيح الاختلالات المؤسسية كشرط أساسي لإقامة ديمقراطية ذات مغزى داخل منظمة التجارة العالمية.

## المطلب الثالث: زيادة المساعدة المالية والتقنية لزيادة القدرات الإنتاجية

يتمثل العنصر الأخير في زيادة المساعدة المالية والتقنية لزيادة القدرات الإنتاجية والتجارية للدول النامية وخاصة الدول الفقيرة. وتظهر الحاجة إلى المساعدة المالية والتقنية الدولية لأن المواد المحلية المتاحة لفعل ذلك محدودة في الدول النامية. وبسبب المفاضلة القصيرة الأجل بين تعبئة المواد المحلية والحد من الفقر، وكذلك بسبب القيود التي تحد من إمكانيات توفير رأس المال الخاص لتلبية العديد من الاحتياجات الاستثمارية. إضافة لمشكلة الديون خاصة بالنسبة للدول الفقيرة. وهنا تكون المعونات الدولية نقطة التقاطع للقيم الأخلاقية والمصلحة الذاتية المتنورة حيث تعكس الضرورة الأخلاقية للمعونة في العديد من أنظمة الفكر المبني على القيم. فمعظم الأديان تدعوا أتباعها إلى مساعدة الفقراء. وبالنسبة إلى المجتمع الكوني، تمثل المعونات آلية للتعبير عن التضامن الإنساني وتوسيع الفرص. وسواء استند الدافع إلى حقوق الإنسان أو القيم الدينية أو النظم الأخلاقية الأوسع، فإن دور المعونات في القضاء على الفقر الجماعي والجوع ووفيات الأطفال التي يمكن تجنبها تبقى إلزامية أخلاقية.

وفي هذا المجال تشير أبحاث أجراها مركز التنمية العالمي في العديد من البلدان للفترة مابين 1993-2001 أن المعونة تعطي في المتوسط عائدات إيجابية للنمو، إلى حد بلوغه نسبة 16-18% من الدخل القومي الإجمالي؛ فيما توصلت دراسات أخرى إلى هذا الرقم قد يصل 20-25%، وتذهب هذه الدراسات إلى أنه مع تحسن نوعية المعونة والحكم والسياسات الاقتصادية مع الوقت في البلدان المتلقية يمكن توقع ازدياد الفوائد من المعونة[1].

### 1- التعهدات الدولية من أجل القضاء على الفقر

لعل من أبرز هذه التعهدات تتمثل في ما اصطلح عليه الأهداف الإنمائية للألفية. والتي انبثقت عن إعلان الألفية الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في الجلسة العامة الثامنة في سبتمبر2000. ويدمج إعلان الألفية مجموعة من الأهداف الإنمائية المترابطة في جدول أعمال عالمي واسع النطاق، ويغطي الإعلان مسائل السلم والأمن والتنمية مثل الاستدامة البيئية وحماية المجموعات الضعيفة وحقوق الإنسان والحكم. وعقب مشاورات فيما بين وكالات دولية منها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وضعت الأهداف الإنمائية للألفية بغية ترجمة مبادئ إعلان الألفية إلى غايات محددة يمكن قياسها. وعقب ذلك، سلمت الجمعية العامة بالأهداف الإنمائية للألفية كجزء من

[1] مرجع السابق، ص97

خريطة الطريق لتنفيذ إعلان الألفية وعلى حين أن بعض المسائل، مثل حقوق الإنسان والحكم لا يغطيها أي هدف بالذات، فإنها تمتد عبر كامل القائمة. أي أن الأهداف الإنمائية للألفية تعتمد أيضا على التقدم المحرز في هذه المجالات وتشجعه.

والأهداف الإنمائية للألفية ليست بالشيء الجديد. وإنما هي بالأحرى نتيجة عدة اجتماعات بين القمة العالمية للأمم المتحدة والمؤتمرات العالمية المعقودة في التسعينات، بدءاً من اجتماع قمة الطفولة عام1990 وتحدد خريطة الطريق للأمم المتحدة نحو تنفيذ الإعلان ثمانية أهداف معينة .

والأهداف الإنمائية للألفية هي" تدابير محددة للحكم على الأداء، عن طريق مجموعة مترابطة من الالتزامات والأهداف والغايات المتعلقة بالتنمية والحكم والسلم والأمن وحقوق الإنسان"[1].

وتتناول الأهداف الإنمائية للألفية مقاصد إعلان الألفية بتعيين أهداف وغايات دقيقة محددة . وتكمن قوتها بمدى دقة تحديدها لما يتعين إنجازه في إطار زمني محدد. وهذا يعني أن بالمستطاع رصد مدى تحقيق الأهداف والغايات، والقيام حسب الاقتضاء، وبمعالجة أوجه النقص. غير أن هذه الأهداف وما يتصل بها من غايات لا تناسب كل حاجة من الاحتياجات الوطنية، ولكنها تسعى إلى إقامة توازن وتغطي جوانب من التنمية المشتركة بين العديد من البلدان، مع الحد من مجموع المؤشرات المستخدمة.

وتتكون الأهداف الإنمائية للألفية من ثمانية أهداف هي[2]:

- **الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع.**
- **الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.**

ويقترح ثلاثة مؤشرات تكميلية لرصد التقدم المتعلق بالتعليم الابتدائي.

- صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي؛
- نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس"معدل الإتمام"؛
- إلمام القراءة والكتابة بين البالغين من العمر15- 24 سنة.

- **الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.**

يجري رصد هذا الهدف عن طريق أربعة مؤشرات:

- نسبة البنات إلى البنين في التعليم الابتدائي، والثانوي، والعالي؛

---

[1] مجموعة الأمم المتحدة الإنمائي، **مؤشرات لإدارة السياسة العامة: دليل عملي لتعزيز القدرة الإحصائية لواضعي السياسة العامة للرصد الفعال للأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري**، مرجع سبق ذكره، ص10.

[2] المرجع السابق، ص12.

- نسبة النساء الملمات بالقراءة والكتابة إلى الرجال15- 24 سنة؛
- نصيب النساء في العمالة بأجر في القطاع غير الزراعي؛
- نسبة المقاعد التي تشغلها نساء في البرلمان الوطني.

❖ **الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال.**

يجري رصد هذا الهدف باستخدام مقياسين لمعدل وفيات الأطفال" معدل وفيات الأطفال دون الخامسة" و" معدل وفيات الرضع". وحيثما تكون نظم التسجيل الحيوي جيدة – توفر تغطية تزيد على 90 % من السكان –يقدر معدل وفيات الأطفال ومعدل وفيات الرضع من الإحصاءات الحيوية . بينما وفي خلاف ذلك تستخدم بيانات المسوحات وهذا هو الحال في معظم البلدان النامية.

❖ **الهدف الرابع: تحسين صحة الأم.**

معدل وفيات الأمهات واحد من المؤشرات المستخدمة .وتقوم التقديرات إما على بيانات مستمدة من نظم التسجيل الحيوي أو المسوحات .ومرة أخرى يمثل استخدام بيانات المسوحات القاعدة المتبعة في البلدان النامية، وإن كان العديد منها لا يعد أي تقديرات وطنية لمعدل وفيات الأمهات على الإطلاق، وفي هذه الحالة تستخدم لأغراض الرصد العالمي تقديرات تقوم على نماذج معينة تشترك في إعدادها منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة( اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

❖ **الهدف الخامس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية /الإيدز، والملاريا، وغيرهما من الأمراض.**

❖ **الهداف السابع: كفالة الاستدامة البيئية.**

تتصل بالهدف السابع ثلاث غايات فالغاية الأولى تدرس حالة الموارد البيئية ومسألة التنمية المستدامة.

وتستخدم في هذا عدة مؤشرات، يتصل كل منها بواحدة من المسائل التالية: التنوع الحيوي، واستخدام الطاقة، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، واستخدام الوقود الصلب.وتستمد البيانات من المسوحات التي تديرها إما البلدان أو وكالات دولية. وأما الغاية الثانية فتتصل بإمكانية الوصول إلى مصادر المياه. ويجري رصد هذه الغاية باستخدام نسبة السكان الذين تتوفر لديهم إمكانية وصول مستدامة إلى مصدر مياه" محسن" ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن إمكانية الوصول لا تضمن الاستخدام. وأما الغاية الثالثة فتتصل بتحسين حياة ساكني الأحياء الفقيرة، ويجري رصدها عن طريق نسبة سكان الحضر الذين تتوافر لهم إمكانية الحصول على حيازة مضمونة.

❖ **الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.**

على خلاف الأهداف السبعة الأولى، يضع الهدف الثامن المسؤولية الرئيسية على عاتق البلدان المتقدمة. وينادي هذا الهدف بإقامة شراكة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية عن طريق تقديم مساعدة إنمائية أكبر

وأفضل؛ وإقامة نظام تجاري مفتوح ويقوم على قواعد معينة؛ والتوصل إلى حل شامل لمسألة الديون .ويشير هذا الهدف بضرورة اهتمام خاص للبلدان الأقل نمواً.

## 2- الدعم المتاح من قبل المؤسسات الدولية والإقليمية

### 2-1- صندوق النقد الدولي

أدخل صندوق النقد الدولي في أفريل 2004 العمل بـ" آلية التكامل التجاري " " Trade Integration Mechanism" لمساعدة الدول الأعضاء في مواجهة الآثار على ميزان المدفوعات التي يمكن أن تنشأ نتيجة لعمليات تحرير متعددة الأطراف تحت مظلة منظمة التجارة العالمية. وهذه الآلية ليست تسهيلا ائتمانيا خاصا يوفر موارد جديدة، ولكنها ترتيب محدد هدفه توفير قدر أكبر من اليقين للدول النامية المعنية التي تنشط في تحرير تجارتها بأن الموارد ستكون متاحة لها في إطار التسهيلات الحالية المعمول بها لدى الصندوق لمواجهة أي أثار سلبية مترتبة على ميزان المدفوعات من ذلك التحرير.

ومن هذا المنطلق فإن بوسع الدول العضو التي تتوقع نقصا صافيا في ميزان مدفوعات كنتيجة للإجراءات المنفذة من قبل دول أخرى، والتي تقود إلى حدوث أكبر من التحرير في أسواق السلع والخدمات، أن تتقدم للصندوق للحصول على تمويل ضمن أحد أنواع تسهيلات المعمول بها، كالشرائح الائتمانية وتسهيل تخفيض الفقر وتشجيع النمو "PRGF".[1]

وتسهيل تخفيض أعداد الفقراء وتحقيق النمو برنامج دشنه صندوق النقد الدولي في عام 1999، وكان يهدف إلى تحقيق بضعة تغيرات بعيدة المدى في عملياته هي[2]:

- أن يكون هناك تغيير في مضمون البرامج المدعومة من الصندوق في البلدان منخفضة الدخل للتأكيد على السياسات الناصرة للفقراء والمناصرة للنمو. وعلى مرونة المالية، وعلى تحقيق التنظيم والإدارة الأفضل، وأن تقصر شروط الصندوق للإقراض المعروفة باسم "الشرطية" على إجراءات محورية لنجاح إستراتجيات المقترضين ومجالات الخبرة الأساسية للصندوق؛
- تشجيع ملكية البلاد للبرامج وذلك بتأسيسها على وثائق إستراتجية تخفيض أعداد الفقراء؛
- الوصول إلى تحديد وتنسيق أفضل لدور صندوق النقد الدولي وعلاقته بالوكالات الأخرى لضمان إتساق برامج تسهيل تخفيض أعداد الفقراء وتحقيق النمو مع الإستراتجية القطرية الشاملة لتخفيض أعداد الفقراء، وتكاملها مع أنشطة المؤسسات الأخرى.

---

[1] محمد حامد الحاج، مرجع سبق ذكره، ص33.

[2] سانجيف جوبتا، وآخرون، هل يحقق تسهيل تخفيض أعداد الفقراء وتحقيق النمو التوقعات؟، **مجلة التمويل والتنمية**، المجلد39، العدد2، جويلية2002، ص17.

ويجري تحقيق كل ذلك من خلال عناصر جديدة في تعميم تسهيل تخفيض اعداد الفقراء وتحقيق النمو من شأنه تحسين تسهيل القروض الميسرة التي يقدمها صندوق النقد الدولي.

أما النتائج الرئيسية لآلية تسهيل تخفيض أعداد الفقراء وتحقيق النمو، فلقد قام كل من سانجيف جوبتا ومارك بلانت Sanjeev Gupta and Mark Plant بدراسة حول نتائج هذه الآلية ومقارنة بالآلية الأخرى المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي فكانت النتائج كالتالي[1]:

- ✓ **الإنفاق العام المناصر للفقراء وللنمو** : كشفت الدراسة أن الإنفاق العام المقرر في الميزانية والواقع ي، حيث أصبح بصورة متزايدة مناصر للفقراء والنمو بتخصيص قدر أكبر كنسبة من إجمالي الناتج الإجمالي وكحصة من إجمالي الإنفاق الحكومي، للتعليم والرعاية الصحية إذا أن أكثر من ثلاثة أرباع البرامج تسهيل تخفيض أعداد الفقراء وتحقيق النمو يتضمن إجراءات تحسين الكفاءة أو التوجيه، مثل إدراج حصة أكبر من الانفاق في الميزانية لصالح المدخلات من غير الأجور .وتخصيص حصة أكبر من الإنفاق الاجتماعي لصالح الرعاية الصحية الأولية والتعاليم الأساسي ومعاونة البلدان على تحقيق الأهداف الدولية المتعلقة بتخفيض وفيات الأطفال وتوفير الرعاية الصحية للنساء الحوامل وكبار السن...، كما تحاول البرامج تعزيز النمو من خلال إدخال نظم ضريبية أكثر كفاءة. ويعزز نحو ثلاثة أرباع هذه البرامج الكفاءة والانفاق بالقضاء على الاستثناءات وتوسيع الوعاء الضريبي.
- ✓ **مرونة مالية أكبر**: يمكن الحكم على المرونة المالية من عدد من الزوايا. وتتمثل إحدى الطرق في تقييم ما إذا كان الإطار المالي يسمح بالزيادة في نفقات تخفيض أعداد الفقراء كلما توافرت موارد إضافية .وعندما ينظر إلى البرامج المدعومة بتسهيل تخفيض أعداد الفقراء وتحقيق النمو ومن هذا المنظور تكون مرونة. فهي تستهدف الإنفاق العام الذي لا يدر فوائد.

وتظهر المرونة المالية كذلك في نواحي أخرى من تصميم البرامج ومثال ذلك البلدان التي قامت بالفعل بتقليص العجز في ميزانياتها وحققت معدل تضخم منخفض، وتهدف إلى تحقيق زيادات أكبر في كل من المصروفات العامة وعجوزات الموازنة لتدعيم استراتجياتها لتخفيض أعداد الفقراء. وكما تبدى برامج تخفيض أعداد الفقراء وتحقيق النمو مرونة أكبر في استيعاب المزيد من الإنفاق عندما يكون التمويل الأجنبي.

- ✓ **إدارة أفضل للمصروفات العامة**: تركز جميع برامج تسهيل تخفيض أعداد الفقراء وتحقيق النمو تقريبا على تقوية التنظيم والإدارة من خلال الإدارة المحسنة للمصروفات العامة. ويتضمن كل طلب أو استعراض لبرامج بموجب تسهيل تخفيض أعداد الفقراء وتحقيق النمو في المتوسط، أربعة أو خمسة إجراءات جديدة لتحقيق ذلك– بما يزيد بنحو الثلث على نموذج واحد بموجب تسهيل التصحيح الهيكلي المعزز– وأكثر من نصف هذه الإجراءات تمثل جانبا من شرطية صندوق النقد الدولي.وتركز الغالبية على الاحتفاظ بالمصروفات في الحدود المقررة

[1] المرجع السابق، ص18.

في الميزانية. بينما تستهدف أخرى تقوية إجراءات المراجعة الحسابية أو إجراءات محاربة الفساد. ويتصل بذلك أن بلدان تسهيل تخفيض أعداد الفقراء وتحقيق النمو–خاصة تلك المؤهلة لتحقيق الديون وفقا لمبادرة تخفيض ديون وفقا لمبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون– تجاهد لانتهاج طريق أفضل لتتبع الإنفاق على تخفيض أعداد الفقراء والإبلاغ عنه بتحسين تبويب الموازنة في الأجل المتوسط ووضع " آليات سد الثغرات " لتحقيق ذلك في المدى القصير.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصندوق يكون على استعداد في ظل آلية التكامل التجاري للقيام بزيادات أضافية في حجم الموارد التي يقدمها. ومن خلال إجراءات مبسطة ما تبين أن النقص الفعلي الصافي في ميزان المدفوعات يفوق الحجم الذي كان مقدرا في البداية. وبجانب ما تقدم، يقوم صندوق النقد الدولي، بتوفير خدمات المعونة الفنية ذات الصلة بتحرير التجارة، وعلى رأسها تحديث إدارة الجمارك والإصلاح الضريبي والجمركي الذي يسعى للتكيف مع الآثار المترتبة على الإيرادات الحكومي من عملية التحرير التجاري.[1]

## 2-2- البنك الدولي

وجه البنك الدولي عناية كبيرة لقضايا تسهيل التجارة " Trade Facilitation" لما لها من أهمية في تقليل كلفة المعاملات، وزيادة التنافسية وتمكين الدول، وبالتالي من الاستفادة من الفرص التي تنشأ عن عمليات الإصلاح التجاري والتحرير التجاري. وجاء هذا الاهتمام بالنظر إلى أن العديد من الدول النامية قد لا يكون في وضع يسمح لها بالاستفادة من الفرص المتاحة، لأن إمكانيات القيام بالاستثمارات الضرورية للتنمية قدراتها التجارية محدودة، ومن هذا المنطلق، جاء تركيز العمليات المرتبطة بتسهيل التجارة لدى البنك الدولي، على الاستثمارات في البنية الأساسية كالموانئ وإصلاح المؤسسات المرتبطة بالتجارة إضافة إلى الحديث عن عصرنة الجمارك، وبيئة المعاملات عبر الحدود بشكل عام.

ويسعى البنك الدولي للعمل بشكل وثيق مع المؤسسات الدولية المهتمة بتسهيل التجارة كمنظم ة التجارة العالمية والأنكتاد " UNCTAD" وصندوق النقد الدولي لتسليط الضوء ورفع درجة الاهتمام في الدول النامية بأهمية قضايا تسهيل التجارة كما يوفر البنك الدولي دعم عمليات ل"شراكة التسهيل الدولية للنقل والتجارة " التي أسست عام 1999 كشبكة من 150 من الدول المتقدمة والنامية. وهي مهتمة بكافة جوانب تسهيل التجارة وهدفها تبسيط الإجراءات وتقليل الكلفة وزيادة الثقة والأمان في سلاسل وقنوات العرض في التجارة الدولية.

ويقدم البنك الدولي دعمه للدول الأعضاء في مجال التجارة من خلال القروض التي تنطوي على واحد أو أكثر من مجالات تسهيل التجارة والنقل. وهي إما قروض استثمارية أو قروض لسياسات الإصلاح وكذلك شرع البنك الدولي في عام 2003 في تطوير برنامج خاص بـ"مراجعة عمليات تسهيل التجارة والنقل" وتسعى هذه

[1] محمد حامد الحاج، مرجع سبق ذكره، ص34.

المراجعات للقيام بتشخيص شامل للقيود الإجرائية وقيود العمليات للتجارة والنقل الدولي، حيث تركز على ثلاثة جوانب أساسية هي: الإجراءات والمتطلبات الرقابية للمعاملات التجارية الدولية مثل الجمارك والكفاءة وهيكل السوق لخدمات النقل وبنيتها الأساسية، وقياس التكاليف وإضاعة الوقت والتأخر[1].

## 2-3- الإطار التكاملي

الإطار التكاملي هو ترتيب خاص بالمعونة الفنية المرتبط بالتجارة المقدمة للدول الأقل نموا. وتم أطلاق العمل به في عام 1997 من قبل ستة مؤسسات دولية هي: صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد ومركز التجارة الدولي وبرنامج الأمم المتحد للتنمية. ويستهدف دعم حكومات الدول الأقل نمو في بناء القدرات وفي تحقيق تكامل قضايا التجارة واستراتجيات التنمية. وذلك من خلال تسهيل حصول الدول المعنية على المساعدات التي يمكن أن توفرها المؤسسات كل في مجال اختصاصه بصورة منسقة ويعتبر الإطار التكاملي عملية مكونة من أربعة مراحل[2]:

- بناء الوعي بأهمية التجارة للتنمية؛
- إجراءات الدراسة التشخيصية لتكامل التجارة (DTIS) لتحديد معوقات التجارة والقطاعات التي تبشر بإمكانيات تصدير أكبر، وإعداد خطة عمل متكامل في النظام التجاري الدولي. وتغط ي الدراسات التشخيصية عادة، التطورات الاقتصادية الكلية والسياسات التجارية والقدرة للوصول للأسواق، وقضايا تسهيل التجارة والنقل ومناخ الاستثمار والمؤسسات المدعمة للتجارة والتجارة والفقر. أما خطة العمل، فتشمل السياسات وإجراءات الإصلاح والخطط القطاعية والاحتياجات من المعونة الفنية؛
- تحقيق الدرجة المطلوبة من التكامل بين خطة العمل وخطة التنمية القومية الموضوع في الدول مثل استراتجية تخفيض الفقر (PRSP) وذلك لربط التجارة بالتنمية؛
- تنفيذ خطة العمل بالشراكة مع مجموعة مانحي العون الدولية.

## 2-4- برنامج المعونة الفنية المتكامل الموحد (JITAP)

يختص هذا البرنامج بالمعونة الفنية المرتبط بالتجارة المقدمة لنحو ستة عشر دولة أفريقية من قبل ثلاثة مؤسسات هي: منظمة التجارة العالمية والأنكتاد ومركز التجارة الدولي ويتم تمويله بواسطة المنح المقدمة من بعض

[1] محمد حامد الحاج، مرجع سبق ذكره، ص34.
[2] محمد حامد الحاج، مرجع سبق ذكره، ص34.

الدول المتقدمة. ويستهدف البرنامج تقوية قدرات هذه الدول في مجال المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية، وزيادة المعرفة بقواعد النظام التجاري الدولي، بما يمكن من صياغة السياسات التجارية وتنفيذ الاتفاقيات على النحو الذي يساعد على الاستفادة من الفرص التجارية الكبيرة الناشئة عن العولمة وتكامل الأسواق الدولية، كما يتضمن البرنامج تقديم العون الفني للقطاع الخاص في هذه الدول لدعم جانب العرض لديه وتحسين المعرفة بأسواق التصدير. ويشترط لاستفادة هذه الدول الأفريقية من البرنامج أن تساهم في تكاليف الأنشطة الوطنية المرتبط بالبرنامج فيها، وأن تعمل على التكامل خطط التجارة مع إستراتجية تقليل الفقر المنفذة لديها[1].

## 3- الدعم والمساعدات المقدم من الدول

إن المساعدات والمعونات المقدمة من طرف البلدان المانحة تشكل عاملا من العوامل الهامة للعديد من البلدان النامية، ولا سيما أشد هذه البلدان فقراً. حل بعض المشاكل لعل من أهمها مشكلة الديون الخارجية وقد شكّل إطلاق مبادرة تخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في عام 1996 علامة فارقة في هذا الصدد؛ إلا أن هذه المبادرة لم تنجح، بعد مرور أكثرمن عشر سنوات على بدء تنفيذها، في تحقيق جميع أهدافها فحتى الآن، لم يستفد سوى ما يقل عن نصف البلدان المؤهلة من المقدار الكامل لتخفيف عبء الديون المتاح في إطار هذه المبادرة، ولا تزال هناك بلدان تعاني من مستويات ديون لا يمكن تحملها أو يُتوقع أن تعود لتتجاوز عتبات القدرة على تحمل أعباء الديون في السنوات القادمة. ونشير هنا أنه بلغت التعهدات الثنائية للصندوق الخاص بمبادرة الدين للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لسنة 2004 ما قيمته 3499مليون دولار والمرصد من قبل منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي[2].

وفي إطار مساعي إضافية يرمي إلى حل مشكلة ديون البلدان الأشد فقراً، أطلقت مجموعة الثمانية في جويلية 2005 المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون. وبموجبها تتعهد المؤسسات المالية المتعددة الأطراف بشطب كل ديون البلدان التي استوفت شروط الإلغاء الكامل للديون الثنائية في إطار مبادرة تخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي حين أن تخفيف أعباء الديون على نطاق واسع يمثل شرطاً ضرورياً بالنسبة للعديد من البلدان لكي تتمكن من زيادة الاستثمار العام والخاص، واندماج في التجارة العالمية وتطوير القدرات التصديرية؛ غير أن ذلك لا يشكل حلاً شاملاً للمشاكل الهيكلية الأوسع التي أفضت إلى تراكم الديون

---

[1] المرجع السابق، ص35.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية2005، مرجع سبق ذكره، ص279

أصلاً، كما أنه من المؤكد أنه لن يضمن عدم عودة مشاكل الديون إلى الظهور مجدداً وقد كان التحدي المتمثل في حل هذه المشاكل موضع اعتراف أيضاً من قبل المانحين الرئيسين الذين يقدمون المساعدة الإنمائية الرسمية فمنذ بداية الألفية الجديدة، التزم الكثير من المانحين بزيادة تدفقات المعونة لدعم البلدان النامية فيها تبذله من جهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إلا أنه حتى في إطار السيناريو الأكثر تفاؤلاً "أي السيناريو الذي يشير إلى أن جميع البلدان المانحة سوف تفي بالتزاماتها بالكامل"، ستظل بلدان نامية عديدة تفتقر إلى الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المؤكد أن معظم البلدان الفقيرة المثقلة بأعباء الديون سوف تحتاج إلى تمويل إضافي في شكل هبات وليس في شكل قروض من أجل تجنب ما تنطوي عليه خدمة الديون الجديدة من صعوبات[1].

والجدول التالي يبين مجموع المساعدات الرسمية المقدمة منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي في أطار أهداف التنمية.

الجدول 12.3 :بيانات عن مساعدات البلدان الأعضاء في لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون والإنماء الاقتصادي في إطار أهداف التنمية

| البـــــلدان | صافي مساعدات التنمية الرسمية لعام 2003 ( ملايين الدولارات الأمريكية) | نسبة مؤوية من الدخل القومي الإجمالي | | مساعدات التنمية الرسمية للبلدان الأقل نموا ( نسبة مئوية من المجموع المساعدات) |
|---|---|---|---|---|
| | | 1990 | 2003 | |
| النرويج | 2042 | 1.17 | 0.92 | 39 |
| أستراليا | 1219 | 0.34 | 0.25 | 21 |
| لكسمبورغ | 194 | 0.21 | 0.81 | 34 |
| كند | 2031 | 0.44 | 0.24 | 31 |
| السويد | 2400 | 0.91 | 0.79 | 34 |
| سويسرا | 1299 | 0.32 | 0.39 | 31 |
| أيرلندا | 504 | 0.16 | 0.39 | 53 |
| بلجيك | 1853 | 0.46 | 0.60 | 59 |
| الولايات المتحدة | 16254 | 0.21 | 0.15 | 28 |
| اليابان | 8880 | 0.31 | 0.20 | 22 |
| هولندا | 3981 | 0.92 | 0.80 | 32 |
| فنلندا | 558 | 0.65 | 0.35 | 33 |
| الدانمرك | 1748 | 0.94 | 0.84 | 38 |
| المملك المتحدة | 6282 | 0.27 | 0.35 | 36 |

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **استعراض عام للتقرير التجارة والتنمية لعام 2006**، UNCTAD/TDR/2006، جنيف، 2006، ص10

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| فرنسا | 7253 | 0.60 | 0.41 | 41 |
| النمسا | 505 | 0.11 | 0.20 | 33 |
| إيطاليا | 2433 | 0.31 | 0.17 | 45 |
| نيوزيلندا | 165 | 0.23 | 0.23 | 27 |
| ألمانيا | 6784 | 0.42 | 0.28 | 37 |
| أسبانيا | 1961 | 0.20 | 0.23 | 17 |
| اليونان | 361 | --- | 0.21 | 15 |
| البرتقال | 320 | 0.33 | 0.25 | 64 |
| مجموع/المتوسط | 69029 | 0.33 | 0.25 | 33 |

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية2005**، مرجع سبق ذكره، ص278

## 4- فاعلية المساعدات الدولية

إن تحسين المساعدة الدولية لتنمية القدرات الإنتاجية والقدرات التجارية ينطوي على زيادة المساعدة وتحسين فعاليتها بإدخال تحسينات لتعزيز فعالية المساعدة وهنا توجد ثلاثة ملاحظات رئيسية يمكن تلخيصها في[1]:

- إن الأهداف الإنمائية للبلدان المتقدمة، بصفتها جهات مانحة، تتداخل مع مصالحها التجارية بصفتها قوى تجارية ومن المهم ألا يؤثر ذلك على المساعدة المقدمة لتنمية التجارة.
- هناك حاجة ماسة إلى تعزيز القدرات التجارية للمانحين أنفسهم ثم إن إدراج التجارة في برامج المعونة يمثل مسألة لها من الأهمية والإلحاح ما لإدراج التجارة في ورقات استراتيجية الحد من الفقر.
- على المانحين وضع منهج مبتكرة لتطوير القطاع الخاص في أقل البلدان نمو اً. ولا بد من أن تكون سياسات المعونة لما بعد مرحلة التحرير الاقتصادي مكملة للاستراتيجيات الإنمائية لما بعد هذه المرحلة.

أما بالنسبة إلى المبادرة الرئيسية الرامية إلى تحسين فعالية المساعدة المقدمة لبناء القدرات التجارية في الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لصالح أقل البلدان نمواً. وتقدم الدراسات التشخيصية التي أُجريت من خلال هذه المبادرة معلومات كثيرة مفيدة عن التجارة والفقر خاصة بالنسبة لبلدان أقل البلدان نمواً. لكنها ركزت على تحديد الإصلاحات التي لم تكتمل في مجال السياسات التجارية وعلى تيسير التجارة والقيود على

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **استعراض عام للتقرير أقل البلدان نموا لعام 2004**، مرجع سبق ذكره، ص38.

التصدير في قطاعات بعينها، أكثر من تركيزها على كيفية الحد من الفقر عن طريق التجارة والتنمية. بيد أن الخاصية الرئيسية للإطار المتكامل هي أنه لم يحقق حتى الآن سوى نتائج ملموسة محدودة في مجال بناء القدرات التجارية.

## خلاصة

لقد حاولنا في هذا الفصل التطرق للعلاقة بين التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المداخيل حيث تناولنا بالشرح علاقة التجارة الدولية بتوزيع الدخل وعلاقته ا كذلك بالفقر وكيف يمكن للتجارة الدولية الحد من الفقر. وقدمنا الدراسة التي قام بها برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومن خلال ملاحظ أثر زيادة في توسع التجارة على الفقر من خلال حجم الاستهلاك في البلدان الأقل نمو وتم استنتاج ثلاثة أثار هي:

- ✓ وجود أثر إيجابي للتجارة، حيث يرتفع متوسط الاستهلاك الخاص للفرد إلى جانب نمو الصادرات؛
- ✓ وجود أثر مفقر للتجارة، حيث ينخفض متوسط الاستهلاك الخاص للفرد إلى جانب نمو الصادرات؛
- ✓ وجود أثر غامض للتجارة حيث لا يوجد اتجاه واضح في متوسط الاستهلاك الخاص للفرد إلى جانب نمو الصادرات.

وقمنا كذلك بتحليل كيف يمكن لتحرير التجارة أن يساهم في تحسين العلاقة بين التجارة الدولية والفقر بالاستناد إلى جملة من الدراسات التي بينت أثر تحرير التجارة على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية مثل النمو الاقتصادي و الإنتاجية والتضخم وحتى على بعض مؤشرات التنمية البشرية وكلها دافعت على أن تحرير التجار ة يساهم في تحقيق مكاسب أكبر؛ رغم ذلك قمنا بتقديم بعض أثار تحرير التجارة الدولية على الفقر.

وفي الأخير حاولنا الإشارة إلى أهم الوسائل الكفيلة بجعل التجارة الدولية أداة مهم في محاربة الفقر وذلك من خلال:

أولاً: وضع الإستراتجية إنمائية تدخل ضمن مكونات السياسة التجارية؛

ثانياً:إدخال تحسينات على النظام التجاري العالمي من خلال التعرف على بعض مواطن ضعف النظام التجاري العالمي والدعوة إلى إشراك حقيقي للدول النامية في المنظمة العالمية للتجارة عن طريق حوكمة المنظمة التجارة العالمية؛

ثالثاً: المطالبة بزيادة المساعدة المالية والتقنية لزيادة القدرات الإنتاجية وأن يكون بعيداً عن أهداف السياسة التجارة للبلدان المتقدمة.

**المراجع:**

**قائمة المراجع باللغة العربية:**

**الكتب:**


1. أحمد السيد النجار، **الفقر في الوطن العربي** ، الطبعة الأولى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مصر، 2005.
2. ألن ب، درنبخ، **الفقر والبيئة: الحد من دوامة الفقر** ، ترجمة محمد صابر، الطبعة الأولى، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1991.
3. إيزيس عازرنور، تسبى محمد رشاد، **أساسيات الغذاء والتغذية**، دار المعرفة الجامعية، مصر،1999.
4. ج.دن. ورسك، **البطالة: مشكلة سياسية اقتصادية** ، تعريب: محمد عزيز، محمد سالم كعبية، الطبعة الأولى، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، 2007.
5. جلال أمين، **العولمة والتنمية العربية**، الطبعة الثالثة، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
6. جميس جوار تيني، ريجادا سويب، **الاقتصاد الكلي: الاختبار العام والخاص** ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريخ، السعودية، 1999.
7. جون كينيث جالريت، **تاريخ الفكر الاقتصادي** ، ترجمة:أحمد فوائد بليغ، مطابع الوطن الكويت، الكويت، 2000.
8. جون منير كينز، **النظرية العامة في الاقتصاد**، ترجمة:نهاد رضا، موفم لنشر، الجزائر، 1991.
9. حربي محمد عريقات، **مقدمة في التنمية و التخطيط الاقتصادي** ، طبعة الثانية، دار وائل، الأردن، 1998.
10. حسام على داود، أمين أبو خفير، **اقتصاديات التجارة الدولية** ، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2002.
11. حسين عمر، **الرفاهية الاقتصادية**، دار الفكر العربي،مصر، 1999.
12. حسين عمر، **موسوعة الفكر الاقتصادي**، الجزء الثاني، دارالكتاب الحديث، مصر، بدون سنة الطبعة.
13. رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مطابع الوطن، الكويت، 1999.
14. رمزي على إبراهيم علامة، **اقتصاديات تنمية**، الدلتا، مصر، 1991.
15. زايري بلقاسم، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار الأديب، الجزائر، 2006.
16. سلامة سالم سالمان، **المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة: التجارة الدولية وآثرها على التنمية المستدامة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007.

17. سمير سحنون، **الاقتصاد السياسي للنقد والبنوك**، طبعة الثانية، المؤسسة الجامعية، مصر2004.
18. سميرة محمود معتوف، أمنة عز الدين عبد الله، **المالية العامة**، دار الشروق، مصر2000.
19. سيد جاب الله، **التعليم والتنمية: رؤية نظرية ودراسة واقعية** ، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، الأردن، 2004.
20. عادل أحمد حشيش، مجدى محمد شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، دار الجامعية، مصر، 2005.
21. عبد الرحمان يسرى، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة الرابعة، الدار الجامعية، مصر، 1997.
22. عبد الرزاق الفارس، **الفقر وتوزيع المداخيل في الدول العربية** ، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001.
23. عبد الله عطوي، **السكان والتنمية**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، لبنان، 2004.
24. عبد المجيد قدي، **المدخ ل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
25. عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة: الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة** ، طبعة الثالثة، مجموعة النيل، مصر، 2003.
26. عطية عبد الواحد، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية: التوزيع العادي للدخول.التنمية الاجتماعية. ضبط النظم**، دار النهضة العربية القاهرة، 1993.
27. فريدريك م شرار، **نظرة جديد على النمو الاقتصادي** ، ترجمة: علي أبوعمشة ، طبعة الأولى ، مكتبة العبيكان، السعودية، 2002.
28. فليح حسن فليح، **التنمية والتخطيط الاقتصادي** ، طبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي، الأردن، 2006 .
29. كامل بكري، **الاقتصاد الدولي: التجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية، مصر، 2002.
30. كريمة محمد الزكي، **أثار سياسة النقد الدولي على توزيع الدخل القومي** ، دار المعارف، مصر، 2004.
31. ماتيوجي سلوتر، فليب سواثل، هل تؤدي العولمة إلى خفض الأجور وتصدير فرص العمل.في: **العولمة: الطوفان أم الإنقاذ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية** ، فرنك جي لتشتر، جون بولي، ترجمة: فاضل جتكر، طبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
32. مالك بن نبي، **المسلم في عالم الاقتصاد**، طبعة الثالث دار الفكر ، طبعة الأولى، دمشق، 2002.
33. مالك بن نبي، **ميلاد مجتمع**، الطبعة الثالثة، دار الفكر العربي،دمشق، 2002.

34. مالكولم جبلز، مايكل رومر، **اقتصاديات التنمية**، تعريب:طه عبد الله منصور، عبد المنعم مصطفى، دار المريخ، السعودية، 1995.
35. مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي: نظريات التجارة الخارجية، النظام الاقتصادي الجديد للتجارة العالمية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2007.
36. محمد باقر الصدر، **اقتصادنا**، نمونة، بيروت، 1987.
37. محمد سانوسي محمد شحاتة، **التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي واتفاقيات الجات: دراسة مقارنة**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.
38. محمد شوقي الفرنجي، **الاسلام والتنمية الاقتصادية**، دار الفكر العربي، طبعة الأولى، مصر، 1989.
39. محمد عبد العزيز، إيمان عطية، **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية** ، مؤسسة الجامعة، مصر، 2002.
40. محمد مدحت مصطفي، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية** ، مكتبة الإشعاع، مصر، 1999.
41. محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 1993.
42. ميثم صاحب عجام، محمد سعود، **فخ المديونية الخارجية للدول النامية: الأسباب والإستراتجيات**، دار الكندي ،الأردن،2006.
43. ميشل توداور، **التنمية الاقتصادية** ، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ السعودية، 2006.
44. نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي:مبادئ وتطبيقات** ، الطبعة الأولى، دار حامد، الأردن، 2006.
45. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **التكامل الاقتصادي وتحديات العولمة مع رؤية أسلامية** ، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.
46. هانس، بيتر مارتن، **فخ العولمة**، ترجمة عدنان عباس علي، مطابع الوطن، الكويت 1999.
47. ياسر عبد الكريم الحوراني، **الفكر الاقتصادي عند الأمام الغزالي** ، طبعة الأولى، مجدلاوي، الأردن، 2003.
48. يوسف القرضاوي، **مشكلة الفقر وكيفية علاجها في الإسلام**، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت، 1994.

## المذكرات وأطروحات:

49. العايب عبد الرحمان ، **البطالة وإشكالية التشغيل في إطار برنام ج التعديل الهيكلي: حالة الجزائر** ، مذكرة ماجستير "غير منشورة" ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.

50. بوساق كريمة ، **سياسات مكافحة الفقر في الدول النامية** ،مذكرة ماجستير "غير منشورة"،جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

51. بوطمين سامية، **انظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة** ، أطروحة ماجستير"غير منشورة"، جامعة الجزاءر، الجزائر، 2001.

52. حشماوي محمد، **الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية** ، أطروحة دكتوراه "غير منشورة"، جامعة الجزائر، الجزائر 2006.

53. علي حميدوش، **التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية:حالة الجزائر 1990–2005**، أطروحة دكتوراه"غير منشورة" ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

54. درواسي مسعودة، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن:حالة الجزائر 1990–2004**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه "غير منشورة" جامعة الجزائر، 2005.

55. زيتوني عمار، **المصادر الداخلية لتمويل التنمية:حالة الجزائر 1970–2004**، أطروحة دكتوراه"غير منشورة"، جامعة باتنة، الجزائر، 2005.

56. شويرب خالد، **الملكية الفكرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة "اتفاقية التريبس"**، مذكرة ماجستير "غير منشورة"، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.

57. ضو نضر، **دراسة وتقييم المستوى المعيشي لولاية الوادي باستخدام تقنية سبر الآراء** ، مذكرة ماجستير "غير منشورة" ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

58. عبيرات مقدم، **التكامل الاقتصادي الزارعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه "غير منشورة"، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002.

59. فرحي محمد، **التخطيط الاقتصادي من منظور إسلامي:حالة الجزائر** ، مذكرة دكتوراه "غير منشورة"، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.

60. مسغوني منى، **علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين 1970–2001**، أطروحة ماجستير"غير منشورة"، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005.

61. هتهات السعيد، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر** ، مذكرة ماجستير "غير منشورة"، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006.

62. وصاف سعيدي، **أثر تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي في الدول النامية** ، أطروحة دكتوراه "غير منشورة"، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

**المقالات:**


63. أمال لحسن شوشري، التفاوت في توزيع الدخل بين النظرية والتطبيق، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة سطيف، العدد4، 2005، ص.ص 109-124.

64. إبراهيم توهامي، البلدان النامية أمام تحدي الفقر، **مجلة العلوم الإنسانية** ، جامعة قسنطينة، عدد 20، ديسمبر2003، ص.ص 101-111.

65. إيمانويلي بالداتش، لويز دي ميللو، وعابر بيلا إيتشوستى، الأزمات المالية والفقر وتوزيع المداخيل، **مجلة التمويل والتنمية**، المجلد39، العدد2، جويلية2002، ص.ص 24-28.

66. بن ناصر عيس، مشكلة الفقر في الجزائر، **مجلة الاقتصاد والمناجمنت**، جامعة تلمسان، العدد الثاني، مارس2003، ص.ص 201-224.

67. جميل الجالودي، النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل في الأردن: 1973-1991، **مجلة الدراسات للعلوم الإنسانية**، المجلد 22، العدد6، الأردن، 1995، ص.ص 30-49.

68. جنوفيرى ج. بانيستر وكاماو تاجى، التجارة الدولية والتخفيف من عبء الفقر، **مجلة التمويل والتنمية**، المجلد38، العدد4، ديسمبر2001، ص.ص 48-51.

69. حسن الحاج، مؤشرات سوق العمل، **مجلة جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد السادس عشر، أبريل/نيسان2003 ، ص.ص 1-19.

70. رفعت العوفي، تحليل اقتصادي لكتاب الكسب للإمام التبياني، **مجلة دراسات اقتصادية**، مركز البحوث ودراسات الإنسانية -البصيرة، الجزائر، العدد الأول، 1999، ص.ص 158-170.

71. زكية المشعل ،الانفتاح التجاري وأثاره على السياسة المالية والنقدية، **مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية**، مجلد 13،العدد 2، ص.ص 443-484.

72. عبد الحميد زعباط، نظريات التجارة الدولية ومحدوديتها، **مجلة الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر**، الجزائر، عدد 10، 2004، ص.ص 129-143.

73. علي عبد القادر علي، الفقر :مؤشرات القياس والسياسات ،**مجلة جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، بدون سنة نشر، ص.ص 1-20.

74. قويدري محمد، إنعكاسات تحرير التجارة العالمية على إقتصاديات الدول النامية، **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد01، 2002، ص.ص18-25.

75. كاثرين با تيللو، هيليين بوارسون، ولوكا ليكي، الدين الخارجي والنمو، **مجلة التمويل والتنمية**، المجلد39، العدد2، جويلية2002، ص.ص 32-35.

76. لستر ثارو، لمن القرن الحادي والعشرون: مستقبل المنافسة بين الولايات المتحدة واليابان والاحاد الأوربي، **مجلة الدراسات الاقتصادية**، مركز البحوث والدراسات الإنسانية– البصيرة–، العدد الأول، الجزائر، 1999، ص.ص 130-142.

77. مطانيوس مخول، الفقر ودوره في تفسير النمو السكاني المتسارع، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد السابع عشر، العدد الأول 2001، ص.ص 223-249.

78. معتز نعيم، النمو السكاني والتنمية الاقتصادية ترابط وثيق وعلاقات متبادلة، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد الخامس عشر، العدد الأول 1999، ص.ص 127-166.

79. مفرج بن سعد الحقباني، العلاقة السببية بين إتجاهات التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على بعض دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام التكامل المشترك، **دورية الإدارة العامة**، الأردن، المجلد42، عدد 4، 2002، ص.ص 281-320.

80. منهل شوتر، أحمد الريموني، تحليل دور الصادرات في النمو الاقتصادي في الأردن: طريقة جوهانس للتكامل المشترك، **سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، جامعة اليرموك، الأردن، عدد10، 2000، ص.ص 97-112.

81. ناجي التوني، استهداف التضخم والسياسة النقدية، **مجلة جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد السادس عشر، بدون سنة التشر، ص.ص 1-20.

82. نجاة النيش، تكاليف التدهور البيئي وشحة الموارد الطبيعية:بين النظرية وقابلية التطبيق في الدول العربية، **مجلة جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد السادس عشر، أبريل1999، ص.ص 1-33.

83. صالحي صالح، دور منظمة العالمية للتجارة في النظام التجاري العالمي الجديد، **مجلة الدراسات الاقتصادية**، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر، العدد 2، 2000، ص.ص 95-133.

## وقائع التظاهرات العلمية:

84. العربي عطية، إلياس بن ساسي، التحليل الكمي للفقر الانساني : دراسة تحليلية لمستوى الفقر البشري في الجزائر و المنطقة العربية، **الملتقى الدولي حول: مؤسسات الزكاة ودورها في محاربة ظاهرة الفقر**، البليدة06-07 جويلية 2004.

85. الجوزي جميلة، تحديات التكامل العربي، **الملتقى الدولي الثاني: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق**، الأغواط17-19أفريل2007، ص.ص 317-328.

86. أحمد زكريا صيام، دور الإصلاحات المالية في الحد من الفقر في ظل العولمة، **المؤتمر الاقتصادي السابع:المشروعات الصغيرة**، أداة فاعلة لمواجهة الفقر، جامعة اليرموك، الأردن، 29-31جويليةٍ 2007، ص.ص 515-528.

87. بن علال قريش، عبد الله ، رسائل الأسلام في معالجة الفقر، **الملتقى الدولي حول : مؤسسات الزكاة ودورها في محاربة ظاهرة الفقر**، البليدة06-07 جويلية 2004.

88. خالد زهدي خوجة، تقديم ورقة المعهد للتدريب والبحوث الإحصائية، **ندوة المفاهيم وطرق قياس مستوى المعيشة في الأقطار العربية**، لبنان 6-7أوت 2002، ص.ص 15-37.

89. زايري بلقاسم، الاقتصاد السياسي للفقر، **الملتقى الدولي حول : مؤسسات الزكاة ودورها في محاربة ظاهرة الفقر**، البليدة06-07 جويلية 2004.

90. زايري بلقاسم، الحكم الراشد الاقتصادي والكفاءة الاقتصادية، **المؤتمر العلمي الدولي: حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات**، ورقلة 08- 09 مارس 2005، ص.ص 91-102.

91. زايري بلقاسم، بلحسن هواري، تحليل أمكانيات التكامل الاقتصادي العربي في ضوء النظرية الكلاسيكية والحديثة لتكامل الاقتصادي، **الملتقى الدولي الثاني: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق** ، الأغواط17-19أفريل2007، ص.ص 148-158.

92. عبد الرحمن موسى مهيدات، أثر الفقر على الأستقرار السياسي في الأردن ، **المؤتمر الاقتصادي السابع:المشروعات** الصغيرة، أداة فاعلة لمواجهة الفقر، جامعة اليرموك، الأردن ، 29-31جويلية 2007، ص.ص 90-119.

93. فرحي محمد، تحليل ظاهرة الفقر في إطار الفكر الإقتصادي الاسلامي: من المفاهيم إلى القياس، **الملتقى الدولي حول: مؤسسات الزكا ة ودورها في محاربة ظاهرة الفقر** ، البليدة06-07 جويلية 2004.

94. مجدي الشوربجي، العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوا ن، **الملتقي العلمي الدولي: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية**، الشلف 27-28توفبر 2007.

95. محمد ابراهيم محمود أحمد الشافعي، الاتفاقيات التجارية الإقليمية وتأثيرها على النظام التجاري العالمي، **المؤتمر العلمي: الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة العالمية للنجارة، دبي 09- 11 ماي2004**، مجلد الخامس، ص.ص 460-529.

96. محمد عبد الرحيم البيومي، الواقع الاقتصادي للدول النامية بين مبادئ واتفاقيات منظمة العالمية للتجارة والعولمة الاقتصادية، **المؤتمر العلمي: الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة العالمية للنجارة، دبي 09- 11 ماي2004**، مجلد الخامس، ص.ص 530-609.

97. محمد عبد الله الرفاعي، معوقات بيانات قياس الفقر، **المؤتمر الإحصائي العربي الأول** ، الأردن 13نوفبر2007، ص.ص 468-479.

98. مولاي لخضر عبد الرزق، بوخاري عبد الحميد، التكامل الاقتصادي العربي وتعزيز التنافسية الدولية، **الملتقى الدولي الثاني: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق** ، الأغواط17-19أفريل2007، ص.ص 339-355.

99. وجيه عبد الرزاق عتيق، دور الدول النامية في رسم سياسات منظمة التجارة العالمية ، **المؤتمر العلمي: الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة العالمية للنجارة، دبي 09- 11 ماي2004**، مجلد الخامس، ص.ص 138-159.

100. وصاف سعيدي، الفساد الاقتصادي في البلدان النامية الأسباب والآثار وآليات المعالجة، **المؤتمر العلمي الدولي: حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات** ، ورقلة 08- 09 مارس 2005، ص.ص 338-348.

## الهيئات والمنظمات والتقارير:

101. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **القروض الصغرى وتمويل المشاريع الصغرى من أجل تخفيف وطأة الفقر في المناطق الريفية في دول منطقة الإسكوا** ، E/ESCWA/AGR/2000/1، نيويورك، 2001.

102. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة إلى الصادرات الزراعية العربية** ، E/ESCWA/GRID/2005/3، نيويورك، 2005.

103. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **الكتاب السنوي لتوقعات البيئة العالمية2007**، جنيف، 2007.

104. برنامج الأغذية العالمي، **سلسلة الجوع في العالم 2006: الجوع والتعلم**، إيطاليا، 2006.
http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/liaison_offices/wfp110280.pdf

105. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2005**، نيويورك، 2005.

106. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2007**، نيويورك، 2007.

107. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2008**، نيويورك، 2008.

108. صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد العالمي العولمة وعدم المساواة:دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية العالمية**، واشنطن،2007 .

109. صندوق النقد العربي، **التقرير العربي الموحد2007**، أبوظبي، 2007.

110. سعود البريكان، علي البلبل، **المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2006.

http://www.amf.org.ae/amf/website/weblisher/storage/uploads/docs/EPI%20DEPT/PUBLICATIONS/Economic_growth.pdf

111. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **استعراض عام للتقرير أقل البلدان نموا لعام 2004**، UNCTAD/LDC/2004، جنيف، 2004.

112. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير التجارة والتنمية 2007**، UNCTAD/TDR/2007، جنيف، سبتمبر2007.

113. مجموعة الأمم المتحدة الإنمائي، **مؤشرات لإدارة السياسة العامة: دليل عملي لتعزيز القدرة الإحصائية لواضعي السياسة العامة للرصد الفعال للأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري**، ،جينيف، 2006.

http://www.statistical/literacy.org/doc/ipm/manual/arabic/ArabicManual.pdf

**قائمة المراجع باللغات الأجنبية**

## Ouvrages:

114. Benad R Cnava, C.Saraf**, Economie générale**, édition hachette, paris, 1992.

115. Bernard Bernier Yves, **Initiation à La Macroéconomie**, 7 EUE édition, DUNOD, paris, 1998.

116. Dominick Salvatore, **économie internationale : Cours et problèmes**, Mc Graw-hill, paris 1982.

117. Janine Bremoud, Alain Geledan, **Dictionnaire Economique Et Social**, Hatier, Paris, 1981.

118. Jean-louis Mucchielli, Thierry Mayer, économie internationale, Dalloz, paris, 2005.

119. John A. hobson**, International trade: An Application of economic theory**, batoche books, London,2003.

120. Oliver Blanchard, Daniel Cohen**, Macroéconomie**, Pearson Eduction, paris, 2001.

121. Paul A Samuelson, **L' Economique**, Tome 2, Armand Colin, paris, 1983.
122. S.Economides, p. wilson, **The Economic Factor In International Relations**, I.B. tavrs, London, 2001.
123. Serge milano, **La pauvreté dans les pays riches**, Nathan, Paris, 1992.

## Les articles:

124. By Jeffrey A. Frankel and David Romer, **Does Trade Cause Growth**? 17/05/2008
http://www.econ.berkeley.edu~dromerpapersAER_June99.pdf
125. Christopher Bowdler, **Openness and the Output-Inflation Tradeoff**, 17/05/2008
http://repec.orgmmfc03Bowdler.pdf
126. DanBen-David, Håkan Nordström, LAlan Winters, **Trade, Income disparity and poverty**, World Trade Organization, Geneva, 1999. 20/01/2008
http://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/disparity_e.pdf
127. David Dollar, **Poverty, inequality and social disparities during China's economic reform**, World Bank, New York, 2007. 12/02/2008
http://www/wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2007/06/13/000016406_20070613095018/Rendered/PDF/wps4253.pdf
128. Do Duc Dinh, **Sustainable Industrialization a New Strategic Trend in Asian Developing Economies**, Institute of World Economy, Vietnam
17/05/2008
http://www.capi.uvic.capubsoc_papersdoducdihn.pdf
129. Emilio J. Medina-Smith, **IS the Export-Led Growth Hypothesis valid for developing countries? A case study of Costa Rica**, UNCTAD, UNCTAD/ITCD/TAB/8,Geneve, 2001,
http://www.capi.uvic.capubsoc_papersdoducdihn.pdf
130. Farrokh Nourzad, Jennifer J. Powell, **Openness, Growth, and Development: Evidence from a Panel of Developing Countries** 25/05/2008.
www.iad.gov.qaarabicimagesstoriesdocumentvolume1article4_2003.pdf
131. Guillermo Perry, Marcelo Olarreaga, **Trade Liberalization, Inequality and Poverty Reduction in Latin America**, World Bank, New York, 2006. .10/02/2008.
http://siteresources.worldbank.org/INTDECABC2006/Resources/GuillermoPerry.pdf
132. Katerina Alexandraki and Hans Peter Lankes, **The Impact of Preference Erosion on Middle-Income Developing Countries**, IMF, WP/04/169, September 2004. 25/02/2008.

http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2004/wp04169.pdf

## Organismes et Rapports:

133. CNUCED, **rapport 2004 sur les pays les moins avancés: commerce international et réduction de la pauvreté**, UNCTAD/LDC/2004, Genève, 2004.
134. Farrukh Iqbal, **Sustaining Gains in Poverty Reduction and Human Development in the Middle East and North Africa**, The World Bank, Washington D.C ,2006.
135. OECD, **The DAC Guidelines Poverty Reduction**, France, 2001.
136. UNDP, **Human Development Report 1997**, New York, 1997.
137. UNDP, **Human Development Report 1999**, New York, 1999.
138. UNCTAD, **UNCTAD Handbook Of Statistics 2005**,TD/STAT.30, Geneva, 2005.
139. WTO, **World Trade Report 2006**, Geneva, 2006.
140. WTO, **World Trade Report 2007**, Geneva, 2007

## Les sites Internet:

141. http://worldbank.org
142. http://www.unctad.org
143. http://www.wtoarab.org
144. www.wto.org
145. http://www.escwa.un.org
146. http://www.un.org
147. http://www.aitrs.org
148. http://www.un.org
149. http://wfp.org
150. http://www.arab-api.org
151. http://douis.free.fr
152. http://www.imf.org
153. http://www.mafhoum.com

تؤدي التجارة الدولية دورا حيويا في التنمية الاقتصادية من خلال تأثيرها على النمو الاقتصادي من جهة وتوفير الموارد الضرورية لعملية التنمية من جهة أخرى. حيث تجلى بعض منافع التجارة الدولية من خلال استيراد السلع الاستثمارية الأدنى ثمنا من تلك المتوفرة محليًا، والتي تقود إلى تحسين الإنتاجية المحلية بالاعتماد كذلك على التقانة الحديثة، والتي تساهم بدورها في توفير الموارد المالية الهامة التي يمكن استعمالها في عملية التنمية الاقتصادية. أو من خلال العمل على نمو الصادرات بالاعتماد على زيادة الاستثمار الأجنبي والمحلي والذي يُمَكِن الدول من زيادة تنافسية الاقتصاد وتحقيق معدلات النمو اقتصاد ي عالية. والتجارة الدولية أداة فعالة في محاربة الفقر والتفاوت في الدخل، حيث تقع التجارة في موقع القلب من الاعتماد المتبادل الذي يجمع البلدان بعضها ببعض والذي يمكن أن يحقق إنجازات مهمة، من خلال تعزيز الرفاه الاقتصادي للشعوب الداخلة في التبادل.

ولكن علاقة التجارة الدولية بالفقر وتوزيع الدخل متداخلة ومتشعبة. ولقد حاولنا من خلال دراستنا هذه التعرف على أهم عناصر هذه العلاقة. فالتجار ة الدولية تؤثر على الفقر من خلال عدة عناصر مثل أثرها على ميزان المدفوعات وسعر صر ف وتوزيع الدخل، ويظهر ذلك جليا من خلال سياسات تحرير التجارة الدولية، فتحرير التجارة يؤثر على الفقر من خلال التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات والتي يمكن أن تساهم في زيادة الدخل الحقيقي للفقراء من جهة، ومن جهة أخرى يؤثر على الفقر من خلال أثره على توزيع الدخل.

## نتائج اختبار الفرضيات:

انطلاقا من الفرضيات التي سقناها في بداية الدراسة, تجلت نتائج اختبارها على النحو التالي:

1. بالنسبة للفرضية الأولى و التي تعتبر أن تحرير التجارة الدولية تؤدي إلى إعادة توزيع المداخيل على المستوى المحلي والدولي، فلقد تحقق ذلك ، فعلى المستوى المحلي فتحرير التجارة يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل، وذلك يتوقف على عاملين هما طبيعة سوق العمل من خلال كونها مرنة وكذلك من ناحية تشريعات العمل، والعامل الثاني النمط المبدئي للحماية المطبق قبل تحرير التجارة الدولية، والذي سيكون له تأثيرات مختلفة. فإذا كان النمط يحابي العمال الغير مهرة في مجال الزراعة والصناعة التحويلية الخفيفة، فعندئ يمكن توقع أن يؤدي إلغاء الحماية إلى خفض الأجور النسبية في هذه القطاعات من القوى العاملة، أما على المستوى الدولي فإنه يمكن القول أن التجارة الحرة عمومًا تتجه إلى تعزيز التفاوت وعدم المساواة في توزيع الدخل العالمي، وهذا التباين الموجود في العا لم يرجع إلى القصور في النظام التجاري العالمي وبسبب كون التجارة الدولية تجرى على المستوى الدولي، حيث عدم وجود سلطة عُليا فوق الدول تزيل التشوهات عن طريق إعادة توزيع العوائد، إلا من خلال منح بعض المعونات، وهناك عدة عوامل تساعد على عدم التكافؤ على المستوى الدولي، منها توزيع القوة والأصول الاقتصادية دوليا بشكل غير متكافئ. والأثر المتزايد للشركات المتعددة الجنسيات، و التواطؤ البالغ الوضوح بين الحكومات القومية وشركاتها العملاقة، والقدرة على التلاعب في الأسعار الدولية ومستويات الإنتاج وأنماط الطلب، إضافة إلى الدعم الذي

تقدم الدول الصناعية الكبرى للمزارعين، وسن القوانين بما يخدم مصالح الدول الكبرى، كل ذلك يعمل على زيادة التفاوت بين الدول العالم؛

❷ بالنسبة للفرضية الثانية ومفادها أن الزيادة في التحرير التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة صادرات في البلدان النامية. إن أثر عملية التحرير التجاري على البلدان النامية متفاوت بسبب تفاوت الإمكانيات المادية والطبيعية والبشرية، فالقول إن زيادة التحرير التجاري يؤدي إلى زيادة صادرات البلدان النامية فرض غير قريب من الواقع. ففي الوقت الذي تتزايد فيه عملية التفكيك الجمركي، وتحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية وغير الجمركية، تتزايد فيه حجم العوائق التي تواجهها صادرات البلدان النامية في تصدير سلعها إلى أسواق البلدان المتقدمة. بالإضافة إلى التشوهات التي تواجه أسعار المنتجات الزراعية بسبب الدعم المتواصل الذي تقدمه الدول المتقدمة للمزارعين، هذا المنتج الذي يمثل إلى حد كبير أهم صادرات البلدان النامية. إضافة إلى المشاكل التي تعاني منها أغلب البلدان النامية من حيث ارتفاع المديونية، وفشل أغلب برامج التنمية، وضعف الجهاز الصناعي وعدم قدرته على المنافسة الخارجية، زيادة على ذلك إنتشار الفساد وكل ما يحمله ذلك من عائق أمام الشعوب للتقدم؛

أما بالنسبة للفرضية التي تعتبر أن تحرير التجارة الدولية يؤدي إلى تخفيض مستويات الفقر فقد تحقق ذلك؛ ولكن بمستويات مختلفة في الدول النامية، حيث حقيقة إن تحرير التجارة الدولية يساهم في تخفيض مستويات الفقر لأن تحرير التجارة الدولية يمّكن البلدان النامية من تصدير منتجاتها إلى الدول المتقدمة، وهذه العملية تساهم في زيادة الدخل القومي، حيث أن النمو في الصادرات يؤدي إلى الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي الذي يعتبر عنصراً مهماً في محاربة الفقر هذا من جهة، كما حدث ذلك في بعض الدول النامية كالصين، ومن جهة أخرى يساهم تحرير التجارة الدولية كذلك في تخفيض الأسعار والذي ينعكس إيجابًا على أحوال الفقراء في البلدان النامية؛ إلا أنه لا يمكن لتحرير التجارة الدولية أن يساعد في الحد من الفقر في البلدان التي لا يكو ن فيها مستوى وكفاءة الاستثمار كافية لدعم النمو الاقتصادي.

## نتائج البحث:

ولقد خلصت دراستنا إلى النتائج التالية:

1 - أن الروابط الأساسية بين التجارة الدولية والنمو تتوقف على تأثير التجارة الدولية على التكنولوجيا، حيث أن هناك اتجاه يقول أن الدول التي تتتبع سياسة تحريرية يمكن أن تستفيد من اتساع السوق، الذي يشجع بدوره التقدم التكنولوجي، وكذلك من الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير في قطاع البحث والتطوير. ومن ناحية أخرى يزيد تحرير التجارة من المقابل المادي للاختراعات، والرابط الأخر بين التجارة الدولية والنمو، يتمثل في الاستثمار حيث أن تحرير التجارة يشجع على زيادة الاستثمار وذلك من خلال القطاع التجاري أكثر استخداماً لرأس المال من القطاعات أخرى؛

2 - إن آثار التجارة الدولية على النمو الاقتصادي لا يمكن نفيها، إلا أن النمو الاقتصادي ليس سبب كافيا للقضاء على الفقر، حتى وإن كان أمرا ضروريا في ذلك؛

3 - نشير هنا كذلك أن اقتران نمو التجارة بنمو الناتج القومي كثير ما لا يكون تفسيره أن نمو التجارة أدى إلى نمو الناتج، بل قد يكون العكس صحيح، فنمو الناتج القومي قد يكون سبباً في نمو التجارة وليس نتيجة له؛ ولكن يمكن القول أنه توجد علاقة سببية في كلا الاتجاهين؛

4 - إن النمو الاقتصادي الشامل لا يتطلب مجرد توسع الصادرات، بل أيضا توسع فرص كسب الدخل في جميع القطاعات الاقتصادية؛

5 - إن التوجه المتزايد في عقد الاتفاقيات التجارية الثنائية قد يضر بمصالح الدول النامية خاصة إذا كانت بين البلدان النامية والمتقدمة حيث سيجعل مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية استثناء وليس القاعدة. ويؤدي إلى مزيد من التمييز في التجارة العالمية حيث يضع البلدان النامية في وضع غير موات إزاء البلدان المتقدمة الشريكة لها، وهذا ما يؤدي إلى تقليص حظوظ الدول النامية في تحقيق التنمية ومحاربة الفقر.

## توصيات البحث:

1 - لا بد من تعزيز التكامل بين الدول النامية، بحكم أن الدول النامية أصبحت غير مقيدة بتصدير المواد الأولية فقط، وهذا يفتح المجال واسعا لزيادة تجارتها البينية؛

2 - ينبغي على البلدان المتقدمة تحسين النفاذ لدخول الأسواق لصادرات الدول النامية، وذلك عن طريق التخفيف من القيود التي تفرضها؛

3 - العمل في البلدان النامية على أن تكون مكاسب النمو موزع بشكل أكثر عدلا بين الأفراد، بإتباع سياسات ترمي إلى تحسين ظروف المعيشة في المناطق المحرومة وتشيع الاستثمار فيها؛

4 - إعادة التركيز في المفاوضات داخل منظمة التجارة العالمية، خاصة في مجال الخدمات على إعطاء المزيد من الحرية للانتقال اليد العامل في البلدان النامية، وذلك بتسهيل وتحسين الوصول إلى أسواق العمل في البلدان الغنية، أي أن يشمل الانفتاح جانبه الإنساني بدل أن يقتصر على الجانب الاقتصادي والذي يمكن أن تجد فيه البلدان النامية والفقيرة حلاً للكثير من مشاكلها؛

5 - ضرورة تجنب زيادة ترتيبات في الاتفاقيات الإقليمية حيث تفرض بعض الاتفاقيات التجارية الإقليمية واجبات تتجاوز قوانين منظمة التجارة العالمية حيث يلاحظ طغيان قوانين الملكية الفكرية على هذه الترتيبات، الأمر الذي قد يؤثر على الديناميكية التنموية في البلدان النامية؛

6 - الدعوة إلى تقديم المزيد من الدعم المادي والتقني، بحيث يكون بعيداً عن الأغراض التجارية للبلدان المتقدمة، بحيث يكون هدفه دعم إدماج التجارة في صلب استراتجيات التنمية الهادف إلى تعزيز الرفاهية الاقتصادية و القضاء على الفقر؛

7 - يجب على الدول النامية العمل على محاربة الفساد، وذلك من خلال الاعتماد على الحكم الراشد وزيادة الشفافية، وتعزيز الديمقراطية في الحياة السياسة؛

8 - الاعتماد على السياسات مصاحب أثناء تحرير التجارة الدولية، يكون الهدف منها هو تخفيف من الآثار الناجم عن تطبيق تلك السياسات، وذلك بوضع برامج خاصة لمساعدة الفقراء وبتوزيع لدخل تكون أكثر عدلاً.

## أفاق البحث:

من خلال دراستنا لهذا البحث نرى أن هناك العديد من المواضيع تناولتها الدراسة بصورة مختصر بما يخدم موضوع الدراسة، غير أنه هذه المواضيع تعد انطلاق لدراسات جديدة ومن بينها:

1 - إن أهم المواضيع التي نطرحها للبحث هي تلك التي تتمحور حول كيفية تجسيد التوصيات السابقة، في ظل الواقع الراهن التي تعاني منه أغلب الدول النامية؛

2 - أثر العولمة المالية على توزيع المداخيل في العالم، وأثر ذلك على الدول النامية والفقيرة منها؛

3 - دور توسع في حجم الصادرات في تحقيق النمو المستدام، وما هي الصلة بين الاستثمار والتصدير؛

4 - أثر تعدد الاتفاقيات الإقليمية والثنائية على الدول النامية، خاصة من حيث أثرها على زيادة التمييز في التجارة الدولية؛

5 - أثر تحرير التجارة على تخفيض الإيرادات الحكومية وأثر ذلك على الفقر.

**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**الندوة الجهوية لجامعات الشرق**

**جامعة قاصدي مرباح – ورقلة**

**نيابة رئاسة الجامعة لما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية**

# بطاقة تأهيل لفتح دراسة لما بعد التدرج

## السنة الجامعية: 2010 – 2011

**فتح** [X] **إعادة فتح** [ ]

**المؤسسة الجامعية** : جامعة قاصدي مرباح ورقلة

**كلية** : الحقوق والعلوم السياسية

**القسم** : الحقوق

**مخبر بحث (إن وجد)**: إشكالية التحول القانوني والسياسي والاجتماعي في الجزائر

(مخبر معتمد بداية من 01 جانفي 2010)

**تخصص الدراسة لما بعد التدرج**

**التخصص**: ماجستير حقوق

**الفرع**: القانون الخاص

**تخصص الدراسة**: قانون المؤسسة

**عدد المناصب المطلوبة** 15

| | |
|---|---|
| طلبة: | 15 |
| أساتذة الجامعة | 00 |
| أساتذة خارج الجامعة | 00 |

# معايير القبول

**التـدرج:** يجب أن تتوفر في المترشح الشروط التالية:

* التخصص المعني بالترشح للماجستير: ليسانس علوم قانونية و إدارية ( ثمانية سداسيات).

* أن لا يكون المترشح معيدا لأي سنة من سنوات التدرج.

* أن لا يكون المترشح ناجحا في دورة الإستدراك في أي سنة من سنوات التدرج.

* أن يكون سن المترشح أصغر أو يساوي 35 سنة يوم إجراء المسابقة.

**عدد الطلبة في مستوى السنة الرابعة في التخصص أعلاه:** 364طالبا. وقد تخرجت عن القسم 12 دفعة.

**التـأطير:**

**أساتذة الجامعة الدائمون داخل المؤسسة:**

| | |
|---|---|
| 1- أ.د. دحو فضيل | أستاذ التعليم العالي |
| 2- أ.د. بختي إبراهيم | أستاذ التعليم العالي |
| 3- أ.د. بوشلالق نادية | أستاذ التعليم العالي |
| 4 - د . هميسي رضا | أستاذ محاضر – أ – |
| 5 – د. قريشي محمد | أستاذ محاضر – أ – |
| 6 - د. بوحنية قوي | أستاذ محاضر – أ- |
| 7 - د. قبي آدم | أستاذ محاضر – أ- |
| 8 - د. مجدوب عبد المومن | أستاذ محاضر – أ- |
| 9 – د. سعد الله علي | أستاذ محاضر – أ- |
| 10 – د. لعمى أحمد | أستاذ محاضر – أ- |
| 11- د. الأخضري نصر الدين | أستاذ محاضر – أ – |
| 12- د. يدر جمال الدين | أستاذ محاضر – ب- |
| 13- د. بن محمد محمد | أستاذ محاضر – ب- |
| 14- د. دوادي محمد عباز | أستاذ مساعد – أ- |

**فرق البحث العاملة في التخصص (مخبر أو مشروع):**

- الخصوصية ومجتمع المعلومات (فرقة بحث معتمدة، الرمز: P.02420090008 )

-الأنماط الانتخابية والاتجاهات السياسية وعملية التحول الديمقراطي في الجزائر (فرقة بحث معتمدة، الرمز: S.02420080023)

- مستقبل الدولة الوطنية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات(فرقة بحث معتمدة، الرمز: S.02420070020)

**سمة المخابر المعتمدة أو المشاريع المعتمدة مع ذكر العتاد المستفيدة منه:**

-إشكالية التحول القانوني والسياسي والاجتماعي في الجزائر (مخبر معتمد بداية من 01 جانفي 2010)

## حصيلة دراسات ما بعد التدرج للسنوات الخمسة الأخيرة:

1 - ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه تخصص "تحولات الدولة" دفعة 2008 - 2009 : **السنة الثانية.**

| الرقم | اسم ولقب الطالب | *عنوان المذكرة* |
|---|---|---|
| 01 | حساني محمد منير | مساهمة المجلس الدستوري في العمل التشريعي |
| 02 | بيو خلاف | نطور حماية الحياة الخاصة للعمال |
| 03 | غزيز محمد الطاهر | آليات تفعيل وظيفة الدولة في إدارة التنمية المحلية |
| 04 | الجومي عبد السلام | الحق في المحاكمة المدنية العادلة بين المبادئ الدولية والتشريع الجزائري |
| 05 | بوطيب بن ناصر | الرقابة الوصائية وأثرها على أعمال المجلس الشعبي البلدي في الجزائر |
| 06 | عطية صفاء | فعاليات اللجان الدولية في مراقبة الانتخابات |
| 07 | خنتاش عبد الحق | مجال تدخل الهيئات اللامركزية في حماية البيئة في الجزائر |
| 08 | بوخلوة محمد الصالح | الآليات القانونية لإدارة الأملاك الوقفية في الجزائر |

2 - ماجستير "قانون جنائي": دفعة 2009 – 2010: **السنة الأولى**

| الرقم | الاسم | اللقب |
|---|---|---|
| 01 | لقمان | بامون |
| 02 | الميلود | دحماني |
| 03 | مريم | أحمد مسعود |
| 04 | زوليخة | زوزو |
| 05 | كمال | خريص |
| 06 | عبد الحميد | العدواني |
| 07 | فيروز | بن عيسى |
| 08 | بلقاسم | سويقات |
| 09 | نجاة | صالحي |
| 10 | خديجة | عميور |
| 11 | عدة إلياس | بوعبدلي |
| 12 | الطيب | طيبي |
| 13 | مصطفى | بن عودة |
| 14 | ليلية | بوكروح |
| 15 | ياسن | بن عمر |
| 16 | حمزة | قريشي |

**التحضير للمسابقة:**

**1- التخصصات المرشحة:**

ليسانس علوم قانونية و إدارية (ثمانية سداسيات) .

**2- الفروع والتخصصات التي ينتمي إليها متفوق الدفعة المعفى من المسابقة: الطالب** المتحصل على أعلى معدل في الدورة العادية للسنوات الأربع الأخيرة في فرع العلوم القانونية والإدارية.

**3- المقاييس موضوع المسابقة :**

- القانون التجاري - المعامل: **03**
- لغة فرنسية قانونية - المعامل: **01**

## عرض أسباب فتح دراسات ما بعد التدرج:

يأتي طلب فتح دراسات ما بعد التدرج في تخصص ***قانون المؤسسة*** كاستجابة لعدة متطلبات في سياق التحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر من خلال اعتمادها نظام الاقتصاد الحر ***الذي تلعب المؤسسة دورا أساسيا في تفعيله*** ، مما يقتضي مواكبة برامج التكوين في التعليم العالي لهذه الديناميكية. ومن هنا فإن فتح هذا التخصص تبرره الأسباب الموضوعية التالية:

1 - مواكبة خريجي التعليم العالي لمتطلبات المسار الاقتصادي الذي تنحوه الجزائر.

2 - ملاءمة التكوين لخصوصية المنطقة باعتبارها مركز الإقتصاد الوطني يستقطب عددا كبيرا من المؤسسات الوطنية والدولية.

3 - تزويد مختلف الهيئات المهنية والعلمية المعنية بهذا التخصص بكفاءات قادرة على مسايرة التحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر والإسهام في إنجاحها.

4 - دفع الجامعة نحو مزيد من الانفتاح على محيطها الاقتصادي والاجتماعي.

5 - تحقيق أهداف التعليم العالي المتمثلة في ضرورة الرفع من عدد المؤطرين لشهادة الدكتوراه.

6 - توطيد جسور التواصل ما بين الجامعات الوطنية من خلال التعاون العلمي والبحثي المشترك، مما يسهم في رفع مستوى الأداء الجامعي.

# المقاييس المقررة في برنامج الدراسة والحجم الساعي

**السداسي الأول:**

| المقاييس | المعامل | محاضرة ملتقى | الحجم الساعي الكلي | الأستاذ المكلف | الرتبة |
|---|---|---|---|---|---|
| هندسة الشركات | 3 | محاضرة | 45 | سحري فضيلة | أستاذ التعليم العالي |
| تمويل المؤسسة | 3 | محاضرة | 45 | لعمى أحمد | أستاذ محاضر – أ – |
| قانون المنافسة والاستهلاك | 2 | ملتقى | 35 | الأخضري نصر الدين | أستاذ محاضر– أ– |
| العلاقات الجماعية للعمل | 3 | محاضرة | 45 | سمار نصر الدين | أستاذ محاضر– أ – |
| قانون الأسواق المالية | 2 | ملتقى | 35 | قريشي محمد | أستاذ محاضر – أ – |
| القانون الجزائي للمؤسسة | 3 | محاضرة | 45 | طالبي حليمة | أستاذ محاضر–أ– |
| المؤسسة والضمان الاجتماعي | 3 | محاضرة | 45 | سمار نصر الدين | أستاذ محاضر– أ – |
| الملكية الصناعية | 2 | ملتقى | 35 | هميسي رضا | أستاذ محاضر – أ– |
| المنهجية القانونية | 2 | محاضرة | 35 | علي سعدالله | أستاذ محاضر– أ– |
| لغة فرنسية | 2 | محاضرة | 35 | دحو فضيل | أستاذ التعليم العالي |
| المجموع | 400 ساعة | | | | |

**السداسي الثاني :**

| المقاييس | المعامل | محاضرة ملتقى | الحجم الساعي الكلي | الأستاذ المكلف | الرتبة |
|---|---|---|---|---|---|
| هندسة الشركات | 3 | محاضرة | 45 | سحري فضيلة | أستاذ التعليم العالي |
| الدولة والمؤسسة | 3 | محاضرة | 45 | زوينة عبد الرزاق | أستاذ التعليم العالي |
| القانون الجبائي للمؤسسة | 3 | ملتقى | 35 | لنوار عبد الرحيم | أستاذ محاضر – أ – |
| المؤسسة والصرفقات العمومية | 2 | محاضرة | 45 | زوينة عبد الرزاق | أستاذ التعليم العالي |
| الطرق البديلة لتسوية النزاعات | 3 | محاضرة | 45 | زيروتي الطيب | أستاذ التعليم العالي |
| القانون الجزائي للمؤسسة | 3 | محاضرة | 45 | طالبي حليمة | أستاذ محاضر –أ– |
| قانون التجارة الدولية | 2 | محاضرة | 35 | عمر سعد الله | أستاذ التعليم العالي |
| القانون الجزائي للعمل والضمان الاجتماعي | 2 | ملتقى | 35 | قريشي محمد | أستاذ محاضر–أ– |
| علم النفس البيداغوجي | 2 | محاضرة | 35 | نادية بوشلالق | أستاذ التعليم العالي |
| لغة أنجليزية | 2 | محاضرة | 35 | نادية بوشلالق | أستاذ التعليم العالي |
| المجموع | 400 ساعة | | | | |

# هيئة التدريس

| الاسم و اللقب | الشهادة | الرتبة العلمية | التخصص | المؤسسة الأصلية |
|---|---|---|---|---|
| زوينة عبد الرزاق | دكتوراه دولة | أستاذ التعليم العالي | قانون خاص | جامعة الجزائر |
| زروتي الطيب | دكتوراه دولة | أستاذ التعليم العالي | قانون خاص | جامعة الجزائر |
| عمر سعد الله | دكتوراه دولة | أستاذ التعليم العالي | قانون عام | جامعة الجزائر |
| سحري فضيلة | دكتوراه دولة | أستاذ التعليم العالي | قانون خاص | جامعة باجي مختار عنابة |
| دحو فضيل | دكتوراه دولة | أستاذ التعليم العالي | لغة فرنسية | جامعة قاصدي مرباح ورقلة |
| بختي إبراهيم | دكتوراه دولة | أستاذ التعليم العالي | علوم إقتصادية | جامعة قاصدي مرباح ورقلة |
| بوشلالق نادية | دكتوراه دولة | أستاذ التعليم العالي | علم النفس | جامعة قاصدي مرباح ورقلة |
| طالبي حليمة | دكتوراه | أستاذ محاضر–أ– | قانون عام | جامعة باجي مختار عنابة |
| روان محمد الصالح | دكتوراه | أستاذ محاضر–أ– | قانون عام | المركز الجامعي أم البواقي |
| هميسي رضا | دكتوراه دولة | أستاذ محاضر–أ– | قانون عام | جامعة قاصدي مرباح ورقلة |
| قريشي محمد | دكتوراه | أستاذ محاضر–أ– | قانون عام | جامعة قاصدي مرباح ورقلة |
| سعد الله علي | دكتوراه دولة | أستاذ محاضر–أ– | فلسفة سياسية | جامعة قاصدي مرباح ورقلة |
| بوحنية قوي | دكتوراه | أستاذ محاضر–أ– | علوم سياسية | جامعة قاصدي مرباح ورقلة |
| لنوار عبد الرحيم | دكتوراه دولة | أستاذ محاضر–أ– | قانون عام وعلوم جنائية | جامعة الجزائر |
| مجدوب عبد المؤمن | دكتوراه | أستاذ محاضر–أ– | علوم سياسية | جامعة قاصدي مرباح ورقلة |
| لعمى أحمد | دكتوراه | أستاذ محاضر–أ– | علوم إقتصادية | جامعة قاصدي مرباح ورقلة |
| عزري الزين | دكتوراه | أستاذ محاضر – أ – | قانون خاص | جامعة محمد خيضر بسكرة |
| سمار نصر الدين | دكتوراه | أستاذ محاضر – أ– | قانون خاص | جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل |
| الأخضري نصر الدين | دكتوراه | أستاذ محاضر–أ– | قانون عام | جامعة قاصدي مرباح ورقلة |
| يدر جمال الدين | دكتوراه | أستاذ محاضر –ب– | قانون عام | جامعة قاصدي مرباح ورقلة |

**أعضاء اللجنة البيداغوجية للماجستير تبعا للمرسوم التنفيذي 98–254 المؤرخ في 17 أوت 1998 (المادة 40)**

**رئيس اللجنة : هميسي رضا** جامعة قاصدي مرباح ورقلة

**الأعضاء:**

- **يدر جمال الدين** جامعة قاصدي مرباح ورقلة
- **الأخضري نصر الدين** جامعة قاصدي مرباح ورقلة

# الوسائل المدعمة لفتح ما بعد التدرج

## تجهيزات علمية :

- قاعة مجهزة خاصة بطلبة الماجستير.
- قاعتان للإنترنت، ومخبران للإعلام الآلي.
- قاعة مجهزة خاصة بتدريس "تقنيات التفاوض".
- قاعة مجهزة خاصة بالمحكمة الافتراضية.

## وسائل أخرى:

- تتوفر الكلية على البرامج الإحصائية والتقنية التالية:

SPSS , TSP , STORM ;DSM , STATISTICA , …etc

## التوثيق:

بالكلية مكتبة تتوفر على مراجع ودوريات متخصصة باللغتين العربية والفرنسية كفيلة بتغطية المتطلبات العلمية للتخصص، بالإضافة إلى وجود مكتبة مركزية للجامعة.

**تأشيرة اللجنة العلمية للقسم :**

**تأشيرة المجلس العلمي للكلية :**

**تأشيرة عميد الكلية :**

**تأشيرة المجلس العلمي للجامعة :**

**تأشيرة مدير الجامعة :**

## قسم مخصص للندوة الجهوية لجامعات الشرق

إن لجنة ترخيص فتح الدراسة لما بعد التدرج في.....
في دورتها المنعقدة بتاريخ : .....( ) وافقت ( ) لم توافق (ّ ) على طلب فتح الدراسة لما بعد التدرج المعنونة بـ : **قانون المؤسسة**.

**رئيس لجنة التأهيل للدراسة لما بعد التدرج**

**رئيس الندوة الجهوية لجامعات الشرق**

ّ أشطب العبارة غير المناسبة

# برنامج المقاييس

## السداسي الأول

### مقياس: هندسة الشركات

**أولا– نظرية الحوكمة**

**أ– الإعمال الفعال لمبادئ الحوكمة**

– إنسجام مبادئ الحوكمة وقواعد الإقتصاد الوطني

– إنسجام مبادئ الحوكمة ومتطلبات السوق و قواعد الشفافية

**ب– حقوق المساهمين الأساسية**

– المحافظة على حقوق المساهم

– تسهيل ممارسة المساهم لحقوقه

**ج – المعاملة المتساوية للمساهمين**

– تسوية النزاعات بين أغلبية وأقلية المساهمين

– الطعن في قرارات أغلبية المساهمين

**د – أدوار أطراف الحوكمة**

– تأثير الحوكمة على حقوق الدائنين

– تأثير الحوكمة على حقوق الأجراء

**هـ – الإعلام غير المالي**

– أهداف المؤسسة

– بنية رأس المال وحقوق المساهمين

– تعديل حق الرقابة على الأصول

– هيكلة وسياسات الحوكمة

– المسائل المتعلقة بأطراف الحوكمة والسياسة البيئية والإجتماعية

– العوامل الأساسية للمخاطر المرتقبة

**و – مسؤولية مجلس الإدارة**

– مجلس الإدارة: جهاز جماعي

– مجلس الإدارة والسوق

– تمايز وظائف رئيس مجلس الإدارة ووظائف المدير العام

– المبادئ الضابطة لتشكيل مجلس الإدارة

– تمثيل الفئات الخاصة

– تقييم مجلس الإدارة

– مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

**ثانيا– نظرية المصلحة الاجتماعية**

**1– مقدمة**

– مفهوم ذو محتوى متغير

– عرض التصورات الفقهية للمصلحة الاجتماعية

– المصلحة الاجتماعية و مصلحة الشركة

**2–حماية الشركة عبر المصلحة الاجتماعية**

أ–الدور الفعال للمصلحة الاجتماعية في الأداء السليم للشركة

– تعسف الأغلبية

– اتفاقات التصويت المحفزة للأداء السليم

ب– الدور غير الفعال للمصلحة الاجتماعية في الأداء السليم للشركة

– تعسف الأقلية

– الدعوى المدنية للأجراء في التعسف في أموال الشركة

**2–تأثير المصلحة المشتركة للشركاء في حماية الشركة**

أ– تأثير المصلحة المشتركة للشركاء في الأداء السليم

ب– تأثير المصلحة المشتركة للشركاء في استمرارية الشركة

---

## مقياس: تمويل المؤسسة

**أولا– التمويل الداخلي**

1 –التمويل الذاتي

2 –تعزيز سياسة الاستهلاك

3 –آليات تحديد الربح السنوي

4 –توزيع الأرباح في شكل أسهم

5 –توزيع الأرباح في شكل أسهم مجانية

6 –شراء الشركة لأسهمها

**ثانيا– التمويل الخارجي والأموال الخاصة**

1 –التسعير البورصي

2 –اللجوء العلني للادخار للشركة المسعرة أسهمها

3 –اللجوء العلني للادخار والأموال الخاصة

4 –زيادة رأسمال الشركة بإصدار أسهم عادية

5 –زيادة رأسمال الشركة بإصدار قسيمات اكتتاب بالأسهم

**ثالثا– التمويل الخارجي والأموال المقترضة**

1 –آليات اللجوء العلني للادخار

2 –الإقراض السندي

3 -سندات الاستحقاق

4 -سندات المساهمة

5 -سندات متغيرة القيمة

6 -سندات استحقاق ذات قسيمات اكتتاب بالأسهم

7 -التمويل البنكي الاعتيادي

8 -التمويل البنكي الدولي

**رابعا- معالجة الصعوبات المالية للشركة**

**1-اكتشاف عوارض الصعوبات**

**أ-** المظاهر العامة

ب- المظاهر الخاصة بالشركة المعالجة

**2- تحليل عوامل التسوية**

**أ-** التشخيص الداخلي

ب- التشخيص الخارجي

**3- إعمال إستراتيجية الهيكلة**

**أ-** إجراءات الهيكلة

ب- تحقيق الغايات المقصودة

**خامسا- طرق تمويلية خاصة**

1- عقد القرض

2- الإيجار التمويلي

3- إعانات الدولة

---

## مقياس: قانون المنافسة والاستهلاك

**أولا- المؤسسة و قانون المنافسة**

**1 - تحديد السوق التنافسية**

- السوق النوعية

- السوق الجغرافية

**2- مبادئ المنافسة**

- حرية الأسعار

- حظر الممارسات المقيدة للمنافسة

- تنظيم التجمعيات الاقتصادية

**3- مجلس المنافسة**

- التنظيم الهيكلي لمجلس المنافسة
- صلاحيات مجلس المنافسة
- الإجراءات المتبعة أمام مجلس المنافسة

**ثانيا- المؤسسة و قانون الاستهلاك**

**1- مفهوم المستهلك وتطور حمايته**

- مفهوم المستهلك
- تطور حركة حماية المستهلك

**2- قواعد حماية المستهلك**

- الالتزام بسلامة المستهلك
- الالتزام بأمن المستهلك
- الالتزام بمطابقة السلع والخدمات
- الالتزام بالضمان وخدمة ما بعد البيع
- الإلتزام بإعلام المستهلك
- رعاية المصالح المادية والمعنوية للمستهلك

**3- تسوية منازعات الاستهلاك**

- المنازعات المتعلقة بالمصلحة الفردية للمستهلك
- المنازعات المتعلقة بالمصالح المشتركة للمستهلكين

---

## مقياس: العلاقات الجماعية للعمل

**أولا- النظام القانوني للعمل النقابي**

1 -تأسيس المنظمات النقابية، تنظيمها وسيرها

2 -المنظمات النقابية التمثيلية

3 -الأحكام الخاصة بالمنظمات النقابية للعمال الأجراء

**ثانيا- نظام مشاركة العمال داخل المؤسسة (أجهزة المشاركة)**

1 -صلاحيات أجهزة المشاركة

2 -تشكيل أجهزة المشاركة

3 -تسيير أجهزة المشاركة والتسهيلات المخولة لها

**ثالثا- الاتفاقيات الجماعية للعمل**

1 -مفهوم الاتفاقية الجماعية للعمل

2 -محتوى الاتفاقية الجماعية للعمل

3 -التفاوض حول الاتفاقية الجماعية للعمل

4 -تنفيذ الاتفاقية الجماعية للعمل

**رابعا– تسوية النزاعات الجماعية للعمل**

1 -التسوية الودية لنزاعات العمل الجماعية

أ – الإجراءات الوقائية من النزاعات الجماعية للعمل( التفاوض الجماعي، اللجان المشتركة)

ب -الطرق الودية لحل النزاعات الجماعية للعمل( المصالحة، الوساطة، التحكيم)

2 -ممارسة حق الإضراب

أ– تعريف حق الإضراب وتطوره التاريخي

ب–شروط ممارسة حق الإضراب

ج– الحماية القانونية لحق الإضراب

د– طرق تسوية وإنهاء الإضراب

3– اللجنة الوطنية للتحكيم

أ– تشكيل وتنظيم اللجنة الوطنية للتحكيم

ب– صلاحيات اللجنة الوطنية للتحكيم

ج– إجراءات سير دعوى التحكيم أمام اللجنة

د– قرارات لجنة التحكيم وتنفيذها

---

## مقياس: قانون الأسواق المالية

**أولا– القيم المنقولة**

**1– الأسهم**

أ– الطبيعة القانونية للسهم

ب– تحرير الأسهم

ج– أنواع الأسهم

د– المركز القانوني للمساهم

هـ– الحقوق الفردية للمساهم

**2– سندات الاستحقاق**

أ– إصدار سندات الاستحقاق

ب– حقوق حامل سندات الاستحقاق

ج– تنظيم جماعة حاملي سندات الاستحقاق

د– الطبيعة القانونية للقرض الإسنادي

**3- سندات المساهمة**

ا- إصدار سندات المساهمة

ب- حقوق حامل سندات المساهمة

**4- شهادات الاستثمار والحق في التصويت**

أ- الإصدار

ب- التكوين

**5- سندات مانحة الحق في تمثيل حصة في رأسمال**

أ- سندات الاستحقاق القابلة للتحويل إلى أسهم

ب- سندات الاستحقاق ذات قسيمات الاكتتاب في رأسمال

**ثانيا- بورصة القيم المنقولة**

**1- مدخل إلى قانون سوق المال**

أ- التطور التاريخي للبورصة

ب- تطور قانون القيم المنقولة

**2- التأطير القانوني للادخار**

أ- تنظيم اللجوء العلني للادخار

ب- مفهوم السعي المصفقي

ج- تنظيم وتسيير حافظة القيم

**3- الفاعلون في سوق المال**

أ- الوسطاء

ب- شركة تسيير البورصة

ج- المؤتمن المركزي على السندات

د- الشركات ذات الأسهم

**4- سلطة ضبط البورصة**

أ- تكوين لجنة تنظم عمليات البورصة

ب- صلاحيات لجنة تنظيم عمليات البورصة

ج- الوظيفة القانونية للبورصة

د- وظيفة المراقبة و الرقابة

هـ- التأديب والتحكيم

**5- التوظيف الجماعي للقيم المنقولة**

أ- التنظيم القانوني لشركة الاستثمار ذات رأسمال متغير

ب- التنظيم القانوني للصناديق المشتركة للتوظيف

**6- العمليات البورصية**

أ- آليات التسعير البورصي

ب- التفاوض

ج- التداول والتنازل

و- المقاصة

هـ- توظيف القيم المنقولة والمنتوجات المالية

---

## مقياس: القانون الجزائي للمؤسسة

**أولا- النظرية العامة للمسؤولية الجزائية للشخص المعنوي**

**1- المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي بين الإنكار والإقرار**

أ-إنكار المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي

ب- الاعتراف بالمسؤولية الجزائية للشخص المعنوي

ج- موقف المشرع الجزائري من المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي

**2- أنواع الشخص المعنوي والمسؤولية الجزائية**

أ- الأشخاص المعنوية العامة والمسؤولية الجزائية

ب- الأشخاص المعنوية الخاصة والمسؤولية الجزائية

**3- إجراءات المتابعة الجزائية للشخص المعنوي**

أ- الاختصاص المحلي

ب- الاختصاص الدولي

ج- إجراءات تقديم ومتابعة الشخص المعنوي

**4- العقوبات المطبقة على الأشخاص المعنوية**

أ- العقوبات المطبقة في مواد الجنايات والجنح

ب- العقوبات المطبقة في مواد المخالفات

ج- أحكام العود

**5- مسؤولية الشخص الطبيعي والشخص المعنوي عن نفس الأفعال**

أ- مسؤولية الشخص الطبيعي باعتباره فاعلا أصليا

ب- مسؤولية الشخص الطبيعي باعتباره شريكا

**ثانيا- جرائم الشركات**

**1- الجنح المتعلقة بالتأسيس**

أ- جنح الإصدار

- الشركات المعنية

- إصدار الأسهم قبل تسجيل الشركة

- الشكليات غير القانونية عند التأسيس

ب –جنحة صورية الاكتتاب والدفع

– الاكتتابات الصورية

– الدفع الصوري للأموال

– التصريح التوثيقي الكاذب

– الغش في تقدير الحصص العينية

– جنح التداول غير القانوني للأسهم

– التداول بالأسهم من دون قيمة إسمية أو بقيمة أسمية تقل عن الحد القانوني

– التداول بالوعد ببيع الأسهم

**2– الجرائم المتعلقة بنشاط الشركة**

أ– الالتزامات الموجبة للعقوبة

– الالتزام بإعداد الحسابات السنوية

– الالتزام بتمكين الوثائق المحاسبية

– جنحة عدم انعقاد جمعيات المساهمين

ب– توزيع الأرباح الصورية

– غياب الجرد

– إقتسام الأرباح الصورية

ج– عدم صحة الميزانية

– تقديم الميزانية

– الغش في دقة الميزانية

د– التعسف في أموال الشركة والإقراض والسلطات

– إستعمال أموال الشركة أو قروضها لغايات شخصية

– إستعمال السلطات بما يخالف مصلحة الشركة

هـ–إنتهاك حقوق المساهمين

– جنحة عدم إعلام المساهمين

– جنحة حرمان المساهم من الدخول إلى الجمعيات العامة

– جنحة صورية صفة المساهم

– جنحة التصويت الموجّه

و– جرائم البورصة

– جرائم العالم بأسرار الشركة

– جرائم القيام بأعمال غير مشروعة في سوق البورصة

– جرائم نشر المعلومات الخاطئة

**3– جرائم تعديل رأس المال**

أ– جنحة عدم اتخاذ الإجراءات عند خسارة ¾ رأس المال

- سوء النية
- خسارة ¾ رأس المال

ب- الجنح المتعلقة بزيادة رأس المال
- إنتهاك حق الأفضلية في الإكتتاب
- إنتهاك أجل الـ 30 يوما

ج- الجنح المتعلقة بتخفيض رأس المال
- المساواة بين المساهمين
- إخطار محافظ الحسابات
- إشهار قرار تخفيض رأس المال

**4- جرائم التفليس**

أ- التفليس بالتدليس

ب- التفليس بالتقصير

---

## مقياس: المؤسسة والضمان الاجتماعي

**أولا- أنظمة الضمان الاجتماعي**

1- التأمين على المرض

2- التأمين على الأمومة

3- التأمين على العجز

4- التأمين على الوفاة

5- التأمين على حوادث العمل

6- التأمين على التقاعد والبطالة

**ثانيا- منازعات الضمان الاجتماعي**

1- **مفهوم منازعات الضمان الاجتماعي ومجالها**

أ -مفهوم منازعات الضمان الاجتماعي

ب- مجال منازعات الضمان الاجتماعي

2- **المنازعات العامة**

أ -الإجراءات الإدارية لتسوية المنازعات العامة (الطعن المسبق).

ب- الطعن القضائي

3- **المنازعات الطبية**

أ -الخبرة الطبية

ب- لجان تقدير وإثبات العجز

**4- المنازعات الطبية ذات الطابع التقني**

أ –الطعن أمام اللجنة التقنية ذات الطابع التقني

ب- قرارات اللجنة التقنية ذات الطابع التقني

**5- إجراءات تحصيل مستحقات الضمان الاجتماعي**

أ –التحصيل عن طريق الجداول

ب- الملاحقة

ج- المعارضة على الحسابات الجارية البريدية والبنكية

د- الاقتطاع من القروض

**6- ضمانات تحصيل مستحقات الضمان الاجتماعي**

أ –الامتيازات

ب- التأمينات العينية

**7- الطعون ضد الغير والمستخدمين**

أ –رجوع هيئات الضمان الاجتماعي على مرتكب الخطأ

ب- رجوع المؤمن له اجتماعيا أو ذوي حقوقه على مرتكب الخطأ

**8- التقادم في منازعات الضمان الاجتماعي**

أ –تقادم الأداءات المستحقة

ب- تقادم الدعاوى والمتابعات الخاصة بتحصيل المبالغ المستحقة لهيئات الضمان الاجتماعي

---

## مقياس: الملكية الصناعية

**أولا– النظام القانوني للعلامات**

1 -تعريف العلامة

2 -الحق في العلامة

3 -إجراءات إيداع العلامة وفحصها وتسجيلها ونشرها

4 -الحقوق المخولة عن تسجيل العلامة

5 -إنتقال الحقوق المخولة عن تسجيل العلامة

6 -سقوط الحقوق المخولة عن تسجيل العلامة

7 -الأحكام الخاصة بالعلامات الجماعية

8 -الحماية المدنية والجزائية للعلامة

**ثانيا–النظام القانوني لبراءات الاختراع**

1 -تعريف براءات الاختراع

2 -شروط أهلية الاختراع للحصول على البراءة

3 -إيداع وفحص وإصدار براءة الاختراع

4 -سجل براءات الاختراع ونشرها

5 -الحقوق المترتبة عن براءة الاختراع

6 -إنتقال الحقوق المترتبة عن براءة الاختراع

7 -سقوط الحقوق المتعلقة ببراءة الاختراع

8 -الحماية المدنية والجزائية للحقوق المتعلقة ببراءة الاختراع

**ثالثا- النظام القانوني للتصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة**

1- تعريف التصميم الشكلي للدائرة المتكاملة

2- إيداع وتسجيل التصميم الشكلي

3- الحقوق المترتبة عن التصميم الشكلي

4- سقوط الحقوق المرتبطة بالتصميم الشكلي

5- إنتقال الحقوق المرتبطة بالتصميم الشكلي

6- الحماية المدنية والجزائية للحقوق المرتبطة بالتصميم الشكلي

---

## مقياس: المنهجية القانونية

**أولا- الصياغة القانونية**

**1- مدخل للصياغة القانونية**

أ- تعريف الصياغة القانونية

ب- فن الصياغة

**2- الصياغة الجامدة والصياغة المرنة**

أ- الصياغة الجامدة

ب- الصياغة المرنة

**3- طرق الصياغة القانونية**

أ- الطرق المادية

ب- الطرق المعنوية

ج-جودة الصياغة القانونية

**4- قواعد الصياغة التشريعية**

أ- المنطق العلمي

ب- حرفية الصياغة

ج- عيوب الصياغة

**ثانيا: تفسير النصوص القانونية**

**1- ماهية التفسير**

ا- معنى التفسير

ب- ضرورة التفسير

ج- مجال التفسير

د- موضوع التفسير

**2- الهيئات المختصة بالتفسير**

ا- التفسير الرسمي

ب- التفسير الفقهي

ج- التفسير القضائي

**3- مذاهب ونظريات التفسير وطرقه**

أ- مدارس التفسير

ب - طرق تفسير النصوص في القانون

ج- نظرية تفسير النصوص في القانون

**ثالثا- منهجية إعداد المذكرة**

**1- مقدمات إعداد المذكرة**

أ- ضوابط اختيار الموضوع

ب- إعداد القاعدة المرجعية

ج- القراءة المعمقة

د- التوثيق

**2- تحرير المذكرة**

أ- الانطلاق في الكتابة

ب- تنظيم المذكرة

ج- الإعداد الشكلي للمذكرة

د- الضبط اللغوي للمذكرة

**3- تقديم المذكرة**

أ- استعمال الإعلام الآلي

ب- بنية النص

ج- عرض و مناقشة المذكرة

## المقياس: اللغة الفرنسية

**INTRODUCTION**
**Chapitre I – Notion et objet du droit du travail**
**Chapitre II – Sources du droit du travail**
Section 1 – Sources internationales
Section 2 – Sources nationales
Section 3 – Sources professionnelles
**TITRE I – LES INSTITUTIONS**
**Chapitre I – L'État**
Section 1 – Échelon central de l'administration
Section 2 – Services extérieurs du Travail et de l'Emploi : l'inspection du travail
**Chapitre II – Les organisations syndicales**
Section 1 – Objet et fonctionnement du syndicat
Section 2 – Action en justice des syndicats
Section 3 – Représentativité syndicale
Section 4 – Attributions syndicales
**Chapitre III – Les institutions représentatives du personnel**
Sous-section 1 – Section syndicale et délégué syndical
Section 1 – Section syndicale
Section 2 – Délégué syndical
Sous-section 2 – Délégation du personnel et comité d'entreprise
Section 1 – Mise en place
Section 2 – Délégués du personnel
Section 3 – Comités d'entreprise
Sous-section 3 – Statut des représentants du personnel
Section 1 – Déplacement et circulation
Section 2 – Délit d'entrave
**TITRE II – CONFLITS COLLECTIFS DU TRAVAIL**
**Chapitre I – Définition de la grève**
Section 1 – Cessation du travail
Section 2 – Action collective et concertée
Section 3 – Revendications professionnelles
Section 4 – Inopposabilité des clauses conventionnelles réglementant le droit de grève
**Chapitre II – Grèves abusives**
Section 1 – Notion d'abus du droit de grève
Section 2 – Actes délictueux commis au cours de la grève
**Chapitre III – Grève et contrat de travail**
Section 1 – Suspension du contrat de travail
Section 2 – Grève et salaires
Section 3 – Pouvoir disciplinaire de l'employeur
**Chapitre IV – Grève et responsabilité**
Section 1 – Responsabilité civile des grévistes et des syndicats
Section 2 – Responsabilité de l'employeur à l'égard de ses clients et fournisseurs
**Chapitre V – Organisation de l'entreprise pendant la grève**
Section 1 – Réorganisation de l'entreprise
**Chapitre VI – Règlement des conflits**
Section 1 – Procédures légales
Section 2 – Procédures informelles
**TITRE III – NÉGOCIATION COLLECTIVE**
**Chapitre I – Droit des conventions et accords collectifs de travail : règles communes**
Section 1 – Présentation
Section 2 – Formation des conventions et accords collectifs de travail
Section 3 – Durée d'application des conventions et accords collectifs

Section 4 – Révision des conventions
**Chapitre II – Conventions de branche, accords professionnels ou interprofessionnels**
Section 1 – Contenu et négociations périodiques
Section 3 – Procédure d'élargissement
Section 4 – Rôle des observatoires paritaires de la négociation collective
Section 5 – Rôle des commissions paritaires professionnelles ou interprofessionnelles
**Chapitre III – Conventions et accords collectifs d'entreprise et de groupe**
Section 1 – Droit à la négociation collective dans l'entreprise et dans le groupe
Section 2 – Négociation d'une convention ou d'un accord d'entreprise
Section 3 – Négociation d'une convention ou d'un accord de groupe
Section 4 – Négociation annuelle obligatoire dans l'entreprise

# السداسي الثاني

## مقياس: هندسة الشركات

**أولا – شركة المساهمة**

**1– مجلس الإدارة**

أ– تكوين مجلس الإدارة

ب– أداء مجلس الإدارة

ج – مسؤولية أعضاء مجلس المديرين

د –رئيس مجلس الإدارة

**2– مجلس المديرين ومجلس المراقبة**

أ– نظام مجلس المديرين

ب– أداء مجلس المديرين

ج– مسؤولية أعضاء مجلس المديرين

د– نظام مجلس المراقبة

هـ– أداء مجلس المراقبين

و– مسؤولية أعضاء مجلس المراقبين

**3– الجمعيات العامة للمساهمين**

أ– إختصاص الجمعية العامة العادية

ب– أداء الجمعية العامة العادية

ج– إعلام المساهمين

د– إختصاص الجمعية العامة غير العادية

هـ– أداء الجمعية العامة العادية

و– خصوصية أداء الجمعية العامة غير العادية

ز– الجمعيات الخاصة

**4– أجهزة الرقابة**

أ– محافظ الحسابات

ب– صلاحيات محافظ الحسابات

ج– مسؤولية محافظ الحسابات

**5– الأجراء**

أ– إعلام الأجراء

ب– المشاركة المالية

ج– المشاركة في التسيير

**6– تعديل رأسمال شركة المساهمة**

أ- زيادة رأس المال

ب- تخفيض رأس المال

ج- إستهلاك رأس المال

**7- عوارض الأداء**

أ- المسير الإنتقالي

ب- تعسف الأكثرية ، تعسف الأقلية

**ثانيا – الشركة ذات المسؤولية المحدودة**

**1- تنظيم الشركة**

أ- التسيير

ب- محافظ الحسابات

ج- الشركاء غير المسيرين

**2- المؤسسة ذات الشخص الوحيد**

أ- إنشاء المؤسسة

ب- أداء المؤسسة

**ثالثا: مجمع الشركات**

1- الروابط المالية: الفروع، المساهمة، المراقبة

أ- مراقبة الشركة المسعرة في البورصة وغير المسعرة

ب- آثار الرابطة المالية بحسب التدخل التشريعي

2- الاندماج والانفصال

أ- الشروط المالية

ب- مشروع الاندماج والانفصال

ج- النظام الجبائي

د- تحقيق العملية

هـ- آثار العملية

3- المجمّع وعلاقات العمل

**رابعا – التجمع ذو المصلحة الاقتصادية**

1- تكوين التجمع

أ- الشروط الموضوعية

ب- الشروط الشكلية

2- إدارة التجمع

3- أعضاء التجمع

4- مراقبة التجمع

5 -تحويل وانحلال التجمع

## مقياس: الدولة والمؤسسة

**أولا– المؤسسة والخصخصة**

**1–المفهوم القانوني للخصخصة**

أ– تعريف الخصخصة

ب– الأساس القانوني للخصخصة

ج– شروط الخصخصة

**2– أساليب الخصخصة**

أ–الخصخصة عن طريق العرض العام للأسهم

ب– الخصخصة عن طريق البيع لمستثمر رئيس

ج– الخصخصة عن طريق البيع للعاملين

د– الخصخصة عن طريق دمج الشركات أو زيادة رأسمالها

**3– آثار الخصخصة**

أ– أثر الخصخصة في الشركة العامة

ب– خلافة الشركة الناجمة عن الخصخصة للشركة العامة

ج– الرقابة اللاحقة على عمليات الخصخصة

**ثانيا– المؤسسة والاستثمار**

**1– تعريف عملية الاستثمار**

أ– تعريف الاستثمار في القوانين الداخلية

ب– تعريف الاستثمار في الاتفاقات الدولية

**2– أنواع الاستثمار**

أ–الاستثمار التجاري والاستثمار الصناعي

ب– الاستثمار المباشر وغير المباشر

ج– الأشكال التقليدية والأشكال الحديثة للاستثمار

**3– تنظيم الاستثمار**

أ– تنظيم الاستثمار على الصعيد الداخلي

ب– تنظيم الاستثمار على الصعيد الدولي

**4– حوافز الاستثمار**

أ– المزايا الاستثمارية

ب– الضمانات الممنوحة للمستثمرين

**5– أجهزة الاستثمار**

أ– على الصعيد الوطني

– المجلس الوطني للاستثمار

– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

ب- على الصعيد الدولي والاقليمي

- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

**ثالثا – الإستثمار الأجنبي في الجزائر**

**1 – تطور الإستثمار الأجنبي في الجزائر**

أ – أنواع الإستثمار

- أشكال الإستثمار

- مخاطر الإستثمار

ب – الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي في الجزائر

- الإطار الإيديولوجي والسياسي

- قطاعات النشاطات

**2 – ضمانات الإستثمار الأجنبي في الجزائر**

أ – الضمانات الوطنية والدولية

- المؤسسات المكلفة بتشجيع الإستثمار

- الضمانات الوطنية

ب – طرق حماية المستثمر

- العدالة الوطنية

- فض الخلافات

---

## مقياس: القانون الجبائي للمؤسسة

**أولا: مصادر القانون الجبائي للمؤسسة**

1- الدستور

2- المصادر الدولية

3- التشريع

4- المبادئ العامة للقانون

5- القضاء

6- الفقه الإداري

**ثانيا: الإدارة الجبائية**

1- التنظيم

2- المديرية المركزية

3- المديرية الجهوية

4- المديرية الولائية للضرائب

**ثالثا: جباية تأسيس المؤسسة**

1- نتائج اختيار الشكل الفردي

2- نتائج اختيار شكل الشركة

**رابعا:جباية تعديل المؤسسة**

1- التسيير الحر

2- تحويل المؤسسة الفردية إلى شركة

3- تعديل رأسمال الشركة

4- تحويل شكل الشركة ونشاطها

5- الانفصال والاندماج

6- الحصة الجزئية من الأصول

**خامسا:جباية زوال المؤسسة**

1- التنازل بعوض

2- التنازل بغير عوض

**سادسا:الضريبة على أرباح المؤسسة**

1- تحديد الربح الخاضع للضريبة

2- المنتجات الخاضعة للضريبة

3-التكاليف المستخلصة

4- التنازل وزيادة القيمة

5- الضريبة على العائد الإجمالي

6- حساب الضريبة على أرباح الشركة ودفعها

7- الضريبة على أرباح مجمع الشركات

8- الضريبة على الحساب الجاري للشريك

**سابعا:الضريبة على رقم الأعمال**

1- نطاق تطبيق الرسم على القيمة المضافة

2- حساب الرسم على القيمة المضافة الإجبارية والمستخلصة

3- دفع الرسم على القيمة المضافة

4- إقليمية الرسم على القيمة المضافة

**ثامنا: الضريبة على الأجراء**

---

## مقياس: المؤسسة والصفقات العمومية

**مقدمة**

**1- مجال تطبيق قانون الصفقات العمومية**

- مجال التطبيق العضوي

- مجال التطبيق المادي

**2- تمييز مفهوم الصفقة العمومية**

- الصفقة العمومية و تفويض المرفق العمومي
- الصفقة العمومية و العقد الإداري

**أولا- إبرام الصفقات العمومية**

**1- المعطيات العامة**

أ- المبادئ الأساسية للطلب العمومي

- مبدأ حرية الوصول للطلب العمومي
- مبدأ المساواة في التعامل

ب- القواعد المتعلقة بتحديد الطلب العمومي

ج- الأجهزة المختصة بالطلب العمومي

- الشخص المسؤول عن الصفقة
- اللجان

د- تنسيق و تجميع الطلبات

2- قواعد إبرام الصفقات العمومية

أ- القواعد العامة للإبرام

- إلتزام المنافسة
- قواعد الإشهار
- حساب الحد الأدنى

ب- القواعد الواردة في قانونه الصفقات العمومية

- الإجراءات و الطعون
- إعمال الإجراءات

ج- طرق تكوين الصفقة العمومية

- الصفقة العمومية و تبادل الرضا
- الصفقة العمومية و الوثائق التعاقدية
- الصفقة العمومية و السعر

**3- رقابة الصفقات العمومية و منازعات الإبرام**

أ- رقابة الصفقات العمومية

- الرقابة الداخلية
- الرقابة الخارجية

ب- منازعات الإبرام

- القضاء الاستعجالي
- دعوى تجاوز السلطة ضد التصرفات المرتبطة بالصفقة

- الطعون ضد الصفقة العمومية ذاتها

**ثانيا- تنفيذ الصفقة العمومية**

**1- الإلتزام بتنفيذ الصفقة**

أ- الالتزامات المتبادلة بين الأطراف

- إلتزامات المتعامل المتعاقد
- إلتزامات الإدارة

ب- ضمانات التنفيذ الممنوحة للإدارة

- سلطة الرقابة والتوجيه
- سلطة العقاب
- الضمانات المالية

ج- تنفيذ الصفقة العمومية و الظروف الاستثنائية

- نظرية الظروف الطارئة
- الأعمال الإضافية الضرورية
- نظرية عدم التوقع

د- تنفيذ الصفقة العمومية و تعديل الالتزامات التعاقدية

- الملاحق
- سلطة التعديل بالارادة المنفردة

**2- إنقضاء الصفقة العمومية والنزاعات المترتبة علة تنفيذها**

أ- انقضاء الصفقة العمومية

- الانقضاء العادي
- الانقضاء المسبق

ب- التسوية الودية للنزاعات و منازعات التنفيذ

- اللجان الاستشارية
- منازعات تنفيذ الصفقة العمومية
- المسؤولية التعاقدية و غير التعاقدية
- المسؤولية البعدية

---

## مقياس: الطرق البديلة لتسوية النزاعات

**أولا- الصلح**

1- دور القاضي والخصوم في إجراء الصلح

2- إجراءات الصلح

3- تنفيذ الصلح

**ثانيا- الوساطة**

1- مجال تطبيق الوساطة

2- دور القاضي في إجراء الوساطة.

3- شروط وإجراءات الوساطة.

4- آثار الوساطة.

5- تنفيذ اتفاق الوساطة.

**ثالثا- التحكيم الداخلي**

1- اتفاقيات التحكيم.

2- الخصومة التحكيمية.

3- أحكام التحكيم.

4- الطعن في أحكام التحكيم.

5- تنفيذ أحكام التحكيم.

**رابعا- التحكيم التجاري الدولي**

1- تطور التحكيم الدولي في الجزائر

- التحكيم الخاص بالمحروقات
- التحكيم الخاص بالاستثمارات
- التحكيم الخاص بعقود نقل التكنولوجيا
- النظام التحكيمي الجزائري الفرنسي سنة 1983
- التحكيم و المؤسسات العمومية الاقتصادية
- التحكيم التجاري الدولي المؤسس من خلال المرسوم التشريعي 09/93

2- إتفاق التحكيم

- جوازية أو قابلية التحكيم و دوليته
- الشكل و الموضوع
- إستقلالية إتفاق التحكيم

3- تنظيم التحكيم الدولي

- تعيين المحكمين
- عزل و استبدال و رد المحكمين
- الإجراءات التحكيمية
- القانون الواجب التطبيق في موضوع النزاع

4- الحكم التحكيمي

- تكوين حكم التحكيم
- الإعتراف و التنفيذ
- طرق الطعن

## القانون الجزائي للمؤسسة

**أولا– التدابير القانونية للوقاية من الفساد**

1-في القطاع العام

2- في القطاع الخاص

**ثانيا– الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد**

1-النظام القانوني للهيئة

2- مهام الهيئة

**ثالثا– جرائم الفساد ذات الصلة بنشاط وتسيير المؤسسة**

1- الجرائم المتعلقة بالرشوة

2- جرائم الاختلاس

3- الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية

4- جرائم الغدر

5- جرائم استغلال النفوذ وإساءة استغلال الوظيفة

6- الجرائم المتعلقة بالفوائد غير القانونية و الإثراء عير المشروع وتلقي الهدايا

7- الجرائم المتعلقة بالعائدات الإجرامية

**رابعا– الأحكام الخاصة بجرائم الفساد**

1- الظروف المشددة

2- الإعفاء والتخفيف من العقوبة

3- العقوبات التكميلية

4- التجميد والحجز والمصادرة

5- المشاركة والشروع

6- التقادم

7- آثار الفساد

8- أساليب التحري الخاصة

**خامسا– التعاون الدولي للوقاية من الفساد ومكافحته**

1- التعاون الدولي القضائي

2- التعاون الدولي لمنع وكشف وتحويل العائدات الإجرامية

3- التعاون الدولي في مجال استرداد الممتلكات

---

## مقياس: قانون التجارة الدولية

**أولا– محددات قانون التجارة الدولية**

**1–مصادر قانون التجارة الدولية**

**–**المصادر الاتفاقية

–المصادر شبه الاتفاقية

–المصادر الالكترونية

–المصادر المبادئية

–المصادر العرفية الموحدة لتجارة

–المصادر الوطنية

**2– نظرية التوحيد في التجارة الدولية**

**–** التعريف بتوحيد قانون التجارة الدولية

– مصدر نظرية التوحيد

– طرق التوحيد

– الهيئات المهتمة بالتوحيد

– الانكوترمز

**ثانيا– الإطار المنظمي لقانون التجارة الدولية**

**1– المنظمات العالمية**

– منظمة التجارة العالمية

– منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية

– لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

**2– المنظمات الإقليمية**

–الإتحاد الأوروبي

–منظمة التعاون الأسيوية لمنطقة الباسيفيك

–منظمة التجارة الحرة الأمريكية

**3– المنظمات المتخصصة**

– غرفة التجارة العالمية

– جولة الدوحة

**4–المنظمات النوعية**

– منظمة الميركوسور

– الآسيان

– منظمة الدول الأمريكية

– منطقة التجارة الحرة بين دول الامريكييتين

– مبادرة دول حوض الكاريبي

– اتفاق الأنديان للمزايا التفضيلية التجارية

**5– المنظمات الوطنية**

**ثالثا– نظرية العقود في قانون التجارة الدولية**

**1- عقد البيع الدولي**

- مفاهيم أولية حول العقد الدولي
- تسوية تنازع القوانين
- إعمال المعاهدة الدولية (فيينا)
- القواعد المطبقة على البيع

**2- عقد النقل الدولي**

- عقد النقل البحري
- عقد النقل البري
- عقد النقل الجوي

**3- عقد التأمين**

-ضمان المخاطر الخاصة
- ضمان المخاطر العادية
- تأمين نقل البضائع
- ضمان سلامة المنتج

**4- ضمانات تنفيذ العقود الدولية**

- شرط الاحتفاظ بالملكية
- الضمانات العينية
- الاعتماد المستندي
- الضمانات المستقلة

**5- التجارة الالكترونية**

- القانون الواجب التطبيق على العقد الالكتروني والقضاء المختص
- حماية المستهلك
- إحترام المعطيات ذات الطابع الشخصي
- سلامة التبادلات

---

## مقياس: القانون الجزائي للعمل والضمان الاجتماعي

**أولا- معاينة المخالفات**

**1- الهيئة المكلفة بالمعاينة**

أ- الموظفون المؤهلون

ب- إختصاص مفتشي العمل

ج- سلطات مفتش العمل

**2- محضر المعاينة**

أ- الإجراءات الأولية

ب- شروط إعداد محضر المعاينة

ج- حجية المحاضر

د- إنتقال ومتابعة المحاضر

**3 -عوارض الرقابة**

أ-جنحة عرقلة المهام

ب-المخالفات

**ثانيا – الدعاوى**

**1- المتابعات**

أ- ممارسة التابعة

ب-المراحل الأساسية للإجراءات

ج-الإثبات في الدعوى الجزائية

**2-الدعاوى المدنية**

أ- الدعوى المدنية للضحية

ب- الدعوى المدنية للتجمعات

**ثالثا- جرائم العمل**

**1- الجرائم المتعلقة بالراحة والسلامة**

أ- جرائم قانون العمل

- الركن الشرعي

- الركن المادي

- الركن المعنوي

ب- جرائم قانون العقوبات

- المساس بالحياة والسلامة الجسدية للأشخاص

- جريمة تعريض الغير للخطر

**2-المساس بحقوق الشخص**

أ- جريمة التمييز

- التمييز المعاقب عليه في قانون العمل

- التمييز المعاقب عليه في قانون العقوبات

ب- الجرائم المتعلقة بشروط العمل والإقامة الماسة بكرامة الشخص

ج- جريمة التحرش المعنوي والجنسي

**3- العرقلة**

أ- جريمة عرقلة تمثيل العمال

- الركن الشرعي

- الركن المادي
- الركن المعنوي

ب- جريمة المساس بحرية العمل

- أركان الجريمة
- العقاب

**4- العمل غير الشرعي**

أ-الجرائم المتعلقة بتشغيل اليد العاملة الأجنبية

- التشغيل غير الشرعي للأجانب
- إنتداب اليد العاملة الأجنبية على الإقليم الوطني

ب- العمل المؤقت

ج-جرائم المساومة

---

## مقياس: علم النفس البيداغوجي

**أولا- إستراتجيات التدرج**

1- تعزيز الدافعية للتعلم

2- تنمية الذاكرة العلمية

3- تنظيم المصادر العلمية

4- الاستغلال المعرفي للمعلومات

5- تحديث التواصل المعرفي

6- مفاهيم التدرج

7- مقاربات التدرج

**ثانيا- استراتيجيات التعليم**

1- التكنولوجي والعملية التعليمية

2- مرتكزات مراجعة الأداء التدريسي

3- التقييم في العملية التعليمية

4- مبادئ العملية التعليمية الناجعة

**ثالثا – نظرية الجودة في التعليم العالي**

1- المبادئ الأساسية لإدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

2- الهيئة التدريسية والجودة

3- الطالب الجامعي في منظومة الجودة

---

**The collective labor relations**

**INTRODUCTION**

Chapter I - Meaning and Purpose of labor law
Chapter II - Sources of employment law
Section 1 - International Sources
Section 2 - Domestic Sources
Section 3 - Professional Sources
Chapter III - Hierarchy of standards
Section 1 - Principles
Section 2 - Exceptions

**PART I - THE AGENCIES**

Chapter I - The State
Section 1 - Echelon Central Administration
Section 2 - Field Services Labor and Employment: Inspection job
Chapter II - Trade unions
Section 1 - Purpose and functioning of the union
Section 2 - Action brought by trade unions
Section 3 - Union Representation
Chapter III - The staff representative bodies
Section 1 - Section of Association
Section 2 - Steward

**PART II - CONFLICT OF COMMUNITY WORK**

Chapter I - Definition of Strike
Section 1 - Termination of employment
Section 2 - Action collective and concerted
Section 3 - Professional Claims
Section 4 - Unenforceability treaty clauses regulating the right to strike
Chapter II - Strikes Abusive
Section 1 - Definition of abuse of the right to strike
Section 2 - criminal acts committed during the strike
Chapter III - Strike and contract work
Section 1 - Suspension of employment contract
Section 2 - Strike and wages
Section 3 - Disciplinary power of the employer
Chapter IV - Strike and responsibility
Section 1 - Liability strikers and unions
Section 2 - Employer's liability in respect of its customers and suppliers
Chapter V - Organization of business during the strike
Section 1 - Business Reorganization
Section 2 - Lockout
Chapter VI - Settlement of disputes
Section 1 - Legal Proceedings
Section 2 - Procedures informal

**PART III - COLLECTIVE BARGAINING**

Chapter I - The right of collective agreements and employment agreements: rules common
Section 1 - Introduction
Section 2 - Training of conventions and collective labor agreements
Section 3 - Duration of the conventions and collective agreements
Section 4 - Revision of Conventions
Chapter II - part Conventions, agreements or inter
Section 1 - Content and periodic negotiations
Section 2 - Procedure for extension
Section 3 - Role of observatories joint collective bargaining
Section 4 - The role of joint committees or profession linter
Chapter III - Collective agreements and business group
Section 1 - Right to collective bargaining in the workplace and in the group
Section 2 - Negotiation of a Convention or an enterprise agreement
Section 3 - Negotiation of a convention or a group agreement

**جامعة قاصدي مرباح ورقلة**
**كلية الحقوق والعلوم السياسية**
**قسم الحقوق**
**اللجنة العلمية**

# مستخرج رقم (01)

وافقت اللجنة العلمية لقسم الحقوق بكلية الحقوق والعلوم السياسية في دورته العادية بتاريخ ..... على قبول فتح الماجستير في الحقوق تخصص: **قانون المؤسسة.**

ورقلة في : .....

رئيس اللجنة العلمية

**جامعة قاصدي مرباح ورقلة**
**كلية الحقوق والعلوم السياسية**
**قسم الحقوق**

# مستخرج من محضر إجتماع المجلس العلمي
# الجلسة رقم: ..... /2010

إجتمع المجلس العلمي لكلية الحقوق والعلوم السياسية في دورته العادية بتاريخ..... وقد تمت الموافقة على الترشح لفتح دراسات ما بعد التدرج بقسم الحقوق تخصص: **قانون المؤسسة**، للسنة المقبلة 2011/2010 وقد تم تعيين اللجنة البيداغوجية المكونة من هيئة التدريس التالية :

الدكتور: هميسي رضا رئيسا (جامعة قاصدي مرباح ورقلة ).
الدكتور: الأخضري نصر الدين عضواً (جامعة قاصدي مرباح ورقلة ).
الدكتور : يدر جمال الدين عضواً (جامعة قاصدي مرباح ورقلة).

ورقلة في : .....

رئيس المجلس العلمي

# السيرة الذاتيـة (رئيس المشروع)

**المعلومات الشخصية :**

**الإسم واللقب** : هـميسي رضا .

**تاريخ ومكان الميلاد** : 1964/02/03 الوادي .

**الوظيفة:** أستاذ جامعي .

**الرتبة:** أستاذ محاضر " أ " .

**الاختصاص** : القانون الدولي والعلاقات الدولية .

**المؤسسة** : جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –

**الشهادات :**

- شهادة البكالوريا عام 1984 شعبة الآداب .

-شهادة الليسانس في الحقوق عام 1988 جامعة عنابة .

-شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية عام 1993 جامعة الجزائر .

-شهادة دكتوراه دولة في القانون العام تخصص قانون دولي عام 2008 جامعة سيدي بلعباس

**النشاطات البيداغوجية :**

-أستاذ مساعد بمعهد العلوم القانونية والإدارية جامعة فرحات عباس سطيف (1993 -1997) .

-أستاذ مشارك بمركز التكوين المتواصل سطيف (جامعة التكوين المتواصل) (1993 -1995) .

-أستاذ مشارك في جامعة محمد خيضر بسكرة،ملحقة الوادي (1998- 1999)

-أستاذ مساعد بمعهد العلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز الجامعي بورقلة (1997 -1999) .

-أستاذ مساعد مكلف بالدروس بمعهد العلوم القانونية والإدارية المركز الجامعي بورقلة (1999 -2000 ) .

-أستاذ مساعد مكلف بالدروس بمعهد العلوم الاجتماعية والإنسانية،المركز الجامعي بورقلة (2000 -2001 )

-أستاذ مساعد مكلف بالدروس بقسم الحقوق،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح ورقلة (2001 -2008 ) .

**النشاطات العلمية :**

-الإشراف على العديد من مذكرات التخرج ليسانس حقوق في جامعة سطيف والمركز الجامعي بورقلة والمشاركة في لجان مناقشتها .

-الإشراف على العديد من مذكرات التخرج لطلبة السنة الرابعة في المعهد الوطني للتجارة ، ملحقة الوادي (1999 -2000 ).

-الإشراف على مذكرات التخرج لطلبة مركز الوادي لجامعة التكوين المتواصل (1999 -2001 ) .

-الإشراف على تنظيم ملتقى:"المسوؤلية المترتبة عن حوادث المرور في الجزائر" معهد العلوم القانونية والإدارية، المركز الجامعي بورقلة ، أفريل 2000.

-رئيس الملتقى الدولي حول: (الترقية العقارية، الواقع والآفاق )، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، يومي 7 و8 فبراير 2006.

-رئيس اليوم الدراسي حول: "الإجراءات المدنية والإدارية في ظل التعديلات الجديدة"، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، يوم 14 مايو 2008 .

-رئيس اللجنة التنظيمية للملتقى الوطني حول: "الآليات القانونية لمكافحة جرائم الفساد" قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، يومي 2 و3 ديسمبر 2008 .

-رئيس اللجنة العلمية لليوم الدراسي حول: "المنظومة القانونية المتعلقة بالوقاية من المواد المخدرة و قمعها"، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، يوم 29 أفريل 2009 .

-عضو اللجنة الوطنية البيداغوجية للعلوم القانونية .

-عضو المجلس العلمي لمعهد العلوم الاجتماعية والإنسانية 2000 -2001 .

-عضو اللجنة العلمية لقسم الحقوق 2001-2007 .

-عضو هيئة التحرير لمجلة:" دفاتر السياسة والقانون "، وهي دورية علمية محكمة تصدر عن كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة .

-نشر عدة مقالات في دوريات علمية أكاديمية محكمة تصدر عن جامعات جزائرية.

- تأليف كتاب بعنوان: "**المسؤولية الدولية**"،صادر عن دار القافلة للنشر والتوزيع الوادي، الجزائر 1999 .

-المشاركة في عدد من الملتقيات الوطنية المنظمة من قبل معاهد وكليات الحقوق عبر الجامعات الجزائرية.

**المهام الإدارية والعلمية :**

-مديرا لمعهد العلوم القانونية والإدارية،المركز الجامعي بورقلة (1999 – 2000) .

-رئيس اللجنة العلمية لقسم الحقوق حاليا، وعضو المجلس العلمي للجامعة .

جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

# تعهد بالمشاركة في التدريس والإشراف

أنا الممضي أسفله الدكتور : ..... .....

الرتبة العلمية :..... ..التخصص :.....

جامعة : ..... كلية :.....

أتعهد وأقر بالمشاركة في تغطية النشاطات البيداغوجية لما بعد التدرج من تدريس ،إشراف ،ملتقيات وتوجيه في ماجستير الحقوق تخصص: قانون المؤسسة .

الإمضاء